049
M/330.070

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 08 ماي 45- قالمة

08 th May -Guelma University
UNIVERSITE 08 MAI 45 –GUELMA

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة لنيل شهادة الماجستير

الشعبة : نقود و مالية

الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال الفترة :(1975- 2004)

لـ الطالبة : حكيمة حليمي.

تحت إشراف :

د. زغيب شهرازاد أستاذة محاضرة جامعة عنابة

أمام اللجنة:

1- د. معطى الله خير الدين	أستاذ محاضر	جامعة قالمة	رئيسا
2- د. زغيب شهرازاد	أستاذة محاضرة	جامعة عنابة	مقررا
3- د. بن ثابت علي	أستاذ محاضر	جامعة عنابة	مناقشا

السنة:2006

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 08 ماي 45- قالمة

08 th May -Guelma University
UNIVERSITE 08 MAI 45 –GUELMA

M/330.070

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة لنيل شهادة الماجستير

الشعبة : نقود و مالية

الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال الفترة :(1975- 2004)

لـ الطالبة : حكيمة حليمي.

تحت إشراف :

د. زغيب شهرازاد أستاذة محاضرة جامعة عنابة

أمام اللجنة:

1- د. معطى الله خير الدين	أستاذ محاضر	جامعة قالمة	رئيسا
2- د. زغيب شهرازاد	أستاذة محاضرة	جامعة عنابة	مقررا
3- د. بن ثابت علي	أستاذ محاضر	جامعة عنابة	مناقشا

السنة :2006

حديث شريف.

عن أبي العباس عبد الله بن العباس – رضي الله عنهما – قال: كنت خلف النبي "ص" يوما فقال: "يا غلام إني أعلّمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أنّ الأمّة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا على أن يضرّوك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام وجفّت الصحف".

رواه الترمذي و قال حديث حسن صحيح

تشكرات

الحمد لله أوّلا، ثانيا . . . . .ودائما لك يا ربّي جلّ جلالك أن أعنتني و يسّرت الطريق أمامي لإتمام هذا العمل المتواضع .

فسبحانك لا علم لنا إلّا ما علمتنا لك الحمد والشكر كلّه .

وأمّا لعبادك فأخص بكامل شكري لأحسن وأعظم عبادك من علّمنا قوانين العمل ووصّى بإتقانه "محمد ص" .

ثم شكري للأستاذة المشرفة "د/زغيب شهرزاد" على كل ما قدّمته لي من مجهودات وتشجيعات لإتمام هذه المذكرة بإذنه تعالى .

فلها كلّ شكري وتقديري .

وأيضا إلى أساتذتي الكرام "د/معطى الله خير الدين ود/بن ثابت ود/أمير السعيد" فشكري للجميع، بدءً من كل من قدّم لي دعوة وقال "أعانك الله"

. . .إلى من ساعدني فيها من عائلتي وعائلة أغلى صديقتي "زغلامي" خاصة "وردة" . . .وصولا لكاتبيها .

وشكري في الأخير لقارئيها .

الفهـــــــــــرس:

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة العامة

الفصل الأول:النفط : ماهيته سوقه واقتصاده.

تمهيد 02

I- نظرة عامة حول البترول

1-التعريف بالبترول.. 03

1-1- أصل التواجد و التكوّن.................................. 03

1-2- أصل الكلمة و التركيب 05

1-3-الاحتياطات النفطية.. 06

2-المنتجات البترولية... 09

2-1-مراحل الانتاج البترولي 09

2-2-أنواع المنتوجات البترولية 11

2-3-استعمالات المنتوجات البترولية 11

3- الأهمية الاقتصادية للبترول................................... 12

3-1- دور البترول الاقتصادي و المالي............................ 12

3-2- الدور الإستراتيجي للبترول................................. 13

3-3- البترول و التنمية.. 14

3-4- البترول و التجارة الدولية.................................... 15

II- السوق البترولية العالمية

1- التطور التاريخي للسوق..................................... 16

1-1- السيطرة الأمريكية.. 16

1-2- الكارتل النفطي... 17

أولا:عقود الثلاثة الكبار.. 17

ثانيا:كارتل الشقيقات السبع.................................... 18

1- 3-القوى الجديدة في السوق.................................. 21

أولا: ظهور الشركات البترولية.................................... 21

ثانيا:التنظيمات البترولية.. 24

2- الاتفاقيات البترولية.....26
2-1-عقود البحث و التنقيب و الإنتاج.....26
أولا: عقود الإمتيازات 27
ثانيا: عقود المشاركة 29
ثالثا: عقود اقتسام الأرباح.....30
رابعا:عقود المقاولة 31
2-2- عقود النفط الحالية.....32
3-آليات عمل السوق.....33
3-1- العرض النفطي.....33
3-2- الطلب البترولي.....36
3-3-السعر البترولي... 38
III - الاقتصاديات الريعية
1- الريوع في النظرية الاقتصادية 42
2-ماهية الاقتصاد الريعي 44
2-1-تعريف الاقتصاد الريعي.....44
2-2-خصائصه.....45
3- توزيع الريع النفطي.....46
3-1-الريع في الدول المنتجة.....46
3-2-الريع في الدول الصناعية.....47
خلاصة الفصل الأول.....49
هوامش الفصل.....50
الفصل الثاني: أثر النفط العربي وعوائده على الاقتصاديات العربية
تمهيد.....55
I – النفط العربي والأزمات الدولية
1-أزمتي الخمسينات والستينات.....56
1-1-غلق قناة السويس (1956) 56
1-2-نكسة العرب (1967) 57
2-**الانتصار العربي" أكتوبر 1973"**.....59
3- أزمات الثمانينات والتسعينات.....63
3-1-حرب الخليج الأولى (1980-1988) 63

3-2-أزمة 1986 65
3-3-حرب الخليج الثانية 68
3-4- انهيار الأسعار 1998 70
4 -**الألفية الثالثة إطلالة جديدة على الأزمات**..... 72
4-1- أحداث 11 سبتمبر 2001 72
4-2-حرب العراق (2003) 73
4-3-أسعار النفط في الوقت الراهن 75
II-النفط العربي في ظل المنظمات والمتغيرات الدولية
1-**في ظل opec** 77
1-1- نشأة و تعريف المنظمة 77
1-2-وزن النفط العربي في المنظمة 78
1-3-تحدّيات تواجهها المنظمة 80
2 - في ظل المنظمة العالمية للتجارة..... 82
2-1- التعريف بالمنظمة 82
2-2-النفط و اتفاقيةGATT 83
2-3-القطاع النفطي و OMC 84
3 - النفط العربي والعولمة الاقتصادية..... 86
III-العوائد النفطية بين واقع التوظيف وهدف التنمية
1- **توظيف الفوائض المالية النفطية** 93
1-1- الاقتصاديات الداخلية 93
1-2-الودائع و الاستثمارات في الدول الرأسمالية..... 94
1-3-المساعدات و المنح 97
2 - **دور العوائد النفطية في التنمية الاقتصادية**..... 97
2-1- مفهوم التنمية الاقتصادية 97
2-2- أبعادها 99
2-3-أثر عوائد النفط على عناصر التنمية 101
3-**انعكاسات العوائد البترولية على الاقتصاديات الخليجية**..... 103
3-1-الأثر على الجانب الاقتصادي..... 104
3-2- الأثر على الجانب الاجتماعي 106
3-3- حقائق و مفارقات 106

خلاصة الفصل.....110
هوامش الفصل.....111

الفصل الثالث:القطاع النفطي في الجزائر بين واقع الارتباط و حتمية الزوال

تمهيد 117

I- معالم الاقتصاد الجزائري، وخصوصيات قطاع المحروقات

1 – أسس الاقتصاد الجزائري 118
1-1-خصائصه 118
1-2-الاقتصاد الوطني (1962-1988) 119
1-3-الاقتصاد الوطني (1989-2006) 120
2- المرجعية التاريخية لقطاع المحروقات.....126
2-1-البترول قبل الاستقلال.....126
2-2-قطاع المحروقات (1962-1999) 127
2-3-قطاع المحروقات و الاصلاحات الجديدة (2000-2006) 131
3 – صندوق ضبط الموارد.....134
3-1- ماهية الصندوق 134
3-2- أهمية الصندوق 135
3-3- تجارب الصندوق في بعض الدول.....136

II- انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

1 – الجانب الاقتصادي.....137
1-1-مؤشرات داخلية.....137
أولا: الناتج المحلي الاجمالي 137
ثانيا: الميزانية العامة 140
1-2-مؤشرات خارجية 141
أولا: الميزان التجاري و عناصره.....141
أ – الصادرات.....142
ب- الواردات.....145
ج-الميزان التجاري.....147
ثانيا : ميزان المدفوعات.....149
ثالثا: المديونية و خدمتها 151

رابعا : الاحتياطيات..155
2 - الجانب النقدي..157
2-1- العرض النقدي 157
2-2- التضخم 159
2 -3-أسعار الصرف..161
3 - الجانب الاجتماعي..162
3-1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 162
3-2- معدلات البطالة..164
III- الاقتصاد الوطني والإعداد لفترة ما بعد النفط
1 - تنمية مصادر الطاقة البديلة..167
1-1-أهمية الغاز الطبيعي في الجزائر 167
1-2- المصادر المتجددة و المصادر الأخرى..170
1-3-صعوبات تنمية مصادر الطاقة 172
2 - تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات 173
2-1-واقع التصدير في الجزائر..173
2-2- حواجز وحوافز تنمية الصادرات غير النفطية 175
2-3- توجّهات الجزائر نحو تنمية الصادرات خارج المحروقات..178
3 - مفارقات النفط في الدول العربية والجزائر 181
3-1- الدول العربية النفطية 182
3-2- الدول العربية غير النفطية..182
3-3- بالنسبة للجزائر 185
خلاصة الفصل 187
هوامش الفصل..188
الخاتمـــــــة 192
قائمة المراجع 196
الملاحق 203

قـــائمة الجـــداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تطور الانتاج والاحتياطي النفطي العالمي للفترة (1952-1999)	08
2-1	احتياطيات الغاز الطبيعي لسنة 2000.	09
3-1	الإنتاج البترولي للشقيقات السبع في سنة 1965.	19
4-1	توزيع مراقبة الحقول البترولية بين الشركات في العالم للفترة (1950-1970).	23
1-2	عائدات الأقطار الأعضاء في منظمة aopec خلال الفترة (1973-1985)	61
2-2	تطور انخفاض أسعار نفط الأوبك للفترة(سبتمبر 2001- جانفي 2002)	72
3-2	إنتاج النفط في دول أوبك ما عدا العراق (مارس 2005)	80
4-2	الأصول السائلة لدول مجلس التعاون الخليجي الموظفة في الخارج سنة 1996.	91
5-2	الطاقة الاستيعابية لدول الخليج العربي لعام 1976.	94
6-2	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي لسنة 1990لبعض الدول العربية .	102
7-2	متوسط مساهمة قطاع النفط والتعدين في الناتج المحلي الاجمالي لدول الخليج 1996-2001.	104
8-2	عوائد الصادرات النفطية وإجمالي الصادرات في دول المجلس لسنة 2000.	105
1-3	معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الاجمالي بقيم المشتري للفترة 1981-1988	120
2-3	تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار للفترة (1994-1998)	123
3-3	الانتاج الجزائري للمحروقات (1962-1984).	130
4-3	تطور مؤشر الديون /الصادرات للفترة (1980-1989).	153
5-3	هيكل الديون من(1994-1999).	154
6-3	تطور معدلات نمو السيولة في الاقتصاد في الفترة(2000-2004)	159
7-3	هيكل صادرات الجزائر خلال الفترة (1986-2000)	173
8-3	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1994-2003).	179

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
3-1	تطور أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي (1975-2004).	138
3-2	تطور أسعار النفط والميزانية العامة (1984-2002).	140
3-3	تطور أسعار النفط والصادرات (1975-2004).	142
3-4	تطور أسعار النفط والواردات (1975-2004).	145
3-5	تطور أسعار النفط والميزان التجاري (1975-2004).	147
3-6	تطور أسعار النفط وميزان المدفوعات (1980-2004).	149
3-7(أ)	تطور أسعار النفط والمديونية (1975-2004).	151
3-7(ب)	تطور أسعار النفط وخدمة الدين (1975-2004).	151
3-8	تطور أسعار النفط والاحتياطات (1975-2004).	155
3-9	تطور أسعار النفط وعرض النقود(1975-2004).	157
3-10	تطور أسعار النفط والتضخم(1977-2004).	159
3-11	تطور أسعار النفط وأسعار الصرف (1975-2004).	161
3-12	تطور أسعار النفط ونصيب الفرد من PIB (1975-2004).	162
3-13	تطور أسعار النفط ومعدلات البطالة (1977-1999).	164

المـــقدمة :

عرفت العقود الأخيرة من القرن الماضي تغيرات جذرية ألقت بضلالها على التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، خاصة فيما يتعلق بإفرازات العولمة والثورة التكنولوجية من جهة ، والتحولات السياسية من جهة أخرى (كالأزمات الدولية والحروب).

ولقد كان لهذه العوامل دورا هاما في تزايد الاهتمام والبحث عن الموارد الاقتصادية والطبيعية الكفيلة بالسيطرة والسيادة والمواجهة أمام زحم هذه التطورات .

ويعتبر النفط من أهم هذه الموارد خاصة في الوقت الحاضر بعد أن أزاح الفحم عن المركز الأول الذي ظلّ يحتله لفترات طويلة قبل الحرب العالمية الثانية ، فتزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد بترولي إلى اقتصاد جديد يعتمد في نشاطاته على الطاقة النووية أو الشمسية أو العودة للفحم... الخ، بسبب محدودية مصادر الطاقة البديلة ، وارتفاع تكلفتها مقارنة بالبترول .

كما تزايدت أهميته أيضا إنطلاقا من حتمية مسايرة التطور التكنولوجي وفي جميع المجالات المرتبطة أصلا بالإمكانيات الطاقوية والبترولية تحديدا من جهة وفي طبيعة السلعة النفطية التي أكسبت سوق تداولها مميزات خاصة من جهة أخرى .

وبغضّ النظر عن اختلاف الاقتصاديين حول طبيعة هذه السوق إن كانت اقتصادية بحتة أم أنها ذات طبيعة ازدواجية اقتصادية وسياسية ، فإنّه يمكن القول أن التطور التاريخي لهذه السوق كان له آثارا عميقة على تطور قطاع المحروقات للكثير من الدول وخاصة العربية منها .

وإذا كانت سنة 1948 التي تحولت فيها الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المنتجين إلى أكبر المستوردين قد مثلت نقطة تحول الأنظار والبحث عن مواقع البترول "الذهب الأسود" ومن ثم الاهتمام بالمنطقة العربية، فإنّ الانتصار العربي سنة 1973 قد غيّر من معادلة سوق النفط العالمي منتقلا من سوق المشترين إلى سوق البائعين،حيث تمثّل الدول العربية أهم هذه الأطراف البائعة و المنتجة ، فارتبطت اقتصادياتها بالعائد النفطي حتى أصبحت تعرف "**بالاقتصاديات الريعية**" وأصبح النفط بذلك المحرك الأساسي لهذه الاقتصاديات وخاصة الدول الخليجية التي تستحوذ على النسبة الأكبر من الاحتياطات والإنتاج والتصدير.

وبرزت الجزائر في الجانب الآخر من الدول العربية النفطية الأخرى التي اختلفت مع الدول الخليجية في كميات الإنتاج والإمداد العالمي للطاقة ، لكنها تشابهت معها واتفقت في بناء اقتصاديات نفطية تعتمد على مورد ناضب من خلال عوائده في تنفيذ خططها التنموية والنهوض بقطاعاتها .فتوقفت وضعية الاقتصاد الوطني على حركة التقلبات السعرية للنفط المرتبطة أصلا بالعوامل الخارجية ما يجعله عرضة لصدمات مختلفة .

وبالنظر لحالة اللّاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني التي عايشها العالم في السنوات الأخيرة ، وألقت بضلالها على سوق النفط العالمي بدء من الأزمات النفطية والدولية (وخاصة أزمة 1986) وحروب الخليج وأحداث 11 سبتمبر ، وحرب العراق ...الخ ووصولا حتى إلى التغيرات المناخية (أعاصير 2005) التي اهتز سعر النفط بسببها ، كان لا بد من تسليط الضوء حول هذه التقلبات التي غيرت اقتصاديات بأكملها نتيجة ظروف

خارجية،خاصة بعد أن أصبح الحديث عن النفط وسعره وتداعيات التغيرات العالمية على سوقه وعوائده على رأس جميع الأخبار الاقتصادية .

أهمية البحث:

انطلاقا مما سبق فإن موضوع بحثنا: **الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار و العوائد النفطية خلال الفترة (1975-2004)** يكتسي أهمية بالغة انطلاقا من:

- على الصعيد النظري فلا توجد دراسات أكاديمية متخصصة في تحليل انعكاسات النفط على الاقتصاد الوطني باستخدام أدوات قياسية، باستثناء بعض الأعمال والبحوث التي تتناول مسألة النفط ضمن رؤية اقتصادية عامة.
- على الصعيد التطبيقي فالدراسة تبدو مهمة من حيث البحث على الآثار التي يحدثها هذا القطاع "النفط"على التنمية.
- بما أن النفط اعتبر محورا أساسيا للنشاط الاقتصادي وفق التوجهات الاقتصادية الراهنة التي تسود العالم فمن الضروري بحث موضوع النفط من حيث قدرته على المساهمة في تحقيق التنمية و مجابهة المتغيرات العالمية .
- تعتبر هذه الدراسة لبنة جديدة تضاف إلى سلسلة الأبحاث المقدمة في موضوع قطاع النفط في الجزائر.

وباعتبار أن الجزائر المنطوية تحت سلطة منظمة Opec تعتمد على المورد كمصدر وحيد لمداخيلها الخارجية ، انبثقت أهمية الموضوع أيضا من خلال محاولة البحث –واستنادا للحقائق السابقة – عن الإجابة للتساؤل التالي :

- **ما هي الآثار والانعكاسات الفعلية للنفط بأسعاره وعوائده على الاقتصاد الوطني ؟**

كما أن الحقيقة الأهم في الدراسة والمتعلقة أساسا بحتمية نضوب البترول تستوجب طرح تساؤل آخر وهو :

- **ما الذي فعلته الجزائر والدول العربية النفطية لإعداد اقتصادها لفترة ما بعد النفط ؟**

وفي سياق البحث عن الإجابة للإشكالية المطروحة تم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات:

- **تلعب العوائد النفطية دورا بارزا في تحقيق تنمية مستديمة لاقتصاديات الدول العربية النفطية.**
- **تساهم حركة أسعار النفط في تحديد وضعية الاقتصاد الجزائري ومؤشراته استقرارا أو اختلالا.**
- **تمثّل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحل الأمثل والمتاح لدخول الجزائر مرحلة ما بعد النفط**

منهجية البحث:

ومن أجل التحقق من هذه الفرضيات، وتلاء ما مع طبيعة الموضوع ، تم الاعتماد على مناهج علمية ،فتمّ الاعتماد على السرد التاريخي من خلال الجوانب النظرية للدراسة والمعتمدة على إظهار التطور التاريخي لعناصرها الأساسية و أيضا استوجبت الدراسة التطبيقية استنباط النتائج وتحليلها بعد استقراء مسار البيانات الاحصائية .

وقد تمّ الاعتماد على E.Views في إظهار أدوات للتحليل كمعامل الارتباط والتحديد والمعادلات و المنحنيات البيانية...الخ.

و بناء على ما تقدّم قسّمت الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية يحاول كل فصل معالجة أسئلة فرعية أفرزتها الأسئلة الرئيسية .

الفصل الأول :

يدفعنا غموض مضامين هذا المورد لإلقاء نظرة عامة حول الخصائص الأساسية له ، بدءا من محاولة الفصل في اختلاف أراء الاقتصاديين والخبراء حول أصل تواجده وتكونه ، ومن ثم الحديث عن منتوجاته واستعمالاته وكذا أسباب الأهمية المتزايدة له ، ما أكسب البترول خصوصية في كل جوانبه ، وخاصة فيما يتعلّق بسوق تداوله.

فما هي المراحل الأساسية للتطور التاريخي له ؟ وكيف لعبت تغيراته وآلياته دورا بارزا في رسم معالمه من فترة لأخرى ؟وما هي الأسباب الكامنة وراء تغير موازين القوى بين الدول المستهلكة حينا والدول المنتجة حينا آخر ؟ وأي من هذه الأطراف أكثر كسبا للريع النفطي ؟ وما هي خصائص هذا الريع واقتصاده؟

الفصل الثاني :

تفرض دراسة الاقتصاد الريعي الذي تم التطرق إليه في الفصل الأول الحديث عن تجربة أكثر الدول اتصافا بذلك الاقتصاد ، وهي الدول العربية النفطية والخليجية تحديدا بعد أن أصبح للنفط العربي السيطرة والريادة في سوق البترول العالمي .

فما هي خصوصيات هذا النفط ؟ وكيف يمكن ابراز هذه الخصوصية والأهمية من خلال الأزمات "الصدمات النفطية"؟ وإلى أي مدى غير هذا النفط من أطراف معادلة السوق العالمي ؟وما هو موقع وموقف البترول العربي من تغيرات وتحولات النظام العالمي الجديد ، بدء من المنظمات العالمية إحداها في الجانب النفطي ذاته "opec" والأخرى في الجانب التجاري"OMC" وصولا لإفرازات العولمة ؟

كما أن الحديث هنا لا يقتصر فقط على المورد فحسب وإنما أيضا على عوائده .

فما الذي فعلته هذه العوائد باقتصاد العوائد النفطية "الخليجية"؟ وهل كانت سببا للتنمية أم عائقا لها ؟

الفصل الثالث

تستوجب قضية الانتماء اسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري ،ومن ذلك يمثل هذا الفصل دراسة حالة للإقتصاد الوطني في محاولة للبحث عن الاجابة للإشكالية المطروحة.

وللوصول لها يتم التطرق لأهم المعالم الرئيسية للاقتصاد الوطني وكيف ألقت تغيراته في مراحله الانتقالية بضلالها على أهم قطاعاته والركيزة الأساسية فيه ألا وهو "قطاع المحروقات" ؟ما أكسبه خصوصية في كل مرحلة ،ووطّد فترة ففترة من العلاقة التشابكية بين القطاع والاقتصاد ،ليصبح استقرار هذا الأخير أو اختلاله متوقفا أساسا على تقلبات أسعار النفط ؟

ومن هنا كان مضمون الدراسة من خلال استخدام نظام الاعلام الآلي "E.Views" يعتمد على 30 مشاهدة لأسعار النفط التي تمثل متغيرا مستقلا لمجموعة من متغيرات تابعة تتمثل في مؤشرات مختارة " اقتصادية-نقدية واجتماعية" لفترة (1975-2004) والبحث بذلك عن الآثار الحقيقية التي تخلّها تغيرات أسعار النفط

على الاقتصاد الوطني ؟ ومدى هشاشته أمام الصدمات الخارجية ؟ ومن ثم استعداده مع الدول العربية النفطية للدخول في مرحلة ما بعد النفط ؟

مصادر البحث:

وأما فيما يتعلق بمصادر البحث ،فقد تم الاعتماد على البحث المكتبي اللازم للإحاطة بالجوانب النظرية للموضوع انطلاقا من كتب متخصصة (ومثلت الجزء الأكبر) وعامة باللغتين العربية والفرنسية إضافة إلى عدد من المجلات والتقارير والجرائد الرئيسية والمقالات والاعتماد أيضا على الأنترنت خاصة فيما يتعلق بضرورة الحصول على إحصائيات من مواقع رسمية .

صعوبات البحث:

وأمّا عن الصعوبات التي واجهت إنجاز هذا البحث فيمكن القول أنها انحصرت بصورة أكثر في الجانب التطبيقي بالنظر لما يتطلبه من جمع البيانات والإحـــــصائيات ، خاصة وأن طول فترة الدراسة (1975-2004) كانت عائقا نوعا ما ، إضافة إلى الإحصائيات الجديدة لغاية 2006 .

والملفت للانتباه أن صعوبات جمع المعلومات وتحليلها لم تكن شيئا أمام تضارب المعطيات من مصدر لآخر ، بل والأكثر من ذلك الاختلاف حتى في المصدر نفسه ، ولذلك لم يكن الحل إلا اختيار الإحصائيات وإظهار في كل مرّة لمصدرها .

الفصل الأول : النفط ماهيته سوقه واقتصاده

تمهيد

I- نظرة عامة حول البترول

1- التعريف بالبترول

2- المنتجات البترولية

3- الأهمية الاقتصادية للبترول

II- السوق لبترولية العالمية

1- التطور التاريخي للسوق

2- الاتفاقيات البترولية

3- آليات عمل السوق

III-الاقتصاديات الريعية

1-- الريوع في النظرية الاقتصادية

2--ماهية الاقتصاد الريعي

3-- توزيع الريع النفطي

خلاصة الفصل

تمهيد:

ترتبط اقتصاديات الدول الحديثة بكل جوانبها وقطاعاتها بمصادر الطاقة ، ويمثّل البترول أهم هذه المصادر على الإطلاق ،بعد أن احتلّ الصدارة عليها بعد الحرب العالمية الثانية حين توقّف الانتصار أو الانهزام فيها على الامكانيات المتاحة من النفط.

و اكتسب بذلك النفط أهمية متزايدة بسبب ندرة المصادر البديلة من جهة وارتفاع تكلفتها من جهة أخرى، ولذلك سنحاول من خلال هذا الفصل إلقاء نظرة عامة حول البترول لمعرفة خصائص هذا المورد ومنتوجاته والأهمية الاقتصادية له،خاصة وأن السلعة البترولية بصورتيها الخام والمنتوجات تلعب دورا مؤثرا وفعالا في تنشيط التبادل التجاري على المستوى الدولي وهو ما جعل سوق النفط العالمي من أهم الأسواق التي عرفت في تطورها التاريخي مراحل انتقالية بحسب تغير موازين القوى فيه بسبب اختلالات متغيراته من عرض وطلب وأسعار من جهة وخلافات وأطماع الأطراف الفاعلة فيه من جهة أخرى.

وانقسمت هذه الأطراف بين دول مستهلكة وأخرى منتجة ، لم تشترك في كميات الاستهلاك والإنتاج البترولي ، ولكنها اتفقت في رسم أهدافها نحو الحصول على أكبر قدر ممكن من أرباح القطاع أو ما يطلق عليه **"بالريع النفطي"** ، بل والأكثر من ذلك حين ارتبطت تنمية اقتصاديات بأكملها بهذا الريع ، فتحولت الكثير من الدول المنتجة للنفط إلى اقتصاديات ريعية لابد من تسليط الضوء حول أهم خصائصها وكذا كيفية توزيع الريع البترولي بينها.

I-نظرة عامة حول البترول :

يعتبر النفط "البترول" من أهم مصادر الطاقة التي تزايد الاعتماد عليها خاصة بعد فترة الحرب العالمية الثانية.

وأمام تزايد احتياجات الدول لهذا المورد الناضب من جهة وندرة المصادر البديلة أو غلاء تكلفتها من جهة أخرى ، أصبح للبترول دورا رياديا في مسرح الطاقة الدولية وأصبح لهذا المورد دورا يصل حتى في تأثيره على المتغيرات الاقتصادية العالمية.

وبالنظر لهذه الأهمية المتزايدة كان لابد من إعطاء نظرة عامة حوله من خلال تسليط الضوء حول نقاط مختلفة تتمثل أساسا في:

- التعريف بالبترول.
- المنتجات البترولية.
- الاحتياطات البترولية مع التركيز على عوامل الأهمية المتزايدة.

I-1- التعريف بالبترول:

I -1-1- اصل التواجد والتكون:

لقد عرف البترول منذ القديم إلى ما يقرب 6000-5000سنة قبل الميلاد في الكثير من المناطق كفارس وإيران ووادي الرافدين والعراق والصين ....الخ ، حيث استخرج السومريون الإسفلت الصلب من حقوله الغنية قرب هيت واستخدموه لأغراض البناء في وادي الرافدين، ويظهر ذلك جليا من خلال تماثيلهم المحفوظة بالمتحف الوطني بدمشق والتي تعود إلى 32 قرنا مضت، حيث استخدم الزفت في تثبيت عيون التماثيل في محاجرها وكذا لتثبيت شعر الرأس واللحية [1](**محمد علي الحسيني ،2001**).

وتشير الدلائل والحفريات إلى أن السومريين القدماء عرفوا ما لا يقل عن ستة أنواع من المركبات البترولية ،ثم اكتشف البابليون بعدهم أغراضا واستخدمات وفوائد أخرى للنفط الذي طفح في العديد من المناطق الواقعة بين دجلة والفرات ، وأما القدماء المصريون فقد استخدموه في عمليات التحنيط وامتد استعماله لإجراء الطقوس الدينية عند قدماء الهنود.

كما أشارت الكتب السماوية إلى وجود البترول، فقد ذكر أن سيدنا نوح عليه السلام عندما بنى سفينته دهنها بالقار حتى لا ينفذ الماء إليها [2](**يسري محمد أبو العلا ،1996**).

ومع مرور الوقت،تغيرت استخدامات النفط ،فقد استخدمه البيزنطيون بنجاح في معاركهم البحرية ضد العرب والمسلمين وضد الروس ، ففي عام 650 م وصل الى القسطنطينية مهندس يوناني اسمه "كاللينكوس" حاملا معه سر النار الاغريقية ، و لم يكن ذلك السرّ إلا نوعا من المضخات التي تضخ سائلا سريع الاشتعال يصعب إطفاؤه ، و لم يكن هذا السائل سوى بعض مشتقات البترول حيث استخدمت في إحراق سفن أعدائهم [3](**حنان أخميس،2006**).

إلا أن معرفة هذه الشعوب للبترول خلال هذه الفترة كانت معرفة سطحية وبسيطة بساطة استخدامه الذي اقتصر بدوره في أغراض التدفئة والإضاءة وطلي السقوف والتطيب... الخ،و أمّا ماهيته وطبيعته وخصائصه وكيفية تواجده وتكونه فظلّت غامضة لفترات طويلة حتى أواخر القرن التاسع عشر من العصر الحديث حين ارتبطت الأنشطة الاقتصادية المتنوعة بهذا المورد،وأصبحت معرفة مكنونات البترول خاصة فيما يتعلّق بكيفية التكون والتواجد الشغل الشاغل للكثير من المختصين الذين تباينت أراءهم واختلفت فتعددت بذلك النظريات التي فسّرت أصل ومنشأ البترول ، ولعل أهم هذه النظريات نذكر :

أولا: النظريات اللاعضوية: [4](**محمد أحمد الدوري،1983**)

تجمع هذه النظريات على أنّ أصل تكوّن البترول وتواجده هو باطن الأرض وانّه ناتج عن تفاعلات كيماوية بين عناصر عضوية كعنصر الميدروجين والكربون مثلا ، ومن أجل تدعيم هذه الآراء قامت هذه المجموعة بتحضير بعض المنتجات الهيدروكاربونية أو البترولية كالبترين...الخ.

ولعلّ من بين أهم المنظّرين في هذه المجموعة نذكر" هومبدلت"، وكذلك "توماس جولد".[5]

إلا أن هذه النظريات قد وجه إليها الكثير من الانتقادات والمتعلقة أساسا بمحدوديتها باعتبار انه من الصعب ضمان حدوث تلك العملية الطبيعية بنفس الصورة والكيفية المعدة في المخبر.

ثانيا: النظريات العضوية:

تجمع هذه النظريات على أن أصل تكون البترول هو تحلل المواد العضوية الناتجة عن الملايين من الحيوانات والنباتات الموجودة عبر ملايين السنين في طبقات من الطمي الناعم وتحت ظروف ضغط وحرارة شديدة ،وظل داخل مسامات الطبقات الرسوبية إلى أن حدثت التواءات أو انكسارات في القشرة الأرضية حتى يتجمع فيما يسمى "بالمصيدة البترولية" ، ويستقر بها حيث لا يستطيع الهجرة منها لأنه يحاط بطبقات صخرية غيرمسامية تسمى"صخر الغطاء".[6](**رمضان محمد مقلد و آخرون،2003**)، ويمكن التمييز هنا بين نظريتين جزئيتين:

- نظريات معتمدة على تفسخ وتحلل المواد النباتية عبر ملايين السنين في باطن الأرض.
- نظريات متعلقة بتحلل وتفسخ الكثير من الحيوانات التي طمرت في باطن الأرض بسبب العوارض والعوامل الجيولوجية منذ ملايين السنين.

وقد حاول دعاة هذه النظرية بالبرهنة على صحتها بتجارب عديدة منها أنهم أخذوا سمكه وسخنوها بإناء خال من الهواء لمدة من الزمن فشهدوا تقارب شديد بين حال البترول وحال السوائل الناتجة من هذا التقطير[7](**مهدي صالح مجيد،1980**).

وما يمكن استنتاجه من خلال ما سبق أن مساحات واسعة من سطح الأرض بدأت منذ ملايين السنين في الهبوط التدريجي نتيجة لانهيار الطبقات الأرضية تحتها،حيث شكلت بذلك ما يشبه حوضا هائلا تعرّض للغمر الجزئي أو الكلي،ونتيجة للحرارة التي تزيد على 65درجة، وعند تلك الأعماق بدأ تحول المواد العضوية للنباتات والحيوانات إلى مواد كيميائية تقتصر على عنصري الكربون والهيدروجين ، فبقيت تحت سطح الأرض منذ ألاف

السنين تحت الضغط والحرارة العالية ، حتى تحولت بالكامل إلى كربونات مهدرجة وبقيت في شكل سائل البترول حبيسة الأرض ،أما العناصر الكيميائية فتحولت إلى أملاح وغازات [8](**حنان أخميس ،2006**).

وكما سبق الذكر فان تواجد البترول قديم جدا ، وظهور النظريات المفسرة والمحللة لتكوّن هذا المورد حديثة حداثة النظرة المغايرة للاستخدامات والاهتمامات الخاصة بهذا المورد في منتصف القرن التاسع عشر، ويرجع ذلك إلى حدوث مستجدات كبيرة على صعيد الاقتصاد العالمي تمثلت أهمها في :

- ظهور الثورة الصناعية في الغرب ، فتطورت البحوث من أجل العثور على وقود جديد يتم استعماله نتيجة التزايد المستمر في حاجات الإنسان أمام قلة الموارد وزيادة تكلفة المصادر الأخرى.
- قيام العالم الانجليزي (ينج) في 1847 بتجارب لتقطير البترول من الفحم ، ونجح في ذلك ، كما توصل فريق من العلماء الألمان الى اختراع مصباح البرافين والذي يمثل أول حدث في تاريخ الصناعة البترولية. [9](**يسري محمد أبو العلا ،1996**)
- اهتم "**جورج باسيل**" بتجارة البترول، فكلّف الكولونيل "**ادوارد لورنس دريك**" بحفر أول بئر بترول في منطقة رشّح فيها البترول على السطح في بلدة تيتوسفيل في بنسلفانيا الأمريكية ، حيث كان ممولا من قبل شركة "seneca oil company"، ليتدفق بذلك البترول لأول مرة في 23 أوت 1859 بمعدل25 برميل في اليوم [10](**حنان أخميس،2006**).

وماهي إلا بضعة أسابيع حتى أحدثت الحملة الدعائية الهائلة التي نظمتها الشركة seneca انقلابا كبيرا في و. م .أ.

وابتداء من 1860 تم انجاز الأشكال الأولى من المواقد والمدافئ والتي تشتغل باستخدام البترول فبدأ استهلاكه وإنتاجه في الارتفاع حتى سنة1870 حين قام "**جون روكفلر**"بمشاركة بعض الأشخاص بإنشاء شركة خاصة باسم "**ستاندار أويل**".

- اختراع المحرك ذو الاحتراق الداخلي الذي يدار بالبنزين وظهور سيارة تدار بالمحرك لأول مرة عام 1895 ،كما استخدم المازوت في تسيير الآلات والصناعات الثقيلة.

وهكذا أصبح البترول يلعب دور البطولة على مسرح الطاقة العالمية فانتقل إنتاجه من 30 مليون برميل في 1880 إلى 149 مليون برميل في 1900 ثم 688 مليون في 1920، مسجلا بذلك تزايدا مستمرا في الإنتاج العالمي سنة بعد سنة [11](**محمد علي الحسيني،2001**).

I-1-2- أصل الكلمة والتركيب:

أولا: أصل الكلمة:

إن كلمة البترول مشتقة من الأصل اللاتيني وهي مركبة من كلمتين :

petra = الصخر / oleum = الزيت

فالبترول معناه إذن زيت الصخر [12](**محمد أحمد الدوري ،1983**).

ويطلق عليه أيضا الزيت الخام ، كما أن له اسم دراج وهو الذهب الأسود وأحيانا يسمى نافثا من اللغة الفارسية (نافت أو نافتا) والتي تعني قابليته للسريان [13].

وأصل كلمة النفط سومري ، فالسومريون هم أول من استخدم كلمة النفط للتعبير عن الثروة .

ثانيا: أصل التركيب:

يمكن القول أن البترول مادة بسيطة ومركبة،فهو بسيط من حيث تكوينه الكيميائي من عنصري الهيدروجين والكربون ، ومركب من حيث اختلاف التركيب الجزيئي لمشتقاته ، باعتبار أن كل مادة مشتقة متكونة من جزيئات ، وكل جزئ متكون من ذرات تحدد بذلك خصائص كل مشتق، فالبترول إذن يتكون من خلط من المواد الهيدروكاربونية المتقاربة تتخذ أشكالا مختلفة في تركيبها الجزيئي، فينتج عن ذلك تعدد المنتوجات البترولية [14](**حسين عبد الله ،2003**).

وانطلاقا من تركيب البترول يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص الفيزيائية والكيميائية لهذا المورد:

أ – الخصائص الفيزيائية:

- **المظهر** : يبدو البترول في شكل سائل دهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، وقد يأخذ شكل سائل أو شكل غاز.
- **الذوبان** : لايختلط البترول مع الماء ولا يذوب فيه ، بل يطفوا عليه مثل الزيت لكون كثافته أقل من كثافة الماء حسب منشئته.
- **الاحتراق:** عند استعمال فتيل مبلل بالبترول فإنه يشكل لهبا مضيئا يرافقه انطلاقا لدخان أسود، إلا أنه نادرا ما يتم حرق البترول كمادة خام كما هو الحال في الغاز الطبيعي والفحم وإنما يتم الحرق بعد تكريره [15](**محمد عبد الكريم،محمد عزب،2000**).

ب– الخواص الكيميائية:

إن البترول كما سبق الذكر يتكون من الهيدروكربونات وهذه بدورها تتكون من الهيدروجين والكربون ، وبعض الأجزاء غير الكربونية والتي يمكن أن تحتوي على النيتروجين والكبريت والأكسجين ، وبعض الكميات الضئيلة من الفاناديون والنيكل ومثل هذه العناصر لا تتعدى 1% من تركيب البترول

وعليه يمكن القول أن البترول هو الزيت الخام على اختلاف كثافته والغاز يكون مصاحب له [16](**أبو الفتوح علي ،1993**).

I–3– الاحتياطات النفطية:

في الحقيقة هناك ثلاثة أنواع من الطاقة: [17](**عبد الخالق فاروق،2003**)

- مصادر ناضبة وهي النفط والفحم والغاز الطبيعي والتي تشكل نحو 95% من مصادر الطاقة الحالية.
- مصادر ناضبة جديدة وأهمها: النفط من رمال القار والصخور الزيتية.

- مصادر متجددة للطاقة وغير ناضبة نسبيا وأهمها الطاقة من المساقط المائية والحرارة الجوفية والعضوية والرياح والطاقة الشمسية.....الخ.

وأمام صعوبة الاستغلال لمصادر الطاقة هذه، احتل النفط مكانته الأولى في ساحة الطاقة العالمية فتزايدت الأبحاث وتتالت الاكتشافات بحثا عن أبار لهذا الذهب الأسود الذي يمثل ثروة مكمونة في باطن الأرض،فتعمل بذلك كل دولة على تحديد كمية هذه الثروة من خلال تقدير حجم احتياطها البترولي.

أولا: العوامل المحددة للاحتياطي البترولي:

إن تقدير حجم الاحتياطي البترولي يتوقف على مجموعة من العناصرأهمها:[18](**حسين عبد الله،2003**)

– قياس حجم الطبقة الحاملة للبترول وذلك بتحديد مساحتها وسمكها.

– تحديد نسبة مسامية ونفاذية الطبقة الحاملة للبترول من خلال إظهار نسبة الفراغات التي تتخلل صخور هذه الطبقة والتي عادة ما تكون مملوءة بالسوائل والغازات.

– تحديد نسبة التشبع بالمياه الموجودة مع السوائل البترولية حيث كلما كانت هذه النسبة كبيرة خفضت من مقدار البترول والعكس صحيح.

– التفرقة بين برميل من الزيت في القاع وبرميل منه عند السطح من خلال معامل الانكماش.(*)

– تحديد الثروة البترولية التي يمكن استخراجها من مجموعة الثروة البترولية الكامنة والمقدرة في باطن الأرض من خلال معامل الاستخلاص.(**)

– نوعية الأساليب والمعدات المستخدمة في البحث والتنقيب عن البترول ومدى تطورها يساعد في دقة تحديد الاحتياطي.

ثانيا: تصنيف الاحتياطات النفطية :

بعد احترام العوامل السابقة التي تساعد في تقدير حجم الاحتياطي يمكن التمييز بين عدة أنواع من هذا الاحتياطي والذي ينقسم إلى 4 أنواع: [19](**محمد علي الحسيني ،2001**)

أ–الاحتياطات المؤكدة:

وهي الاحتياطات المقدرة في وقت معين والتي تدّل تحاليل المعطيات الجيولوجية والهندسية المتوفرة بدرجة عالية من التأكيد على إمكانية استخراجها في المستقبل ضمن الظروف الاقتصادية والفنية السائدة في نفس الوقت.

(*)معامل الانكماش: يعّبر عنها بالنسبة المئوية لحجم البترول عند سطح الأرض منسوبا إلى حجمه في باطنها حيث ان برميل من النفط مثلا في ضغط مرتفع يحتوي على قدر كبير من الغازات المذابة لا تلبث أن تنفصل عند انخفاض الضغط فينكمش حجم الزيت.

(**)– معامل الاستخلاص : عبارة عن النسبة المئوية بين كمية البترول المستخرجة وكمية البترول الموجودة في باطن الأرض.

ولقد تغير الاحتياطي النفطي العالمي من سنة لأخرى ، ففي سنة 1938 بلغ 27.8مليار برميل ووصل عام 1952 حوالي 115.6 مليار برميل.

وبعد 44سنة وصل إلى 1016.9 مليار برميل ، ليصل سنة 1999 إلى 1033.5 مليار برميل كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (1-1)

تطورالانتاج و الاحتياطي العالمي للفترة (1952- 1999)

السنوات	الانتاج مليارببرميل سنويا	الاحتياطات مليار برميل
1952	4.4	115.6
1955	5.4	184.7
1960	7.4	288.7
1965	10.7	324.6
1970	16	544.2
1975	19.2	612.8
1980	22.9	648.5
1985	20.7	721
1990	23.7	1005.7
1995	24.2	1046.3
1999	26.3	1033.5

المصدر : د/ محمد علي الحسيني، مرجع سابق،ص05.

ب – الاحتياطات غير المكتشفة:

وهي عبارة عن الإمكانات الكامنة التي لم تكتشف حتى وقت معين ، إلا أن كافة المعلومات الجيولوجية و الهندسية تفترض إمكانية استخراجها اقتصاديا ، وتسمى أيضا بالاحتياطات محتملة الوجود، وتكون عملية تقديره نسبية وغير دقيقة ، لأن التقدير هنا يعتمد على تخمين وتقدير لكمياتها بصورة أو لية ومقاربة على ضوء الخصائص الجيولوجية لطبقات ارض المنطقة المعلومة أو مجاورتها للمنطقة التي اكتشف فيها البترول.

جـ – الاحتياطات المضافة:

وإضافة هذه الاحتياطات، يكون ناتج عن تطبيق تقنيات الاستخلاص البترولي المدعم ، من خلال استخراج كميات إضافية إلى الإنتاج الأولي من النفط من مكامن الطبيعة عن طريق دعم الطاقة الطبيعية في المكمن أو استبدالها، ولها عدة طرق أهمها طريقة الإضافة بالماء والعمليات الثانوية.

د– احتياطات النفط غير التقليدي :

خاصة المستخرجة من حجر السجيل الزيتي حيث لا يتولد زيت السجيل في الطبيعة مباشرة بل ينتج من تحول الكيروجين الموجود في بعض الصخـــور الرسوبية المعروفـــة باسم (السجيل الزيتي) وهذا الأخـــير يشـــمل أي صـــخر موجود على عمق معين ويـــقدّم بالتسخـــين نفطا [20](**محمد مختار اللبابيدي،1989**).

وتجدر الإشارة إلى أن الاحتياطي النفطي العربي يشكل أضخم الاحتياطيات العالمية وقد أثبتت النتائج ذلك ، فعلى سبيل المثال ومنذ بداية الصناعة النفطية في و. م. أ وحتى 1985 حفر نحو 4800 بئر لم تقدم هذه الآبار سوى 154 مليار برميل من الاحتياطي النفطي في العالم الرأسمالي ، في حين أن 2000 بئر حفرت في الشرق الاوسط أظهرت وجود احتياطي يقدر بنحو 500 مليار برميل، فأكثر من ثلاثة أرباع احتياطات العالم من النفط توجد في البلدان الإسلامية [21](محمد علي الحسيني ،2001).

ثالثا: تقدير احتياطات الغاز الطبيعي:

جرت العادة في البلدان المصدرة للبترول على التخلّص من الغاز الطبيعي المقترن بالزيت أو ذائبا فيه ثم فصله وفق أجهزة خاصة تطورت هذه الأجهزة مع مرور السنوات، وأصبح تقدير الاحتياطي النفطي لأي بلد يتبعه تقديرا لاحتياطات الغاز الطبيعي فيها باعتبارهما من أهم الموارد الطاقوية في وقتنا الحالي، ويمكن إظهار احتياطات هذا الغاز في سنة 2000 وفق الجدول التالي:

جدول رقم (1-2)

احتياطيات الغاز الطبيعي في سنة 2000 .

الوحدة:مليون متر مكعب.

الدولة	روسيا	ايران	قطر	السعودية	أبو ظبي	فنزويلا	الجزائر	نيجيريا
القيمة	32600	25000	10900	5790	5550	4148	4077	3515

Source: La revue des sciences commerciales,Numéro01,Institut National de Commmere ,2002,p30

I-2-المنتجات البترولية:

I-2-1- مراحل الإنتاج البترولي:

يمتاز البترول عن باقي الموارد الخام الأخرى وكذا الموارد الطبيعية التي عرفها الإنسان واستغلها أنّه لا يستهلك ولا يستغل إلا بعد القيام بعمليات إنتاجية صناعية من أجل الوصول إلى المنتوجات البترولية ولعل أهم هذه المراحل نذكر : [22](محمد أحمد الدوري،1983)

أولا: مرحلة البحث والتنقيب:

حيث يتم في هذه المرحلة معرفة وتحديد تواجد الثروة البترولية فيستخدم في عملية البحث هذه الكثير من الطرق التي تحمل في مجملها طابع المغامرة والمخاطرة باعتبار أن هذه العملية تستوجب رؤوس أموال ضخمة وتبقى نتيجة العملية وفق احتمال،ومن بين هذه الطرق:المساحة الجوّية،الجيولوجية و الحفر..الخ [23](حسين عبد الله ،2003).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك بعض الآبار التي وصل فيها البترول إلى السطح بطريقة طبيعية، إلا أن معظم هذه الحقول قد نفذت ، فيما عدا بعض الأماكن المحدودة في ألاسكا.[24]

ثانيا : مرحلة الاستخراج البترولي

فبعد القيام بعملية الحفر والتأكد من وجود البترول في تلك المناطق المدروسة يتم إنشاء مختلف المعدات الميكانيكية والأبنية وأنابيب النقل من أجل استخراج البترول الخام من باطن الأرض،ويتم هذا الاستخراج أيضا بعدة طرق: (25)

- ففي حالة وجود الضغط تحت الأرض سيجبر الزيت على الخروج للسطح تحت تأثير هذا الضغط، ويسمى هذا الاستخلاص بالمبدئي، حيث لا يستخرج إلا **20%** من الزيت الموجود.
- يقل الضغط شيئا فشيئا خلال فترة حياة البئر حتى يصبح هذا الضغط عاجزا عن دفع الزيت للسطح فتستخدم طريقة استخراج الزيت الإضافية من خلال مجموعة من التقنيات لزيادة الضغط منها حقن الماء، إعادة حقن الغاز الطبيعي...الخ.
- أما المرحلة الثالثة فتعتمد على تقليل كثافة الزيت، حيث يتم تسخين الزيت وجعله أسهل للاستخراج ويستخدم في ذلك تقنية حقن البخار إضافة إلى طرق أخرى.

ثالثا: مرحلة النقل البترولي:

فبعد عملية الاستخراج مباشرة يتم نقل المنتوج البترولي الخام إلى مراكز للتصنيع التكريري إذا كانت قريبة وموجودة داخل تلك الدولة،أو سيتم نقلها إلى مراكز التصدير.

رابعا : مرحلة التكرير والتصفية:

وخلال هذه المرحلة يتم تحويل البترول الخام إلى منتجات سلعية بترولية مختلفة ومن هنا سميت هذه المرحلة بالصناعة التحويلية.

خامسا: مرحلة التسويق والتوزيع:

وتهدف هذه المرحلة إلى تسويق البترول بصورتيه الخام والمنتوج إلى مناطق ذات الحاجة الاستهلاكية له سواء كان للاستهلاك المحلي أو لإعادة التحويل.

و ما يمكن ملاحظته من المراحل السابقة في الدول البترولية صاحبة الثروة هو غياب مرحلة الصناعة التحويلية والاعتماد في المرحلة الأخيرة على تسويق المنتوج الخام إلى الدول المتقدمة التي تستقبل هذا المورد لإعادة التحويل وكسب الثروة أيضا.

وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى أن هناك طرق أخرى لإنتاج النفط والزيت الخام والتي كانت تستخدم منذ القرن الماضي ، وأصلح هذه الطرق هو تحويل الفحم إلى الزيت من قبل الألمان الذين استخدموا هذه الطريقة عندما توقف استيراد البترول في الحرب العالمية الثانية، وكانت تعرف باسم "**ايوساتز**" أي الاستبدال بالألمانية، ويقدّر أن نصف الزيت المستخدم في ألمانيا أثناء هذه الحرب قد كان وفق هذه الطريقة إلا أنه تم التوقف عنها نظرا لكون تكاليف إنتاج البترول الطبيعي أقل منها.

I-2-2-أنواع المنتجات البترولية:

كما سبق الذكر فإن مرحلة الصناعة التحويلية تعمل على تحويل البترول الخام إلى منتجات مختلفة بترولية.

وقبل التطرق إلى أهم الأنواع التي يمكن إسنادها إلى هذه المنتجات لابد من معرفة الاصناف المختلفة من الأصل الأول وهو البترول الخام،فالبترول رغم تجانس تركيبه إلا أنه يصنف إلى:

- **التصنيف حسب المنشأ**: حيث تصنف الصناعات البترولية خام البترول طبقا لمكان المنشأ فنجد مثلا: وسيط غرب تكساس ، البرنت، ميناس أند ونسيا...الخ.
- **التصنيف حسب الوزن النوعي**: من خلال المقارنة وفق وزن "API" وهو مقياس يرتبط بدرجة الكثافة النوعية عن طريق معامل تحويل ثابت وهو :[26](**حسين عبد الله ،2003**)

$$API° = \frac{141.5}{\text{درجة الكثافة النوعية عند درجة حرارة 60}} - 131.5$$

- **التصنيف حسب الكثافة**: وهو وجه آخر للاختلاف بين أنواع الزيوت، ويعتبر ذا أثر بالغ في قيمتها الاقتصادية ،حيث تتراوح درجات الكثافة النوعية† للزيت بين **0.80** و**0.98**، وكلّما انخفضت درجة الكثافة النوعية للزيت ارتفعت فيها نسب المقطرات الخفيفة ذات الاستعمالات عالية القيمة و العكس صحيح،وهناك أيضا طائفة من المقطرات المتوسطة ، فنجد إذن بترول خفيف و ثقيل و متوسط مثل الزيت الخفيف في السعودية.
- **التصنيف حسب المذاق**: حيث نجد الحلو أو المر، ويستند هذا إلى كميات الكبريت الموجودة فيه فالبترول الحلو هو الذي تقل فيه كميات الكبريت.

و أمّا عن أهم أنواع المنتجات البترولية نذكر:

أ- منتجات خفيفة: وتشمل:الغاز الطبيعي، البترين والكيروسين.

ب- منتجات متوسطة: وتشمل: زيت الغاز،زيت الديزل وزيت التشحيم.

جـ- منتجات ثقيلة: وتشمل:زيت الوقود،الاسلفت والشمع.

I-2-3-استعمالات المنتوجات البترولية:

يمكن تقسيم المنتجات البترولية من حيث أوجه استعمالها إلى أربعة أقسام هي : الوقود،مواد التزييت والتشحيم،الشموع والأسلفت .

- **الوقود** : حيث يمثّل الجانب الأكبر من الاستهلاك العالمي من البترول و يستخدم هذا الوقود في توليد الطاقة في المحركات أو توليد الكهرباء ويشمل بدوره على الغاز الطبيعي بأنواعه والبترين الذي يستخدم بصفة

† – الكثافة النوعية لمادة معينة هي نسبة وزن حجم معيّن من تلك المادة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارة الماء مع درجة حرارة المادة(وبالنسبة للبترول تمثل درجة 60 فهرنهيت الحرارة القياسية).

أساسية في محركات الأشعال الشراري مثل: السيارات ،الطائرات...الخ. وكذا الكيروسين الذي رغم تقلص مكانته إلا أن الطلب عليه لا يزال كبير لاستعماله في الإنارة والطهي والتدفئة أو كوقود للجرارات أو الطائرات النفاثة.

بينما يطلق زيت الديزل على المنتجات التي تدار بها آلات الاستعمال بالضغط ذات السرعة البطيئة والمتوسطة ، وأيضا زيت الوقود الذي يحرق لتوليد الحرارة أو لتحضير البخار في السفن والقطارات.

- **موادالتزييت والتشحيم:** فزيت التشحيم الذي يعد هو أيضا من بين المنتوجات المتوسطة عادة ما يستخدم كزيت للمحركات.
- **الشموع:** حيث يستخدم البترول في إنتاج مشتقات كثيرة تستعمل في مجالات متعددة، وتعتبر الشموع أهم المنتجات التي تستعمل في الكثير من المجالات.
- **الاسلفت:** حيث يتدرج البيتومين في تكوينه من مادة شديدة اللزوجة إلى مادة شبه صلبة في درجات حرارة الجو العادية،ويكتسب البتيومين صفة المطاطية إلى حد ما يجعله أقل حساسية للحرارة وهي صفات مطلوبة في المواد التي ترصف بها الطرقات.

I-3-الأهمية الاقتصادية للنفط:

كان الفحم المصدر الرئيسي للطاقة في القرن 19، ثم تعرض لتدهور كبير في معدلات استخدامه خلال القرن العشرين خاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، واستمر ذلك حتى أصبح حاليا مصدرا محدود الأهمية بالنسبة لقطاعات الصناعة والنقل.

وقد ساد هذا الانخفاض حتى في الدول التي كانت تعد مناطق تقليدية لاستخراج واستخدام الفحم مثل بريطانيا و ألمانيا والتي لا يمثّل الفحم فيها في الوقت الحاضر إلاّ 11% من حجم سوق الطاقة،رغم أنّه كان في 1925 يمثل 96% من مصادر الطاقة في أوروبا الغربية و74% في و.م.أ، بينما لم يتعد نصيب البترول 2.3% من السوق، لتشهد بعد ذلك تغيرا جذريا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث انخفض نصيب الفحم كمصدر للطاقة في العالم من 56% في 1950 إلى 29% في 1980 [27](**محمد عبد الكريم ،محمد عزب،2000**).

وقد كان هذا التراجع لصالح مصدر آخر جديد ظهر على مسرح الطاقة العالمية بدور ثانوي، ليحتل بعدها دور البطولة "النفط"الذي تبرز أهميته في النقاط الآتية:

I-3-1-دور البترول الاقتصادي والمالي:

أولا: البترول والنشاطات الصناعية:

إنّ البترول الخام لا يتم استهلاكه مباشرة بل أن عملية تحويله إلى منتوجات بترولية مختلفة هي التي تكسب البترول كل هذه الأهمية،فالطاقة عنصر أساسي في عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها أحد أهم عناصر العملية الانتاجية،وقد أصبحت الصناعات البتر وكيماوية من أهم الأنشطة الصناعية سواء على الصعيد العالمي أو الوطني [28](**محمد صديق شفيف،2003**).

كما أن البترول يدخل في الكثير من الصناعات من خلال منتوجاته متعددة الاستخدامات، و حتى في الزراعةالتي تتوقف على حسن سير الآلات المستخدمة فيها، وهنا تبرز أهمية البترول كوقود وكزيت...الخ.

فالحياة الاقتصادية تقوم بكل بساطة على عنصر البترول ، ومن دونه لايمكن أن نجد الطائرات ولا السيارات ولا الصناعات الثقيلة ولا الصناعات الخفيفة،فالبترول إذن يمثل مادة أولية أساسية لأي نشاط صناعي.

وقد أثبت التاريخ ذلك من خلال أهم الأسباب التي أدت لظهور هذا المورد والمتمثلة في احتياجات الثورة الصناعية.

ثانيا: البترول ومصادر الطاقة:

يقوم العالم الصناعي الحديث على الطاقة التي من دونها تتوقف الآلة الصناعية الحالية في العالم الغربي وفي البلدان المتخلفة وتتوقف الإنتاجية الزراعية وتتوقف السياحة المعتمدة على وسائل النقل [29](**جورج قرم،1980**).

ويعتبر البترول أهم مصادر الطاقة على الإطلاق، أمام مصادر طاقة أخرى تتميز بارتفاع تكاليفها أو ندرتها،وقد اكتسب النفط أهمية كبيرة في عصرنا الحالي فعليه تعتمد التكنولوجيا الحديثة وكل ما يعتمد على هذه الأخيرة ، وتظهرهذه الأهمية من خلال الارتفاع المستمر في إنتاج هذا المورد نتيجة التزايد المستمر في الطلب عليه.

ففي عام 1880 بلغ إنتاج النفط في العالم 30مليون برميل فقط ليصل في 1900 إلى 149 مليون ، وفي 1920 وصل إلى 688 مليون برميل، أما في سنة 1960 فبلغ 7400 مليون لتظهر إحصائيات عام 2000 أن الإنتاج يبلغ 23921 مليون برميل [30](**محمد علي الحسيني ،2001**).

ثالثا: البترول والمصادر المالية:

يعتبر البترول من أهم المصادر المالية ،حيث يوفر رؤوس أموال كبيرة من خلال العوائد التي تحصل عليها البلدان المنتجة أو المصدرة للبترول سواء كان هذا البترول خاما أم منتوجات بترولية أخرى.

وتظهر المصادر المالية للبترول في أنواع مختلفة سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة كالأرباح والضرائب.... الخ.

ويتجسّد دوره بصورة رئيسية في اقتصاديات الدول البترولية المنتجة والمصدرة له، حيث أن هذه الاقتصاديات تعتمد بصورة كبيرة في تنميتها على عوائد البترول.

I-3-2-الدور الاستراتيجي للبترول:

يظهر هذا الدور في البلدان التي انتصرت في الحروب بفضل وجود البترول أمام دول أخرى خسرتها نتيجة عدم كفايتها منه ونقص الوقود لتزويد المعدات العسكرية، فقد أصبح النفط في المجتمعات الصناعية الحديثة وقود الحرب وعصب السلام. [31](**فؤاد مرسي ،1980**)

والمقصود هنا هو علاقة البترول بالحروب وكذا علاقة البترول بسياسية الدولة، فقد لخّص "**تشرشل**" سياسة حكومته في النقاط الآتية :

- ✓ ضمان احتياطي كاف من البترول لضمان حاجات بريطانيا أثناء الحرب.

- ✓ القدرة على تصفية البترول .
- ✓ السيطرة على مصادر البترول.

ويمكن القول هنا أن هذه النقاط كانت بمثابة رسم طريق للدول الرأسمالية التي اعتبرتها أهدافا وسعت لتحقيقها،فتقاسمت فيما بينها الدول العربية التي تملك أضخم الاحتياطات النفطية[32](Ali (Humidan,1974).

فقد أقيمت الحروب وحشدت الجيوش من أجل قطرات من البترول، وهو ما اعترف به الجنرال " **ايزنهاور**" قائلا : "أعطوني كفايتي من البترول قبل أن تعطوني كفايتي من الرجال".

إضافة الى مقولة قائد المشاة الألماني: "أن البترول هو الذي جعل ألمانيا تركع أمام الحلفاء"،و هي مقولة أكّدت أن البترول كان العامل الأول و الأساسي في انتصار الحلفاء على الألمان.

والأكثر من كل ذلك مافعلته اليابان من أجل الحصول على قطرات من هذا المورد الهام ، فقد حاولت التخلي عن جزء من امبراطوريتها لروسيا مقابل تزويدها بالبترول ، لكنها رفضت فلجأت اليابان إلى استخلاص البترول من جذوع الأشجار دون أن يكف حاجتهم ، وقد صرح أدميرال ياباني في عام 1941 بعد انتصاره على الجيش الأمريكي قائلا:" انتصرنا نتيجة ثلاثة أشياء: الطعام ، الرصاص و البترول" وفي عام 1945قال:"يجب أن أصحح ما قلته عام 1941 ، لقد انتصرنا نتيجة توافر البترول أولا، فالرصاص ، فالطعام".[33](**يسري محمد ،1996**)

كما كان البترول سببا للكثير من الأزمات الدولية، لعب فيها النفط العربي بصفة خاصة دورا هاما في مسارها وتداعياتها ، ولعل أهم هذه الأزمات : حرب أكتوبر 1973، أزمة الخليج الأولى (1980-1988) ، الثانية (90-91) ،أحداث 11 سبتمبر 2001 و حرب العراق 2003...الخ.[34](**عبد الخالق فاروق،2002**)

واستنتاجا لما سبق يمكن القول أن البترول كان حاضرا في السلم ، كما كان حاضرا في الحرب كان سببا في حل الأزمات ، كما كان سبب لهذه الأزمات ، فقد سبب عدة مشاكل في أجزاء من افريقيا ، والكونغو، نيجيريا، الحرب الأهلية شمال وجنوب اليمن 1994 وهي سمة بارزة للتوتر السني الشيعي الكردي في العراق ... واليوم في احتلال العراق.[35](**بريان وايتيكر،2004**)

I-3-3-البترول والتنمية:

للبترول دور هام في تحديد استراتيجيات التنمية عن طريق إنشاء صناعات التصدير المطبقة في العديد من الدول النامية وخاصة الدول المنتجة له .

فالجزائر مثلا كانت تعتمد على المنتوجات الزراعية وخاصة الخمور كمصدر أساسي للاستثمار وجلب العملة الصعبة، إلا أن أهمية البترول في السوق العالمي حوّل مسار الجزائر إليه ، حيث تساعد عوائده المرتفعة في وضع استراتيجيات مناسبة للتنمية و أهم أدواره:[36](**مجناد رساي،1991**)

- أنّه من أهم مصادر العملات الأجنبية الصعبة ، فالجزائر مثلا ارتفع دخلها من 370 مليون دولار عام 1979 إلى 900 مليون عام 1983.
- الصناعة البترولية لها دور هام في تراكم رؤوس الأموال خاصة من خلال الاستثمارات.

- تشغّل الصناعة البترولية يد عاملة هائلة كما توفّردخل لابأس به، ممايسمح بتحسن المستوى المعيشي والاجتماعي لهم.
- تحقيق جزء هام من القيمة المضافة تعتمد أغلب الدول المصدرة للبترول على هذه العوائد.

فقد ساعد ارتفاع الاسعار في النصف الثاني من السبعينات على تبنّي خطط تحسين هياكل البنية التحتية وتنويع الهيكل الإنتاجي ، وساعدت الإيرادات النفطية في نمو نشاط القطاعات غير النفطية [37](**يوسف حمد الابراهيم ،2004**)

I-3-4-البترول والتجارة الدولية:

إنّ السلعة البترولية بصورتيها الخام أو المنتوجات لها دور كبير وجوهري في تنشيط التبادل التجاري الدولي ، ولعل المتصفح للموازين التجارية للدول سواء كانت المنتجة أو المستهلكة سيظهر له أن السلعة الرئيسية لهذا التبادل هي النفط.

كما تعمل الدول المستقبلة للبترول الخام على تحويله إلى منتجات مختلفة تقوم بإعادة تصديرها،فالبترول إذن حاضر في أغلب بل في كل القطاعات الاقتصادية، وأهمية البترول كسلعة استوجبت الاهتمام بالسوق الذي يمثل مركز التعامل بها ، وآليات عمله.

II-السوق البترولية العالمية:

إنّ المكان الطبيعي لتداول أي سلعة هو السوق، وبغضّ النظر عن طبيعة السلعة البترولية فإن تداولها سواء كان في صورة بترول خام أو منتوجات نهائية يتم في أنشط الأسواق العالمية وهو سوق النفط العالمي.

وقد شهد هذا السوق الكثير من الأحداث التي ألقت بضلالها على الأطراف الفاعلة فيه، وغيرت في كل مرة من المعادلة القائمة وموازين القوى التي اختلفت فترة ففترة حسب التطور التاريخي له ، وتأرجح بذلك السوق العالمي للبترول بين سوق المشترين تارة وسوق البائعين تارة أخرى.

II-1- التطور التاريخي للسوق:

إن فهم طبيعة القوى والآليات التي تحكم السوق العالمية للبترول يستوجب التطرق لأهم المراحل التي مر بها هذا السوق ، ومن ثم تحليل أسباب انتقال السلطة والسيطرة بين عدد من الأطراف .

II-1-1-السيطرة الأمريكية:

بعد اكتشاف البترول من طرف داريك في 1859 والمموّل من طرف شركة Seneca، نظمت هذه الشركة حملة دعائية زاد من خلالها عدد المغامرين والباحثين والمضاربين عن البترول ، فبلغ عدد الآبار المحفورة سنة 1860 حوالي 84 بئر كان انتاجها حوالي 75 ألف طن من البترول الخام ، وماهي إلا 10سنوات حتى أنشأ "جون روكفلر" بمشاركة عدد من المساهمين شركة "Standard oil company"

ومنذ ذلك الحين أخذت الصناعة البترولية بالتطور والتقدم لتضم الاستثمارات المختلفة،ولتبدأ ملامح السوق البترولية في التشكيل[38](**بيرجه جاك ،بيرنارد توماس،1984**).

أولا: السوق التنافسية:

أ- تعريف سوق المنافسة التامة:

يشمل هذا السوق عدد كبير من المنشآت صغيرة الحجم نسبيا تنافس فيما بينها لبيع سلعة متجانسة الوحدات ، دون أن تؤثر أحد هذه المنشآت على السعر وتبرز أهم خصائصها في:[39](**إيمان زكي،1997**)

- وجود عدد كبير من البائعين والمشترين.
- تجانس وحدات السلعة المباعة.
- حرّية الدخول والخروج من وإلى السوق بالنسبة لأي بائع أو مشتري.
- المعرفة التامة بأحوال السوق بالنسبة لكل بائع أو مشتري.

ب- واقع السوق:

إن تلك الحملة الدعائية التي أحدثتها شركة Seneca أدت إلى دخول عدد كبير من الشركات الصغيرة الأمريكية ، وبذلك كانت الهجمة على البترول أشد بكثير من مثيلتها على الذهب الكاليفورني قبل 10سنوات ، فتمّ فتح المنافسة داخل هذا القطاع ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تنتج 90% من البترول الخام.

والواضح من هذه المعطيات أن طبيعة السوق كانت تنافسية فيما بين الشركات ، واحتكارية في سيطرة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالإنتاج.

ثانيا: سوق احتكار القلة:

أمام المنافسة التامة من قبل الشركات الصغيرة الأمريكية فرض " روكفلر" سيطرته ومراقبته للتكرير والنقل.

أ- تعريف سوق احتكار القلة: [40](رشيد بن ذيب ،1999)

يعرف احتكار القلة كحالة سوق متوسط بين نموذج المنافسة المثلى ونموذج الاحتكار التام وأهم خصائصه:

- وجود عدد قليل جدا من المؤسسات.
- أيّ تصرف لإحدى المؤسسات يؤثر على متغيرات السوق وتصرف المؤسسات الأخرى .
- عدم استقلالية المؤسسات بين بعضها البعض.

ب-واقع السوق:

لقد فرضت مجموعة من الخصائص التقنية والمالية للصناعة البترولية الانتقال من سوق منافسة تامة إلى سوق احتكار قلة ، ففي بداية 1870 كان روكفلر" يتحكم في نسبة 80% من صناعة التكرير.

وقد ساهمت عملية الاندماج التي اجتاحت الشركات البترولية الأمريكية في رسم معالم هذا السوق منذ 1870، وأصبح العالم يعتمد على الإنتاج البترولي الأمريكي،حيث عرفت هذه الفترة مجموعة من الأحداث نذكر أهمها:

- تأسيس هيئة سكة حديد تكساس عام 1891 لفرض التحكم على السكك الحديدية ، وقد منحت الهيئة في 1931 بعض الصلاحيات لتنظيم الهدر المادي في إنتاج النفط عبر عدد من الآليات، وباتت عمليا قادرة على تقنين الإنتاج وتثبيت الأسعار عالميا ولهذا السبب يعتبر الكثيرون أن هذه الهيئة بمثابة أوبك الأمريكية.[41] **(حمدان غالي،2005)**
- اكتشاف حقول بترول كبيرة في 1910 في كندا وجزر الهند الشرقية وإيران وفترويلا والمكسيك.

II-1-2-الكارتل النفطي:

لم تعد السلعة البترولية حكرا على الشركات الأمريكية فحسب ، بل ظهرت شركات أوروبية تعيش السلطة رفقة مثيلاتها الأمريكية،و يمكن التمييز هنا ابتداء من بداية القرن العشرين بين نوعين من الكارتل اختلف في عدد الشركات التي تحويه، لكنه لم يختلف كثيرا في السياسات التي يطبقها باعتبار أن وراء كل سياسة تأكيد على السيطرة في السوق البترولية العالمية.

أولا: عقود الثلاثة الكبار:

والمقصود هنا أن في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظهرت على ساحة السوق النفطية ثلاث شركات عملاقة سيطرت على السوق، وتتمثل هذه الشركات في standard jersey الأمريكية ، shell الهولندية الانجليزية و Britich Petroleum البريطانية.

وقد عقدت هذه الشركات عدة اتفاقيات تؤكد من خلالها سيطرتها كان أولها في 17 سبتمبر 1928، وحملت هذه الاتفاقية إعلانا واضحا عن المبادئ والوسائل التي تكفل الحد من المنافسة بعد حرب الأسعار التي نشبت بين (جرسي وشل) عام 1927.

كما تمّ توقيع اتفاقية أخرى في جانفي 1930 سميت باسم " مذكرة الأسواق الأوروبية"، وما يميّز هذه الاتفاقية هو وجود مذكرة السماح بانضمام أطراف جدد يمارسون نشاطا مهما في توزيع المنتجات البترولية شرط الموافقة الجماعية للثلاثة الكبار [42](حسين عبد الله ،2003).

وقد شهدت هذه الفترة مجموعة من الأحداث ساهمت في تقوية سيطرة هذه الشركات منها:

- اكتشاف البترول في العديد من الدول خاصة العربية منها، أين بدأت هذه الشركات تزيد في أطماعها من أجل الحصول على امتيازات لاستغلال البترول فيها،فعلى سبيل المثال بدأت صناعة النفط في العراق عندما حصلت شركة "نفط العراق" عام 1925 على امتياز البحث و التنقيب واستغلال النفط في كل الأراضي العراقية ما عدا البصرة التي لم يشملها الامتياز، وتآلفت هذه الشركة و شركة البترول البريطانية ومجموعة شركات " شل " وشركة البترول الفرنسية والمجموعة الأمريكية ، وكانت نسبة مساهمة كل من هذه الشركات 23.75% ونجحت هذه الشركة في اكتشاف حقل كركوك الكبير 1927[43](حنان أخميس،2006).

- في عام 1920 تعرضت أسعار النفط إلى عمليات هبوط وصعود شديدة حتى استقر سعر النفط عند مستوى 3دولار للبرميل وهذا التذبذب في أسعار النفط دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى استحداث نظام Mob(*)، فكانت تلك هي بداية لوضع آلية تربط السعر بالإنتاج [44](حجاج بوخضور،2005).

ثانيا: كارتل الشقيقات السبع:

إذا كانت العقود الأولى من القرن العشرين قد عرفت سيطرت الثلاثة الكبار كما يقال فإن الثلاثينات إلى غاية الستينات قد شهدت سيطرت الشركات السبـــــع والتي تعـــرف باسم"الشقيقات السبـــع" وهي: [45] (محمد علي الحسيني،2001)

***الأمريكية:**(نيوجرسي و تسمّى "اكسون"،كاليفورنيا،اكسون موبيل، جولف و تكساسكو).

- **الإنجليزية** : وهي "شركة البترول الإنجليزية ".
- **الهولندية والانجليزية:** وهي شركة "شل".

* تعتبر الموب MOB وحدة رقابية تنظم آلية ربط أسعار النفط بحجم إنتاجيته وهي تعمل فقط ضمن الولايات المتحدة الأمريكية طيلة 40سنة حتى أن تم إلغاؤها بمجرد تأسيس منظمة أوبك في بداية الستينات من القرن الماضي لتعمل على مستوى العالم بدلا من اقتصارها على داخل الولايات . م. أ .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك من يضيف إلى هذه الشركات الشركة الفرنسية للبترول (**) ولمعرفة مكانة وأهمية هذه الشركات في ميدان الصناعة البترولية وسوقها الدولية، نورد بعض الأرقام الإحصائية حول إحدى أكبر هذه الشركات وهي شركة نيو جرسي "**اكسون**" فهي تستخدم من العمال 140.000 شخص وتمارس نشاطها في جميع أنحاء العالم وتملك نسبة 50% من أشهر الشركات البترولية الفرعية ،يبلغ تعدادها 275 شركة متواجدة في 52 قطر من العالم.

أما مجالاتها الصناعية فتشمل جميع مراحل الصناعة البترولية، وقد بلغت قيمة موجوداتها (استثماراتها المستخدمة) في عام 1960 حوالي 11مليار$ و وصلت ايراداتها الى 10.5 مليار$، أما مقدار إنفاقها الاستثماري لعام 1960 فقد بلغ حوالي 8.9 مليار$ أي ما يعادل نصف ميزانية الدولة الفرنسية لنفس السنة (46) (**1986, Chevalier Arnes**).

أ- مظاهر السيطرة:

لقد بدت مظاهر التركز الاحتكاري واضحة وانقسمت بين نوعين رئيسين: (47) (**محمد الدوري ،1983**)

أ-1- المظاهر العامة:

وتشمل هذه المظاهر مختلف مجالات ومراحل النشاط والصناعة البترولية بكل ما تحويه هذه الصناعة من إنتاج ونقل وتكرير وتسويق وتسعير واحتياطي ...الخ.

ففي فترة الستينات تملك هذه الشركات "الشقيقات السبع" أكثر من ثلثي الاحتياطي البترولي العالمي وحوالي 60 % من الإنتاج العالمي كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (1-3)

الإنتاج البترولي للشقيقات السبع في سنة 1965

الوحدة: 1000 برميل يوميا

الشركة	نيوجرسي	شيل	الانجليزية	جولف	كاليفورنيا	موبيل	تكساس
الانتاج	3453	2411	2305	2082	1422	1069	1838

المصدر :د/ حسين عبد الله ،اقتصاديات البترول،القاهرة، 1970 ،ص 143.

أ-2- المظاهر الخاصة:

وتبرز هذه المظاهر من كيفية وطبيعة الأدوات التي تستخدمها الشركات من أجل الوصول إلى السيطرة على السوق البترولية العالمية.

وتعتبر الامتيازات البترولية أهم هذه المظاهر ، فقد حصلت الشقيقات السبع على امتيازات تؤهلها للتنسيق عن النفط في مناطق جد إستراتيجية واستخراجه ونقله ومن ثم التجارة فيه، والملفت للانتباه أن هذه المناطق تقع داخل

(**)- لم تكن الفرنسية للبترول تحسب ضمن الشركات الكبرى عام 1949 ولكن نصيبها من الإنتاج العالمي للبترول لم يلبث أن ارتفع خلال عقد الستينات الى مايعادل نصيب موبيل وهي إحدى الشركات السبع الكبرى ، وذلك نتيجة لارتفاع الأهمية الإنتاجية والتصديرية للنصف الشرقي من الكرة الأرضية التي كانت الفرنسية تحضى بنصيب مهم منها.

حدود الدول العربية ، وبصفة أعم داخل الدول الإسلامية وخاصة منها دول الشرق الأوسط التي تعتبر أغنى بقاع العالم بالنفط [48](**محمد علي الحسيني ،2001**).

ب- عوامل السيطرة:

لقد انفردت الشقيقات السبع بالتسلط الاحتكاري على الصناعة البترولية، ومن ثم على السوق البترولية العالمية و بقيت السيطرة وتزايدت لمدة لا تقل عن نصف قرن شهدها النصف الأول من القرن العشرين ، فالتسلط الكارتلي لم يكن وليد الصدفة ، وانما هو نتاج مجموعة من العوامل التي تكاملت فيما بينها لتؤكد على السيطرة.

و يمكن التمييز هنا بين نوعين من العوامل: داخلية وتتعلق بالشركات السبع وخارجية تتعلق بظروف المحيط الخارجي والأحداث التي كان يعيشها العالم في تلك الفترة .

ب-1-عوامل داخلية: و هي:

- **ضخامة رؤوس الأموال:** فالصناعة البترولية لا يمكن أن تتم إلا من خلال استثمارات عالية التكاليف في كل مرحلة من مراحلها ،وأمام تطلب هذه الصناعة كل هذه الأموال كانت الشركات السبع الوحيدة التي تملك القدرة على الاستثمارات في هذا المجال.
- **الكفاءة الانتاجية** : وهي تمثل المستوى الذي يصله الانتاج عند أقل تكلفة ممكنة والصناعة البترولية تتطلب انتاجيه مرتفعه نظرا لضخامة رؤوس الأموال المستعملة عند الاستثمار،وترتبط الريادة في الكفاءة خاصة بالوسائل التكنولوجية المستخدمة والتحكم في التكنولوجيا المعقدة أثناء عمليات الاستكشاف والتنقيب والتكرير ...الخ
- **تحمل مستوى مرتفع من المخاطر:** والمقصود هنا هو أن الصناعة البترولية بمراحلها وخاصة منها عملية البحث تعتبر مغامرة ومخاطرة باعتبار أن هذه العملية حتى وإن صرف فيها الكثير من الأموال فقد لا تعطي عملية البحث ثمارها.[1]

واستنتاجا لما سبق يمكن القول أن هذه العوامل الداخلية تعتبر حواجز قوية تمنع دخول منافسين جدد كما تضمن سيطرة الشركات السبع وتحقيق أهدافه التي تعتبر عاملا من عوامل بقاء السيطرة وأهمها:[49](**يسري أبو العلا،1996**)

- تفادي حدوث الانقطاع في الامدادات البترولية والتي قد تؤدي إلى أزمات دولية كبيرة.
- محاولة تعظيم الأرباح من جميع المراحل التي تمر بها الصناعة البترولية.
- السيطرة على البترول العربي باعتبار أن المنطقة العربية أكثر المناطق إنتاجا وأغناها بالنفط وأقلّها تكلفة.
- التحكم في العرض البترولي وكذا في الطلب وهو ما يتيح فرصة التحكم في الأسعار.
- وضع أنظمة موحدة للأسعار وكذا العمل على توحيد السوق البترولية العالمية.[50](**نوشير فرانسواز ، 1980**)

ب-2- عوامل خارجية : وتتمثل هذه العوامل في :

- غياب الشركات المنافسة في مختلف أنحاء العالم،ورغم ظهور بعض الشركات لكنها تبقى صغيرة الحجم ومحدودة القدرة أمام كبر حجم وضخامة الشقيقات السبع.
- الدور المحدد للدول المنتجة : فلقد كان أغلبها تحت سيطرة دول غربية إما تحت الانتداب أو تحت الاستعمار ، و لم تكن بذلك هذه الدول مسيطرة على الكميات المنتجة ، واكتفت فقط بدور المحصل للضرائب.
- التزايد المستمر للنفط كأهمّ المصادر الطاقوية خاصة خلال هذه الفترة.

II-1-3- القوى الجديدية في السوق:

حمل عقدي الخمسينات والستينات أحداثا كثيرة طرأت على العرض العالمي،فادّت إلى ارتفاع نصيب النصف الشرقي من الكرة الأرضية وخاصة منها دول الشرق الأوسط من الصادرات البترولية العالمية من 45% إلى77 %، وهو ما أدى إلى تغير في الأطراف الفاعلة في السوق العالمية البترولية.

إلا أن تغير السلطة على السوق لا يعني ذهاب السلطة الاحتكارية للكارتل ، وإنما ظهرت قوى جديدة محاولة المنافسة لتقاسم السلطة مع الشقيقات السبع ، وهي مرحلة انتقالية شبيهة بمرحلة الانتقال من عقود الثلاثة الكبار إلى كارتل الشركات السبع.

أولا: ظهور الشركات البترولية الوطنية:

يعتبر ظهور الشركات البترولية الوطنية من أهم العوامل التي غيرت ورسمت معالم سوق بترولية عالمية جديدة ، ويمكن تقسيم هذه الشركات إلى:

أ- شركات البلدان الصناعية:

لقد ظهرت هذه الشركات منذ أواخر الأربعينيات والخمسينيات وعرفت باسم الشركات المستقلة ،** اقتصر نشاطها الإنتاجي على أسواقها المحلية في بداية الأمر لكنها سرعان ما اتجهت إلى الأسواق العالمية ، ونجحت في اكتشاف البترول ومن ثم إنتاجه في إطار عقود المشاركة.

و من بين اهم أسباب ظهور هذه الشركات نذكر:[51](**محمد أحمد الدوري ،1983**)

- تحقيق الشركات العالمية الاحتكارية لأرباح عالية وهو ما اعتبر حافزا كبيرا لهذه الشركات باعتبار أن الهدف دائما هو تحقيق اكبر ربح ممكن .
- النجاح المتزايد الذي حققته الشركات المستقلة أدى إلى تعزيز قدرتها المادية والفنية والتوسع أكثر في مجالات استغلال البترول في العالم.
- الحصول على الكثير من الاتفاقيات البترولية وخاصة منها عقود المشاركة والمقاولة.

** - لا ينبغي الفهم من تسمية الشركات بالمستقلة بأنها لا تتعاون مع باقي الشركات أو أنها تقف في السوق العالمية للبترول موقفا مستقلا ، بل أن هناك الكثير من التعاون بين هذه الشركات والشركات الكبرى.

وقد كان بدا أنّ ظهور القطاع التنافسي في السوق البترولية العالمية والمتمثل في قطاع الشركات المستقلة سيؤدي إلى النقص في دور الشركات العالمية الكبرى، إلا أن ما حدث هو مضاعفة جهود هذه الأخيرة من أجل التمسك والبقاء على السلطة خاصة من خلال التنسيق المستمر بينها،وقد أخذ هذا التعاون والتنسيق شكلا هيكليا ، خاصة من خلال القيام شركتين فأكثر بإنشاء شركات مشتركة للقيام نيابة عن الشركات القابضة بأنشطة معينة كالإنتاج أو التسويق، كما يمكن أن يتم التنسيق من خلال الاندماج والتكامل وهو ما عرفه عقد التسعينات .

وتجدر الاشارة هنا إلى أن هذه الشركات المستقلة ، قد وقفت جنبا إلى جنب مع الشركات الكبرى في الكثير من المواقف ، ففي أزمة السويس عام 1956 شاركت جميع الشركات الأمريكية والأوروبية كبرى ومستقلة في برنامج الطوارئ الموضوع من طرف حكومات الدول الصناعية العربية على جانبي المحيط الأطلسي ، وانتهجت سياسات وخطط منسقة من أجل تخفيف أثار انخفاض الإمدادات البترولية الى الاقتصاديات الأوروبية.

كما تم انضمام الشركات المستقلة إلى الشركات الكبرى في بداية السبعينات في جبهة منسقة تحوي على عشرين شركة،تأخذ على عاتقها مهمة التفاوض مع الدول المصدرة في تنظيم عمل السوق وقد تم إبرام اتفاقيات المشاركة في طهران وجنيف الأولى والثانية خلال الفترة (1970-1972) [52](**حسين عبد الله ،2003**).

ب- شركات البلدان المنتجة والمصدرة للنفط:

لقد شهدت الدول النامية حركة التحرر الوطنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتنامت هذه الحركة في الكثير من المناطق الخاضعة للاستعمار الأجنبي في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وما لبثت هذه الحركة صامدة لسنوات حتى بدأت الأنظمة الوطنية في الظهور.

ورغم أخذ الحرية والاستقلال من طرف هذه الدول،إلا أنها استكملت الطريق وسعت جاهدة لاستكمال السيادة الوطنية على الثروات التي تقبع في باطن أراضيها .

فكان لابد من سياسة مستقلة لهذه الدول لحماية المصالح والثروة،و من مؤسسات تشرف على هذه السياسة خاصة أمام التغيرات الهيكلية التي عرفتها السوق البترولية العالمية، فانطلقت بذلك عمليات التأميم و إنشاء الشركات الوطنية، وتعتبر الشركة الإيرانية "Nioc" أولى هذه الشركات المنشأة بقرار من البرلمان الإيراني في 30 /1951/04 عقب تأميم البترول الإيراني،ثم تتالت بعدها إنشاء العديد من الشركات البترولية وأهمها :

- **المكسيك:** وكانت السباقة في إنشاء مؤسسة للبترول سنة 1938.
- **فنزويلا:** CVP تمّ الإنشاء في 1960/04/19 .
- **الكويت :** KNPC في 1960/10/03.
- **اندونيسيا:** PERTAMINA سنة 1961.
- **السعودية:** PETROMIN في 1962/11/30.
- **الجزائر:** SONATRACH في 1963/12/31: وسيتم التطرق إليها بالتفصيل في الفصل الثالث خاصة الدور الذي أصبحت تلعبه سونا طراك في السوق والجزائر.

- **العراق:**INOC عام 1964.
- **ليبيا: المؤسسة العامة للبترول في** 1968/04/14.
- **مصر:**أنشأت المؤسسة العامة للبترول عام 1958.

وأيضا هناك **YPF** في الأرجنتين،PETROBRAS في البرازيل،ENAP في الشيلي، EPF في البيرو و FCOPETROL في كولومبيا.

و قد ساهمت الدول المصدرة في نجاح عمل الشركات الوطنية بمساندتها في الكثير من الأمور أهمها:[53](**حسين عبد الله،2003**)

- سيطرة القطاع العام على رؤوس أموال الشركات وبالتالي مساهمة الدولة في تمويلها ، إلا أنه وخلال العقود الأخيرة عرفت هذه الشركات رغبات متزايدة من طرف الدولة في عملية الخصخصة .
- توفير مصادر من الزيت الخام.
- تسويق المنتوجات البترولية من خلال بعض النصوص التي تم ادخالها في الاتفاقيات البترولية.
- اعطاء بعض الامتيازات لهذه الشركة كالاعفاء من الضرائب أو تقديم الاعانات ...الخ.

ب-1- نتائج الظهور:

لقد كان لدخول هذه الشركات في الصناعة البترولية نتائج واضحة على السوق البترولية العالمية وأهم هذه النتائج:

- المشاركة في عملية مراقبة الحقول البترولية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1-4):

توزيع مراقبة الحقول البترولية بين الشركات في العالم (1950-1970)

الوحدة:(%)

البيان	1950	1957	1966	1970
شركات كبرى	98.2	89.0	78.2	68.9
شركات أخرى	1.8	11.0	21.8	8.4
شركات الدول المنتجة	-	-	-	8.4

المصدر :خطار العريان،من هم منتجوا النفط الجدد؟ مجلة البترول والغاز الطبيعي ،عدد 4، أفريل 1986 ص 32 .

- إعادة توزيع الدخل،حيث انخفضت مدا خيل الشركات العظمى من البرميل الواحد من 80 سنت في الخمسينات إلى 53 ست في الستينات ثم إلى 32 سنت في 1971.

ب-2-عراقيل تواجهها الشركات:

رغم الوقع الجديد الذي أحدثه ظهور الشركات الوطنية على السوق البترولية العالمية،إلاّ أنها وقفت أمام العديد من التحديات وواجهتها الكثير من العراقيل أهمها:

- افتقار أغلب الشركات الوطنية للخبرات خاصة وأن الصناعة البترولية تتميز بتكنولوجيا معقدة يصعب على مثل هذه الشركات التحكم فيها.
- المنافسة الشديدة من طرف الشركات العالمية الكبرى التي سيطرت على مدى فترات طويلة واحتكرت على السوق النفطي العالمي،خاصة بعد عمليات الاندماج التي عرفتها، فتحوّلت من الشقيقات السبع إلى الشقيقات الخمس، من العمالقة الكبار إلى الديناصورات كما يقال.
- ضعف القدرة التمويلية للشركات الوطنية خاصة منها العربية.
- عدم إيجاد سياسة واضحة لتأكيد التعاون والتنسيق فيما بين الشركات الوطنية.

ثالثا: التنظيمات البترولية:

بعد أن لجأت الدول العربية والدول النامية بصفة عامة لسياسات اقتصادية في إطار معركة التنمية بعد معركة التحرير عن طريق التأميم و المشاركة وتوجيه عوائد النفط في خدمة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [54] **(علي الأكحل،1998)**.

وأصبح تحرك هذه الدول في اتجاه واحد نحو البحث على سياسات منسقة يمكن من خلالها تغيير الأوضاع على مستوى السوق البترولية العالمية أمام تزايد الصراع بين الدول النفطية والشقيقات السبع وكذا دخول الشركات النفطية المستقلة إلى الساحة الدولية،ولم تكن هذه السياسات لتطبق إلا من خلال إنشاء منظمات وتنظيمات بترولية عربية ودولية،ولعلّ أهمها:

أ- منظمة الدول المصدرة للبترول"الاوبك": [55]

لقد أنشئت هذه المنظمة عام 1960 وكانت الدول المؤسسة لها هي السعودية،الكويت، العراق،إيران وفنزويلا وتهدف إلى تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وإيجاد الطرق والوسائل لاستقرار الأسعار والدفاع عن مصالح الدول المنتجة للحصول على عائد مستقر من الدخل،و سيتم التفصيل في هذا الأمر في الفصل الثاني.

ب- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "الأوابك":

تأسست في 1968/1/9 وكانت الدول المؤسسة لها هي السعودية، الجماهيرية الليبية، الكويت وتهدف إلى التعاون في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي وصناعة البترول،وارتفع عدد أعضائها بانضمام البحرين، الإمارات، الجزائر، سوريا، العراق، قطر و مصر.

جـ- الوكالة الدولية للطاقة:

نشأت الوكالة في أعقاب الأزمة الطاقوية في 1973 ، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أول الدول المبادرة لإنشائها، والتي تضم الدول المتقدمة المستهلكة للبترول.

ولإيضاح معالم السوق أكثر منذ الخمسينات إلى وقتنا الحالي سنورد مجموعة من الأحداث التي شهدتها هذه الفترة وكانت سببا في رسم معالمه:

- تحول الولايات المتحدة الأمريكية في 1948 إلى أكبر مستورد للنفط ، حيث كتب وزير الداخلية "**هارولدآيكس**" مقالا بعنوان "يكاد نفطنا أن ينفذ" [56] (**حمدان غالي،2005**).
- بينما اشتغلت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية بتكوين المجموعة الأوروبية للفحم والطاقة CECA عام 1951كانت الشركات الأمريكية الكبرى تقوم بإغراق أوروبا بالنفط رخيص التكلفة من حقول الشرق الأوسط [57](**عبد الخالق فاروق ،2003**).
- مشروع شومان لإنشاء جماعة الفحم والصلب ، حيث قدم " **روبرت شومان**" وزير خارجية فرنسا في 9ماي 1950 اقتراحا بإقامة الاتحاد الأوروبي للفحم والصلب وقد تم إقـــراره من ست دول في 18 أفريل 1956 وهي بلجيكـــــا، فرنسا، ايطاليـــــا، ألمانيا، لوكسمـــبورغ و هـــولندا [58](**عبد المطلب عبد الحميد ، 2003**).
- بداية من السبعينات سقط نظام الامتيازات النفطية والتي اعتمدتها الشركات السبع ، وتم اقتراح عقود المشاركة بعد السيطرة الكاملة للنفط العربي ، فما بين (1960 -1973) لم تحصل دول الأوبك كلها إلا على 95 مليار$ نظير إنتاج النفط الخام ، أما احتكارات النفط العالمية فقد حصلت على مبلغ يتراوح بين 600 إلى 700 مليار$ [59](**فؤاد مرسي،1980**).
- تعرض الاقتصاد العالمي لكثير من الأزمات ابتداء من الخمسينات .
- عرفت الخمسينات والستينات نموا سريعا في النشاط البترولي بالمنطقة السوفياتية (خاصة روسيا) حيث شمل هذا النمو كافة أوجه الصناعة من احتياطيات وإنتاج وتكرير واستهلاك وتصدير، و قد قوبلت الصادرات البترولية السوفيتية بهجوم شديد من طرف الدول الصناعية وشركات البترول العالمية.(*)
- أصبح همّ الدول الصناعية هو تفكيك تضامن Opec من جهة وإيجاد التطاحن والتناقضات بين البلدان الأقل نموا المصدرة للنفط وغير النفطية من جهة أخرى، وقد أصبح التبادل الحالي لموجودات من رصيد الطاقة مقابل موجودات مالية أو معدات تكنولوجية هو تجارة خاسرة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، حيث اخذت صادرات النفط صورة من صور اقراض الطاقة للبلدان الصناعية تستحق السداد في مرحلة تالية [60](**جورج قرم ،1980**).
- حاربت الحكومة الأمريكية الكارتل فرفعت دعوى ضدّ الشركات العالمية الأمريكية في أفريل 1953 خاصة شركة ستا ندار جرسي متهمة إياها بمخالفة قوانين مكافحة الاحتكار وعرفت هذه القضية باسم " قضية الكارتل" ، إلا أن هذه الدعوى لم تصل إلى مرحلة المحاكمة حيث انتهت بتسوية ودية في نوفمبر 1960

(*) – اعتبرت الدول الصناعية وشركات البترول العالمية أن دوافع دخول الاتحاد السوفيتي لسوق البترول غير الشيوعي هي اعتبارات سياسية أكثر منها اعتبارات اقتصادية.

ولإيضاح الغموض حول هذا التناقض يمكن القول أن محاربة الحكومة الأمريكية لهذه الشركات محاربة متعلقة بنشاطها داخل أمريكا أما خارجيا فإنها تتجه إلى حمايتها وتشجيع نشاطها.

- النمو السريع لمنطقة شمال أفريقيا وغربها ، وارتفاع نصيبها من الإنتاج العالمي للنفط.
- عرفت الشركات العالمية الكبرى في الآونة الأخيرة عمليات اندماج واسعة للتحول الى ما يسمى بالديناصورات فأصبح عدد الشركات خمس وأصبحت تعرف "بالشقيقات الخمس".

ورغم ظهور القوى الجديدة في السوق إلا أن الشركات الكبرى والتي تعتبر من أهم الشركات متعددة الجنسيات قد أحكمت القبضة على ميكانيزمات السوق الدولي إنتاجا وتصديرا ، حيث تمّ إعادة هيكلة السوق النفطية بتحويل كافة التفاعلات والصفقات إلى البورصات الدولية للنفط ومشتقاته كبديل عن الاتفاقات بين الدول أو الهيئات الوطنية وبين الأطراف المستوردة للنفط حيث توجد مؤسسات مالية دولية تتحكم في تمويل تجارة النفط العالمي ،وقد أصبحت هذه البورصات(*) محركا أساسيا في السوق.

وقد أجمع الكثير من المهتمين بالنفط أن السوق النفط العالمي لم تكن في أي يوم من الأيام سوقا حرة ، فعلى مدى سبعين عاما تقريبا احتكرت الشركات احتكارا تاما على مصادر النفط في العالم وخاصة الشرق الأوسط[61] **(عادل علي،2005)**.

فرغم الانتقال من الاحتكار إلى المنافسة تبقى السوق، بيد الكبار وتبقى المخاوف أمام الصغار، ويبقى الصراع قائما حول أهم مورد " النفط "الذي أعتبر السلاح الذي غير العالم بلا رجعة كما قال كيسنجر وزير خارجية امريكا سابقا وأيضا ما قاله أوكونوز في كتابه (إمبراطورية النفط)الصادر في موسكو عام 1958:"من يملك النفط يملك العالم لأنه بفضل البترول سيسيطر على البحر وبفضل بترين الطائرات سيسيطر على الجو وبفضل بترين السيارات سيسيطر على البر ، بل أكثر من ذلك أنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن أن يجمعها من النفط سيحكم قطاعات اقتصادية كاملة " [62]**(حنان أخميس،2006)**.

II-2- الاتفاقيات البترولية:

من بين أهمّ أدوات السوق النفطي العالمي هي الاتفاقيات البترولية التي اختلفت من فترة لأخرى حسب الأطراف الحاكمة ، كما تختلف من اتفاقيات البحث و الإنتاج و كذا اتفاقيات البيع سارية المفعول في عصرنا الحالي.

II-2-1- عقود البحث و التنقيب والإنتاج:

و لعل أهم هذه العقود التي سنتطرق إليها حسب التطور الزمني للسوق البترولية العالمية نذكر:

---

* - تشير أيضا إلى البنك الوطني الباريسي الذي يصدر سندات وأوراق مالية مضمونة لتحويل شراء النفط لمدة خمس سنوات قادمة.

أولا:عقود الامتيازات:

أ-التعريف:[63](يسري أبو العلا، 1996)

يعرّف عقد الامتياز على أنه أداة قانونية يتم من خلالها إبرام عقد بين سلطة عامة و مشروع غالبا ما يكون هذا المشروع أجنبي، يعطي له حق الاستثمار لمرفق بترولي لحسابه الخاص مع حق تملّك الآبار المكتشفة مقابل عائدات تدفع لهذه الدولة التي تصبح دولة مضيفة.

و يمكن تعريفه أيضا على أنه اتفاق بين دولة أو هيئة وطنية تمثلها و شركات مستثمرة للبترول في مساحة معينة من تلك الدولة، أو في مياهها الإقليمية و لمدة زمنية معينة، مع إعطاء كافة الحقوق للشركة في القيام بالبحث و الاستغلال مقابل حصول الدولة على مقابلات مادية وخدمات تحدد في ذلك العقد.

فمنذ اكتشاف أول بئر بترول في بنسلفانيا، وقفت المحاكم الأمريكية حائرة أمام تنظيم ملكية النفط، فطبقت بذلك القواعد العامة المتعلقة بالمواد الطبيعية الأخرى، و منذ تلك الفترة فرضت الشركات العالمية نظام الإمتيازات على الدول المنتجة للنفط وفق قواعد تخدم مصالحها بدون أخذ أي اعتبار لمصالح الدول المضيفة.

و لأنّ المنطقة العربية يمثل النفط فيها مملكة قابعة في باطن أراضيها، سعت و تسابقت الشركات الكبرى لفرض هذه الإمتيازات على تلك الدول التي كانت أصلا تحت سيطرة الدول الصناعية و في أحسن أحوالها دولا تحت الانتداب.

ب-خصائص العقد:[64](حسين عبد الله،2003)

- اتساع رقعة المساحة الممنوحة للشركات الكبرى للقيام بعملية البحث و التنقيب،فالعراق مثلا مساحته الكلية تبلغ 444 ألف كلم^2 ، و منطقة الإمتيازات البترولية تمثل 424 الف كلم^2 أي بنسبة 95.5% من مساحتها الإجمالية ،و أيضا مع عدم وجود شرط التخلي§§الجزئي أو الكلي عن تلك المساحة خلال هذه الفترة.
- تمنح الدولة الامتياز بقرار منها، و تختلف الإجراءات من دولة لأخرى،خاصة من خلال التشريع بإصدار قوانين بالموافقة على هذه الامتيازات كما هو الحال في أغلب الدول النامية.
- طول الفترة الزمنية لهذه الامتيازات التي تتراوح بين 50-75سنة، و قد كانت هذه الصفة من أهم مميزات الامتيازات البترولية التي اتفق عليها خلال النصف الأول من القرن العشرين، و من بين أكثر الدول التي طالت فيها فترة الإمتيازات نذكر:

-السعودية:امتياز لمدة60سنة.

-العراق و الكويت وقطر: امتياز لمدة 75سنة.

§§ يقصد بالتخلي هنا أن تعيد الشركة إلى الدولة المضيفة خلال فترات محددة في الاتفاقية أجزاء من المنطقة التي لم يعثر فيها على البترول فتقوم الدولة بإعادة منحها لشركة أخرى.

- تجميد السلطة التشريعية في الدولة المضيفة من أجل وضع السيطرة المطلقة في أيدي الشركات التي تنفرد بجميع عمليات الإنتاج البترولي، و يتم تجميد السلطة من خلال إدراج مواد صريحة عند إبرام العقد، و مثال ذلك المادة 186 من اتفاقية امتياز شركة نفط الكويت سنة 1934حيث نصت على تعهد أعلى سلطة في الكويت بالّا ينقض هذه الاتفاقية سواء بتشريع خاص أو عام أو عن طريق لوائح إدارية أو بأيّ قانون آخر[65] (**محمد المغربي، 1973**).

كما يتم إدراج بعض النصوص التي تحدد الضرائب و الأتاوات و لا يمكن للدولة تجاوزها .

- جمود معدل الضريبة وفقا لإبرام العقد، فلا تملك الدولة المضيفة تعديله دون الموافقة من الشركة و غالبا ما تكون هذه الضرائب رمزية.
- تخضع الشركة لقانون دولتها الأصلية و ليس لقانون الدولة المضيفة.
- تقدم الشركة المستثمرة للبترول للدولة المضيفة مقابلات مادية تكون زهيدة مقارنة مع ما تحققه هذه الشركات من أرباح خيالية من الإنتاج البترولي و عادة ما يعرف هذا المقابل" **بالأتاوة**"(*)

وبعد تطور العلاقة بين الحكومات و الشركات واشتداد الطلب العالمي على النفـــــط، و كـــــــذا التغيرات و التحولات التي حملها النصف الثاني من القرن الماضي عقب الحرب العالمية الثانية، تم تعديل بعض شروط هذه العقود،وظهرت بذلك مبادئ جديدة لعقود الامتياز منها:

- في عام 1950 أدخل نظام مناصفة الربح في شركة أرامكو السعودية أسوة بما كان متبعا في فنزويلا منذ 1948، و أصبحت الحكومات تحصل على12.5%من الزيت المنتج كأتاوة.
- اتفاقية **الكونسورتيوم** في 1954 و التي تمثل اعترافا بشرعية التأميم في إيران، أخذت الهيئة الجديدة على عاتقها استثمار البترول نيابة عن الدولة" الشركة الإيرانية الوطنية للبترول".
- الاتفاقية السعودية اليابانية 1957 و المتضمنة توزيع الدخل الصافي بين المملكة و اليابان و ألا يقل عدد العمال السعوديين عن 70% داخل المملكة في منطقة الامتياز.
- الرفع من معدلات الضريبة، ففي أواخر 1970 تمكنت ليبيا من الرفع في معدل الضريبة من 50% إلى 54ـ 58% و تبعتها إيران و الكويت...الخ.
- اتفاقية طهران في 15 فيفري 1971 التي أقرت بمجموعة من المطالب وضعتهاOPEC في مؤتمر كراكاس ، فأقرت الاتفاقية مثلا أن لا تقل الضريبة عن 55% ،و هي أول اتفاقية جماعية يوقعها عدد من الدول الأعضاء مع ممثلي الشركات العاملة في المنطقة.

ج-الامتيازات الممنوحة: [66](**حنان الخميس، 2006**)

***الأتاوة:** عبارة عن رسم محدد تدفعه الشركة صاحبة الامتياز إلى الدولة المضيفة و هي تمثل مجموع الفوائد المالية التي تحصل عليها الدولة، و يكون منصوص عليها بالعقد و كانت سائدة في الشرق الأوسط باستثناء عقد الامتياز الإيراني الذي يحدد 16% من الأرباح.

– **السعودية:** في سنة 1933 تحديدا، حصلت كاليفورنيا على أول امتياز للبحث عن النفط و استثماره في المناطق الشرقية من المملكة .

– **الكويت:** طفح الزيت على السطح في منطقتي بحره و برقان، و قد تسابقت شركة جولف الأمريكية و الشركة البريطانية"الأنجلو إيرانية"للحصول على امتياز التنقيب و إنتاج النفط لتحصل عليه في سنة 1933، و بدأ الإنتاج فعليا في 1964.

– **البحرين:** امتلكت شركة ستا ندار أويل لكاليفورنيا حق الامتياز للتنقيب عن النفط في هذه المنطقة في 1932، و قد بدأ الإنتاج الفعلي عام 1934.

– **فنزويلا:** في 1933 كانت شل و جرسي تسيطران على 88% من الإنتاج و الباقي لجولف.

و بتهميش الدول المنتجة للبترول في ظل عقود الامتيازات من جهة و بروز الشركات الأخرى و حركات التحرر و التأميم من جهة ثانية ، ظهرت عقود جديدة في السوق البترولية العالمية.

ثانيا:عقود المشاركة

أ–تعريف عقد المشاركة:

يعرّف على أنه عقد بين حكومة أو إحدى مؤسساتها أو شركاتها و بين شركة أجنبية، يكون لها حق البحث عن البترول في منطقة معينة و زمن معين، و إذا وفّقت الشركة في اكتشاف البترول يبدأ في تكوين شركة مشتركة بين الطرفين مهمتها استغلال البترول المكتشف مناصفة.

كما يمكن تعريفه على أنه" وسيلة أو أسلوب تتمكن به الدولة عن طريق مؤسساتها أو شركائها الوطنية من التمتع بنسبة المشاركة المتفق عليها من حقوق و ثمرات الامتياز مع الشريك الأجنبي ،مستفيدة بخبرته و تحمله مخاطر البحث و التنقيب وحده إلى حين الإنتاج" [67] **(أحمد القشيري ،1976)**.

و يرجع تاريخ أول اتفاقية مشاركة إلى عام 1957 حيث وقعتها شركات مستقلة مع مصر و إيران أمام تزايد الحاجة لمصادر جديدة من الزيت،و كذلك تم إبرام الاتفاقية العامة للمشاركة في نيويورك في 5أكتوبر 1972 حصلت السعودية بمقتضاها و عدد من دول الخليج على نصيب في ملكية الامتيازات البترولية القديمة بدأت بنسبة 25% في 1/1 1973 لترتفع إلى 50% بعد عشرات سنوات.

ب–خصائص عقد المشاركة: [68]**(يسري أبو العلا ،1975)**

- يتحمل الشريك الأجنبي مخاطر البحث و الاستكشاف وجميع نفقات العملية دون أن يستردّ ذلك، إذا لم يكتشف البترول بكميات تجارية.
- يمكن أن تتخذ المشاركة أشكالا محددة و هذا حسب ما أوصت به منظمة الأوبك بفينا عام 1971منها:

* **المشاركة في رأس المال:** تكون مشاركة الدولة من خلال المساهمة في رأس المال دون أن يؤثر في نظام الشركة صاحبة الامتياز.

* **المشاركة في الامتياز:** تباشر الدولة بواسطة شركاتها الوطنية، في كافة مراحل الإنتاج، و هي المراحل التي حرمت منها في عقود الامتياز[*]

- احترام الشركات الأجنبية لمبدأ السيادة على الموارد الطبيعة وفقا لقرار من الأمم المتحدة.
- تم تقليص الفترة الزمنية من 6 إلى 12 سنة حسب الاتفاق، و يجوز للشريك أن يتخلى عن المساحة الممنوحة بالكامل في أي وقت بشرط أن يكون قد أوفى بالتزامه في الاتفاق حتى تاريخ التخلي.
- تحصل الدولة من الشريك الأجنبي على أتاوة بنسبة معينة غير قابلة للاسترداد وتعتبر الحد الأدنى لما تحصل عليه من نصيبه في جميع الأحوال ، و إضافة إلى الضرائب تحصل الدولة على 75% من الربح.
- يقوم كل طرف في العقد بتسويق نصيبه من البترول المستخرج، كما قد يقوم الشريك بتسويق حصة الدولة مقابل عمولة.
- يكون للدولة المضيفة الحق في شراء نسبة معينة من نصيب الشريك الأجنبي لمواجهة الاحتياجات المحلية.

و تجدر الإشارة إلى أن الشركات العالمية الكبرى التي عرفت بعقود الامتيازات قد رفضت هذا النوع من العقود في البحث عن البترول تخوفا من أن يؤدي الى مطالبة الدول المضيفة بتعديل عقود الامتياز حيث تصبح عقود مشاركة، و إن كان ذلك قد تحقق بالفعل في مستهل عقد السبعينات و انتهى باسترداد الملكية الكاملة في ظل الانتصار العربي في 1973.

ثالثـــا: عقود أقسام الإنتاج:

نتيجة لعدم قدرة الدول النامية و المنتجة للنفط على تحمل مخاطر البحث عن البترول، و أمام النقص في العملة الأجنبية التي تعتبر عاملا مساعدا في عملية الاستكشاف و كذا صعوبة التسيير و عدم التحكم فيها سواء تقنيات مادية أو خبرة بشرية و هو من أكثر المجالات التي أظهرت فيه البلدان النفطية تبعيتها للبلدان غير النفطية حتى و إن كانت هذه التبعية سياسية أكثر منها اقتصادية [69] (**سمير المقدسي ،1998**) ، لجأت الدول النامية إلى هذا النوع من العقود التي شاع استخدامها في العالم في وقتنا الحاضر و قد بدأ استخدامها في اندونيسيا منذ عام 1961ثم مصر عام 1970.

أ- التعريف:

يتم التعاقد بين شركة وطنية و أخرى أجنبية بقانون تمنح الدولة المضيفة بمقتضاه للشركتين حق البحث عن البترول في منطقة معينة، حيث تأخذ الشركة الوطنية حقوق السيادة نيابة عن الدولة.

ب-الخصائص: [70] (**حسين عبد الله ،2003**)

- تلتزم الشركة الأجنبية بإنفاق مبالغ معينة وحفر عدد معين من الآبار خلال فترة البحث كحد أدنى،فالشركة

[*] - أخذت الجزائر بهذا النوع من المشاركة و جاء نص المرسوم الخاص بتنظيم القواعد البترولية الصادر في 12-04-1971 على أن تتولى شركة سونا طراك دور منفذ الأعمال يعاونها الشريك الأجنبي.

الأجنبية تقدم كافة الأموال اللازمة للبحث و الإنتاج و كذا تقديم الخبرة، مع تحمل مخاطر البحث حيث أنها لا تسترد شيئا من ما أنفقته إذا لم يتم العثور على البترول بكميات تجارية.

- تحمل الشركة الوطنية لضرائب الدخل نيابة عن الشركة الأجنبية التي تعفي من تلك الضرائب.
- تكون مدة البحث من 6 ــ 12 سنة و تتضمن فترة أساسية تتراوح بين 2 ــ4سنوات.
- إذا تم العثور على البترول بكميات تجارية يتحول العقد إلى عقد تنمية و تمتد مدته إلى نحو 30 سنة.
- يتم استرداد جميع النفقات المكبدة على أقساط سنوية تتراوح حول 5 سنوات، و تسترد هذه النفقات بالحصول على كمية من البترول المنتج ما بين (30%-40%) من إجمالي الزيت المنتج حسب العقد.
- يوجد شروط للتخلي الاختياري و الإجباري كما هو الحال في عقود المشاركة.

رابـــــــعا:عقود المقاولة:

أ-التعريف:

تختلف هذه العقود عن ما سبق التطرق إليه في كون أن الدولة تحتفظ بحق البحث و استغلال البترول ثم تقوم الشركة الأجنبية بعمليات الحفر و التنقيب كمقاول ينوب عن الدولة ، و يصبح لهذا المقاول حق ثابت في نسبة الإنتاج البترولي في حالة نجاحه في الاكتشاف.

فعقد المقاولة يقوم على أساس جوهري يتمثل في المشاركة بين الشركة الأجنبية صاحبة رأس المال و الشركة الوطنية الممثلة للدولة المضيفة و إقامة التعاون بينهما لتنفيذ عمليات النشاط البترولي، و الطرف الأجنبي هنا لا يمكن اعتباره صاحب امتياز.

و قد ظهر هذا النوع من العقود في المكسيك عام 1949 ،أندونيسيا سنة 1962...الخ.

ب-الخصائص:

- يسترد المقاول نفقاته حسب العقد المبرم، فنفقات التنقيب تسترد بواقع 10 سنت عن البرميل.
- دفع تعويض للمقاول مقابل تحمله لعنصري التمويل و المخاطر، و يكون التعويض إما بنسبة معينة من الإنتاج ، أو بحق شراء جزء منه بسعر التكلفة أو بسعر منخفض عن الأسعار في سوق البترول، أو من خلال تحديد نسبة من الربح من 40 إلى 50%.
- تقوم الشركة الوطنية بتسويق البترول في الأسواق العالمية و ذلك مقابل عمولة تدفعها الشركة الأجنبية و تلزم بذلك هذه الشركة بأن تبيع الكمية حسب ما يحدده العقد في مدة معينة.
- تنقسم حقول البترول في مرحلة الاستغلال التجاري إلى قسمين يخضع الاول لملكية الدولة،و هو احتياطي لها و الثاني يكون خاضع للإتفاق و يجوز للشركات الأجنبية شراء جزء منه.
- يقترب هذا النوع من العقود من عقود المشاركة رغم أن البترول المكتشف تؤول ملكيته إلى الدولة المضيفة و تصبح صاحبة الحق في التصرف فيه.

و تجدر الإشارة إلى أن هناك الكثير من العقود الاخرى ،كعقود الخدمات و التي ترتبط أغلب أحكامها بظروف الدولة، و تطبق فترويلا هذا النموذج من العقود في مباشرة نشاطها البترولي، و عقود التعاون...الخ.

II -2-2- عقود النفط الحالية(العقود المستقبلية):

تعرّف أسواق العقود المستقبلية على أنها أسواق تتعامل بمختلف السلع من خلال اتفاقيات يتم تنفيذها في تاريخ لاحق، و يمثل الاختيار شكلا من أشكال أسواق العقود المستقبلية [71](**عبد النافع الزرري،غازي فرح، 2001**).

و أهم هذه العقود هي تلك الخاصة بالطاقة، حيث تستخدم على ما يزيد عن 46 نوعا من أنواع السلع الطاقوية ،و تطبق على عدد بسيط من النفوط أهمها: نفط غرب تكساس الوسيط، مزيج برنت، نفط دبي، إضافة إلى الغاز الطبيعي و الكهرباء و العديد من المنتجات البترولية،و يتم تبادل عقود مستقبليات و خيارات الطاقة في كل شهر من السنة، كما قد تصل مدة العقد لعدد من السنوات القادمة فتمتد في بعض العقود إلى سبع سنوات في المستقبل.

و أما فيما يتعلق بالسعر، فهو يتحدّد في ضوء سوق منافسة كاملة، حيث يرتبط كل نوع من العقود بموقع خاص للمضاربة، كما تتضمن العقود التزاما بتسليم السلعة في وقت معين.

و سهولة البيع و الشراء للعقود، جعلت الأسواق المستقبلية مشابهة لأي بورصة مالية مفتوحة على الجمهور، اذ أنّ عملية التعويض باستخدام عقد مقابل آخر مكنت المضاربين من خارج السوق النفطية من المشاركة في هذه الأسواق بالإضافة إلى النفطيين أو الملتزمين بتسليم منتجات النفط.

و على غرار المستقبليات، فإن الخيارات[*] أصبحت من أهم العقود النفطية الحالية، باعتبارها أقل تكلفة من المستقبليات، رغم أنها في ذات الوقت أكثر خطورة،ومن بين أهمّ هذه العقود: مستقبليات و خيارات نفط غرب تكساس الوسيط،برنت...الخ، و أمّا عن أكثر البورصات المتعاملة بالمستقبليات الطاقوية و الخيارات هي بورصتي نيويورك التجارية و النفط الدولية.[**]

و إذا كانت العقود المستقبلية و الخيارات تتم داخل البورصات، فهناك مجموعة من المشتقات التي تتم خارجها و أهمها: العقود الآجلة و المقايضة [72](**نورة عبد الرحمان اليوسف،2002**).

و أمام هذا التنوع و التعدد بقيت الدول المصدرة بعيدة عن إنشاء بورصات للمستقبليات و الخيارات رغم أنّ هذه البورصات قد وفّرت لصناعة النفط الفرصة لفصل التسعيرة عن العرض الفعلي للنفط مما يسمح بإعطاء مرونة لعملية البيع و الشراء..الخ.

و من بين أهم الحواجز التي تعيق إنشاء بورصات بترولية من طرف الدول المصدرة:

---

[*]- الخيارات هي الحق ببيع أو شراء عقد مستقبليات يمتلكه حامل خيار سلعة مستقبلية معينة، و ليس ملزما بشراء أو بيع العقد، خاصة إذا ترتب عليه خسارة، كان له حق الاختيار بالبيع أو الشراء.

[**]-بورصة سنغافورة النقدية التجارية أيضا تتعامل بعقود الطاقة المستقبلية.

* عدم وجود ثقافة واسعة بالمشتقات المالية و آلية الاستخدام.
* ضعف الأسواق المالية المحلية و عدم كفاءتها و البطء في التداول.
* عدم وجود إطارات كفؤة و تسيير جيّد و قصور في خدمات السماسرة و الوسطاء.
* انخفاض عدد التجار المضاربين في هذه الدول نتيجة انخفاض الدخول.

و مهما تعددت الأسباب و العوائق فإن مفارقات اللعبة البترولية مازالت مستمرة ما دامت الدول صاحبة الثروة عاجزة عن استغلالها، بينما الدول المستهلكة أتقنت قوانينها ، و أحسنت استثمارها.

II-3-آليات عمل السوق:

تخضع السلع في السوق الحرة حسب المنطق الرأسمالي إلى قانون العرض و الطلب، و أن هناك علاقة تبادلية مع أية سلعة أخرى في وقت معين.

إلا أن هذا المنطق الذي ولد في الغرب لم يطبق إلا في اتجاه واحد، الاتجاه الذي يعزز قيمة السلعة التي ينتجها هذا الغرب، أما السلع المنتجة في الاتجاه الآخر فهي تخضع لقوانين مختلفة [73] (**عبد الرحمان منيف ،1978**).

و البترول أبرز مثال على ذلك، فالنفط كسلعة لا تخضع أسعارها بالسوق الاستهلاكية لقواعد العرض و الطلب العالمين ، بقدر ما تخضع للظروف السياسية التي ارتبطت بنشأة الصناعة البترولية، و تطورت و تغيرت وفقا لتغيرات الاقتصاد العالمي،فالبترول سلعة شديدة الحساسية لارتباطها بالسياسة و الاقتصاد و تغيراتها، و يمكن القول أن آليات عمل السوق قد تغيرت من مرحلة لأخرى بتغير القوى الحاكمة فيه ، كما أن الحديث عن هذه الآليات يعني التعرّض لمتغيرات السوق و المتمثلة في العرض و الطلب و الأسعار.

II-3-1-العرض النفطي:

أولا- مفهوم العرض البترولي:

يمكن تعريفه على أنه عبارة عن تلك الكميات الممكن تقديمها في السوق بين الأطراف المتبادلة من أجل تغطية الاحتياجات خلال فترة زمنية معينة.[74] (**حسين عبد الله، 2000**)

و للدول العربية النفطية علاقة مباشرة بكميات و تغيرات العرض البترولي باعتبارها من أكبر المنتجين و كذا صاحبة أكبر الاحتياطيات العالمية، فقد قدر احتياطها النفطي في نهاية سنة 2004 بحوالي 660.37 مليار برميل، و هو ما يمثل حوالي 59.8% من الاحتياطي العالمي المؤكد الذي قدر ب 1104.7 مليار برميل.[75](**التقرير العربي الاستراتيجي،2005**)

و لأنّ أغلب هذه الدول تعتبر أعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول، أصبحتOPEC تلعب الدور الأكبر في تحريك العرض البترول العالمي، و يبقى هذا الدور نسبيا نظرا للعوامل الكثيرة التي تتحكم في العرض البترولي و الذي يتميز كأي نشاط اقتصادي بالتمدد أو الانكماش، بالثبات أو التغير، فهو يتمتع بمرونة تختلف عن مرونة السلع الأخرى.

ثانـــيا: العوامل المؤثرة في العرض البترولي:

أ-الاحتياطي البترولي:

يتأثر العرض البترولي ارتفاعا و انخفاضا بالبيانات المنشورة عن مستوى المخزون و الذي يجسد إمكانية توفر السلعة البترولية و عرضها اقتصاديا و بسهولة، فهي تشمل الكميات البترولية المكتشفة علميا و التي يمكن استخراجها بوسائل و معدات الإنتاج المتوفرة و المستغلة و المستخدمة في عرض السلعة البترولية، حيث يكون التأثير و الدور الأكبر و الفعال للاحتياطي الثابت، أي أن هذا العرض مرن، حيث أنّ ضخامة كميات الاحتياطي البترولي الثابت تؤثر إيجابيا على إمكانية استمرار و تزايد الكميات المستخرجة و كذا المعروضة.

أما في المدى البعيد فيبرز دور الاحتياطي العام، حيث يتم التحول نحو استخراج و عرض تلك الكميات من أجل زيادة العرض أو استمراره لمدة زمنية أطول.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن مستوى المخزون التجاري قد انخفض إلى مستويات قياسية خلال عامي 2003-2004، و هو ما كان له تأثير على العرض و بالتالي على الأسعار في السوق البترولية العالمية.

و يظهر دور الاحتياطي البترول هنا خاصة عند الارتفاع المذهل في الأسعار ، و هي ميزة السنة السابقة (2005) حيث وصلت الأسعار إلى أرقام قياسية، وعند تضرر الدول المستهلكة من هذا الارتفاع يستخدم هنا الاحتياطي البترولي من خلال طرح بعض احتياطها ، من أجل زيادة العرض و بالتالي التقليل من الأسعار.

ب-الكلفة الإنتاجية:

يتحدد العرض أيضا بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في وقت معين ، حيث أن توفر احتياطيات نفطية كبيرة ليس معناه الزيادة السهلة في الإنتاج فور ارتفاع الطلب، بل إنه يلزم تنمية الحقول المكتشفة و تزويدها بالوسائل القادرة على استخلاص النفط من باطن الأرض و معالجته و تخزينه وضخّه، و تعتمد الإمكانيات الإنتاجية على مدى تقدم التقانة المستخدمة في تلك العلميات [76] (**حسين عبد الله، 2000**).

و المعلوم أن الكلفة الإنتاجية عامل أساسي في تحديد السعر باعتبار أن: **السعر= هامش الربح+التكلفة** ، فكما أنه يؤثر في تحديد السعر، فلهذه التكلفة تأثير واضح في تحديد العرض خاصة و أنها كلّما زادت كلّما أدّى ذلك إلى قلة العرض، و العكس صحيح، و تتضح هذه العلاقة بصورة أكبر في قلة عرض مصادر الطاقة البديلة التي تتميز بارتفاع تكلفتها مما أدّى إلى قلة عرضها.

ج-التكنولوجيا في الصناعة البترولية:

من المعلوم أن إنتاج السلعة البترولية يتطلب وسائل و معدات إنتاجية متطورة و معقدة، و باعتبار أن التكاليف الإنتاجية عامل مؤثر في العرض البترولي، و هذه الكلفة تتوقف على الوسائل و التقنية المستخدمة ، فإنه يمكن القول وفقا لعملية استنتاجية متعدية العلاقة أن التكنولوجيا تؤثر في العرض أيضا، حيث أنّ كل تحسّن و تطوّر في الأساليب و المعدات معناه تقليل الوقت و تخفيض التكاليف و هو ما يؤدي مباشرة إلى زيادة العرض.

و تدعيما لما سبق، فقد أدت التطورات التقنية في مراحل الاستكشاف و التنقيب و الإنتاج إضافة إلى إعادة تنظيم الصناعة و ترشيد الإنفاق و تحسين النظم الضريبية في مناطق عدة إلى التأثير على هياكل التكاليف بشكل كبير فانخفضت تكاليف الاستكشاف و التشغيل و هو ما أدى إلى زيادة العرض، و الضغط على الأسعار منذ عام 1985.

د-السعر و الطلب النفطي:

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحدّدات يأتي في مقدمتها الطلب على النفط و كذا الأسعار، إذ يعتبر العرض كما سبق القول استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق ، و هناك علاقة وثيقة بين العرض و الطلب و السعر في سوق البترول العالمي، و هو ما تطلب دراسة كل واحد على حدى لأن كل متغير يتحكم فيه أيضا مجموعة من العوامل الأخرى.

و الملاحظ هنا أنّ كثيرا من الأزمات النفطية كان سببها خللا في أحد هذه المتغيرات و بالتالي تعدّي الخلل للمتغيرات السابقة نظرا للارتباط الشديد بينها.

ه-سياسة أطراف السوق البترولية:

إنّ السياسة البترولية هي مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل الشركات و الجهات المعينة لاستغلال البترول بصورة عامة أو تنظيم عرضه بصفة خاصة.

و قد تغيّرت هذه السياسة بتغير الطرف المتحكم في السوق وفقا لتغير طبيعته من مرحلة لأخرى، حيث شهدت سوق النفط العالمية منذ بداية اكتشاف النفط أواخر القرن 19 ثلاث مراحل أساسية (مرحلة السيطرة شبه التامة للدول المتقدمة و شركاتها ثم مرحلة مشاركة الدول المصدرة لسيادات السوق من خلال شركاتها ثم ظهور OPEC)، فسياسة الشركات العالمية الاحتكارية التي كانت المحدد الأول للعرض البترولي تختلف عن سياسة OPEC خاصة بعد أن استعادت نفوذها في فترة السبعينات و منذ فترة التسعينات.

والسياسة البترولية و على عموميتها هي عامل مؤثر و فعال بصورة كبيرة على عرض السلعة البترولية سواء في تزايد و نمو العرض أو في تخفيضه و ثباته.

فعلى سبيل المثال قامت الدول العربية أحد أهم الأطراف الفاعلة في السوق البترولي العالمي بتخفيض الإنتاج اثناء حرب اكتوبر 1973 ، حيث قرر وزراء البترول العرب يوم 17 أكتوبر تخفيض الإنتاج بنسبة لا تقل عن 5% من إنتاج شهر سبتمبر ، ثم تطبق نفس السنة كل شهر بالتخفيض مرة أخرى من الشهر الذي سبقه من أجل جلاء القوات الإسرائيلية من كامل الأراضي الفلسطينية، و دعّمت ذلك بحظر تام على تصدير النفط العربي إلى و.م.أ و هولندا [77] (عاطف سليمان، 1973).

و قد كان لهذه السياسة التي انتهجتها الدول العربية أثرا واضحا في تخفيض العرض العالمي من البترول و التأثير على الكمية و بالتالي على الأسعار في السوق.

و- السلع البديلة: [78] **(التقرير العربي الاستراتيجي،2005)**

المقصود هنا بالسلع البديلة كل سلعة منافسة و معوضة للبترول و منها الفحم، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية،المائية و الكهربائية..الخ.

و تبرز فعاليتها و تأثيرها في جانب العرض في مقدار توفر و تطور استخدام هذه المصادر و هو ما تحاول الدول المتقدمة فعله للتخلص من تبعيتها الاقتصادية لمنتوج بترولي متواجد أكثر في الدول العربية و المتخلّفة عموما.

ن- العوامل الجيوسياسية:

تعتبر هذه العوامل من أهم أسباب تغيرات العرض باعتبار أن السياسات المطبقة من طرف الأطراف الفاعلة في السوق النفطي مرتبطة أساسا بها.

و المقصود بالعوامل الجيوسياسية الإضطرابات التي تتعرض لها الدول الكبرى المنتجة للنفط و لعل أهم هذه العوامل مثلا الأزمات النفطية أو ما يطلق عليه بالصدمات النفطية (1973، 1986،حرب الخليج الأولى و الثانية ، 1998 ، أحداث 11 سبتمبر و الأزمة العراقية و أحداث السعودية..الخ،و كل هذه الأزمات سيتم التفصيل فيها لاحقا.

ي- العوامل المناخية:

شهدت السنوات الأخيرة تغيرات كبيرة في العرض و الإنتاج النفطي نتيجة للتغيرات المناخية ، فعلى سبيل المثال شهد عام 2004 تتابع حدوث إعصار تلو الآخر في بحر الكاريبي و خليج المكسيك و هو ما ساهم في انخفاض الإنتاج في هذه المنطقة، و كان أشهر هذه الأعاصير هو إعصار "إيفان" الذي تسبب في توقف العمل في خليج المكسيك و بعض المصافي و توقف تفريغ النفط المستورد من خارج الو.م. أ إلى الموانئ الموجودة بهذه المنطقة ، الأمر الذي زاد من اضطراب سوق النفط،اضافة الى ما شهده صيف 2005 من الأعاصير كإعصار **"كاترينا"**.

II-3-2- الطلب النفطي:

أولا: مفهوم الطلب البترولي: [79] **(محمد أحمد الدوري،1983).**

يقصد بالطلب البترولي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي و النوعي على السلعة البترولية ، سواء كان البترول في شكله الخام أو عبارة عن منتجات بترولية عند سعر معين و خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع الحاجات سواء لأغراض استهلاكية أو صناعية، و بذلك يعتبر الطلب على السلعة البترولية طلبا مشتقا، لأنه إذا لم يكن هناك طلب على المنتجات البترولية لا يكون هناك طلب على البترول الخام ، و أي تغيير في الأولى يكون نتيجة تغير و تأثير في الثانية.

ثانـــيا:أنواعه: [80] **(التقرير العربي الاستراتيجي، 2005)**

❖ **طلب على النفط بغرض الاستهلاك:**

فالطلب على النفط الخام كما سبق القول يعتبر طلب مشتق من المنتجات البترولية المكررة لاستخدامه كوقود للتدفئة و استخدامها في قطاعات الاقتصاد المختلفة مثل:قطاع المواصلات و الصناعة و توليد الكهرباء...الخ.

❖ **طلب على النفط من أجل المضاربة:**

تؤدي المضاربة الى زيادة حجم الطلب مع ثبات العوامل الاخرى ، بحيث ينتقل منحنى الطلب الى اعلى بما يدفع الاسعار الى الارتفاع، وقدظهرت المضاربة في سوق النفط منذ منتصف الثمانينات فيما يعرف " **بالعقود المستقبلية** ".

ثالثا: العوامل المؤثرة في الطلب :

أ- مستوى التطور الاقتصادي و الاجتماعي: [81] **(بيوار خنسي،2005)**

تعد الطاقة عنصر أساسي من عناصر العملية الإنتاجية، و عملية التطور الاقتصادي و الاجتماعي تعتمد في الأصل على هذه الطاقة.

و البترول ذو أهمية كبيرة سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الحربية، فكثيرا ما يرسم هذا المورد إلى حد كبير الخطوط الرئيسية للسياسة العالمية.

و يظهر تأثير هذا العامل كون أنه كلما زاد التطور الاقتصادي و الاجتماعي و الصناعي و تزايد الاعتماد التقني الميكانيكي كلما أدى ذلك إلى زيادة الطلب على البترول أمام قلة المصادر الأخرى البديلة.

ب- السعر النفطي و سعر السلع الأخرى:

يلعب سعر البترول و خاصة المشتقات النفطية دورا كبيرا في تحديد الطلب و هو يتضمن قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك التي تبلغ في دول الاتحاد الأوربي نحو 70% ،و تؤثر سلبا في طلب المستهلك النهائي ثم المرونة السعرية.

و أمّا عن السلع البديلة فكما هو معروف أن أسعار هذه السلع يؤثر بطريقة عكسية في تزايد أو انخفاض الطلب على السلعة البترولية و هو ما تفسره المرونة التقاطعية.

ج- العوامل المناخية و السكان:

كلما زاد عدد السكان كلما أدى ذلك إلى تزايد الطلب البترولي بالرغم من نسبية التأثير.

أيضا المناخ المؤثر في العرض له أثارا واضحة في الطلب خاصة في حالات التغيرات الفصلية ، فمرور شتاء قارص معناه زيادة الطلب على البترول مثلما حدث للدول المستهلكة للنفط في السنوات الاخيرة.

د- السياسة البترولية:

إن لهذا العامل الأثر البارز في تغيرات الطلب العالمي النفطي كما هو الأمر بالنسبة للعرض،و ترتبط هذه السياسة عادة بطبيعة السوق و بالأطراف الفاعلة فيه و كذا بنوعية النظام السياسي و الاقتصادي القائم، وفقا لأهداف معينة، فعلى سبيل المثال تعمل منظمة الطاقة الدولية على تقليل الطلب النفطي من خلال تقليل الاعتماد على هذا المورد من جهة و تطوير المصادر البديلة و تنميتها من جهة اخرى .

ه- التوقعات:

إن دراسة التوقعات المستقبلية يأخذ صورة بدائل تبنى على افتراضات قد يتحقق بعضها أولا، و الطلب البترولي يعتمد أيضا على التوقعات و هي ميزة أسواق المضاربة من خلال العمليات التي تتم في العقود المستقبلية.

وهناك عوامل أخرى مؤثرة في الطلب كالعوامل الجيوسياسية، أولويات النظام الاقتصادي الجديد و عناصره...الخ.

II-3-3-السعر النفطي:

أولا:مفهوم السعر البترولي:

هو عبارة عن قيمة المادة أو السلع البترولية معبرا عنها بالنقود [82](**محمد يوسف علوان،1982**).

و يتحدد السعر البترولي بين حد أدنى مرتبط بتكاليف الإنتاج مع ربح رأس المال المستثمر و حد أقصى مرتبط بالطلب على المنتجات البترولية، بينما يظهر السعر السوقي التوازني من خلال تساوي العرض و الطلب.

و السعر النفطي من أهم متغيرات السوق البترولية العالمية لأنه وراء تزايد الإيرادات و حدوث الأزمات النفطية و التغيرات في الكثير من المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية في دول العالم.

ثانـــيا:أنواعه:

أ- السعر المعلن و الحقيقي:

المقصود بالأسعار المعلنة هي التي يتم الإعلان عنها من طرف الشركات البترولية في السوق العالمية ، وظهر هذا السعر لأول مرة في سنة 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف شركة "**ستاندار أويل لروكفلر**" ، و استمرت حتى فترة الخمسينات ،و كان إعلان السعر يتم من طرف الشركات الاحتكارية "**الشقيقات السبع**"حتى ظهرت الشركات المستقلة.

أما السعر الحقيقي الذي ظهر في نهاية الخمسينات وعملت به الشركات المستقلة للدول الصناعية وكذا الوطنية للدول المنتجة فينتج من خلال تسهيلات و حسومات متنوعة، و يمكن القول أن القيمة الحقيقة لسعر برميل النفط العربي تتأثر بعاملين هما معدلات التضخم في الدول المستوردة للنفط و تغير سعر صرف عملات هذه الدول مقابل الدولار الأمريكي.

ب- سعر الإشارة و سعر الكلفة الضريبية:

يقصد بسعر الإشارة سعر البترول الخام المتراوح بين السعر الحقيقي و السعر المعلن ، وظهر هذا النوع في فترة الستينات.

أما سعر الكلفة الضريبي فهو عبارة عن الكلفة التي تتحملها الشركات البترولية بموجب الاتفاقيات نافذة المفعول للحصول على برميل من النفط حيث:

سعر الكلفة الضريبي = كلفة الإنتاج + عائد الحكومات البترولية

ج – السعر الفوري و سعر سيف و فوب:

السعر الفوري هو سعر الوحدة البترولية آنيا في السوق النفطي الحرّ، برز نتيجة الاختلال بين العرض و الطلب في أواخر السبعينات ، و يمثل سعر فوب سعر التصدير الذي لا يدخل فيه سعر تكلفة النقل، أما سعر سيف فهو الذي يدفع وقت الاستيراد و يشمل تكاليف النقل و التأمين.

ثالـــثا:تاريخ التسعير البترولي:

لقد وضعت في اتفاقية " أكناكاري " معادلة أو قاعدة التسعير الخام، اتخذ فيها سعر الزيت في خليج المكسيك أساسا لتسعير الخدمات المماثلة مضافا إليها نولون الشحن**** من منطقة الخليج إلى منطقة الاستيراد [83](**1985, J.I.Hapellier**).

و كان تبرير الكارتل أنّ الإنتاج الأمريكي يمثل 68% من الإنتاج العالمي كما أن لها أكبر الأسواق استيعابا أيضا، فتميزت هذه المرحلة بالتسعير وفق قاعدة نقطة الأساس الواحدة بأسعار معلنة حتى بعد الحرب العالمية الثانية حين تزايد الطلب على البترول العربي –الشرق الأوسط–لاستخدامها لأغراض عسكرية، فحدثت المعارضة على قاعدة التسعير الموضوعه من الكارتل منذ 1928 ، ففي الكثير من الحالات كانت المسافة بين الحقل المنتج و نقطة التسليم أقل بكثير من خليج المكسيك و هذه النقطة، لتحقق الشركات أرباحا خيالية على أساس غير مشروع.

فتم تعديل التسعير وفق قاعدة نقطة الأساس المزدوجة ، و يصبح السعر مساويا :

السعر في الخليج المكسيكي + مصاريف النقل الفعلية من ميناء التصدير و ميناء التسليم.

ونتيجة للكثير من العوامل كتزايد الاستهلاك و تعذّر وصول الإمدادات الأمريكية..الخ،تزايد الاعتماد على هذا التسعير [84](**P.N.Girand,1996**).

لتبدأ بذلك مرحلة التوسع و النمو السريع لبترول الشرق الأوسط، مما ساعد على ارتفاع التكاليف و انتقل ميزان النقل في صناعة البترول العالمية إلى هذه المنطقة و أصبحت لندن هي نقطة التوازن بدء من 1947ليكون السعر:

سعر خليج المكسيك + نولون الشحن من خليج المكسيك إلى لندن.

و لأنّ الكارتل يملك 95% من بترول الخليج العربي و فنزويلا و الشرق الأوسط يتضح أن تعديل القاعدة يهدف لإعادة بناء أوربا على حساب الخليج العربي.

و بعد تحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكبرمستورد في 1948 أصبحت نيويورك نقطة الموازنة بين أسعار بترول الشرق الأوسط مع أسعار الخام الفنزويلي.

فوب = سعر خام فنزويلا "سيف" نيويورك – النولون من الخليج العربي إلى نيويورك.

فأصبحت هناك نقطتين للتوازن هي لندن و تطبق على واردات أوروبا الغربية ، و نيويورك و تطبق على واردات الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية ، و وفقا لهذا التعديل أصبحت أسعار البترول للشرق

**** نولون الشحن: أي أجر أو تكاليف النقل من خليج المكسيك إلى ذلك المكان مهما كان مصدر الخام.

الأوسط ترتبط بأسعار فنزويلا بدلا من خليج المكسيك ، لتنتهي بذلك العلاقة التاريخية بين أسعار البترول الأمريكي و أسعار المناطق الأخرى.

و بداية من الستينات ظهرت الشركات المستقلة و المنظمات خاصةOPEC ،لتدخل الاسعار بذلك مرحلة جديدة، و كانت 1971 و 1973 نقطة تحول في تاريخ الشرق الأوسط حيث انتهى عهد الطاقة رخيصة الثمن و تحكمت الدول المنتجة في أسعار بترولها فيما أخذت الشركات العالمية دور الوسيط في نظام التوزيع بدلا من دور المسيطر.

و أمام كل هذه المتغيرات كان لابد من سعر مناسب يوازن بين احتياجات المستهلكين و المنتجين في المدين القريب و البعيد ، و هو ما يسمح بوجود نطاق للسعر-مجال-وليس بسعر محدد.

و لعل من بين أهم مقاييس أوبك تحديد سعر البترول السعودي الخفيف كمقياس و يشاركه البترول الليبي الخفيف.

و الملاحظ أنOPEC قد استخدمت النظام نفسه بعدما تولت زمام الأمور مباشرة، إلا أن النجاح الباهر في السبعينات و بداية الثمانينات كان يرجع لأحداث الثورة الإيرانية ،الحرب العراقية الإيرانية و قبلها حرب أكتوبر... و كانت هناك فروقا بين الأسعار المعلنة الرسمية و الفعلية الحقيقية في السوق.

فحوّلت OPEC الاتجاه إلى آلية تسعير جديدة من تركيزها المحافظة على الأسعار إلى المحافظة على كميات الإنتاج.

و بانهيار الأسعار تحوّلت إلى مفهوم الأسعار المستهدفة فكان السعر المستهدف الأول هو 18$ عام1986، ثم 21$ عام 1991، و نجحت في رفعه ،غير أنّ المنظمة لم تتحلّى بالمرونة الكافية للمحافظة على استقرار الأسعار فتوقف استخدامها بعد فترة قصيرة.

وبدت أسواق البترول خلال التسعينات بلا هدف محدد واضح، و أصبح هناك فارق كبير بين السقف الرسمي للإنتاج و الفعلي حتى نهاية 1997 المتزامن مع الأزمة الآسيوية و زيادة إنتاج العراق و انهيار الأسعار في 1998 و أصبح من الضروري أن يقوم المنتجون بإيجاد نظام يستجيب بصورة أكبر لقوى السوق ، فتم تبني نطاق السعر كآلية جديدة.

رابـــعا:العوامل المؤثرة في السعر النفطي:

إنّ من أهم العوامل المؤثرة في السعر هي العرض والطلب بما يحويه كل متغير من عوامل أخرى مؤثرة بدورها ، فعلى سبيل المثال ادى تكوين مخزون كبير من البترول إلى إحداث تغيرات هيكلية في السوق لصالح الدول المستوردة ، حيث مكنها من تخفيض الطلب العالمي على البترول طوال عقد الثمانينات.

أيضا الضغوطات التي تمارسها الو.م.ا كدولة مهيمنة علي السوق البترولية ، باستهلاكها حوالي 20مليون برميل من النفط يوميا وهو ما يعادل 25% من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط الخام ، في حين يبلغ انتاجها9 ملايين

برميل أي ما يعادل 45% من حجم استهلاكها اليومي وتستورد حوالي 11مليون برميل في اليوم [85] (**محمد إبراهيم الرميثي ،2004**).

اضافة الى الكثير من العوامل الأخرى المنبثقة أساسا من العوامل المحدّدة للعرض و الطلب.

III- الاقتصاديات الريعية:

إذا كان النفط يشكل أهم مصادر الطاقة على الإطلاق في اقتصادنا الحالي، فإن العائد الذي يمكن أن تجنيه الشركات أو الدول والتي يتعلق عملها بمراحل الإنتاج المختلفة من البترول ، ساهم أيضا في إعطاء مفتاح السلطة و السيطرة للشركات الكبرى ، فقد كان السبب الأول لاستمرار احتكارها هو الأرباح العالية التي حققتها.

و يطلق على هذا العائد "بالريع النفطي"، و لما تشابكت النشاطات الاقتصادية للدولة و طغى جانب النفط في ميزانها التجاري ، و تحديدا في صادراتها، اكتسبت هذه الدول صفة جديدة و هي "**الاقتصاد الريعي**".

III-1- الريوع في النظرية الاقتصادية:[86](P.Barret,1982)

III-1-1- عند الكلاسيك:

طوّر الكلاسيك بفضل نظرية الريع العقاري التفكير في مجال الموارد الطبيعية في نظرية "**آدم سميث**" حول القيمة القائمة على تكلفة الإنتاج ، وأن سعر الموارد المنجمية يمثل القيمة النقدية لها.

و أما نظرية "**دافيد ريكاردو**" فقد فرقت بين السلع التي يعاد إنتاجها و التي لا يعاد إنتاجها، و أكد أن وجود الريع كان نتيجة تنوع و اختلاف الأراضي.

و اعتبر "**ريكاردو**" أن الريع هو ريع تفاضلي و ليس نقدي ، و لكن نظرية "القيمة – العمل" هي التي توضح الأسعار و تعطي قيمة نقدية لهذا الريع الذي يساوي تكلفة إنتاج أخر كمية منتجة اجتماعيا و الضرورية لتلبية الطلب.

III-1-2- عند ماركس:

في مجلدات "**ماركس**" مسألة نوعية الموارد الطاقوية يتم اعتبارها مثل الأرض، إذ لم يتطرق في تحليلاته إلى مشكل الموارد المنجمية، و أخذ كمثال منبع الماء، فالطاقة المستخرجة يتم احتكارها من قبل مالك الأرض ،ولهذا فندرة الموارد الطاقوية مرتبطة بندرة الأرض.

واستنتج "**ماركس**" بذلك أن قوانين تكوين أسعار الطاقة ذات الأصل المنجمي ، مرتبطة أساسا بأسعار المواد الزراعية.

و أما فيما يتعلق بتعريف الريع، فقد اتبع ماركس ميكانيزم ريكاردو في تعريفه للريع التفاضلي و اعتبره موجودا في الأرض و المناجم ، إلا أنه ابتعد عن تحليل ريكاردو للشروط المتعلقة بهذا الريع خاصة فيما يتعلق باستغلال العمل.

و لا يقتصر ماركس على تعريف الريع التفاضلي فحسب، بل يتحدث أيضا عن الريع العقاري المفسر بالملكية العقارية بسبب حقوق الملكية ، و لكن مع استغلال الملاك للعمال الزراعيين.

و يوجد لماركس ريعا آخر هو الريع المطلق و الذي يفسر في الزراعة بتنظيم رأس المال، إلا أن صلاحيته في الطاقة لم يتم التأكد منها، و على هذا الأساس فإن الصناعات الاستخراجية تحتوي على توظيفات رؤوس الأموال أكبر من المتوسط و هذه النقطة مهمة بالنسبة للطاقة.

و يؤكّد ماركس أن الريع ليس هو سعر الإنتاج و لا قيمة السلع ، و لكنه يحدد الطلب و القدرة الشرائية للمستهلكين، فيسمح بذلك هذا الربح الاحتكاري برفع سعر السوق إلى ما فوق سعر الإنتاج في الأسواق التي تتميز باحتكار الشركات و الدول للموارد.

و عليه فماركس عند إعطائه لمفهوم الريع المطلق و المطبق على الموارد الطبيعية يسمح بإعطاء أهمية كبرى للطلب في تحديد سعر بعض السلع.

III-1-3-عند النيوكلاسيك:

يعتبر "**J-B- Say**" أكبر رواد نظرية (القيمة-المنفعة-الندرة) و هو من الكلاسيك ، إلا أن أفكاره كانت أساس منطلق النيوكلاسيك.

لقد اعتبر **Say** أن هناك عناصر طبيعية تدخل في عملية الإنتاج، و تؤدي عملا يطلق عليه بالخدمة الإنتاجية للعناصر الطبيعية، و أمكن من خلال ذلك إدخال مصادر الطاقة المتجددة و غير المتجددة في تعريف العناصر الطبيعية.

و يقصد بالمصادر المتجددة كل الموارد القادرة على إعادة بناء و تجديد رصيدها بصورة تلقائية طبيعية طالما سمحت البيئة المحيطة بذلك ، وتشمل الأراضي الزراعية، الحيوانات، مصادر المياه السطحية و الغابات....الخ.

أما المصادر الطبيعية غير المتجددة فتتمثل في الموارد ذات الرصيد الثابت لا يمكن زيادته خلال أي فترة زمنية قصيرة أو طويلة نسبيا ، و يشمل الموارد المعدنية المختلفة و البترول و الغاز و الفحم...الخ [87](**يسري دعبس ، 1996**).

و قد أقر مفهوم الندره المطبق عند النيوكلاسيك على كل السلع و كل عوامل الإنتاج فائدة تحليل المصادر الناضبة، هذه الوضعية أدت ب "**Walras**" إلى اعتبار أن الأرض تشبه رأسمال إنتاجي له دخل الملكية يسمى "بالريع العقاري".

و إنّ تشبيه الأرض برأس المال فكرة أخذ بها النيوكلاسيك و خصوصا "**A.Marchall**" و هو الاقتصادي الوحيد الذي أدخل التحليل الاقتصادي فكرة عدم تجديد الانتاج الفيزيائي للمصادر المنجمية.

إنّ استغلال أي أرض لا يؤثر على العمق، بينما استغلال منجم يؤثر على السطح، و نتيجة ذلك فسعر كراء المنجم لا يمكن حسابه مثل سعر كراء الأرض.

و يميز مارشال بين الريع(سعر كراء الأرض) و بين الأتاوة التي تفسر الموارد الناضبة و تعطي ليس فقط سعر الإنتاج، و لكن أيضا تكلفة استغلال الحقل، و يميز أيضا بين تكوين رأس المال في المدى القصير و المدى البعيد، و بفضل هذا التميز استطاع مارشال الربط بين مفاهيم الكلاسيك و النيوكلاسيك، و التي دعمت بذلك أهمية هذا الكاتب في تحديد مفهوم أسعار الطاقة.

كما عرف تحليل ريكاردو للأرض و الريع من جهته تطورا ملحوظا، و تظهر بالتحديد عند"**P.Sraffa**" أفكار أساسية تتعلق بالمصادر المنجمية، فالأرض و الموارد المنجمية المستعملة في الإنتاج هي عوامل إنتاج ليست

أساسية عنده، و على هذا الأساس فهي تدخل في تشكيل سلع أخرى ، و استنتاجا فإنّ أسعارها لا يمكن تحديدها مثل بقية السلع الأخرى، و لكنها تكون شيئا خاصا "**الريع**".

III-1-4-العصر الحديث:

أ- مفهوم Hottelling و أتباعه:

لقد طرح عدة تساؤلات تبقى صالحة حتى الوقت الحاضر و هي:

-كيف يتم تحديد قيمة أحد المناجم؟

- و ما هو المستوى الأفضل في حالة المنافسة الكاملة أو في الاحتكار؟

وهو يعتبر أن الموارد الطبيعية سلعا و ليست عوامل إنتاج، و لهذا فهو لا يأخذ بعين الاعتبار تكاليف الاستخراج، و حدد ما يطلق عليه "**بقاعدة HOTTELLING**".

ب- O.de la Gradville:

لقد أخذ هذا الأخير تكاليف الاستخراج بعين الاعتبار و هذا ما سمح له بوضع قاعدة أقرب من القاعدة السابقة و هي سعر المناجم يساوي مجموعة تكاليف الاستخراج وسعر الموارد في الأرض التي تقيم حسب قاعدة HOTTELLING.

ج- Fourgean,Nordhous,G.Heal:

و هم مجموعة من المفكرين الذين أدخلوا متغير التكنولوجيا في تحديد أسعار الطاقة،حيث اعتبر هؤلاء المفكرين أن وجود تسلسل في الأسعار مرتبط بتغيرات تكنولوجية.

و لقد أعطت الأزمة البترولية 1973 أهمية لاقتصاديات الطاقة وبصفة أخصّ أسعار المحروقات، فتحديد أسعار الطاقة عن طريق العرض و الطلب يفترض وجود فرضيات أساسية في تكوين الأسعار المختلفة، فإما أن نفرض أن البترول سلعة حيث يطبق بعض المفكرين القواعد العادية لتحديد الأسعار، و إما البترول سلعة استراتيجية لا تسمح لميكانزم السوق العمل بطريقة عادية.

و يبقى التفكير في الحالة الأولى اقتصاديا بحتا، بينما في الحالة الثانية تبقى المفاهيم الجيوسياسية مسطرة و يصبح البترول سلاحا.

III-2 – ما هية الاقتصاد الريعي :

III-2 -1 – تعريف الاقتصاد الريعي:

أولا:تعريف الريع : [88](حسين عبد الله، 2000)

هو الفرق بين التكلفة الكلية من إنتاج و نقل وتكرير و تسويق"سعر التكلفة" و سعر المنتجات النهائية المكررة في أسواق المستهلك النهائي، حيث تأخذ الدول المنتجة الفرق بين التكلفة و سعر النفط الخام بينما تأخذ الدول الصناعية الضرائب المفروضة على المنتجات النفطية.

ثانـــيا الاقتصاد الريعي:

هو الاقتصاد الذي تعتمد فيه الدولة بشكل رئيسي على عوائد النفط حيث تمثل هذه العوائد نسبا عالية جدا في موازين الدول خاصة العربية منها المنتجة للنفط [89](**أبو الفتوح علي الفصالة،1993**).

فقد عرف الباحث الإيراني "**مهداوي**" الدولة الريعية على أنها دول تتلقى موارد كبيرة من الريع الخارجي بشكل منتظم،و الريع الخارجي بدوره يعرّف كريع يتم دفعه من أفراد أو شركات أو حكومات أجنبية إلى أفراد أو شركات أو حكومات البلد المعني، فرسوم المرور في قناة السويس يمثل ريعا خارجيا، كذلك الأمر مع دفع رسوم بناء و استخدام انابيب النفط المارة في اراضي البلدان المعنية ، و يعتبر أن العائدات النفطية المحصلة من طرف الدول المصدرة للنفط ريعا خارجيا أيضا.

و تنطلق نظرية الدولة الريعية أساسا من تحليل اقتصادي لا يرى في النفط و هو مادة هيدروكربونية تم تحويلها إلى سلعة عبر عملية البحث والتنقيب والإنتاج والتسويق إلا كريع إيجاري بدلا من النظر إليها كجزء من الأصول الرأسمالية المملوكة للدولة.

إلا أن "مهداوي" هنا معذورا و هو يطرح المفهوم في نهاية الستينات حينما كان عائد النفط يتخذ شكل الميزانية الإيجازية على شركات النفط ،ونتيجة للتغيرات العميقة التي عرفتها العقود الأخيرة تغيّرت طبيعة العلاقة بين شركات النفط و الدول المضيفة ، فأصبحت علاقة ملكية النفط من قبل المجتمع [90](**محمد عبيد غباش، 2004**).

فالاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد بصورة أساسية على العوائد و الإيرادات و الفوائض المالية للبترول، و تعتبر دول الخليج أكثر الدول وصفا بالريعية، إضافة إلى الكثير من الأقطار العربية و الغربية التي تفوق، نسبة صادرات البترول فيها 90% من صادراتها الإجمالية.

III-2-2- خصائصه:

- يتميز الاقتصاد الريعي بأحادية التصدير،حيث تمثل نسبة صادرات النفط النسبة الأعلى من إجمالي صادرات الدولة.
- يتأثر هذا الاقتصاد بتغير الظروف و الأوضاع العالمية و التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أسعار النفط في السوق العالمي للبترول، حيث ترتفع العوائد و تنخفض تبعا لارتفاع أو انخفاض أسعار البترول.
- يرى الكثير من الاقتصاديين أن نشاطات الدولة الريعية تولد حالة من الخمول لدى المواطنين باعتبار أنهم لا يرون أهمية للفوارق في توزيع الثروة، كما أن الدولة تقوم ببرامج إنفاق عام كبيرة دون الحاجة لفرض الضرائب و دون الوقوع في عجز في ميزان المدفوعات أو مصاعب تضخمية و هي أمور متعلقة أكثر بالاقتصاد الخليجي.

III-3- توزيع الريع النفطي: [91](حسين عبدالله،2000)

إنّ أهمية النفط الحقيقية تكمن في العوائد التي يتم جنيها من صناعته، و لهذا الأمر تسعى الأطراف الفاعلة في السوق البترولية لاستغلال و اقتناص أكبر قدر ممكن من هذا العائد من خلال البحث عن أفضل الطرق لتوزيعه.

و يتوزع الريع النفطي بعد استبعاد كل التكاليف و أرباح الشركات الوسيطة بين الدول المصدرة (معبرا عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر النفط الخام)، و حكومات الدول المستوردة (معبرا عنه بما تحصل عليه في صورة ظرائب مفروضة على المنتجات النفطية).

III-3-1- الريع في الدول المنتجة المصدرة للنفط:

أولا: المفهوم

باعتبار أن النفط مورد طبيعي ناضب تملكه الدول المنتجة له، فهي تحصل على الريع كنصيب يعوضها جزئيا من نضوب هذه الثروة حيث تعتمد الدول المنتجة للنفط على هذه الريوع في الكثير من جوانب سياستها الاقتصادية.

و يختلف نصيب الدول المنتجة من الريع النفطي من مرحلة إلى أخرى، حيث تزداد نسبته أو تقل حسب عدة عوامل وظروف تتحكم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في قيمة العوائد النفطية.

ثانـــيا:العوامل المؤثرة في الريوع:

أ- أثر سعر النفط:

يؤثر سعر النفط تأثيرا مباشرا في تحديد الريع النفطي، باعتبار أن هذا الأخير يمثل الفرق بين سعر البيع و سعر التكلفة كما سبق التطرق إليه.

إلا أنّ أسعار النفط و منذ تدفق أول قطرة لم تخضع لاعتبارات اقتصادية ، و انما خضعت لطبيعة العلاقات و القوى التي تحكم السوق البترولي العالمي،بل قد تخضع هذه الأسعار لمجموعة من المساومات و التنازلات لاعتبارات سياسية تبقى مؤقتة حتى تثار من جديد مرة أخرى و ضمن المعادلة الخاطئة ذاتها.

فالنفط حينما كان إنتاجه يتم في مناطق غربية (أمريكية خاصة) كان سعر البرميل منه يزيد في الكثير من الأوقات عن عشرين دولارا في القرن التاسع عشر،و تغيّر الأمر حينما انتقل إنتاج النفط إلى الدول الأخرى نحو الشرق [92](عبد الرحمان منيف،1978).

فالتغيرات في أسعار النفط لها دور كبير في تحديد ريع الدول المصدرة المنتجة للنفط و عند استعراض أسعار النفط من الحرب العالمية الثانية و حتى عام 1999 نلاحظ أنه باستثناء الصدمة النفطية الثانية لم يتجاوز سعر برميل النفط سقف 15 دولار للبرميل إلا في 50 مرة فقط و لفترات زمنية قصيرة جدا بالرغم من حالة اللاستقرار التي يعرفها السوق النفطي [93](حجاج بوخضور،2005).

ب-الصدمات النفطية:

اعتادت الأدبيات الغربية على وصف الأزمات الدولية التي لعب النفط فيها دورا مؤثرا بالصدمات النفطية [94] (**عبد الخالق فاروق،2002**).

و يكمن أثر هذه الأزمات في تحديد وتغير ريوع الدول المنتجة في كونها من أهم عوامل تغيّر أسعار النفط التي لا تتغير من عدم و إنّما وفق ظروف سياسية و اقتصادية عالمية، و لأن سعر النفط يحدد الريع و الأزمات تغير من أسعار النفط، فباستنتاج بسيط يمكن القول أن هذه الأزمات لعبت دورا كبيرا في زيادة أو انخفاض ريوع الدول المصدرة.

وقد شهد العالم الكثير من الصدمات النفطية اختلفت في حدتها و طول فتراتها و أسباب نشوئها، لكنها تشابهت في التأثير على أسعار النفط إما نزولا أو صعودا كما سيتم توضيحه في الفصل الثاني.

ج-تكاليف الإنتاج:[95] **(حسين عبد الله، 2000)**

إنّ توزيع الريع النفطي لا يتم إلا بعد استبعاد كل التكاليف و أرباح الشركات الوسيطة كما سبق الإشارة إليه. ففي سنة 1970 كان برميل المنتجات المكررة يباع للمستهلك النهائي في الدول الاثنتي عشر التي تضمّها المجموعة الأوربية بنحو 11.42دولار، و باستقطاع إجمالي التكاليف بما فيها تكلفة الإنتاج و النقل و التكرير و التوزيع و أرباح الشركات الوسيطة، كان الريع الصافي يقدر بنحو 6.07 دولار لم تحصل الدول المصدرة للنفط على أكثر من 1.42دولار و هو ما يعادل نسبة23% بينما كانت الدول المستهلكة للنفط تحصل على 4.65دولار ما يعادل 77%.

و الملفت للانتباه أنّ ما يستبعد هنا هو تكاليف و أرباح شركات وسيطة كلها تقريبا تابع للدول المستوردة للنفط.

و قد أظهرت دراسات عديدة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية عن أهمية التكاليف الفائضة التي تضطر البلدان الأقل نموا لتحملها حينما تتعامل مع الشركات متعددة الجنسيات خاصة منها الأعباء المالية الكبرى للبراءات و التراخيص و التقنيات و التكنولوجيا [96] **(جورج قرم،1980)**.

من خلال ما سبق يمكن القول أن هناك الكثير من العوامل التي تغير في نصيب الدول المصدرة للبترول كالتضخم و أسعار الصرف وقيمة العملات المحلية وكذا سياسات التنظيمات البترولية..الخ.

III-3-2-الريع في الدول الصناعية و المستهلكة:

أولا:المفهوم

تحصل الدول الصناعية المستهلكة للنفط على نصيبها من الريع النفطي بصفة أساسية من خلال فرض ضرائب على المنتجات النفطية المكررة بدلا من فرض رسوم جمركية على وارداتها من النفط الخام، و هو ما يتيح درجة أكبر من المرونة حتى تستطيع هذه الدول التمييز بين المنتجات المختلفة بالنسبة لمستوى الضريبة المفروضة.

فالضريبة على البترين تحقق حصيلة مالية كبيرة يستخدم جانب منها لتمويل إقامة الطرق و صيانتها خدمة لمستخدمي السيارات مثلا، بينما يتوجه الباقي للخزينة العامة.

و يتم فرض الضرائب النفطية بمعدلات متفاوتة على المنتجات المختلفة للتأثير في سلوك المستهلكين.

ثانـــيا:سياسات الدول المصدرة

تتبع الدول المستهلكة مجموعة من السياسات لضمان السيطرة و البقاء في السوق العالمية النفطية و أهم هذه السياسات:

أ-الاستبدال:

شجّع البنك العالمي هذه الظاهرة و المتعلقة باستبدال البترول بموارد طاقوية أخرى، ففي سنة 1979 انخفضت حصة البترول من استهلاك الطاقة العالمي انخفاضا واضحا لصالح أنواع أخرى من الطاقة و هو ما يتماشى مع المبادئ الأساسية لوكالة الطاقة الدولية المتمثلّة في:[97](**محمد يوسف علوان ،1982**)

- الزيادة المستمرة و المتتابعة للقوة النووية المحققة.
- التقليل من استيراد البترول بفضل الاقتصاد في الطاقة و زيادة الإنتاج و تعويض البترول بمصادر طاقوية.
- تشجيع استعمال الطاقات البديلة و ضرورة التموين بالطاقة و حماية المحيط...الخ.

ب-الأسواق الفورية:[98](**حسين عبد الله، 2000**)

ظهرت منذ القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار مخفضة من بعض الفوائض النفطية.

حيث أنه و نتيجة للاختلال الذي حدث في أوائل الثمانينات زاد العرض البترولي و زاد الفائض منه،و أصبحت الأسعار الفورية أساس التعامل في السوق العالمية للنفط وسببا رئيسيا من أسباب عدم الاستقرار في هذه الأسواق.

ج-المضاربة:

ظهرت في منتصف الثمانينات وتعرف في الأسواق المستقبلية حيث و بالرغم من أن المتداول في ظل العقود الآجلة لا يعدو أن يكون براميل ورقية إلا أن حركة البيع و الشراء في البورصة يمكن أن يكون لها الأثر نفسه المترتب على البيع و الشراء في أسواق النفط الحقيقي.

و تتحكم في هذه المضاربات عوامل كثيرة في البورصات المتخصصة في تلك العقود و التي تم التطرق إليها سابقا.

بالإضافة إلى ما ذكرناه أعلاه فإن الدول المستهلكة تستخدم للتقليل من أسعار النفط استراتيجيات أخرى هامة نذكر منها، فكرة الخزين البترولي.

و قد تكون هذه السياسات مجموعة من التهديدات مثلما فعلتGATT باتهام الدول النفطية في OPEC بالمشاركة في إقامة تكتل احتكاري يهدف إلى رفع الأسعار و هو ما شجع الكونغرس الأمريكي إلى اتخاذ إجراءات انتقامية، إضافة إلى استغلال الفرص و الأوضاع السياسية و فرض القرارات و الصفقات و البرامج مثل صفقة النفط مقابل الغذاء الذي أتاح وجود المعروض البترولي في السوق.[99](**عبد الخالق فاروق،2002**)

خلاصة الفصل الأول:

بغضّ النظر حول الاختلافات التي أثارها الكثير من الخبراء والاقتصاديين حول طبيعة أصل تواجد وتكوّن البترول ، إلا أنّ أراءهم توحدت حول التأكيد على الأهمية الإستراتيجية التي اكتسبها النفط منذ الحرب العالمية الثانية حين ساهمت وفرة الذهب الأسود في تحقيق انتصارات للدول الحلفاء ، وخسرت ألمانيا ودول أخرى نتيجة عدم كفايتها لهذا المورد.

وخصوصية النفط لاتتمثل فقط في طبيعته ومميزات تركيبه، وإنما أيضا في سوق تداوله، حيث يمثل سوق النفط العالمي أغلب الأسواق الشائعة في النظرية الاقتصادية من سوق احتكار قلة واحتكار تام إلى منافسة حرة من خلال مجموعة من الأحداث والتطورات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تغيير طبيعة السوق بحسب سيطرة أطرافه.

وقد هيمنت الشقيقات السبع لفترات طويلة على منابع وصناعة البترول بكل جوانبها ساعدها في ذلك حصولها على عقود امتيازات من طرف الدول العربية الغنية بالبترول والتي كانت إما تحت الاستعمار أو الانتداب وسلطة الأرض والثروات الوطنية في يد الدول المستهلكة.

إلا أنّ الوضع تغيّر بعد ثورة التحرير والاستقلال، ثم معارك التأميم التي تأكّد من خلالها اكتمال الاستقلال السياسي الاقتصادي، فظهرت شركات وطنية للدول المنتجة تولّت مهمة التسيير والإشراف للحفاظ على الموارد الطبيعية لتلك الدول.

وبذلك شهدت ستينات وبداية سبعينات القرن الماضي تعدد أطراف السوق البترولية خاصة بعد أن انطوت الكثير من الدول تحت سلطة منظمات دولية كان أهمها منظمة **AOPEC** و **OPEC** للدول المنتجة والوكالة الدولية للطاقة للدول المستهلكة.

وقد كان لهذا لتعدّد والتغيير في أطراف السوق أثره على ظهور اتفاقيات جديدة كالمشاركة والمقاولة وعقود اقسام الارباح بعد انهيار نظام الامتيازات،كما ساهم أيضا في التحول نحو أسواق مختصة لتداول السلعة البترولية تماشيا مع التطورات الجديدة التي أفرزتها العولمة الاقتصادية وحركية الأسواق المالية من خلال أسواق وعقود المستقبليات ، ليعمل بذلك سوق النفط العالمي وفقا لديناميكية متغيراته من عرض وطلب وأسعار ، حيث يمثل السعر أهم هذه متغيرات باعتباره المحدد لنصيب الدول من الريع النفطي،ورغم سيطرة الدول المنتجة على الثروة النفطية ،إلا أنّ الدول المستهلكة وشركاتها استحوذت على النصيب الأكبر من الثروة المالية للنفط التي اعتمدت عليها اقتصاديات بأكملها حتى سميت اقتصاديات ريعية ، مثلث الدول العربية أهم هذه الاقتصاديات ، وبقي السؤال مطروحا حول الأثر الحقيقي لتغيرات العوائد النفطية الناتجة عن التقلبات السعرية على تنمية الاقتصادية العربية.

هـــــوامـــــــش الفـــــصل الأول:

1:د/محمد علي الحسيني، احتياطيات النفط في بلاد المسلمين، 2001، www.annabaa.org، ص1.

2:د/يسري محمد أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 1، 1996، ص04.

3:د/حنان أخميس، النفط العربي، 2006 ، www.alwatanvoice.com، ص01.

4:د/محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1983، ص16.

5: 2006، ar.mkipedia.org ، ص01.

6:د/رمضان محمد مقلد، د/ أحمد رمضان نعمة الله، د/عفاف عبد العزيز عايد، اقتصاديات الموارد البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 199.

7:مهدي صالح مجيد، معلومات نفطية، مجلة التمويل و التنمية، مطابع دار الثورة، بغداد، السنة السادسة، العدد الأول، 1980 ، ص 188.

8:د/حنان أخميس، مرجع سابق، ص 02.

9:يسري محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص 06.

10:د/حنان أخميس، مرجع سابق، ص 02.

11:محمد علي الحسيني، مرجع سابق، ص 01.

12:محمد الدوري، مرجع سابق، ص 08.

13:ar-wikipedia.org، ص01.

14:حسين عبد الله، البترول العربي: دراسة اقتصادية و سياسية، دار النهضة العربية ،القاهرة، 2003، ص 01.

15:محمد عبد الكريم علي عبد ربه، د/ محمد عزب غزلان، اقتصاديات الموارد و البيئة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000 ، ص 157.

16/أبو الفتوح علي فضالة، محاسبة البترول، دار الكتب العلمية، 1993، ص 189.

17:عبد الخالق فاروق، النفط و الأموال العربية في الخارج، دار الرفاعي القاهرة، ط1، 2002 ، ص26.

18:حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 40.

19:محمد علي الحسيني، مرجع سابق، ص 40.

20:محمد مختار اللبابيدي، احتياطيات البترول المستقبلية في الوطن العربي، مجلة النفط و التعاون العربي ،إصدار الأمانة العامة لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول ،عدد 75، 1989 ،ص 133.

21:محمد علي الحسيني، مرجع سابق، ص 10.

22:محمد الدوري، مرجع سابق، ص 10.

23:حسين عبد الله، مرجع سابق ،ص18.

24: ar-wikipedia.org ص02.

25:نفس المرجع، ص 02.

26:حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 04.
27:محمد عبد الكريم ، محمد عزب، مرجع سابق ص 150.
28:محمد صديق عفيف، تسويق البترول، مكتبة عين شمس الإسكندرية، 2003،ص 228.
29:د/جورج قرم، المستقبل الاقتصادي للأقطار العربية النفطية، مجلة المستقبل العربي، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، العدد14، أفريل 1980، السنة الثانية، ص 34.
30:محمد علي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 01.
31:فؤاد مرسي، أثر النفط العربي في العلاقات الدولية، مجلة المستقبل العربي، سبق ذكرها، ص 46.
32: Ali Humidan, Les Principes de l'or Noir, Paris ,1974,p24.
33:يسري محمد، مرجع سابق، ص 13.
34:عبد الخالق فاروق، مرجع سابق ،ص 52.
35:بريان وايتيكر،حاذروا الديمقراطية بتزويد الوضع القائم بالوقود،ترجمة احمد زكي،2004، www.kefaya.org ص01.
36:مجناد رساي، الآثار الاقتصادية لانتقاص عائدات النفط العربي على دول العالم الثالث،مكتبة المنهل،الكويت ،1991 ، ص 27-35.
37:يوسف حمد الابراهيم، إصلاح الخلل الإنتاجي بدول مجلس التعاون: مدخل اقتصادي وسياسي، ملف الاجتماع السنوي الخامس و العشرين، منتدى التنمية ،جانفي 2004، www.alazmina.info ،ص05.
38:بيرجية جاك، بيرنارد توساس، حرب البترول السرية، ترجمة محمد سميح السيد، دار طلاس، دمشق، 1984، ص 35-36.
39:إيمان محمد زكي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، مكتبة الإشعاع، مصر ،1997، ص 217.
40: رشيد بن ذيب، نادية شطاب، الاقتصاد الجزئي: نظرية و تمارين، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1999، ص 316.
41: حمدان غالي، سوق النفط قبلOPEC، 2005، ik.ahram.org.eg ،ص 01.
42:حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 57-58.
43:حنان أخميس، مرجع سابق، ص 2-3.
44:حجاج بوخضور،تطور أسعار النفط خلال قرن ،2005، www.ameinfo.com ،ص10.
45:محمد علي الحسيني، مرجع سابق، ص 02.
46: Chevalior Arnes,La Découverte du Pétrole, Edition Paris, 1986,p20-21.
47:محمد الدوري، مرجع سابق، ص 77-79.
48:محمد علي الحسيني، مرجع سابق،ص 79.
49:يسري أبو العلا، مرجع سابق، ص 87.
50:نوشير فراسنواز، ترجمة محمد سميح السيد، السوق النفطية واستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في مواجهة الأوبك، بيروت 1980، ص 62-63.

51:محمد الدوري، مرجع سابق، ص 100.

52:حسين عبد الله، مرجع سابق ،ص 68.

53:نفس المرجع السابق، ص 128-129.

54:علي الأكحل، سلاح النفط في الصراع العربي الصهيوني، مجلة البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، إصدار مركز البحوث والدراسات الإنسانية، دار الخلدونية،الجزائر، عدد 3 ، أكتوبر 1998 ،ص 48 .

55: جامعة الدول العربية،2006، www.arableagueonline.org .

56: حمدان غالي، مرجع سابق، ص 01.

57: عبد الخالق فاروق، مرجع سابق، ص 21.

58: عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11سبتمبر ،مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 171.

59: فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص 47.

60: جورج قرم، مرجع سابق، ص 43.

61: عادل علي، هل صحيح أن عصر النفط انتهى، جريدة الشرق الأوسط،2005، www. asharqalawsat. com ، ص 01.

62: حنان أخميس، مرجع سابق، ص 06.

63: يسري أبو العلاء، مرجع سابق، ص 153.

64: حسين عبد الله،مرجع سابق، 68- 104.

65: محمد المغربي: السيادة الدائمة على مصادر النفط ، دراسة الاحتياطيات النفطية في الشرق الأوسط والتغيير القانوني ، دار الطليعة ، بيروت، 1973، ص 58.

66: حنان أخميس، مرجع سابق، ص 07.

67: أحمد القشيري، الاستقرار والتطور في النظم القانونية المستخدمة من قبل الدول الأخرى في التصنيع، مجلة النفط والتعاون ، مجلد 2 ،العدد الأول، 1976،ص 74.

68: يسري أبو العلا، مرجع سابق،ص160

69: سمير المقدسي، التكامل الاقتصادي العربي في الواقع والأفاق، سلسلة كتب المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 92.

70: حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 107- 108.

71: د/ عبد النافع الزرري، د/ غازي فرح، الأسواق المالية، دار وائل للنشر، 2001 ،ص 49.

72: نورة عبد الرحمان اليوسف، مستقبليات وخيارات الطاقة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد التاسع والعشرون، السنة الحادية عشر، مصر ،2002 ،ص 60.

73: عيد الرحمن منيف، مجلة النفط والتنمية، السنة 3 ،العدد 7، 04،1978.

74: حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، 2000 ،ص 38.

75: التقرير الاستراتيجي العربي (2004-2005)، www.ahram.org.eg ، ص 06.

76: حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 38.

77: عاطف سليمان، النفط العربي سلاح في خدمة قضايانا المصيرية،دار الطليعة،بيروت،1973،ص 63.

78: التقرير العربي الاستراتيجي، مرجع سابق، ص 05.

79:محمد الدوري، مرجع سابق، ص 147.

80: التقرير العربي الاستراتيجي، مرجع سابق ،ص 02.

81: د/ بيوار خنسي، البترول أهميته: مخاطره وتحديات،2005 ، web. krg.org،ص01.

82: محمد يوسف علوان، النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية،ط1،الكويت، 1982 ،ص 162.

83: J.I. hapellier, l'histoire du petrole dans les pays producteurs, Paris ,1985,p 56-57.

84:P.N.Girand, L'énergie Du Monde Economique,Edition Gallimard, Paris ,1996, P 30-35.

85: محمد إبراهيم الرميثي، دور أوبك في سوق النفط في ظل المتغيرات الدولية ،2004، www.alarabiya net ،ص01.

86:P.Barret,La Théorie des prix de L'énergie dans la pensée économique,paris,1982,p 198.

87:د/ يسري دعبس، المورد الاقتصادية: ماهيتها، أنواعهاو اقتصادياتها، دار المعارف ،مصر، 1996 ،ص 15 .

88: حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 24.

89: أبو الفتوح علي فضالة، مرجع سابق ،ص 10.

90: محمد عبيد غباش، الدولة الخليجية. سلطة أكثر من مطلقة مجتمع أقل من عاجز، مدى التنمية، مرجع سابق، ص 1-2.

91: حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره ،ص 28.

92: عبد الرحمن منيف، مرجع سابق، ص 04.

93:حجاج بوخضور،مرجع سابق،ص01.

94: عبد الخالق فاروق، مرجع سابق، ص 51.

95: حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 25- 27.

96: جورج قرم، مرجع سابق، ص 38.

97: محمد يوسف علوان، مرجع سابق، ص 281.

98:حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 29- 30.

99:عبدالخالق فاروق،مرجع سابق،ص 59.

الفصل الثاني: أثر النفط العربي و عوائده على الاقتصاديات العربية

تمهيد

I- النفط العربي والأزمات الدولية

1- أزمتي الخمسينات والستينات

2- الانتصار العربي أكتوبر 1973

3- أزمات الثمانينات والتسعينات

4- الألفية الثالثة إطلالة جديدة على الأزمات

II - النفط العربي في ظل المنظامت والمتغيرات الدولية

1- منظمة OPEC

2- المنظمة العالمية للتجارة

3- النفط العربي والعولمة الاقتصادية

III- العوائد النفطية بين واقع التوظيف وهدف التنمية

1- توظيف الفوائض المالية البترولية

2-دور العوائد النفطية في التنمية الاقتصادية

3 انعكاسات العوائد على الاقتصاديات الخليجية

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد:

يكشف تاريخ البترول عن السيطرة الكاملة للشركات العالمية " الشقيقات السبع" على هذا المورد منذ فترة اكتشافه إلى غاية الستينات من القرن الماضي ، حين تحولت الأنظار وتزايدت الاهتمامات بمواقع الذهب الأسود ، بعد تحول الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر منتج إلى أكبر مستورد للنفط سنة 1948

وأمام احتواء المنطقة العربية على كميات هائلة من البترول ، وحركات التأميم التي شهدها النصف الثاني من القرن الماضي لثرواتها ، أصبح النفط العربي المحرك الأساسي لسوق النفط العالمي ، ويضع أسسه ، ويتحكم في متغيراته: العرض والطلب والأسعار.

فاكتسبت الدول العربية أهمية كبيرة باعتبارها تملك أكبر الاحتياطات من جهة ، وأنها المصدر الأول والأهم لإمدادات النفط العالمية من جهة أخرى.

إلا أن الدور الاستراتيجي للبترول العربي قد ظهر بصورة أكثر من خلال الأزمات الدولية التي عرفها الاقتصاد العالمي " الصدمات النفطية" حين ألقت تغيرات المنطقة العربية وثرواتها بضلالها على الأطراف الفاعلة في السوق البترول العالمي ، ولذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم الأزمات النفطية منذ فترة الخمسينات " غلق قناة السويس 1956" مرورا بأهم مرحلة تاريخية وهي سنة 1973 ووصولا بأزمات الألفية الجديدة من أحداث 11 سبتمبر 2001، وحرب العراق 2003 إلى غاية وقتنا الحاضر .

وتزايدت أهمية النفط العربي أيضا عندما انطوى تحت سلطة أهم المنظمات البترولية وهي OPEC،رغم غموض دوره في ظل أهم المنظمات العالمية وهي OMC التي تمثل أحد ركائز العولمة الاقتصادية التي لم تغب دراسة النفط العربي في ظلها خلال هذا الفصل باعتبار أن الفائض في العوائد النفطية كان أحد أهمّ أسباب إنتشار العولمة المالية والادخار العالمي كما تلعب هذه الإيرادات دورا بارزا في التنمية الاقتصادية التي تسعى لها الدول العربية ، وخاصة الخليجية منها باعتبار أنها تحوي أكثر من 44 %من الاحتياطات المؤكدة و15% من الناتج العالمي للنفط الخام ما يجعل اقتصاديات هذه الدول تتأثر تأثيرا مباشرا على بالتقلبات السعرية للبترول الخام.

I-النفط العربي والأزمات الدولية:

لقد مرّ السوق النفطي بالكثير من الصدمات والأزمات التي حتى وإن اختلف سببها بين اختلالات في أحد متغيرات السوق من عرض أو طلب أو سعر، إلا أنها اجتمعت حول ارتباطها بالنفط العربي.

والمقصود هنا بالصدمات النفطية هي تلك الأزمات الدولية التي لعب النفط فيها دورا مؤثرا في الكثير من المجالات الاقتصادية والسياسية [1] **(عبد الخالق فاروق،2002)**.

وقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين الكثير من الأزمات خاصة بعد تحول الو.م.أ إلى أكبر مستورد للنفط عام 1948، حيث نشأت بعد ثلاث سنوات أزمة النفط الأولى 1951 بعد محاولة إيران تأميم شركة النفط الانجلو فارسية، وهو ما أحدث فوضى في سوق النفط العالمي[2](**حمدان غالي،2005**) ،إلا أن فشل محاولة التأميم من طرف رئيس وزراء إيران " **مصدق**" بعد ضغوط الدول الغربية و الكارتل النفطي وافتقارها للمساندة السياسية وضع حدا لتفاقم هذه الأزمة.

وأمام حالة اللاستقرار التي ميزت السوق النفطي العالمي من جهة، وتزايد الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي من جهة أخرى، تسببت الكثير من الأحداث في ظهور أزمات جديدة سنحاول إيضاح أهم ملامحها بدء من فترة الخمسينات.

I-1- أزمتي الخمسينات والستينات:

I-1-1- غلق قناة السويس 1956 :

تعتبر سنة 1956 نقطة البداية لميلاد الأزمات النفطيه في المنطقة العربية، حيث اهتز الاقتصاد الأوروبي على وقع كلمات من خطاب الرئيس المصري الراحل "جمال عبد الناصر" بإعلان قراره بتأميم قناة السويس.

فتلقت أوروبا ضربة قاسية بتوقف تدفق النفط ووصوله إليها [3](**علاء سليم أبو ظهير،2005**).

أولا: أسباب الأزمة:

بعد الدمار الذي لحق بالدول الأوروبية من جراء الحرب العالمية الثانية، توجهت أوروبا لعمليات الإعمار والبناء وإعادة إصلاح القطاعات الاقتصادية خاصة الصناعية منها، فارتفعت بذلك نسبة احتياجاتها النفطية.

وبافتقار هذه الدول للبترول، اعتمدت في تغطية 90%من هذه الاحتياجات على وارداتها، 75% منها تتم تغطيتها من نفوط الشرق الأوسط شرقي قناة السويس،فتسببّ إغلاق القناة في شحّ النفط المرسل إلى الدول الأوروبية بعد عجز إمكانيات نقله حيث أنّ الناقلة المسؤولة على نقل البترول من الخليج العربي إلى أوروبا عبر القناة لم يكن بمقدورها نقل أكثر من 60% مما كانت تنقله سنويا باستخدام طريق رأس الرجاء الصالح والدوران حول إفريقيا، وقد كان الأسطول العالمي للناقلات موزّعا بين موانئ أوروبا بمقدار

النصف والربع لموانئ الساحل الشرقي للو.م.أ والباقي في خدمة الحركة العالمية للنفط[4](**د/ حسين عبد الله، 2000**).

فقرار التأميم وغلق القناة أخلط الأوراق الأوروبية التي وجدت نفسها بين اعتماد على القناة وأسطول عالمي في حالة تشغيل كامل أثناء نشوب الأزمة، باعتبار أن أي زيادة في مدة الرحلة لبعد المسافة سوف يسبب نقصا في الإمدادات المرتبطة أساسا بمختلف القطاعات الاقتصادية.

ثانيا: أهم قرارات أفرزتها الأزمة: [5](د/ حسين عبد الله، 2000)

إنّ قرار التأميم الذي أحدث فوضى في السوق العالمي النفطي، وفرض حالة اللاستقرار فيه، قد دفع بالدول خاصة الغربية إلى اتخاذ الكثير من القرارات التي يمكن أن تخفف من عبء الأزمة، ولعل أهم هذه القرارات نذكر:

- دعوة دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي لتنشيط الأجهزة المحلية والمشتركة لتقليل أثر الصدمة وتخفيف العبء على الدول المعتمدة على النفط بنسبة أكبر من خلال توزيع أثار الصدمة بين الدول.
- إنشاء لجنة أوروبية تشرف الحكومات البريطانية والفرنسية والهولندية عليها كما تم إنشاء لجنة مقابلة في الو. م. أ.
- قيام الو.م.أ بالضغط على اسرئيل لإرغامها على الانسحاب من الأراضي المصرية من أجل إعادة فتح القناة [6](**حمدان غالي،2005**) .
- ضرورة تكوين احتياطي نفطي داخل أوروبا بصفة خاصة والدول الغربية المستهلكة بصفة عامة.
- التوجّه نحو تنويع المصادر الامدادية من خلال تحويل المسار نحو تنمية حقول شمال وغرب إفريقيا وألاسكا ....الخ.
- ضرورة التنسيق الدائم بين الحكومات والشركات الغربية للدول المستهلكة للنفط لإضعاف قوة النفط العربي والدول المالكة له، واعتماد خطط منسقة تأخذ في الاعتبار قبل كل شئ مصلحة هذه الدول.

أما فيما يخص بردود الأفعال العربية والتي كان لها أثرا على تجارة النفط، فهو قيام وحدة سورية خاصة أثناء العدوان الثلاثي على مصر بنسف إحدى محطات الضخ التابعة لشركة نفط العراق من أجل تعطيل وصول نفطها إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط [7](**علي الأكحل، 1998**).

I-1-2- نكسة 1967:

إذا كانت سنة 1956 هي ميلاد الأزمانت النفطية في المنطقة العربية، فإنّ سنة 1967 تمثّل الإعلان الأوّل لاستخدام النفط العربي كسلاح سياسي واقتصادي.

أولا: أسباب الأزمة:

إنّ الحديث عن حرب 1967 هو الحديث عن الهزيمة العربية أمام الأطماع الإسرائيلية، فقد نجحت إسرائيل في احتلال شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية مع القدس الشرقية وكذا مرتفعـــات الجولان من سوريا[8] **(علي أحمد عتيقة، 2001)**.

فخلّفت بذلك دمارا وخسارة كبيرة مادية وبشرية ومعنوية في كل من مصر والأردن وسوريا، وكشفت هذه الحرب عن تزايد الأطماع في النفط العربي، وأدركت بذلك جميع الدول خاصة المستهلكة للنفط بأن استمرار اقتصادياتها وتطورها يعتمد على ما تملكه الدول العربية من ثروات وأولها ثروة النفط.

فالو م أ على سبيل المثال قد أصبحت بحاجة متزايدة للنفط العربي من أجل تلبية الاستهلاك والطلب الداخلي وهو ما دفع بـــ **"جورج ليترويسكي"** من وزارة الطاقة الأمريكية التحذير في 1967 من تزايد أهمية نفط الشرق الأوسط في الاقتصاد الأمريكي[9] **(محمد السماك، 1991)**.

ثانيا: قرارات الأزمة المؤثرة على السوق النفطي:

أمام الهزيمة التي منيت بها الدول العربية كان لابد من اتخاذ بعض الإجراءات تعيد الكفة لصالح الجانب العربي وأهم هذه القرارات:

- قيام بعض الدول العربية المنتجة للنفط بفرض حظر على تصدير البترول إلى الو م أ وبريطانيا وألمانيا الغربية ، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل [10] **(علي الأكحل، 1998)**.

ولعلّ المشكلة في فشل استخدام النفط كسلاح من طرف الدول العربية سواء عند حرب القوات السورية لمحطات الضخ (1956) أو في قرارات الحظر (1967) هو عدم الاتفاق بين هذه الدول وغياب التنسيق الواضح بين سياساتها، والاهتمام بالمصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.

- إدخال النفط كطرف أساسي في القضايا العربية، حيث التزمت بعض الدول النفطية خاصة السعودية، الكويت وليبيا بتقديم الدعم المالي لدول المواجهة،وقد تم ذلك طبقا لما جاءت به قرارات مؤتمر الخرطوم أوت 1967 ، والقاضية بتقديم 100مليون جنية استرليني لمصر، تعويضا عن الخسائر المادية التي سببها فقدان نفط سيناء ورسوم قناة السويس وعوائد السياحـــــة ، و30 مليون للأردن على أساس سنوي [11] **(علي أحمد عتيقة، 2001)**.
- تأسيس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي[*] (1967) الذي مثل تجسيدا لرغبة الدول

---

* – لقد بدأت فكرة انشاء هذا الصندوق في اطار جامعة الدول العربية، حيث وافق المجلس الاقتصادي في دورة انعقاده العادية الرابعة في 1957/6/3على اتفاقية إنشاء مايسمى آنذاك بالمؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادي برأس مال 20 مليون جنية مصري ، إلأ ان الظروف لم تكن مواتية لامن الجانب المالي ولا السياسي.

النفطية في المساهمة في بناء اقتصاد عربي له القدرة على تلبية احتياجاته التنموية في المجال الاجتماعي والاقتصادي [12](**علي أحمد عتيقة،سميح مسعود،1977**) .

I-2- الانتصار العربي: أكتوبر (1973) :

لقد سيطر الكارتل النفطي على السوق العالمي لفترات طويلة، فاكتسى السوق صفة سوق مشترين يحددون كميات الإنتاج، ويصنعون الأسعار، ففي الوقت الذي بيع فيه برميل نفط أوبك بأقل من 2.7 $ عام 1971 ، فاقت منتجاته وضرائب الدول المتقدمة على هذا البرميل 30 دولار [13](**عبد الخالق فاروق، 2002**).

حتى جاءت حرب أكتوبر 1973، أين مثل الانتصار النفطي العربي في هذه الحرب نقطة تحول تاريخية في الموازين الاقتصادية الدولية حين أحكمت الدول النفطية سيطرتها على ثرواتها وأتقنت استخدام سلاح النفط في تلك السيطرة [14](**د/ عبد الله تركماني، 2004**).

وحرب 1973 لم تختلف عن حرب 1967 من حيث جبهات المواجهة التي شملت مصر وسوريا المدعومين عربيا ضد الجانب الإسرائيلي والمدعوم أمريكيا، إلا أنها اختلفت من حيث النتائج.

فتحرّك الجانب السياسي رفقة الجانب العسكري انطلاقا من محادثات عهدتها الدول العربية في كل مرّة، ومالم تعهده هو تحرك الجانب النفطي[*] بإعلان وزراء النفط العرب قرار الحظر الذي اعتبر فيما بعد الجبهة الأقوى وأهم سبب للانتصار [15](**محمد السماك، 1991**).

I-2-1-الظروف المساعدة لاتخاذ قرار الحظر: [16](علي الأكحل،1998)

- تحسّن العلاقات العربية خاصة بين السعودية ومصر بعد وفاة جمال عبد الناصر.
- سيطرة الدول العربية على حقول نفطها وثرواتها بعد عمليات التأميم التي عرفتها جل الدول النفطية.
- تزايد تبعية الدول المتقدمة لمورد النفط بارتفاع نسبة الاستهلاك مقـــارنة بمعدلات إنتاجها[**] جهة وتزايد الإنتاج البترولي في الشرق الأوسط والدول العربية من جهة أخرى.

I-2-2- رفع سلاح النفط:

اجتمع وزراء النفط لبعض الدول الخليجية، كالسعودية والكويت والإمارات والعراق وقطر بالإضافة إلى إيران يوم 16أكتوبر، ليتم الإعلان ولأول مرة في تاريخ صناعة النفط عن زيادة سعر النفط بنسبة 70 بالمائة، ليرتفع سعر البرميل من 3 $ إلى 5.12 $.

*-بـــرز هذا الجانب من الدول العربية النفطية من خلال مؤتمر الكويت 17 أكتوبر وكذا قيام السعودية بوقف إنتاج أبار النفط التي تستغلها شركات أمريكية إذا استمرت الوم أ في تقديم الدعم وتعويض الخسائر لإسرائيل.

** - الـــو .م. أ عـــلى سبيل المثال تنتج 11مليون برميل يوميا في حين تستهلك 17.6 مليون برميل وأوروبا الغربية تستهلك 14.2 مليون برميل لكنها لاتنتج سوى 400ألف برميل .

وفي اليوم الموالي (17أكتوبر) تم اجتماع وزراء الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) وكان الاجتماع تحت عنوان مؤتمر وزراء النفط العرب [17](**حسين عبد الله، 2000**).

وقد قرّر الوزراء من الكويت تخفيض إنتاج البترول بنسبة لا تقل عن 5 % سنويا من إنتاج شهر سبتمبر، ثم يتم تطبيق نفس النسبة كل شهر بالتخفيض مرة أخرى من الشهر السابق، وذلك حتى يتم جلاء القوات الإسرائيلية عن كامل الأراضي العربية المحتلة في 1967.

فرفعت بذلك الدول العربية ولأول مرة دون تردد سلاح النفط بقرار الحظر التام على النفط العربي إلى الو.م.أ وكذا هولندا ذات المواقف العدائية، وتتابعا للأحداث وفي 4نوفمبر من السنة نفسها تم تحديد نسبة تخفيض جديدة للإنتاج وصلت إلى 25%من معدل الإنتاج قبل اندلاع الحرب على أن تزيد نسبة التخفيض بعد ذلك ب(5% بداية من شهر ديسمبر 1973) [18](**علي الأكحل، 1998**).

I-2-3- نتائج الحظر النفطي :

أولا: الجانب العربي:

إنّ خروج الدول العربية من الحرب منتصرة، قد أوضح الكثير من الحقائق حول هذه الانتصارات:

- تزايد أهمية المنطقة العربية كقوة اقتصادية مؤثرة في الاقتصاد العالمي من خلال احكام استخدام الثروة النفطية كسلاح لردع المطامع العربية.
- ضرورة الاتفاق والتعاون العربي، وتبني سياسات عربية موحدة ، فإقدام الدول العربية على قرار وضع سلاح النفط موضع التنفيذ كان في حد ذاته وبعض النظر عن مدى فعاليته حدثا مهما على مسرح السياسة العالمية، التي تعودت على التهديدات والتنديدات العربية وراهنت على انقساماتها التي ستكون عائقا أمام الاتفاق [19](**علاء سليم ابوظهير، 2005**).
- الثأر العربي لهزيمة ونكسة 1967 من خلال الانتصار العسكري والاقتصادي والسياسي.
- شهدت الكثير من الدول العربية وخاصة النفطية منها تطوّرا ملحوظا بدء من تلك الفترة، وانعكس هذا التطور على بعض الأقطار العربية غير النفطية كما سيتم توضيحه في المبحث الثالث.

وعلى سبيل المثال بلغت الصادرات السلعية للبلدان النفطية سنة 1973 حوالي 21.9مليار دولار لترتفع في سنة 1974 إلى 70.3 مليار دولار [20](**عبد الخالق فاروق، 2002**).

وقد تميزت هذه الفترة أيضا بارتفاع إيرادات البترول للبلدان العربية وهو يبيّنه الجدول التالي:

جدول رقم(2-1)

عائدات الأقطار الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

خلال الفترة 1973-1980

السنة	مليار دولار أمريكي	السنة	مليار دولار أمريكي
1973	13.2	1980	190.2
1974	52.9	1981	177.8
1975	56.2	1982	134.0
1976	66.9	1983	93.7
1977	78.6	1984	85.4
1978	76.4	1985	76.5
1979	122.1		

المصدر: د/ على أحمد عتيقة ، سميح مسعود،مرجع سابق،ص27.

- تعزيز دور منظمة الدول المصدرة للنفط(opec) ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (aopec) على المسرح الدولي.
- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وهو قرار اتخذته الدول العربية في الرباط (1974) [21](محمد السماك،1991) .

ثانيا: الجانب الغربي:

بالرغم من استفحال ظاهرة التضخم النقدي في السبعينات حيث وصل إلى 25% في بعض الدول الرأسمالية، كانت أوبك قد فرضت زيادة سنوية قدرها 2.5% على سعر النفط الخام في اجتماع طهران 1971، وأثناء حرب 1973 ارتفع السعر من 9دولارات إلى12دولار، وقد نتج الارتفاع عن تخفيض حجم إنتاج النفط لمنظمة أوبك إلى 48% من إجمالي الإنتاج النفطي في العالم وهو أدنى مستوى للإنتاج أثناء حرب 1973[22](ضياء مجيد الموسوي،2005).

وباعتبار أن السعر أحد أهم متغيرات السوق النفطي العالمي، فقد كان لنقص العرض وبالتالي زيادة الأسعار أثارا كبيرة على الاقتصاديات الغربية وأهمها: [23](محمد السماك، 1991)

أ- **الو.م.أ:** يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- انخفاض الناتج القومي الأمريكي في الربع الأول من 1974 بنسبة 6.3%
- عجز الميزان التجاري وصل في شهر أفريل إلى 171.3مليون دولار.
- ارتفاع معدلات التضخم إلى أكثر من 5.7% في حين لم يتجاوز هذا المعدل 2.5% سنويا في الستينات نتيجة لارتفاع أسعار النفط وأسعار كل المنتجات البتروكيماوية، وحتى المنتجات والسلع الاستهلاكية الأخرى [24] (محمد عبد الشفيع، 1992) .

ب-الدول الأوروبية:

- ارتفاع معدلات البطالة من 3.2% سنة 1973إلى 5.7%سنة 1977.
- وصل معدل التضخم إلى 12.8% في سنة 1980 في حين لم يتجاوز 4.7% في 1972.

ج- اليابان:

تعتمد اليابان بصورة كبيرة على النفط العربي، ففي سنة 1972 قدّرت وارداتها منه بـــ 43% من مجموع الواردات النفطية، وقد كان لقرار الحظر وتخفيض الإمدادات بنسبة 25% أثرا واضحا على سياسة الحكومة اليابانية التي أعلنت في 22نوفمبر 1973عن ضرورة جلاء القوات الإسرائيلية عن الأراضي العربية، كما هددت بإعادة النظر في سياستها اتجاه إسرائيل في حالة عدم الانسحاب، وهو ما يترجم حرصا يابانيا عن مصالحة الخاصة في الوطن العربي [25]**(علي الأكحل،1998)**.

و رغم محاولات الو.م.أ إجهاض ثورة أسعار النفط بترشيد استخدام الطاقة والتوجه نحو بدائل النفط كالفحم والطاقة الشمسية والنووية وتكوين مخزون نفطي كبير [26]**(علاء سليم أبو ظهير، 2005)**.

إلا أنّ مشكلة الحظر لم يكن حلها بالنسبة للوم أ إلا بايقافه ورفعه، وهو ما سعى إليه "**هنري كيسنجر**" وزير الخارجية الامريكي من خلال مجموعة من الجولات نحو الدول العربية.

وفي مارس 1974، أعلن خبير البيت الأبيض " **وليم سايمون**" أن نقص الطاقة وصل إلى مستوى الأزمة، وفي ضوء هذا الوضع توجه كيسنجر في جولة جديدة إلى الشرق الأوسط ، وما هي إلا أشهر حتى تم رفع الحظر عن الو م أ (بعد 15 شهرا من تاريخ الفرض). وقد أعبر " أنور السادات" في مذكراته أن قرر رفع الحظر النفطي عندما أدرك أن ذلك القرار قد بدأ يؤثر على مصـــــــالح الشعب الأمريـــكي [27] **(محمد السماك، 1991)**.

وبقيت أهمّ مخلفات الحرب متمثلة في تزايد أهمية النفط العربي والمنظمة العربية عموما، حيث اعتبر قرار الخظر المبادرة الأولى التي جمعت بين عامل السياسة والاقتصاد، وعبرت لأول مرة عن التعاون والاتفاق العربي.

وماهي إلا سبع سنوات بعد الانتصار العربي، حتى تبدّد هذا التعاون، واشتعلت المنطقة العربية و الخليجية تحديدا، باندلاع حرب جديدة لم تجمع هذه المرة الدول العربية والكيان الصهيوني، وإنما كان طرفاها دول إسلامية، إنها حروب الخليج.

I-3- أزمات الثمانينات، والتسعينات:

I-3-1-حرب الخليج الأولى (1980- 1988):

جمعت الحرب أطرافا متميزة هي العراق وإيران ، وتعددت مسمياتها ، فسميت من طرف الجانب الإيراني **"بالحرب المفروضة"** ، وأطلقت عليها الحكومة العراقية اسم **"قادسية صدام"**.

والمتتبع لتفاصيل الحرب يكتشف أن خصوصية هذه الأزمة لم يكن فقط في طرفيها، وإنما أيضا في المدة التي قاربت 8 سنوات (سبتمبر 1980- أوت 1988)، فاعتبرت بذلك من أطول الحروب التقليدية في القرن العشرين [28].

أولا: أسباب وخلفيات الحرب:

- مشكلة الحدود التي بقيت عالقة بين عامي 1555و1975 خاصة منطقة الأهواز التي يقطنها إيرانيون عرب، وهي من أغنى المناطق بالنفط.
- قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران بدء من عام 1971.
- تقاسم السيادة على شط العرب بعد اتفاقية الجزائر 1975.
- الثورة الإيرانية: لقد أطاحت الثورة الإسلامية في إيران (1979) بحكم **" الشاه محمد رضا بهلوي"** الموالي للو.م.أ وبرز صوت الإمام الخميني [29] **(د/ ضياء مجيد الموسوي،1991)** .

فانهت بذلك الثورة دور الشرطي الإيراني المدافع عن المصالح الأمريكية في المنطقة، وأصبحت الأنظمة العميقة للو.م.أ مهددة أمام الامتداد الشيعي كالسعودية والكويت خاصة العراق[*] التي ظهر فيها حزب الدعوة الإسلامي المؤيد للنظام الإيراني [30] **(محمد السماك،1991)** .

وبغضّ النظر عن تغير الخارطة السياسية في المنطقة ، فان الجانب الاقتصادي لم يكن غائبا أمام الثورة الإيرانية ، حيث ظهر النفط كعادته على مسرح الأحداث ، حين أعلنت إيران وقف تصدير النفط إلى إسرائيل وإلغاء اتفاقيات التبادل والتعاون التجاري القاضية بتصدير إسـرائيل لإيران ما قيمته 230 مليون $ (1977) مقابل تغطية كل الاحتياجات النفطية الإسرائيلية .

ويعتبر هذا الانقطاع النفطي أهم أسباب التحرك الأمريكي لضمان المصالح النفطية، خاصة لما يمكن أن يحدثه من أضرار في الاقتصاد الإسرائيلي، إلا أن الولاء العربي كان سبب الإنقاذ في كل مرة كما أصبحت حاجة الو م أ للنفط العربي بأسعار منخفضة ركنا ثابتا في السياسة الأمريكية.

---

*- في بداية 1979 كتب شمويل كاتس - مدير الإعلام الإسرائيلي السابق مقالا :" .... لا توجد دولة في هذه المنطقة سوى إسرائيل تستطيع أن تضمن أمن الشرق الأوسط .. إن إسرائيل غير الضعيفة مع منحة كافية للمناورة هي في الحسابات الأخيرة ، الملاذ الأخير لضمان سلامة حتى أبار النفط العربية " المصدر: محمد السماك ، مرجع سابق، ص 40.

ثانيا: دور النفط في الحرب: [31](ياسين الحاج صالح،2003)

لقد سمّيت حروب الخليج "**بحروب البترول**"، وهو اعتراف صريح لما يلعبه هذا المورد من دور استراتيجي، فبعضّ النظر عن دوافع صدام حسين لشن حرب الخليج الأولى، وهي دوافع ليست بريئة في الأصل من البترول وسياساته، فإن أسباب إطالة الحرب ثم خلفيات إنهائها بعد 8 سنوات لا يمكن فصلها بحال عن منطقة اشتعالها من جهة، وعن طبيعة النظام المتحاربين ومواقف الدول الغربية من جهة أخرى.

فلم يكن الهدف من إمداد الطرفين بالسلاح والانقسام على جبهتين إلا إضعاف هذه الأطراف التي اختلفت في كل شيء، ولكنها توحدت في محاولات السيطرة الذاتية على الثروات الوطنية، فالتحرك العراقي هدفه النفط، والدفاع الإيراني غايته الحفاظ وحماية أماكن النفط، إلا أن المفارقة الكبرى أن كلا الطرفين وقعا في فخ الدول المتقدمة التي كان هدفها تمديد زمن الحرب وغايتها تضييف هامش مساومة الطرفين في مجال إنتاج البترول وتسعيره، وبالتالي سيطرة وعودة السوق إلى سوق المستهلكين المشترين لاالبائعين، وهو ما يؤكده **هنري كيسنجر:** " هذه أول حرب في التاريخ أتمنى أن لا يخرج بعدها منتصر وإنما يخرج طرفاها وكلاهما مهزوم".

وبالفعل فقد وصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها خلال الحرب، خاصة سنة 1986، والجدير بالذكر تأكيدا على دور النفط في حرب الخليج الأولى أن البداية كانت بما يسمى بحرب الناقلات والتي تعبر عن استهداف متبادل لناقلات النفط الإيرانية والعراقية على السواء وحتى الدول الداعمة لأحد الطرفين، ونهايتها أيضا كانت عندما تعرض تصدير النفط من الكويت والإمارات وإيران والعراق للخطر، فأدركت الو.م. أ والقوى الغربية ضرورة وقف الحرب خاصة وأن أي غياب للنفط العربي يمكن أن يعطي فرصة أكبر لنفط الاتحاد السوفيتي كطرف واقعي ومرغوب فيه في السوق النفطي العالمي بعد أن لجأت إليها الكثير من الدول.

ثالثا: نتائج ومفارقات الحرب:

- تأثر أسعار النفط بأحداث الحرب ، فعرفت ارتفاعا في بداية الأمر من 17.25 $ سنة 1979 إلى 28.64 $ سنة 1980 ثم إلى 32.51 $ عام1981 ثم شهدت انخفاضا وصل إلى أدنى مستوى لها سنة 1986 وهو 13.53 دولار [32](**التقرير العربي الاستراتيجي، 2005**).
- خلّفت الحرب دمارا واسعا في البنية التحتية لبلدين يمثّلان ثقلا مميّزا للصناعة البترولية سواء من جانب الإنتاج أو الاحتياط في المنطقة أو على مستوى منظمة الدول المصدرة للبترول opec [33] (**عبد الأمير السعد،2004**) .

- انتابت الأسواق الدولية حالة من التوتر والمخاوف من التأثير السلبي الذي ستؤدي له هذه الحرب التي جمعت بين أكبر الدول المنتجة للنفط (حوالي 7 مليون برميل يوميا) إلى التقليل من الإمدادات النفطية [34](عبد الخالق فاروق،2002).
- أكدت هذه الحرب مرة أخرى على الدور الإستراتيجي للنفط، كما أنها أوضحت جيدا أهمية النفط العربي في الاقتصاديات الدولية، وأن المجال الوحيد الذي يتميز بتبعية الدول المتقدمة للدول العربية هو المجال البترولي.

I-3-2- أزمة 1986:

إذا كانت بداية السبعينات قد مثلت نقطة تحول في السوق البترولي العالمي بانتقاله من سوق المشترين إلى سوق البائعين فإن منتصف الثمانينات قد أعاد تركيب المعادلة بمعطيات جديدة، أصبحت فيها السيطرة شبه تامة على السوق النفطي من طرف الدول المستهلكة [35](مجدي صبحي،2003) ،وهو ما أدى إلى أزمة نفطية جديدة ، كانت الدول العربية هي المتضرر الأكبر من الحادثة ، حين أخذت أسعار النفط في السوق البترولي العالمي بالتدهور والانخفاض حتى انهارت سنة 1986 ووصلت إلى مادون 9 دولارات للبرميل .

أولا: أسباب الأزمة:

- حرب الخليج الأولى التي أكدت للدول المتقدمة عن أهمية النفط العربي ودرجة تبعيتها له ، هو ما دفع بالكثير من الدول المستهلكة للنفط لإتباع سياسات ترشيد استهلاك الطاقة من جهة وكذا تطوير بدائل الطاقة النفطية من جهة أخرى ، وهو ما يضمن تخفيض الاعتماد على النفط وبالتالي نقص الطلب والضغط على السعر بالانخفاض.
- قيام الدول الصناعية المتطورة بضخ كميات كبيرة من احتياطها إلى الأسواق مما أدى إلى انهيار السعر المحدد من طرف opec، وبالفعل فبعد انهيار الأسعار، قامت الدول الغربية بإعادة بناء مخزونها الاستراتيجي الضخم بشرائها كميات كبيرة من الأسواق العالمية، مستغلة في ذلك انخفاض الأسعار [36] (عبد الأمير السعد،2004) .

ومن بين الدول التي قامت بحقن السوق بكميات إضافية من النفط، الاتحاد السوفيتي بهدف الحصول على سيولة كبيرة تمكنه من تمويل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها بولندا في تلك الفترة (1982).

- قيام كل من بريطانيا والنرويج بتخفيض أسعار النفط بمقدار1.5 $ للبرميل من النفط الخام الممتاز وهو تخفيض ناتج عن انخفاض تكاليف النفط المستخرج من بحر الشمال [37] (ضياء مجيد الموسوي، 1990).

- التناقص التدريجي لحصة وإنتاج opecفي السوق النفطي العالمي، فانخفضت نسبة صادرات المنظمة من النفط من 25% (فترة السبعينات) إلى 60%في منتصف الثمانينات وقد كان هذا التراجع لصالح الدول النفطية غير الأعضاء التي لا تمتلك سوى 25% من الاحتياطي العالمي، وقد كانت نقطة الضعف الرئيسية لهذه الدول هو عدم وجود مواقف منسقة وتعاون فيما بينها[38] **(حسين عبد الله،2000)** .
- التناقضات التي ميزت مواقف الدول الأعضاء في opec، فقد تسبب عدم تجانسها وتباين ظروفها الطبيعية ومصالحها الاقتصادية انقسامات داخلية وصراع كبير نتج عن رغبة كل دولة في الحفاظ على كمية إنتاجها أو زيادته حسب المصلحة الخاصة لتلك الدولة .

وعلى سبيل المثال ما قامت به نيجريا من إجراء منفرد عن باقي أعضاء الاوبيك يقتضي تخفيض سعر النفط الممتاز بأكثر من دولارين.

ورغم قيام السعودية بتخفيض الإنتاج إلا أن الدول الفقيرة استغلت هذه الفرصة في اتجاه مغاير كأندونسيا التي قررت زيادة إنتاجها والأكوادور والإمارات وأيضا إيران التي كان هدفها تمويل الحرب ضد العراق.

ثانيا: أثار ونتائج الأزمة: [39](ضياء عبد المجيد الموسوي، 1990)

لقد خلفت هذه الأزمة كباقي الأزمات النفطية حالة من التغير من خلال مجموعة من النتائج اختلفت في سلبياتها وإيجابياتها باختلاف الأطراف المصدرة أو المستوردة.

أ- على الدول المستهلكة:

- تحول السوق النفطي العالمي من سوق البائعين إلى سوق المشترين وهو ما يعني انتقال زمام الأمور من يد الدول المصدرة إلى الدول المستهلكة.
- استرجاع الدول المستهلكة ثقتها ورد الضربة الموجعة التي تلقتها أثناء حرب أكتوبر حين استخدام النفط كسلاح عربي، لكنها أدركت أن هذا السلاح سيكون بيد من يتقن استخدامه لا بيد مالكه.
- انخفاض مستويات التضخم في الدول الصناعية وهو ما سيؤدي إلى النمو والرخاء الاقتصادي، فقد انخفضت جميع أسعار السلع التي يدخل النفط كجزء أساسي في تركيبها مثل: وقود الطائرات، مواد أولية مستعملة في صناعة البلاستيك....الخ.
- أثّر انخفاض سعر النفط في الجانب النقدي أيضا، فقد أدت الأزمة إلى تخفيض تكاليف الطاقة وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود لغرض المبادلات وأمام ثبات العرض النقدي سوف ترتفع نسبة الطلب على النقود لغرض المضاربة وبالتالي تنخفض أسعار الفائدة.
- تحقيق أرقام قياسية في الأسواق المالية كسوق فرانكفورت، باريس وكذلك سوق لندن.

- انخفاض قيمة واردات الدول النامية من النفط وهو ما أدى إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية خاصة وأنّ أهم عوائق التنمية في تلك الدول هو نقص أو غلاء الموارد الطاقوية .
- تضرّر بعض اقتصاديات الدول الصناعية التي لها خصوصية الازدواجية في الإنتاج والاستهلاك، فقد أثرت هذه الأزمة مثلا على الو.م.أ حيث انهار اقتصاد ولاية تكساس التي تعتمد على إنتاج النفط وصناعة الكيماويات والأسلحة، وأما بريطانيا فإن قيامها بتخفيض سعر النفط رغم نتائجه الايجابية إلا أنّ أضراره تمثلت في الجانب المالي الذي انخفض نتيجة انخفاض الأسعار وبالتالي تقلص إيراداتها الضريبية وكذلك الاتحاد السوفياتي المعتمد على الصادرات النفطية والغاز للحصول على العملة الصعبة.

ب- على الدول المنتجة:

- تضرر اقتصاديات الدول المنتجة للبترول، حيث تقلصت العوائد النفطية ووصلت خسارة دول الاوبك من جرّاء انخفاض السعر نحو 50مليار$ في تلك السنة [40](**عبد الخالق فاروق، 2002**).
- ضعف منظمة opec وحدوث تصدعات وانقسامات داخلية، والتأكيد مرة أخرى أن السبب في الأزمات التي تجني الدول العربية ثمار الفشل فيها عادة ما يكون ضعف التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء وإلى التباين في المصالح والمشاكل الاقتصادية وكذا في درجة الاعتماد على النفط ونسبة عوائده من ايرادات الدولة [41](**د/ رمزي زكي، 1989**).
- الانكماش الاقتصادي الذي عرفته نيجريا واندونسيا والمكسيك المثقلة بالديون.

تباين النتائج وحدتها بين الدول المنتجة، ففي الوقت الذي زادت فيه مشكلات الدول السابق ذكرها، وكذا الجزائر نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية كانت الدول الخليجية الغنية أقل تضررا" كالمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات".

ثالثا: جهود احتواء الأزمة :[42](**ضياء الموسوي،1990**)

أمام انخفاض الأسعار ومع بداية الثمانينيات أدركت الدول النفطية أنها ستقع في أزمة أكبر إذا لم تقم باحتواء الأزمة و أهم الجهود المتّخذة:

- تحديد حصص الإنتاج لكل دولة في opec، ففي 1984 تراوحت الحصص بين 663برميل/يوميا للجزائر، 990 لليبيا و 4350 للسعودية...الخ.
- تحركات سعودية في النصف الثاني 1985 كان أهمها تخفيض حجم الإنتاج إلى 2.5مليون برميل يوميا بعد أن عرف الإنتاج مستوى 10.3 مليون برميل يوميا في منتصف 1981 ، وقد مثل هذا التحرك رد فعل عن القرارات أحادية الجانب الأخرى سواء من داخلopec أو خارجها حيث اعتبرت السعودية أكثر العناصر التزاما بالأسعار الرسمية التي حددتها opec .

- دعوة أوبك للدول غير الأعضاء كمحاولة لتنسيق الموقف، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدول النفطية غير الأعضاء لم تتحرك إلا بعد أن أحست بالخطر، وكان ذلك نتيجة عودة أسعار النفط للانزلاق في بداية 1988 فعقد اجتماع في 8مارس بمشاركة عمان والمكسيك وانغولا وماليزيا والصين وكولومبيا وأهم ما خرجت به هو الاتفاق على ضرورة التنسيق الجماعي في إنتاج النفط وضخه للأسواق لاستبعاد الأضرار على الدول المستهلكة أو المنتجة [43](**حسين عبد الله**،2000) .
- في نوفمبر 1988عقدت opec اجتماعها الناجح والذي انتهى بوضع سقف للإنتاج على مدى النصف الأول من عام 1989 وهذا من أجل إنعاش أسعار النفط، وبالفعل فقد عرف تحسن إلى عام 1990 بعد ثورة الأسعار التي عرفتها تلك الفترة.

إن هذه الأزمة التي اعتبرت حربا لم تقاد لأجلها الجيوش و لم توضع فيها الخطط الحربية، وإنما كانت حرب أسعار وضعت فيها خطط سعرية وكان ميدانها السوق النفطي العالمي، وخرج منها صاحب السلاح " النفط" وهي الدول العربية ودول opec الأخرى مهزوما أما الطرف المستهلك، أكدت أن قوة السلاح في الاستخدام لا في الامتلاك.

I-3-3- حرب الخليج الثانية:

سنتين فقط أو أقل مرت عن حرب الخليج الأولى وخرج منها العراق منهكا اقتصاديا، فترة لم تكن كافية حسب الكثير من المحللين لإعطاء نفس جديد في الخليج، فقد شهد النصف الثاني من عام 1990 حادثة تاريخية حين انتقل العراق من حربه مع دولة إسلامية إلى اجتياحه لدولة عربية إسلامية، فقد قام الجيش العراقي باجتياح عسكري لدولة الكويت في 2 أوت، وكانت بذلك البداية لحرب الخليج الثانية.

أولا: دوافع وظروف الحرب: [44]

- الاعتقاد الجازم للعراق بتبعية الكويت لها، ويستند هذا الاعتقاد إلى جذور تاريخية، بدأت قبل الحرب العالمية الأولى حين تم التوقيع على اتفاقية قصيرة الأجل بين بريطانيا والدولة العثمانية، وقد نصت هذه الاتفاقية على تبعية الكويت إلى ولاية البصرة،ورغم إلغائها بعد سنة واحدة عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، إلا أن الملك العراقي **"غازي بن فيصل بن الحسين"** قد أكد بجزئية الكويت من العراق سنة 1935.
- خروج العراق من حربه مع إيران وهو مثقل بالديون، فقد دعمت الكويت والسعودية العراق ووصل الدعم الكويتي إلى ما يقارب 14 مليار $، وحاولت العراق تسديد هذه الديون من خلال رفع أسعار النفط بتخفيض نسبة إنتاجها ، إلا أن ما حدث هو قيام الكويت برفع نسبة الإنتاج .
- اتهام الكويت من طرف العراق بقيامها بأعمال تنقيب غير مرخصة عن النفط في أماكن مشتركة بين الدولتين مثل: حقل الرميلة أو كما تطلق عليه الكويت بحقل الرتقة.

- البحث عن مساحا من السواحل المطلة على الخليج الفارسي بعد تدمير الموانئ العراقية أثناء حرب الخليج الأولى، وهو ما أدى إلى شلل كبير في حركة التصدير للنفط العراقي.

وكمحاولة من طرف الحكومة العراقية لإعطاء شرعية عربية للاجتياح، اعتبرت العراق كل من الكويت والسعودية والكثير من الدول العربية الأخرى دول عميلة للو.م.أ وإسرائيل خاصة وأن هذه الهجومات تزامنت مع انتفاضة فلسطين الأولى.

ثانيا: دور النفط في الحرب:

إنّ ما سبق ذكره عن الدوافع التي أدت للأزمة قد أكدت أن النفط وراء كل قرار سياسي أو عسكري، وقد اعتبر الكثير من الاقتصاديين أن حرب الخليج الثانية كانت حربا نفطية من مبتدئها إلى منتهاها[45](**ياسين الحاج صالح،2003**) .

فبداية الحرب كانت باتهامات من طرف الحكومة العراقية للكويت والإمارات العربية المتحدة برفع نسبة الإنتاج من النفط عمدا خارج نطاق الحصص المعتمدة من قبل مجموعة دول opec لتخفيض السعر [46](**ضياء الموسوي،2005**) .

دون أن ننسى أطماع العراق لضمّ مناطق غنية بالبترول إليها، فدوافع الاجتياح نفطية، وبالمثل كان دوافع التحرك الدولي وخاصة الو م أ، فالمتصفح للأسباب الأساسية وراء توجه الو م أنحو الحرب سوف يتم إظهارها في أربع نقاط إنها: النفط، والنظام الدولي و الأمن الأمريكي وإسرائيل.

واعتقد بذلك الكثير من المتتبعين لأحداث الحرب خلال أيامها الأولى انه يكفي ذكر كلمة " نفط" لتقديم تفسير مقنع للوجود الأمريكي في المنطقة التي تحوي بين أراضيها أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط.

كما أن ما يمكن إضافته هنا أن المصلحة الخاصة للدول المستهلكة للنفط كانت وراء الائتلاف الدولي ضد العراق من أجل رد المطامع العراقية للسيطرة على ثروات المنطقة التي لابد أن تبقى مشتتة حسب الاعتقاد العربي [47](**محمد السماك، 1991**).

وقد ألقت الأزمة بضلالها على السوق النفط العالمي، خاصة وأنها قد جمعت بين دولتين لهما وزنها في منظمة opec وكذلك في السوق العالمي (حوالي 6 مليون برميل يوميا) فقد غاب الإنتاج العراقي والكويتي أثناء الحرب وتم تقييد الإنتاج العراقي بعد الحرب باتفاقيات" النفط مقابل الغذاء" وهو ما ترك تداعيات سياسية واقتصادية خاصة على جانب الأداء العربي النفطي، فقد عرفت الأسعار ارتفاعا في بداية الأزمة وصل إلى 22.26$ للبرميل لكنه لم يدم إلا أشهرا قليلة، فظهر التحرك السعودي مرة أخرى لسد الفجوة الناتجة عن الغياب العراقي والكويتي طول فترة الأزمة (9 مليون برميل يوميا) مما يساعد في الحفاظ على أسعار النفط بمستوى لم يتجاوز 18.6دولار لسنة 1991.

I-3-4- انهيار أسعار النفط عام 1998:

لقد تميّزت السنوات السابقة بالسيطرة شبه التامة من قبل الدول المستهلكة ومنظمة opec خصوصا، إلا أن سنة 1998قد حملت معها أحداثا أدت سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتدهور نفوذ المنظمة بعد انخفاض أسعار البترول في تلك الفترة إلى مستويات لم يعرفها السوق البترولي العالمي منذ أوائل السبعينات قبل حرب أكتوبر 1973 [48](مجدي صبحي، 2003).

أولا: عوامل الانهيار:

لقد بلغ سعر البرميل في سنة 1998 حوالي 12.28 دولار برميل) بينما لم يقل هذا السعر خلال عامي 1996 و1997 عن 20.29$ و 18.68$ على التوالي [49] (حسين عبد الله، 2000).

ولقد تضافرت الكثير من العوامل التي أدت إلى هذا الانهيار: [50](البنك الأهلي المصري، 1998)

أ- عوامل تخص العرض:

- ✓ الاكتشافات الجديدة لمناطق الإنتاج البترولي من خارج دول الاوبك والمنتجين الرئيسين مثل : بحر الشمال ووسط آسيا .
- ✓ ارتفاع المخزون العالمي من البترول الخام ب 1.2 مليون برميل / يوم خلال ستة أشهر الأولى من سنة 1998لتصل الزيادة في المخزون ما بين 70- 80 مليون برميل خلال النصف الثاني من نفس السنة، ورفع الاحتياطي سياسة تحاول الدول المتقدمة إتباعها حتى لا تقع مجددا فريسة السيطرة النفطية للمنتجين وخاصة الدول العربية.
- ✓ دخول العراق إلى سوق النفط وزيادة حصة إنتاجه بعد اتفاق النفط مقابل الغذاء فوصل بذلك إنتاجه إلى 2.1 مليون برميل/ يوم.
- ✓ ابتكار تكنولوجيا جديدة تساعد على تخفيض تكاليف التنقيب عن النفط.
- ✓ عدم الالتزام الكامل من طرف بعض أعضاء opec بتطبيق تخفيضات محددة في الإنتاج مما يساعد على رفع الأسعار بتخفيض العرض، حيث فشلت إيران ونيجيريا وفنزويلا في ذلك، بل أن ما حدث هو زيادة صادراتهم بنحو 3.5 ألف برميل / يوم لإيران و90 ألف برميل / يوم لنيجريا ، بينما بقيت فنزويلا مجاوزة لحصتها المقررة 7.5 ألف برميل / يوم رغم تخفيضها للإنتاج بمعدل 25 ألف برميل / يوم.

ب- عوامل تخص الطلب:

- ✓ لقد ألقت أزمة الأسواق المالية الأسيوية بضلالها على السوق البترولية العالمية حين بدأت وشملت كل من تايلاندا وتايوان وكوريا واندونيسيا وماليزيا.. إلى اليابان، وهي بلدان تعد من أكبر مستهلكي

وطالبي السلعة البترولية وتحديدا بترول opec، وانخفاض الطلب الى مستويات دنيا يرجع أيضا إلى اجتياح هذه الأزمة لدول أخرى كروسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية.

- ✓ عادة ما يرتبط زيادة الطلب بالمناخ، وبالفعل أثر الشتاء الدافئ في نصف الشمالي للكرة الأرضية على انخفاض الطلب في السوق البترولي العالمي.
- ✓ استيعاب المستهلكين لفكرة إحلال الضرائب المرتفعة،(*) في معظم الدول الصناعية (باستثناء الو م أ) بدافع رفع الأرباح بدلا من ارتفاع أسعار النفط.

ثانيا: قرارات الأزمة:[51] (البنك الأهلي المصري، 1998)

لقد حاولت الدول المتضررة من انخفاض أسعار النفط إلى تلك المستويات إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات للخروج من الأزمة بتكاليف وخسائر أقل، وأهمّ هذه الإجراءات:

- اتفاقية الرياض والقاضية بتخفيض الإنتاج بنحو 1.245 مليون برميل / يوم بالنسبة لـــ 10أعضاء من opec باستثناء العراق ونحو 0.39 مليون برميل/ يوم للدول غير الأعضاء ، وتقرر بدء التنفيذ ابتداء من أفريل 1998.
- اجتماع opec في فينا 24 جوان تقرر فيه تخفيض جديد بنحو 1.355 مليون برميل/ يوم يتم تطبيقه ابتداء من أول جويلية 1998 بالنسبة لدول أعضاء opec .

إلا أن عدم الالتزام الكامل للدول بهذه القرارات أفقدت مصداقية ودور opec داخل السوق العالمي.

- إعلان السعودية لإقامة تحالف بين منتجي البترول من أجل دعم الأسعار على المدى الطويل يشمل مجموعة شخصيات مختارة ذوي كفاءات ويتكون من 7- 8دول منتجة.
- في 16 سبتمبر 1998اجتمع وزراء قطر،السعودية والكويت لدراسة الوضع بالكويت و لم يخرج من الاجتماع إلا التعهدات بعيدا عن التطبيق.

والواضح من خلال ما سبق ذكره أن تحرك opec جاء نتيجة الآثار التي خلفها الانخفاض على الدول خاصة العربية التي تعتمد بشكل رئيسي على صادرات البترول، وفي مارس 1999 نجحت الدول الأعضاء في المنظمة وبالتعاون مع الدول النفطية غير الأعضاء مثل المكسيك، عمان، روسيا والنرويج في اتخاذ مجموعة من الإجراءات المضادة والناجحة لخفض الإنتاج كما ساعدت زيادة الطلب من طرف دول جنوب شـــرق آسيا، أوروبا والو م أ بـــ 1.3 مليون برميل / يوم عن ما كان عليه في 1998 في عودة أسعار النفط إلى ما كان سائدا عام 1990 أي 18$ [52](**عبد الخالق فاروق، 2002**).

---

*- تمثل الضريبة في أوروبا أكثر من 80% من أسعار البترين ، فأصحاب السيارات مثلا يدفعون نحو 185 دولار / برميل الواحد في حين يبلغ سعره في مصافي النفط 17دولار.

I-1-4-الألفية الثالثة : إطلالة جديدة على الأزمات:

لقد ودّع القرن الماضي سنواته الأخيرة بأزمة 1998، لكن إطلالة الألفية الثالثة على العالم قد حملت معها أزمات أخرى بطابع جديد، إنها الحروب التي اخفت أهداف السيطرة على النفط العربي " أهداف قديمة جديدة" وأظهرت شعارات الديمقراطية والحرب ضد الإرهاب في حملة قادتها الو.م.أ بمساعدة بعض الدول الغربية بعد تلقي هذه الدولة التي اعتبرت الأقوى في العالم منذ سقوط الاتحاد السوفياتي لضربة قوية بديارها في 11 سبتمبر 2001، لتجني الدول العربية بذلك ذنب هذه الأحداث التي اتهمت بالتورط فيها.

ورغم ارتباط هذه الأحداث والأزمات بالجانب السياسي إلا أن دراستنا ستحاول إلقاء الضوء عن أثارها على الجانب الاقتصادي وخاصة الجانب النفطي، فالبترول سلعة إستراتيجية يتداخل فيها ماهو عسكري بما هو سياسي وما هو سياسي بما هو اقتصادي تجسيدا لمقولة: الحرب امتداد للسياسة والسياسة تعبير مركز عن الاقتصاد [53](**د/عبد الأمير السعد،2004**).

I-1-4-أحداث 11سبتمبر 2001 :

لقد غيّرت أحداث 11سبتمبر 2001 الكثير من السياسات الدولية بعد الهجوم على مركز التجارة العالمي في الو م أ، وقد ألقت هذه الأحداث بضلالها على الاقتصاد العربي بتأثيرها المباشر على أسعار النفط العربي .

أولا: الأثر على النفط العربي:

أدّت عاصفة سبتمبر إلى تدهور فوري ومباشر في أسعار النفط العربي بسبب الركود الاقتصادي الأمريكي وتباطؤ الاقتصاد العالمي مما أدى إلى انخفاض الطلب، فتراجعت أسعار النفط من 28 إلى 17 دولار للبرميل منتصف نوفمبر 2001.

و من خلال تتبع الساعات الأولى للأحداث، و انعكاساتها على السوق البترولي، فنجد أن التأثير الأول كان ارتفاع سعر برميل خام برنت إلى 31.2 دولار للبرميل، إلا أن قيام الدول العربية بزيادة الإنتاج بطلب من الو م أ كان السبب في الانخفاض [54](**عبد الخالق فاروق،2002**) .

جدول رقم (2-2)

تطور انخفاض أسعار نفط الأوبك خلال الفترة من أول سبتمبر 2001 -جانفي 2002

الوحدة:$

الفترة	1سبتمبر	21سبتمبر	5نوفمبر	17نوفمبر	5ديسمبر	جانفي2002
سعر البرميل	25.8	24.29	19.65	15.92	18.1	18.2

المصدر : عبد الخالق فاروق ،مرجع السابق،ص 60

ثانيا: الأثر على الاقتصاد العربي: [55]**(د/ عبد المطلب عبد الحميد، 2003)**

أشار صندوق النقد الدولي في ماي 2001 إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي سوف يبلغ في كل من المغرب، تونس، السعودية، مصر، الأردن، الجزائر و الكويت، نحو: 7.8% ، 6.2 %، 4.8 %، 4.5 %، 4 %و3.1% و9.1 %على التوالي.

وقد كانت هذه التقديرات قبل أحداث سبتمبر، إلا أنه و بعد وقوع الأحداث عدل FMI تقديراته في تقرير استثنائي أصدر في نوفمبر من السنة نفسها وأكد إلى بلوغ المعدلات نحو 6.1%، 6%، 3.3% ،3%، 2.2% ،1.8% و 8% على التوالي .

وتستند تقديرات هذه المعدلات إلى ارتباط الدول العربية بالنفط واعتماد عدد كبير منها على الصادرات النفطية والغاز، وهـــو ما يفسر انخفاض معدلات نمو هذه الأقطار دون الدول الأخرى التي لاتعتمد على النـــــفط كمورد لصادراتها (تونس مثلا).

ثالثا: الاقتصاد الأمريكي:يمكن إظهار بعض النتائج التالية: [56]**(عبد الخالق فاروق،2002)**

- ارتفاع معدل البطالة إلى 5.4بالمائة كمستوى لم تعهده الو.م.أ منذ عشرين عاما.
- انخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى كاليورو والين إلى أدنى مستوياته خلال 6 أشهر.
- توقّف العمل في بورصة نيويورك للأوراق المالية لمدة أسبوع وتكبد خسائر وصلت إلى 4مليار$.
- بلغت الأضرار المادية والمالية المباشرة للأحداث 1% من النتائج المحلي الإجمالي، تمثلت الخسائر في شركات التأمين من عمليات الدمار في منطقة "مانهاتن" وخسائر إيرادات الصناعات والطيران والسياحة...الخ، وأمام كل هذه الأضرار المالية تخوفت الو.م.أ من زيادتها بارتفاع سعر البترول، وهو ما جعلها تتجه بطلب رسمي إلى دول الأوبك بزيادة إنتاجها بمليون برميل يوميا، رغم أن السوق العالمي النفطي لم يكن بحاجة لهذه الزيادة، لكن الهدف الأمريكي كان يتمثل في تخفيض سعر البترول مما يساعد على تخفيض فاتورة الواردات النفطية والاستفادة من هذا التخفيض في إعادة الاعمار، وكذا تمويل الحروب الجديدة.

I-4-2- حرب العراق 2003:

إذا كان العامل المشترك بين حرب الخليج الأولى والثانية هو الطرف العراقي، فإن بطل حرب الخليج الثالثة[*] هو العراق مجددا.

وإذا كانت الحرب السابقة قد عرفت غزو العراق للكويت، فالحرب هذه المرة هي غزو للعراق، فكانت البداية في 20مارس 2003، وتم فعلا سقوط بغداد في 4 أفريل من السنة نفسها.

*- سميت بحرب الخليج الثالثة ، أو حرب العراق أو عملية تحرير العراق أو حرب البترول الثالثة.

أولا: تبريرات الحرب: [57]

يمكن إظهار التبريرات والدوافع الحقيقية للغزو من خلال ما جاء به المناهضون للحرب كمايلي:

- الهيمنة على سوق النفط العالمي من خلال السيطرة على بلد يعتبر الثاني في ترتيب الاحتياطي النفطي العالمي.
- الحفاظ على مركز الدولار الأمريكي ودعمه بعد القرار الذي أورده صدّام سنة 2000 والقاضي باستخدام عملة الأورو كعملة وحيدة لتعاملات النفط العراقي.

إعطاء فرص استثمار كبيرة للشركات الأمريكية في عمليات إعادة االأعمار.

- تفعيل الدور الاستراتيجي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.
- الإطاحة بالنظام الحاكم انتقاما وليس دفاعا ونشرا للديمقراطية.

ثانيا: النفط في حرب الخليج الثالثة:

تزداد المطامع الغربية في النفط العربي فترة بعد فترة ، خاصة وأن الدول العربية المنتجة للنفط تشكل مخزونا بتروليا يصل إلى 65 بالمائة من الاحتياطات العالمية [58](**أسامة داود، 2004**).

وقد تأكدت هذه المطامع من خلال الغزو الأمريكي ويمكن إظهار ذلك من:

- يقول " **وليام كلارك**" وهو باحث أمريكي في بحث منشور له يوم 2003/02/15: " بات من الضروري السيطرة المباشرة على منابع النفط عبر احتلالها وخاصة تلك التي تشكل ثاني احتياطي للنفط العالمي ..." والمقصود هنا هو العراق.
- أما المحلل الأمريكي " **أيان روبرتس**" فيقول" إن الحرب على العراق قد تكون خططت في الإدارة الحالية وقياداتها العسكرية، إلا أنها كانت حتمية من العشرينات من القرن الماضي عندما صممت البنية التحتية في أمريكا " [59](**سمير صارم، 2005**).
- أكد الرئيس الأمريكي "**جورج بوش**" أنه مادامت الو م أ مازالت تعاني من التبعية للخارج (الشرق الأوسط) فإن الأسعار ستكون مرتفعة، وأن الحل إذن هو السيطرة على المنطقة.
- نجد "**روبرت فيسك**" يصرح ": هذه الحرب الوشيكة لا علاقة لها بالقذائف الكيماوية أو حقوق الإنسان، إنّها حرب البترول " [60](**ضياء الموسوي،2005**) .

وبما أن النفط يعتبر عامل أساسي في الاقتصاد الأمريكي، إذ تستورد اليوم حوالي 52% من احتياجاتها النفطية ومهددة بنفاذ احتياطها في حدود العشر سنوات القادمة، لتصبح دولة معتمدة بالكامل على النفط المستورد، لذلك وجب السيطرة على أهم منابع النفط وهي العراق التي تقدر فيه كلفة إنتاج البرميل الواحد من 70سنت إلى 1$ بينما تصل في بحر قزوين إلى 7$- 8$ وتفوق 10$ في الو.م.أ وللنفط العراقي

أيضا خصوصية غزارة الإنتاج حيث يصل إنتاج البئر العراقي إلى حوالي 13.8 ألف برميل مقابل 8 آلاف برميل للبئر السعودي.

وأمّا عن الأثر في السوق النفطي العالمي، فقد ظن الأمريكيون أن أسعار النفط ستخفض بسيطرتهم على البترول منذ فترة الاحتلال، وهو ما حدث فعلا بحماية الجيش الأمريكي لوزارة النفط وإحكام القوات البريطانية رفقة الاسترالية سيطرتها على حقول نفط الرميلة وأم قصر والفاو، إلا أن ماحدث هو ارتفاع أسعار النفط حيث انتقلت من 24.36$ للبرميل سنة 2002 إلى 28.10$ /ب عام 2003 ليرتفع إلى 36.05$/ب سنة 2004، فقد ارتفعت أسعار سلة أوبك بنسبة 48 % خلال عام 2004 مقارنة ب 2002 [61](**التقرير العربي الاستراتيجي،2005**).

وقد وقع ذلك نتيجة حالة اللاّستقرار واللاّمن التي يعيشها العراق، مالم يكن في حسبان الو م أ (المقاومة)، خاصة فيما يتعلق بالهجمات على الآبار النفطية وإشعالها والأنابيب والمنشآت النفطية.

I -3-4 - أسعار النفط في الوقت الراهن :

شهدت أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة إرتفاعا كبيرا،حيث إنتقلت من 23.12 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 24.36 دولار ثم إلى 28.10 دولار للبرميل في سنتي 2002 و 2003 على التوالي حتى سنة 2004 التي عرفت إرتفاعا جنونيا للأسعار وصل أعلى مستويات في أكتوبر ليبلغ 45.37 دولار للبرميل [62] (**التقرير العربي الاستراتيجي،2005**).

وقد تعدّدت الأسباب الكامنة وراء الارتفاع المتواصل خلال أيام تلك السنة، وكان أهمها المشاكل السياسية والأمنية في العراق وخاصة المتعلقة بتفجير أنابيب النفط، ونيجيريا والسعودية وشركة النفط الروسية يوكوس [*] وأحداث فنزويلا قبل الانتخابات الرئاسية إضافة إلى الأسباب المناخية خوفا من قدوم شتاء قارص وإعصار إيفان الذي كان في خليج المكسيك، وأمّا عن الدوافع الاقتصادية فكان أهمها الزيادة المستمرة في الطلب العالمي نتيجة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا وأوربا والصين والهند ودول جنوب شرق آسيا....الخ التي ميزت السنوات الأخيرة.

فقد مثّلت احتياجات هذه الدول نسب مرتفعة من الاحتياجات العالمية للطاقة،ومع معدلات الإنتاج و الطاقات الإنتاجية المتاحة ساد السوق العالمي للبترول قلق كبير لنقص الإمدادات ، فزادت نشاطات المضاربة على أسعار النفط، كما لعب التخوّف من انقطاع إمدادات البترول دورا هاما في

---

*- أعلنت شركة النفط الروسية العملاقة يوكوس أنها ستضطر إلى وقف إنتاجها من النفط بسبب أمر من المحاكم يلزمها دفع مليارات الدولارات كرسوم ضريبية تقدر بـــ3.4 مليار دولار، فواجهت خطر الإفلاس نتيجة ضخامة حجم الضرائب فساهمت في زيادة أسعار النفط بـــ:23% نتيجة إنتاجها لـــ2% من الإجمالي النفط العالمي

ارتفاع الأسعار خلال تلك السنة، وتوقّعت الكثير من الجهات الدولية حلول أزمة طاقة جديدة دعّمت هذه التوقعات الزيادة المستمرة و المتواصلة التي عرفتها الأسعار خلال سنة 2005، خاصة بعد سلسلة الأعاصير التي اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان لها الأثر البالغ في الضغط على الأسعار بالارتفاع ، إضافة الى الأوضاع السياسية، وحالة اللاستقرار السياسي التي ميّزت الكثير من المناطق وأهمّها منطقة الشرق الأوسط.

وإلى غاية يومنا هذا ، مازالت أسعار النفط في ارتفاع مستمر بلغت في 03 أوت 2006 حوالي 75.59 دولار للبرميل .

ونتيجة الاختلاف في نوعية النفط، تتباين الأسعار من دولة لأخرى، إذ تراوح سعر النفط السعودي في 2006/07/28 بين 62.24$ و67.84$ ، في حين تعدى النفط النيجيري والاندونيسي حدود 75.5$ و 74.85$ على التوالي في نفس اليوم،بينما بلغ سعر البترول الجزائري حوالي 74.43 دولار للبرميل [63] ،وهو ما يبيّن الأهمية المتزايدة للنفط العربي خاصة بعد انطوائه ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول، لكن يبقى السؤال مطروحا حول بقاء هذا الدور في ظل المتغيرات الجديدة على الاقتصاد العالمي .

II-النفط العربي في ظل المنظمات و المتغيرات الدولية:

II-1- النفط العربي و منظمةOPEC:

لقد سيطرت الدول الصناعية الغربية على سوق النفط العالمي منذ فترة اكتشاف البترول و حتى نهاية العقد الخامس من القرن الماضي، من خلال سياسات و استراتيجيات محكمة صاغتها الشقيقات السبع تأكيدا على الاحتكار التام للسوق.

إلا أن الوضع اختلف نوعا ما مع بداية الستينات،حين أخذت الدول العربية المنتجة للنفط استقلالها السياسي ثم انقلب الأمر رأسا عن عقب أثناء فترة السبعينات بعد أن أقدمت هذه الدول على عمليات التأميم للثروات الوطنية بحثا عن الاستقلال الاقتصادي، و أدركت بذلك أهمية السلاح الذي تملكه.

و أمام الحاجة المتزايدة للدول المصدرة و المنتجة للتنسيق بين سياساتها النفطية من جهة، و السيطرة على الثروات الوطنية من جهة أخرى، ظهرت العديد من المنظمات(*) و الشركات الوطنية، و كانت أهم هذه المنظمات التي لعبت و مازالت قوة لا يستهان بها في السوق النفطي العالمي هي منظمة الدول المصدرة للبترول" OPEC".

II-1-1-نشأة و تعريفOPEC:

أولا: النشأة:[64](حسين عبد الله،2003)

لقد كان قرار إنشاء المنظمة يوم 10 سبتمبر 1960في مؤتمر تم عقده في بغداد، و كان الأعضاء المؤسسون هم: المملكة العربية السعودية، الكويت، العراق، إيران و فنزويلا، و قد تقرر أثناء الاجتماع الأول للمنظمة السماح بدخول أعضاء جدد وفقا للشرطين أساسيين و هما:

- امتلاك الدولة لكميات كبيرة من البترول الخام.
- موافقة الأعضاء الخمسة لانضمام الدولة المعينة، و يكون قرار الموافقة بالإجماع.

و بتوافق هذين الشرطين مع الكثير من الدول العربية و غير العربية، و بحثا عن التعاون الدولي في المجال النفطي اتسعت عضوية المنظمة بانضمامات دول منها:قطر في جانفي 1961، ليبيا و اندونيسيا جوان 1962، و بعد 5 سنوات(**) تحديدا في نوفمبر 1967 انضمت أبو ظبي و لحقتها الجزائر في جويلية 1969، أما الدول غير العربية فتمثلت في نيجيريا 1971 و الاكوادر 1973 و كذلك الغابون 1973

---

*- لمزيد من التفاصيل أنظر الفصل الأول.

**- في تلك الفترة عدّلت المنظمة من شروط الانظمام و أصبحت تشترط في العضو الجديد أن تكون مصالحه متشابهة بدرجة كبيرة مع مصالح الدول الأعضاء، و أن تكون له موافقة ثلاثة أرباع الأعضاء على أن يكون من بينهم جميع الأعضاء المؤسسين.

كعضو منتسب ثم كعضو كامل 1975،واكتملت بذلك العضوية لتصل إلى 13 عضو عام 1990.(*)

ثانـــيا: التعريف:

تعتبر OPEC منظمة دولية تضم أهم الدول المنتجة للبترول و المصدرة له، و تحرص بذلك على إعطاء الدور الحقيقي لهذه الدول في السوق النفطي العالمي.

و لعل أهم مميزات هذه المنظمة أنها تتكون من مجموعتين:[65](**ضياء مجيد الموسوي،1989**)

– مجموعة دول الخليج و التي تحتوي على أكبر الاحتياطات النفطية و ذات تعداد سكاني قليل.

– مجموعة دول أخرى لها عدد سكان كبير، و احتياطاتها و قدراتها الإنتاجية أقل نسبيا من الدول الخليجية.

و يتكون الهيكل التنظيمي الأساسي للمنظمة من: [66]

أ– المؤتمر:

و يمثل السلطة العليا للمنظمة حيث يشمل وفود من الدول الأعضاء، عادة ما يرأس كل وفد وزير البترول لتلك الدولة، و يعقد المؤتمر اجتماعين في السنة، و يكون لكل عضو صوت واحد.

ب–مجلس المحافظين:

يكون لهذا المجلس مسؤولية التوجيه و إدارة شؤون المنظـــــمة و الإشراف عـــــلى تنفيذ قرارات المؤتمر، و يتكون المجلس من محافظ عن كل دولة عضو، و تجتمع على الأقل مرتين في السنة.

ج–السكرتارية:

و هي عبارة عن مجموعة من الإدارات التي تتولى الأعمال التنفيذية للمنظمة تحت إشراف سكرتيرها العام الذي يعتبر ممثلها القانوني.

د–اللجنة الاقتصادية:

و هي تمثل مركز مستقل و تعمل على أساس غير يومي، و يكون عملها متمثل في مساعدة المنظـــــمة و متابعة أوضاع السوق العالمي النفطي من أجل ضمان استقرار الأسعار عند المستويات المرغوبة، و مقر المنظمة هو "**فينا**" في النمسا.

II-1-2- وزن النفط العربي في المنظمة :

تكتسب OPEC أهمية كبيرة في السوق النفطي العالمي ما يجعلها أحد أهمّ القوى المتحكمة في السوق، و طرفا لا يمكن تجاهله بأي حال من الأحوال.

(*)– تراجعت هذه العضوية إلى 11 عضو بانسحاب الأكوادور و الغابون لعدم قدرتها على تحمّل نصيب متساوي في ميزانية المنظمة مع باقي الأعضاء.

و قد استمدت المنظمة هذه الأهمية انطلاقا من أهمية النفط العربي و الدول العربية النفطية ذاتها للأسباب الآتية:

- إن تأسيس المنظمة كان من طرف 5 دول، ثلاثة منهم هي دول عربية الكويت، السعودية و العراق، إضافة إلى دولة إسلامية و هي إيران، وهو ما يثبت أن من بين أسباب الإنشاء والتأسيس هو التحرك العربي والمساهمة الكبيرة لهذه الدول.
- برز النفط العربي خلال عقد السبعينات وبداية الثمانينات كعنصر قوة لا يستهان به في العلاقات الاقتصادية للأقطار العربية مع الاقتصاد العالمي، خاصة بعد القرار الجريء الذي قامت به الدول العربية برفع السلاح النفطي مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط وكنتيجة لذلك ارتفعت العائدات البترولية لـــ OPEC ،وحققت فوائض مالية كبيرة [67](رمزي زكي، 1989).
- أهمية النفط الخام على الصعيد العالمي، خاصة و أن الكثير من النتائج العلمية لمصادر الطاقة البديلة مازالت بطيئة النمو من حيث مجالات استخدام الطاقات البديلة، كما أوضحت الأبحاث العلمية انه لا يمكن الاستغناء عن النفط الخام و الغاز الطبيعي كمصادر رئيسية للطاقة، و المعلوم أن الدول العربية تمتلك أكبر الاحتياطات النفطية و أنها من أكثر الدول إنتاجا للنفط[68] (**محمد إبراهيم الرميثي، 2003**).
- تنامي الطلب العالمي على النفط، فقد وصل إلى نحو 81 مليون برميل يوميا مطلع عام 2004، و أمام عدم إنتاج الدول النفطية غير الأعضاء في المنظمة[*] بالقدر الكافي لتغطية الطلب تبقى دول أوبك و دول الخليج العربي تحديدا المصدر الأهم لإمدادات النفط العالمية [69] (**سمير صارم ، 2005**).

فإذا كانت الدول النفطية غير الأعضاء عاجزة على تلبية الطلب، فالدول النفطية العربية الأعضاء لا يمكن بحال من الأحوال تحقيق عرض مكافئ للطلب، باعتبار أن أهم القرارات الإنتاجية لـــ OPEC تكمن في الإمكانيات العربية.

- عدد الأصوات التي تمتلكها الأقطار العربية في OPEC و عدم اتخاذ أي قرار دون الموافقة من هذه المجموعة، باعتبار أن عدد الدول العربية الأعضاء أكبر من عدد الدول الأخرى، وهذا بغض النظر عن دولتي إيران و اندونيسيا الإسلاميتين و التي تتقارب أهدافها مع أهداف الدول العربية النفطية.
- تكتسب أوبك أهميتها من الحجم الضخم للاحتياطات المؤكدة من البترول لدى أعضائها، ففي منطقة الشرق الأوسط تقدر هذه الاحتياطات بحوالي 683 مليار برميل و هو ما يعادل 66% من إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد البالغ حوالي 1 تريليون و75 مليار برميل، فالدول العربية تحتل المراتب الأولى

---

[*] – من بين أهم الدول النفطية غير الأعضاء في المنظمة نذكر: روسيا: التي تعد ثالث أكبر منتج في العالم إضافة إلى الو.م. أ و النرويج و المكسيك و كندا و الصين و بريطانيا، و هي دول تنتج كل واحدة منها أكثر من مليون برميل يوميا.

عالميا من حيث الاحتياطي البالغ 262 مليار برميل،حوالي 115م.ب،97.8م.ب،97م.ب في كلّ من السعودية، العراق، الامارات العربية المتحدّة و الكويت على التوالي.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن احتياطيات أمريكا الجنوبية و الوسطى تقدر ب 95 مليار برميل تمتلك فنزويلا و هي عضوة في المنظمة ما يقارب 81% و من احتياطيات القارة الأفريقية المقدرة بحوالي 75 مليار برميل تمتلك ليبيا و نيجيريا و الجزائر(أعضاء المنظمة) حوالي 40%،29% و 12% منها على الترتيب[70] **(محمد إبراهيم الرميثي، 2004)**.

- إذا كانت الدول العربية تمتلك أكبر الاحتياطيات، فهي أيضا أخذت حصة الأسد في الإنتاج، حيث تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى أيضا من حيث الإنتاج و الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (2-3)

إنتاج النفط في دول أوبك ما عدا العراق مارس 2005.

الوحدة:ألف برميل / يوم.

الدولة	السعودية	إيران	الإمارات	الكويت	ليبيا	أندونيسيا	الجزائر	قطر
الانتاج	8937	4037	2400	2207	1437	1425	878	713

Source:Opec Bulletin, March 2005 , p8.

و بغضّ النظر عن ما سبق ذكره، فإن العلاقة بين النفط العربي و منظمة OPEC علاقة وطيدة ولا يمكن فصلها،لذلك يمكن اعتبار OPEC هي منظمة النفط العربي استضافت معها دولا نفطية أخرى، ويكفي للتأكيد أنه عند بروز المنظمة كقوة منذ فترة السبعينات، تحول سوق النفط العالمي من سوق المشتري إلى سوق البائع بعد قرارات الدول العربية باستخدام سلاح النفط.

I-1-3- تحديات تواجهها OPEC:

نتيجة لمجموعة من المتغيرات الدولية التي طرأت على الاقتصاد العالمي والسوق النفطي، أصبحت OPEC أمام الكثير من التحديات يمكن إيجازها فيما يلي:

- الاتهامات المتكررة بأن أوبك يشكل كار تل يسعى لتقييد التجارة بهدف رفع الأسعار وهو ما يخالف احد أسياسيات المنظمة العالمية للتجارة ومن أمثلة هذه الاتهامات:

- قيام قاضي فدرالي في ولاية "الاباما" الأمريكية بإصدار قرار في أفريل 2001، يتهم فيه أوبك بتواطئها في تقييد التجارة الدولية بالرغم من أن قرار تحديد سقف الإنتاج هو قرار يستند إلى السيادة الوطنية للموارد الطبيعية للدولة المصدرة أصلا للقرار[71] **(حسين عبد الله ، 2003)**.
- رغم قرارات OPEC في فينا في 15 سبتمبر 2004بزيادة إنتاجها النفطي بمليون برميل في اليوم من نوفمبر 2004 أو ما يعادل 4% ليصل إلى 27 مليون برميل في محاولة للحد من ارتفاع

الأسعار التي وصلت إلى 45.37دولار للبرميل خلال شهر أكتوبر [72] **(التقرير العربي الاستراتيجي،2005)**.

فقد ثار أعضاء في الكونغرس الأمريكي وطالبوا بممارسة الحكومة الأمريكية لضغوط على OPEC ،ووصل الأمر إلى المطالبة بالمعاقبة،[12] وقد اعتبر السيناتور " **فرانك لوتنبرغ** " عضو مجلس الشيوخ عن ولاية نيوجرسي أن أوبك اتحاد غير قانوني قائلا: " لقد سمحنا لهذا الاتحاد أن يعمل لفترة طويلة جدا، وحان الوقت لوضع نهاية له" [73]**(ضياء مجيد الموسوي ، 2005)**.

وإذا كانت أوبك غير مسؤولة تماما عن ارتفاع الأسعار باعتبارها في كل مرة تحاول زيادة في الإنتاج لتقليص الفجوة بين العرض والطلب، فإنّ تناسي الدول الغربية للأسباب الأساسية للارتفاع والتي عادة ما ترتبط بمحدودية طاقتهم التكريرية أو الطلب المتزايد أو الظروف المناخية (كما حدث في صيف 2005) أو الظروف الأمنية على الصعيد العالمي، يعتبر غض طرف عن الأسباب الحقيقية والتركيز على الطرف الآخر وهو OPEC، مايبين أن المنظمة أمام تحد كبير ليس فقط أمام دول أو منظمة OMC وإنما أيضا أمام تحديات أفرزتها متغيرات دولية تمثلت أصلا في ظاهرة العولمة والنظام العالمي الجديد.

- إذا كانت دول OPEC هي الأكثر تصديرا للنفط في العالم، فإن روسيا والنرويج والمكسيك هي دول لا يستهان بها في هذا المجال أيضا.

وتشير التوقعات إلى أن إنتاج النفط من الدول غير الأعضاء في الأوبك في طريقه إلى الارتفاع خلال السنوات المقبلة، حيث سيأتي أكبر هذه الزيادات من دول تعرف باسم جمهوريات النفط الجديدة، وأهمها الجمهوريات المطلة على منطقة بحر قزوين الغنية بالنفط.

وعادة ما تطبق الدول غير الأعضاء سياسات بعيدة عن نهج الأوبك[**] لتحقيق مكاسب مادية أكبر مثل روسيا، وهو ماله تأثير كبير على سياسات المنظمة من جهة وعلى دورها الحقيقي في السوق النفطي العالمي من جهة أخرى [74] **(سمير صارم ، 2005)**.

- التناقضات التي ميزت مواقف الدول الأعضاء في OPEC وعدم الالتزام الكامل لهذه الدول بالحصص الإنتاجية المقررة وفقا لسياسة المنظمة، مراعين في ذلك المصالح الشخصية، وهو ما أثبتته الأزمات سابقة الذكر خاصة أزمة 1986، ولذلك لابد من الرجوع إلى وضع 1973 حين جنت

---

*- كشف نواب ديمقراطيون في الكونغرس الأمريكي عن طبيعة مشروع قانون يهدف لدفع إدارة بوش بتقديم شكوى إلى OMC تطالب بحل منظمة OPEC.

**- تعتبر المكسيك من أكثر الدول غير الأعضاء التي تنسق مع أوبك و توا ضب منذ عام 1997 على حضور الاجتماعات، فقد كانت عنصر أساسي في تنظيم عمليات خفض الإنتاج عام 1998، إضافة إلى النرويج...الخ

الدول النفطية ثمار التعاون والتنسيق بين قراراتها، وضرورة رفع المصلحة العامة كشعار وليس المصلحة الخاصة.

- إن أهم التحديات أيضا التي تواجهها OPEC هي محاولة تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك مع الحفاظ على العوائد البترولية للدول الأعضاء خاصة وأن هناك فجوة منطقية حسب المتغيرات الجديدة بين العرض والطلب.

واستنتاجا لما سبق ذكره، فإن OPEC رغم اختلافها عن باقي المنظمات الخاصة بدول العالم الثالث من حيث الثقل النسبي في السوق العالمي، فإنها تشترك مع هذه المنظمات في التحديات التي تواجهها خاصة وأن أهم هذه التحديات المطامع الغربية و الأمريكية تحديدا في إضعافها،وهو ما يمكّن واشنطن وحلفائها من امتلاك المزيد من القوة في السوق النفطي العالمي، والكثير من الحقائق السابقة أثبتت ذلك وأكدتها أيضا مساندة إدارة "**بوش**" لمعارضي الرئيس الفنزويلي "**هوجو شافيز**" وكذلك الحرب علـــى العراق...الخ [75] **(مجدي صبحي، 2003).**

II-2-النفط في ظل المنظمة العالمية للتجارة :

أمام اقتصاد عالمي جديد كان لابد من مجموعة من المؤسسات و المنظمات المسيرة و المسوّقة لهذا النظام، و لعلّ أهمّ هذه المنظمات هي المنظمة العالمية للتجارة "OMC".

II-2-1- التعريف بالمنظمة:

يمكن إدراج التعاريف الآتية:

تعريف أول: هي منظمة عالمية النشاط ذات طابع اقتصادي و لها شخصية قانونية مستقلة يرتبط عملها بمنظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتعمل على إدارة و إقامة دعائم النظام التجاري الدولي و تقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، و الرفع من نسبة التبادلات الدولية و النشاط الاقتصادي العالمي، كما تساهم رفقة صندوق النقد و البنك الدوليين في رسم و توجيه السياسة الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة و فعالية للنظام الاقتصادي الجديد.[76] **(د/ عبد المطلب عبد الحميد، 2003)**

تعريف ثاني: وهي الإطار المؤسس الدولي الوحيد الذي يضع ويطوّر ويشرف على تطبيق القواعد التي تحكم حركة التجارة الدولية في دول العالم المختلفة، و تكون بذلك وظيفتها الأساسية منطوية على ضمان تحقيق التدفق الحر و المستقر للتجارة الدولية، مع معالجة النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين الأطراف المشاركة في المعاملات الاقتصادية الدولية.

و لهذا يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية تعد الضلع الثالث من أضلاع مثلث النظام الاقتصادي العالمي،و قد انبثق تأسيسها من النصوص الختامية لجولة (الأورغواي أفريل 1994)، لتصبحOMC امتداد طبيعي للـ GATT [77] (عادل المهدي، 2003) .

II-2-2- النفط العربي و اتفاقية GATT:[78] (د/حسين عبد الله، 2003)

رغم الدور الذي يلعبه البترول في التجارة الدولية إلا أن اتفاقياتها قد عاملت النفط معاملة هامشية بدءا من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التي لم يرد فيها أي نص صريح يخصّ النفط، و يرجع ذلك للأسباب الآتية:

- إن إبرام اتفاقية الجات 1947 كان من طرف الدول الصناعية الغربية، التي كان همّها الحفاظ على حريتهم و سيطرة الشركات العالمية البترولية على القطاع النفطي، خاصة نفط العرب كمّا و سعرا و هو ما استدعى إغلاق أي ملف يريد مناقشة أو إثارة موضوع البترول في إطار الاتفاقية.
- لقد اقتصرت عضوية الجات على الدول الغربية، و لم تشمل عضويتها أي من الدول البترولية القادرة على الدفاع عن مصالحها، خاصة و أن الدول النفطية عربية أو غير عربية و على مدى حوالي عقدين من الزمن منذ إبرام الاتفاقة كانت منشغلة بالجانب السياسي الأمني و إخراج قوى الاستعمار، و لم تكن المسيطرة على ثرواتها.
- أنّ نصيب الدول الغربية المستهلكة للبترول من الريع البترولي ناتج بصفة أساسية عن طريق فرض ضرائب على المنتجات البترولية المكررة، وتصل معدلات هذه الضرائب إلى أكثر من 80% كما هو الحال بالنسبة لأسعار البترين في أوروبا.
- إن محاولة إدخال البترول كطرف في الاتفاقية يعني حسب مبادئها إلغاء القيود والضرائب أو التخفيض، وهو ما ينقص من المبالغ المالية الضخمة التي تحققها الدول الغربية من هذا المورد، وعادة يكون لها النصيب الأكبر من الإيرادات.

لقد نفّذت اتفاقية الجات على أساس بروتوكول يعرف باسم"**Provisionnel protocole of-Application**"- يسمح بالانضمام إليها على أساس اختياري بما لا يتعارض مع القوانين المحلية السارية في الدولة المنظمة وقت الانضمام.

وغاب البترول بذلك وفقا لاتفاق "**الجنتلمان**" الذي يعتبره الكثيرون تفسيرا للسكوت عن قضايا البترول، وهو ما أتاح الفرصة لشركات البترول العالمية تحديد حجم إنتاج البترول الخام وتسعيره بما تخدم مصالحها ومصالح الدول الصناعية المستهلكة.

وانطلاقا من قراءة عميقة لهذه المصالح، يمكن إبراز مجموعة من المفارقات كانت قد أفرزتها أحداث فترة الجات ومنها:

- في الوقت الذي كانت فيه التعريفة الجمركية على واردات النفط الخام في الدول المستهلكة منخفضة جدا أو في كثير من الأحيان غير موجودة أصلا، كان موضوع المنتجات البترولية المكرّرة مختلفا تماما، فالبترول الخام ظل غائبا حتى في جولة الأروغواي التي استبعدت مجموعة من السلع منها: النفط و البتروكيمائيات[79] **(عبد المطلب عبد الحميد،2003)**.
- أمام ضعف السيطرة للدول المنتجة و عدم قدرتها على حماية نفوطها، كان التحرك واضحا من طرف الدول المتقدمة لحماية مواردها المحلية بوضع و تنفيذ سياسات لحماية الأسعار الداخلية من الانهيار أمام منافسة النفط المستورد الرخيص من الشرق الأوسط، و بالتالي تحديد حجم الواردات البترولية بحصص معينة- خلافات لأحكام الجات- و منح المستوردين تراخيص للاستيراد[*] في حدود تلك الحصص.
- إنّ محاولات إدخال البترول للاتفاقية لم تكن إلا في لحظات الخوف الغربي على مصالحه على إثر الصدمات البترولية خلال السبعينات، عندما طرحت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء دورة طوكيو (1973-1979) مطلب التوسع في قواعد الجات، بحيث تتضمن منع القيود التي تفرض على حجم الصادرات و ذلك بهدف إتاحة الفرصة للدول المستوردة للبترول في الحصول على احتياجاتها منه دون عوائق، لكنها محاولة لم تكلل بالنجاح لاعتراض عدد كبير من الدول النامية و بعض الدول المتقدمة.

و تأسيسا على ما تقدم، فإن هذه المفارقات لا يفسرها إلا معيار المصلحة الذاتية الذي بنيت عليه العلاقات الاقتصادية الدولية على حساب مصالح الدول النامية المنتجة صاحبة الثروة أصلا.

II-3-2-القطاع النفطي و OMC:

حرصت الكثير من المؤسسات الدولية على إدارة وتسيير النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و باهتمام صندوق النقد والبنك الدوليين بالجانب المالي و النقدي العالميين، كان لابد من مؤسسة قوية تدعم النظام التجاري، و هو ما جعل التحول من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة حتمية من حتميات الأنظمة الجديدة.

و تعتبر المنظمة العالمية للتجارة وليدة النص الختامي لمفاوضات آخر جولات GATT و هي جولة الاوروغواي، لتصبح بذلكOMC من أهم المؤسسات الدولية التي تشرف على تطبيق اتفاقيات الجات و وضع الأسس للتعاون بين بقية المؤسسات من أجل تنسيق السياسات التجارية و المالية و الاقتصادية للدول الأعضاء [80] **(عبد الواحد الغفوري،2000)**.

---

[*] كانت هذه التراخيص تتداول في السوق الأمريكية بأسعار تمثل الفرق بين سعر الزيت المحلي المرتفع و بين سعر الزيت المستورد.

و رغم الدور الذي يلعبه البترول في التجارة الدولية إلا انه ظل غائبا بفعل الضغوط الأمريكية و إلى غاية نهاية دورة الاورغواي، لكن مع اجتماع الدوحة أعيد طرح القضية الطاقوية بحدة مما سيكون له عواقب كبيرة على الدول المنتجة و المصدرة للبترول[81] **(جريدة الخبر، 2003)**.

فالمادة الحادية عشر من موادOMC تحظر فرض قيود كمية على التجارة باستثناء بعض الحالات الخاصة، و أن يتم تنظيم التجارة الخارجية لعضو المنظمة عن طريق الرسوم و الضرائب الجمركية و هو ماله أثار واضحة على سعر السلعة من حيث الاستيراد أو التصدير، و ليس عن طريق قيود خاصة بالحجـــــــم و الكمية لتلك السلع.

أمّا المادة السابعة عشر فتفرض على المؤسسة أو الشركة التي اسند إليها القيام بعملـــــيات التصديـــــر و الاستيراد الالتزام بالتزامات الدولة و الحكومة.

و انطلاقا من هذه المواد، يمكن القول أن تطبيقها على الصادرات البترولية يمكن ان يقيد الدولة المصدرة في تنظيم حجم صادراتها بغض النظرعن من ســـيقوم بعمليات التصدير: الدولة أم أي شـــــركة وطنية، باعتباران التزامات الدولة المصدرة اتجاه الحصة الإنتاجية المقررة من طرف أوبك يعني تقييد التجارة بهدف رفع الأسعار، و هو ما يخالف أحكام المنظمة.

و إضافة لما سبق ذكره، فإن المادة عشرين تتضمن فقرة شديدة الحساسية و هي الفقرة**"g"** التي تقضي بأنه:(لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يفسر على أنه يمنع العضو من تبني أو تنفيذ تدابير ترتبط بصيانة أو الحفاظ على الموارد الطبيعية الناضبة إذا ما تم تنفيذ تلك التدابير إلى جانب فرض قيود على الإنتـــــاج أو الاستهلاك المحلي).

و تكمن حساسية هذه الفقرة في التردد و التخوف الذي عرفته الكثير من الدول عند الانضمام سواء للجات أو للمنظمة العالمية للتجارة، فالكثير من الخبراء في تفسيرهم لهذه الفقرة أكدوا انه يحتمل قيام بعض أعضاء المنظمة بتحدي حق الدولة المصدرة للبترول في تحديد سقف الإنتاج وهو ماله أثارا سلبية على صادرات البلد المعني[*] ، وأمام هذه الوقائع تمّ إدراج مجموعة من الملاحظات الخاصة بوضع الدول العربية النفطية وOMC :[82]**(حسين عبد الله ،2003)**

---

* لقد رفضت المكسيك مثلا سنة 1980 الانضمام لتخوفها من تقيد حريتها في ادارة مرفق البترول، فلما انظمت للGATT عام 1986 أصرّت على أن يتضمن بروتوكول الانضمام نصا يقضي بأن المكسيك سوف تمارس سيادتها الوطنية على الموارد الطبيعية وأن من حقها فرض قيود على التصدير تتصل بصيانة الموارد الطبيعية وخاصة قطاع الطاقة

- إ نّ الثقل الكبير الذي تتميز به الدول العربية في مجال الإنتاج والتصدير النفطي يجعل لهذه الدول القدرة على تفسير أحكام المنظمة وفقا لما يخدم مصالحها الأساسية، إ لا أن ذلك لن يكون إلا بتنسيق السياسات واستقطاب الدول الأخرى التي تشاركها نفس المصالح.
- يتوقع طرف آخر من الاقتصاديين أن يؤدي تحرير التجارة في إطار الجات والمنظمة إلى إحداث طفرة في معدل النمو الاقتصادي العالمي، وهو ما سيزيد من نمو الطلب العالمي للنفط والبتر وكيماويات الخاصة بالدول العربية، وبالتالي فإن الانضمام سوف يفتح مجالات واسعة لنمو الصادرات النفطية.

ورغم كل هذا التفاؤل، فإن الطرف الآخر بقي مصرا على العواقب السلبية التي ستجنيها الدول العربية النفطية من عملية الانضمام.

فقد أكّدت دراسة أعدها مصرف الإمارات الصناعي أن هناك مجموعة من المخاطر لا يمكن تجاهلها سوف تواجهها الصادرات النفطية العربية من قبل الدول الغربية، وتتمثل أهم هذه العواقب في استغلال تلك الدول البند الخاص بالإغراق في الاتفاقية للحد من تدفق المنتجات النفطية والبتر وكيماوية إلى أسواقها معتمدة في ذلك على غموض هذا البند [83] **(عاطف السيد، 2003)**.

- إن السوق العالمية للبترول تظهر في حالتين: حالة في الحاضر وتتميز بوفرة بترولية ومنافسة قوية بين منتجي البترول مما سيدفع ويؤثر في الأسعار وحالة ترتبط بالظروف التي تشح فيها الإمدادات البترولية نتيجة لبدء عملية النضوب الطبيعية، ويضعف بذلك العرض أمام الطلب المتنامي والمتزايد.

ورغم كل ما قيل عن المنظمة العالمية للتجارة ومبادئها وموادها المتحيزة لصالح الدول الغربية الصناعية كباقي المؤسسات الدولية التي تخدم النظام الدولي الجديد، فإن قضية الانضمام العربي لهذه المؤسسات أصبحت حتمية تحت الضغوط الدولية، ولهذا لابد للدول العربية من المواجهة انطلاقا من التعاون والتنسيق بين السياسات من أجل الخروج بأحسن المكاسب أو على الأقل بأقل الأضرار أمام واقع جديد في إطار العولمة ومؤسساتها.

II-3- النفط العربي والعولمة الاقتصادية:

لقد شهد العالم في أواخر القرن الماضي مجموعة من التطورات والتغيرات التي فرضت نفسها على النظام الاقتصادي العالمي، فكانت بذلك العولمة الاقتصادية تجسيدا واضحا لتبلور هذه الأحداث، وتعني العولمة بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والتكنولوجيا " **عوامل الإنتاج** " ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق والخضوع لآليات السوق العالمية، وهو ما يولد اختراقا للحدود القومية وإلى التقلص الكبير في سيادة الدولة [84] **(محمد الأطرش، 1998)**.

فقد ألقت العولمة بضلالها على جميع المجالات والأنشطة الاقتصادية باختلاف خصائصها، وهو ما فعلته أمام أهم وأساس كل الأنشطة وهو المجال النفطي أو الصناعة النفطية.

أولا: انعكاسات العولمة على الصناعة النفطية العربية:[85] **(نبيل جعفر عبد الرضا، 2004)**

لقد أدّت العولمة بمظاهرها الاقتصادية المختلفة إلى تغيير شبه جذري في أنماط العلاقات الاقتصادية بين الدول من جهة والعلاقات الخاصة بالمؤسسات الدولية والمحلية من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى تغيير قواعد اللعبة في الأسواق الاقتصادية المختلفة.

وفي خضم هذه الأحداث التي ميزت الاقتصاد العالمي، ظهرت الولايات.م.أ في دور المسيّر والحارس على تطبيق النظام الاقتصادي العالمي الجديد وفي تسويق العولمة، وبدا واضحا من عملية التسويق الأمريكية أن الهدف كان أولا وأخيرا هو المصلحة الأمريكية التي ارتبطت وتوثقت بالنفط العربي كما قال الرئيس الأمريكي الأسبق **"جيمي كارتر:"** "إنّ النفط ليس مادة استراتيجية تدخل ضمن مقومات الأمن القومي الأمريكي فحسب بل إنّه دم الحياة بالنسبة الو.م.أ"

و من ذلك أعتبر الكثير من الاقتصاديين أنّ بروز ظاهرة العولمة قد ترتب عنها انعكاسات اقتصادية هامة على صناعة النفط العربية وهو اتجاه يقضي إلى مزيد من الهيمنة الأمريكية على النفط العربي، كما بيّنته الأزمات النفطية، ويتضح أثر العولمة على النفط العربي في النقاط الآتية:

أ- الشركات متعددة الجنسيات: [86]**(حسين عبد الله ، 2003)**

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات قلب العولمة والمثال الحي لرأس المال العالمي، وتعتبر المجال النفطي أكثر ارتباطا بهذه الشركات عن غيره من المجالات فقد فرضت طبيعة سلعة النفط وحتمية التبادل والاستثمار العمل في إطار من العلاقات الدولية من خلال السيطرة التامة للشركات العملاقة " **الشقيقات السبع**" من خلال مجموعة من الاتفاقيات والامتيازات التي منحت لهذه الشركات من قبل الدول العربية.

ورغم استمرارية الكارتل في عمله والتوسع في السوق العالمي للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، إلا أن نطاق هذا العمل وحجم النشاط قد تغير في ظل العولمة، فالميزة الأساسية التي حملتها العولمة للشركات متعددة الجنسيات هي عملية الاندماجات المتسارعة التي اتجهت إليها في الآونة الأخيرة من أجل الانتقال من الشركات العملاقة إلى كيانات ديناصورية، بعد أن ابتلع كل منها عددا من الشركات الأصغر لتصبح اليوم **"الشقيقات الخمس"** دول كبرى ليس لها حدود، وإنما لها سيطرة كبيرة على السوق النفطي.

ولعلّ أهم هذه الاندماجات وعمليات الإستحواذ التي عرفتها الشركات النفطية نذكر:

• اندماج شركة اكسون مع شركة موبيل وهي أكبر عملية اندماج تولّد عنها أكبر شركة نفطية في العالم، وصل رأسمالها إلى 247 مليار دولار، وتمتلك حوالي 10895 مليون برميل كاحتياطي من النفط في حين بلغت مستوياتها الإنتاجية 2.526مليون برميل / يوميا.

• نتج عن الإندماج الذي جمع بين شيفرون وجولف ثاني أكبر شركة نفط في العالم.

• استحواذ شركة جيتي من طرف شركة تكساسكو.

• دمج شركتي شل الهولندية والأمريكية.

• دمج شركة النفط البريطانية مع شركة موكو وتوتال مع بتر وفيتا.

والملف للانتباه أنّ من بين أهم أكبر 10شركات عابرة للقارات في العالم، فإن ثلاثة[16] منها تنشط في مجال الصناعة النفطية سنة 1999، وأن شركات البترول العالمية تعتبر من أقدم الشركات متعدّدة الجنسيات.

وباعتبار أنّ ظاهرة الاندماجات والتكتلات من أكثر افرازات العولمة الاقتصادية خاصة في الجانب النفطي، فقد أحكمت الشقيقات الخمس سيطرتها على السوق النفطي العالمي رغم قوة التكتل المقابل " OPEC"، وهذا ما يفسر انحصار الاندماجات في شركات الدول الصناعية المستهلكة (الو.م.أ، انجلترا..) بهدف تسويق العولمة وتسييرها خاصة وأن عمليات الاندماج والاستحواذ يمكن أن تحقق لها الكثير من الأهداف ومنها:

زيادة حجم الشركات النفطية من خلال الرفع في رأس المال والاحتياطي وكذا الإنتاج وهو ما يضمن تحسّن وزيادة في الحصص السوقية.

– الاستغلال الأمثل للتقنية الجديدة والتقدم التكنولوجي، وهو ما يضمن تخفيض تكاليف الإنتاج وخاصة الأعباء المتعلقة بعمليات البحث والتنقيب عن البترول.

و أما فيما يتعلق بواقع النفط العربي في خضم كل هذه الاندماجات، فيمكن إعطاء ملاحظتين:

◆ ضمان السيطرة من طرف الشركات العملاقة باعتبار أنّ الاندماج قد أضعف من تنافسية الشركات الوطنية للدول العربية النفطية.

◆ إن تأثير العولمة وفقا لظاهرة الاندماج بدا سلبيا على دول النفط العربي، لأنّ التكتل و الاندماج قد نما و تسارع في اتجاه واحد، و هو الدول الغربية، و بقيت الشركات العربية بعيدة عن التكتل و التعاون تحت قيود المصلحة الشخصية.

* تتمثل هذه الشركات في شركة أكسون وروايال داش مجموعة شل وشركة أموكو.

ب-الاستثمارات الأجنبية المباشرة:(*)

يعتبر النفط عاملا أساسيا بجذب الاستثمارات الأجنبية، فهو القطاع الأكثر تحقيقا للأرباح التي تعتبر الهدف الأول و الأساسي لتلك الاستثمارات.

و إذا كانت الدول الغربية و الشركات العملاقة قد تسارعت في خطواتها نحو الاستثمارات في المنطقة العربية، فإن هذه الأخيرة قد فتحت ذراعيها للاستثمار الأجنبي، بل أصبحت تعتبره ضــــرورة لا خيــــــارا و ذلك للأسباب الآتية :[87] **(نبيل جعفر عبد الرضا،2004).**

- تتطلب المحافظة على مستويات الإنتاج استثمارات رأسمالية كبرى لا سيما و أن الآبار النفطية قد تراجعت إنتاجيتها بين سنة 1974 و 1998 بنسب 52%، 65%و 25% في كل من السعودية، الكويت و الإمارات على الترتيب.

و أمام ارتفاع تكاليف صيانة الطاقة و الاستكشاف و التنقيب، لم تجد الدول العربية أمامها غير الاستثمار الأجنبي كحل و منقذ للثروة.

- البحث عن الوسائل الكفيلة لزيادة الإيرادات النفطية من أجل زيادة الموارد المالية التي تلعب دورا مهمّا في التنمية الاقتصادية.
- المحافظة على الأهمية النفطية للدول العربية بتحسين مكانة النفط العربي و جعله أكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية.

ويعتبر النجاح في استقطاب المستثمرين الأجانب رهانا بارزا أمام الكثير من الدول العربية باعتبار أن هذا النجاح عادة ما يتعلّق بتحسّن الكثير من المؤشرات الاقتصادية للدولة من جهة و قضية الأمن من جهة الأخرى، فالجزائر مثلا لم تكن مقصدا للاستثمارات الأجنبية المباشرة قبل 1996رغم صدور قانون الاستثمار سنة 1993 و يعود ذلك أساسا إلى الجانب الأمني و حالة اللاستقرار السياسي و الاقتصادي الذي عاشته الجزائر أثناء تلك الفترة، كما تتركّز نسبة الاستثمــــــــار الأجني الأكبر في قطاع المحروقات منذ انفتحت على عمليات الخوصصة و الاستثـــــــمار بعد التحـــــسن الأمـــــني[88] **(علي همال، فطيمة حفيظ، 2005).**

و أمام هذا الاعتقاد الجازم بالحاجة المتزايدة للاستثمارات الأجنبية في تطوير الصناعة النفطية و زيادة الإنتاجية سمحت الكثير من الدول العربية كالسعودية و الكويت و عمان بتملك الشركات الأجنبية بنسبة 100% سنة 2000للشركات المحلية.

---

* - يعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه شراء و تملك أصول خارجية في شركات عاملة أو المساهمة فيها و تمثل عملية الشراء أو التملك الحصول على أشياء ملموسة و محددة و هو ما يجعل المالك أو المساهم أكثر تأثيرا في مسار و قرارات الشركة.

و تجدر الإشارة هنا إلى أنّ فتح الأذرع العربية للاستثمارات الأجنبية قد زاد من هيمنة الشركات العالمية للنفط العربي وفق عقود جديدة في مسمياتها لكنها قديمة في أهدافها كانت قد بدأتها بعقود الامتيازات، وقد لفت التشجيع العربي انتباهنا إلى مفارقة كبرى بين اعتبار الحاجة لرؤوس أموال كبيرة كحجة للاستثمار، في حين تتمتع الدول الخليجية بفوائض وموارد سواء من حيث الاحتياطي أو في المبالغ المالية الضخمة المتواجدة أصلا في صورة أوراق مالية أو ودائع مصرفية في الدول الغربية.

ج- التكنولوجيا و التقدم التقني:

لقد استمدّ النفط اهتماما مميزا طوال القرن الماضي من الدور الذي لعبته كثافة رأس المال و التقنية في استخراجه و إنتاجه و استهلاكه.

و باعتبار أن التقدم التقني و الثورة التكنولوجية كانت من أهم أسباب ثم مظاهر العولمة الاقتصادية، يمكن القول أن أثر العولمة في النفط العربي من خلال جانب التقنية يمكن إظهاره في النقاط الآتية:

- يساهم التقدم التكنولوجي في تحسين الإنتاجية النفطية للكثير من الدول و خاصة المؤسسات العالمية التي تحرص دائما على التقنية الجديدة، كما ساهمت أيضا في تخفيض التكاليف سواء تعلّق الأمر بتكاليف الاستكشاف، التطوير، الإنتاج و التسويق.
- قد يلعب جانب تخفيض التكاليف دورين أحدهما سلبي و الآخر إيجابي. فأمّا عن الدور الإيجابي فهو زيادة هامش الربح و أمّا عن الجانب السلبي فهو زيادة الإنتاج و بالتالي زيادة العرض مما يؤدي للضغط على الأسعار منذ 1985.
- توجّهت الاكتشافات التكنولوجية و رأس المال التقني لتنمية المصادر البديلة خاصة و أنها الحل لتبعية الدول المتقدمة للنفط العربي، و هو ما أضعف دور النفط و صناعته بتخصيص الجانب الأكبر من رؤوس الأموال للمصادر البديلة.

و استنتاجا لما سبق يمكن القول أن الفجوة التقنية تشكل الإطلالة التي تنفذ منها الشركات الأجنبية للهيمنة على نفط الدول العربية التي تبقى رغم امتلاكها لأهم الثروات و الموارد مفتقرة لأدوات و ووسائل تسييرها، مما يؤكّد فكرة أن العولمة نشرت التبعية أكثر فأكثر.

ثانـــيا: النفط العربي و مواجهة العولمة:

رغم تميّز النفط بخصوصية و ديناميكية صناعته و أسواقه، إلا أنه في ظل العولمة يبدو الأمر مختلفا نوعا ما،فالعولمة التي تحاول دمج الاقتصاديات و الأسواق العالمية، لم تكن في يوم من الأيام قانونا من طرف

الجميع وإنما على الجميع تطبيقه، فهي دستور صاغته الدول المتقدمة جمعت في مبادئه و مواده عنوانا واحدا و هو المصلحة الخاصة لا غير، و النفط العربي طبعا على رأس هذه المصالح.(*)

و أمام هذه الانفرادية في التسيير و التخطيط، بل و الأبعد من ذلك في جني ثمار العولمة من طرف الدول الصناعية، طوّقت الدول العربية النفطية بمجموعة من التحديات و الوسائل لمواجهة ظاهرة العولمة و من بين أهم هذه التحديات نذكر:

- بقاء تقنية الصناعة النفطية بيد الشركات العالمية يعزّز بقاء السيطرة و الهيمنة لهذه الشركات خاصة على حلقات العمليات النفطية، في حين تكتفي الدول العربية بتصدير النفط الخام.

و يكمن الحل في تكوين و تنمية القدرات المحلية، و هو ما يتطلب تعاونا عربيا يبقى مفقودا كما تؤكده مفارقة استيراد قطر و عمان من دول أخرى لتقنيات تسييل الغاز الطبيعي التي كانت قد طورت أصلا في الجزائر في عقد الستينات.[89](نبيل جعفر، 2004).

- لقد أضعفت اندماجات الشركات العالمية النفطية أدوارا كان يمكن أن تلعبها الشركات العربية في مسرح الطاقة، فقد انتصر التعاون الغربي على الانفرادية العربية و أصبح لابد من التعاون و الاندماجات بين الشركات النفطية المحلية.
- يساعد التكتل العربي على كسر الحواجز التي جاءت بها العولمة من خلال مؤسساتها، خاصة فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية التي لطالما استبعدت صناعة النفط من إجراءاتها و موادها.
- لقد توجّهت الاستثمارات الأجنبية نحو النفط العربي بحجه الدول العربية لنفص الأموال خاصة و أن هذه الاستثمارات تتطلب أموالا ضخمة، إلا أن الاستثمارات الوطنية المحلية كانت أولى بالفوائض العربية التي وجهت للاستثمار في الخارج، خاصة الدول الخليجية.

جدول رقم (2-4)

الأصول السائلة لدول مجلس التعاون الخليجي الموظفة في الخارج سنة 1996

الوحدة: مليار دولار.

الدولة	السعودية	الكويت	الإمارات	بقية الدول	المجموع
الأصول السائلة *	469	109	178	44	800

* نقصد بالأصول السائلة مجموع الأسهم و السندات و الودائع المصرفية و ما شابهها.

المصدر: د/ نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص 115.

(*) -إن اعتبار النفط العربي دائما هو أساس المصلحة الغربية وخاصة الو.م. أ قد أكدته الكثير من الحوادث التاريخية(الحروب و الأزمات النفطية) و عبرت عنه أفواه الحكام.

إنّ قراءة سطحية فقط للجدول ومعطياته تؤكد ضخامة الأصول السائلة المتواجدة في الخارج "800 مليار$" و قد ارتفع هذا المبلغ في السنوات الأخيرة، و هو ما يستدعي ضرورة إعادة التفكير في العوائد البترولية العربية و دورها في مواجهة أو على الأقل التقليل من الافرازات السلبية لظاهرة العولمة على الصناعة النفطية العربية،لكنّ السؤال يبقى دائما مطروحا حول مصير هذه الإيرادات البترولية؟

III- العوائد النفطية بين واقع التوظيف وهدف التنمية:

تعتبر الدول العربية المصدرة للنفط مناجم للذهب، ويطلق عليها هذا التعبير ليس فقط لاحتوائها وغنائها بالموارد الطبيعية والنفط في صدارتها ، وإنما أيضا ولسبب أهم أن هذه الموارد توفر لها من الفوائض المالية الهائلة ما يجعلها ذات أهمية اقتصادية وسياسية وإستراتيجية على المستوى العالمي بالنظر لطبيعة السلعة التي تملكها.

وتعتبر سنة 1973 نقطة البداية لإدراك الدول العربية لضخامة الفوائض المالية التي ستجنيها إن أحسنت تسيير واستغلال ثروتها الطبيعية.

وأمام التزايد المستمر في العوائد البترولية ، كان لابد من البحث عن الطرق المثلى لتوظيفها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ، فلفتت هذه العوائد نظر الكثير من الاقتصاديين والخبراء اهتماما وتساؤلا حول مصير عوائد البترول ؟ وكذا الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

والإجابة هنا تستوجب دراسة أكثر الاقتصاديات ارتباطا بالنفط وهي الدول الخليجية لمعرفة المسار الحقيقي للعوائد البترولية.

II-1-توظيف الفوائض المالية البترولية: يمكن تحديد الاتجاهات الرئيسية لتوظيف عوائد النفط الضخمة في المسارات التالية : [90](**عبد الخالق فاروق ، 2002**)

II -1-1- الاقتصاديات الداخلية:

يعتبر الاقتصاد الوطني الداخلي للدولة المصدرة للنفط أوّل محطات توظيف العوائد البترولية ، حيث انه ومنذ بداية تدفق المال النفطي في هذه الاقتصاديات ، سعت الأقطار العربية إلى استغلال العوائد بما يضمن لها تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ، فاهتمّت بالبنى التحتية ووفرت وسائل النقل وساعدت في تحسين المستوى المعيشي للأفراد ، إضافة إلى المساهمة في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة ، وتم توظيف الأموال أيضا في تطوير القطاعات الاقتصادية " صناعة ، زراعة ، تجارة وخدمات " لضمان التكامل فيما بينها.

كما أن هذه العوائد ساهمت في توفير عملات صعبة من أجل تغطية الواردات المتزايدة في هذه الدول من السلع الرأسمالية والغذائية وخاصة التقنية منها.

وما يمكن قوله وبدء من فترة السبعينات كان تدفق الأموال النفطية يشكل مفاجئ وسريع ، وبكميات تفوق الاقتصاديات العربية النفطية على استيعابها [91](**عبد الله تركماني ، 2004**) .

وتعرّف الأستاذة " **بنروز**" الطاقة الاستيعابية على أنّها " استخدام المنتج لعائدات النفط داخل الدولة المصدرة "، وتتوقف كفاءة الاستيعاب على فاعلية سياسات التنمية التي تضعها الحكومة على مستوى التخطيط والتنفيذ [92](**عبد الخالق فاروق ، 2002**).

جدول رقم (2-5)

الطاقة الاستيعابية لدول الخليج العربية عام 1976

الوحدة : ملايين الدولارات

البلد	عائدات البترول	العائد الإجمالي	الاستيعاب	الفائض
الكويت	8.4	9.1	2.6	6.5
قطر	2.2	2.2	1.2	1.00
السعودية	23.2	33.3	10.2	23.1
العراق	9.8	10.2	8.4	1.8
الإمارات	8.3	8.8	3.3	5.5

المصدر : عبد الخالق فاروق ، مرجع سابق ، ص 79.

وقد حمل التوظيف الداخلي مفارقات عدة أهمها شراء حوالي 300 طن من الذهب حتى عام 1977 من طرف الأقطار النفطية ، وتم بذلك استيعاب واستراف هذه الفوائض في سلعة لم تعد تلعب دورا ملموسا ومؤثرا في النظام الاقتصادي الدولي بعد عام 1971 ، وأيضا مفارقة عدم النهوض الحقيقي بالقطاعات خاصة منها الصناعي ، وبالتالي البقاء في اقتصاد يعتمد على مورد واحد .

III-1-2- الودائع والاستثمارات في الدول الرأسمالية:

أمام ضعف القدرة الاستيعابية لاقتصاديات الدول العربية النفطية ، سارعت الدول الرأسمالية الكبرى لاستيعاب الفوائض المالية ، فتم توجيه القسم الأكبر من مواردها إلى الأسواق والمصارف العالمية لتصب في دورة رأس المال العالمي وإعادة إنتاجه في الدول الرأسمالية ومناطق أخرى من العالم [93](**محمد سعيد نابلسي ، 2000**).

وإذا كان مبلغ 800 مليار $ يمثل فقط الأصول السائلة لدول مجلس التعاون الخليجي حتى سنة 1996 ، فإن مجموع هذه الأصول لجميع الدول العربية النفطية وكذا غير العربية يمثل مبالغ ضخمة لا يمكن تخيّلها [94](**نبيل جعفر عبد الرضا ، 2004**).

وقد ظلّت محاولات الدول الغربية لامتصاص هذه الفوائض في آليات نظامها الاقتصادي مستمرة ، حيث تلاقت واتفقت مع الدعوات العربية لايجاد مراكز ثقل في الاقتصاديات الأوروبية والأمريكية وقد كانت البداية بشراء بعض أسهم شركة " **ديملرويز** " بألمانيا وامتدت للتر ست الصناعي الضخم كروب وانطلقت بعد ذلك لشركات ومؤسسات أخرى "**كريجز ، استمان كودال ، وجنرال ا ليكتريك وناشيونال كاسن**..الخ.

إلا أنّ هذه الاستثمارات والودائع في الخارج تحيط بها الكثير من المخاطر، ظهرت منذ السنوات الأولى للإنتصار النفطي العربي(*) ،و أهم هذه المخاطر :[95] **(عبد الخالق فاروق ، 2002)**

أولا: تدهور أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية:

لقد أثر ارتباط النفط العربي بالدولار الأمريكي بالسلب، خاصة فيما يتعلق بالقيمة الحقيقية لعوائده ، باعتبار أن القيمة الحقيقة لسعر برميل النفط العربي تتأثر بعاملين هما: معدلات التضخم في الدول المستوردة وتغير سعر صرف العملات مقابل الدولار.

وأمام التحولات الواسعة في الاقتصاد العالمي ، وظهور عملة الاتحاد الأوروبي " اليورو" ظهرت الخلافات حول عملة تسعير البترول الخام التي ظلت ولفترات طويلة مرتبطة بالدولار،فدعا البعض إلى التغير نحو الاورو، بينما دعا البعض الآخر للبقاء للأسباب التالية : [96]**(عبد الأمير السعد ، 2004)**

- يمثل الدولار عملة أكبر مستورد للبترول، إضافة إلى أن معظم البلدان المستورد وكذا عملات الدول العربية نفسها ذات علاقة بالدولار(**) .
- مازال الدولار العملة الرئيسية التي يتم فيها تسعير معظم المواد الأولية التي يتم تبادلها في السوق العالمية وكذا أسعار السلع الأخرى.

وأما عن الطرف الآخر الداعي للتحول نحو الاورو، فيعبر أن اعتماد الجانب العربي على السوق الأوروبية في تغطية الواردات يمثل السبب الأول لضرورة التحول ، من أجل التخلص من حالة الاضطراب بين قيمة عوائدها البترولية وقيمة ما تدفعه فعلا في فاتورة وارداتها من جهة، ولتسهيل مهمة معالجة الاختلال في السياسات النقدية من جهة أخرى.

إلا أن الواضح أن مع ظهور اليورو لم تتحمس الدول العربية للتحول إليه واستخدامه كعملة لتسوية التعاملات في سوق النفط ، بل إنّ استخدام الدولار سيستمر لفترة طويلة خاصة بالنسبة للدول الخليجية التي تسوّي وارداتها بالدولار، وبالتالي فالمجال يبقى مفتوحا وأقرب أكثر بالنسبة للدول الأخرى عربية كالجزائر و ليبيا أو غير عربية كنيجريا التي تمثل وارداتها من السوق الأوروبية النسبة الأكبر.

---

* في 13 ديسمبر 1974 ، صرح المستشار الألماني " هيلمون شميت قائلا: "لن نسمح للأموال العربية أن تستثمر في القطاعات الحساسة والمؤثرة في الأمن القومي "، وفي 28 ديسمبر 1977 صدر قانون " الصلاحيات الاقتصادية خلال الأزمات الدولية " في الو/م/أ يتمكن الرئيس الأمريكي من خلالها السيطرة على الأموال في الوقت الذي يرى فيه أن هناك مايشير لاحتمال سحبها من الاقتصاد الأمريكي فوقعت بذلك الأرصدة العربية في مصيدة عدم قدرتها على سيطرة وتوجيه فوائضها المالية . المصدر : عبد الخالق فاروق ، مرجع سابق،ص 89.

** – أصدر الرئيس العراقي ، صدام حسين قرار في 2002 يقضي باستخدام عملة الاورو كعملة وحيدة لتعاملات النفط العراقي .

وإذا كان التحول نحو اليورو يعتبر مجازفة كبيرة ، فإن الدول العربية أمام تحدي كبير ، يتمثل في محاولة تعدد الأسواق البترولية " سوق بترولية دولاريه ، بترولية بالأ ورو ، بترولية بالين"، وهو مايضمن تعدد العملات بالنسبة للعوائد البترولية ، وبالتالي سيتم توزيع المخاطر المتعلقة بأسعار الصرف في حالة تضرر أحد العملات ، كما أن ذلك سيساهم في إتاحة أكثر الفرص لاستغلال الأموال النفطية خارجيا ، وليس الاقتصار على الجانب الأمريكي أو الجانب الأوروبي فحسب.

وبغض النظر عن ما سبق ذكره، فان خروج تسعير البترول من مخاطر الربط بعملة واحدة ، لا يعني بالضرورة خروج العوائد النفطية في الخارج من مخاطر الصرف ، ذلك ان تلك العوائد أصبحت داخل النظام الرأسمالي العالمي وليست بعيدة عن تقلبات الجانب النقدي منه.

ثانيا : التضخم في الدول الرأسمالية:

لقد تلقت الأرصدة العربية ضربات مؤلمة بفعل التضخم في الدول الغربية ، و لم تستطع الارتفاعات المناظرة لأسعار الفائدة في أوروبا الغربية والو.م.أ تعويض هذه الأرصدة عما فقدته بفعل التضخم.

ففي سنة 1974 كانت أسعار الفائدة الحقيقية على الأموال المستثمرة في سوق الدولار الأوروبي وبريطانيا بالسالب (-5%) ليصل سنة 1975 إلى أقصى مستوى له (-17 %) وهذا ما يؤدي إلى تآكل الأرصدة والودائع النفطية العربية المودعة في بنوك الو.م.أ وأوروبا.

وتظهر الآثار السلبية للتضخم على الأرصدة النفطية بشكل مباشر وغير مباشر من خلال ارتفاع أسعار السلع الصناعية المصدرة من دول التضخم إلى الدول النفطية .

ثالثا: احتمالات المصادرة والتجميد:

يؤثّر الصراع الدولي دائما على الأرصدة العربية في الخارج ، خاصة إذا كانت الأقطار العربية طرفا في هذا الصراع.

وقد أثارت الثورة الإيرانية في 1979 فكرة مصادرة وتجميد الأموال ، حيث ردّت كل من الو.م.أ وبريطانيا على الثورة بتجميد الأرصدة الإيرانية المودعة في بنوك هاتين الدولتين.

أيضا ما فعلته فرنسا وانجلترا من تجميد الودائع المصرية بعد غلق قناة السويس 1956.

ولقد عرفت احتمالات المصادرة والتجميد في الوقت الراهن نسبا أعلى للتنفيذ خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 واتهام بعض الدول العربية من خلال أرصدتها المالية بتمويل الإرهاب.

وبالنظر إلى كل هذه المخاطر ، تعالت الدعوات لإعادة استغلال الفوائض المالية ، إن لم نقل الأصول السائلة في الخارج الماضية مادامت قد أصبحت داخل النظام الرأسمالي العالمية ولا يمكن سحبها وإنما الحديث عن الفوائض المالية الحالية باستثمارها داخليا ، باعتبار أن ما تقوم به الدول النفطية العربية من أنشطة خارج أراضيها لا يعتبر تكاملا بالمعنى الدقيق خاصة تلك الاستثمارات المتعلقة بالتكرير في الخارج ، فامتلاك

المصافي ومنافذ التوزيع داخل الأسواق العاملية وان كان يساعد على تأمين منافذ التسويق للنفط الخام ، إلا أن ذلك يبقي سيطرة الدول الرأسمالية على الجانب الآخر من الصناعة النفطية. [97](**حسين عبد الله ، 2002**)

III-1-3- المساعدات والمنح:

تحاول الدول العربية النفطية من خلال العوائد المرتفعة تقديم المساعدات والمنح لتلك الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية وتدهور مستويات المعيشة ، وتتخذ هذه المساعدات أشكالا مختلفة تقدم امّا على شكل مساعدات ثنائية حكومية أو بشكل قروض من خلال صناديق مختصة .

ولعلّ تأسيس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي يعتبر نقطة البداية لتقديم المساعدات المالية اثر هزيمة 1967 وتقديم التعويضات للطرف العربي – كما سبق الإشارة إليها في الأزمات النفطية– وكان بذلك الدعم المالي من الدول النفطية بالعوائد البترولية " السعودية ،الكويت وليبيا " [98](**علي أحمد عتيقة، سميح مسعود ،1997**).

وتعتبر السعودية في مقدمة الدول العربية المانحة للقروض والمساعدات للدول المتخلفة ، وعادة ما تتم المساهمة في تمويل صناديق متعلقة بالتنمية من طرف دول الخليج سواء تعلق الأمر بالصناديق العربية أو الدولية .

وتأسيسا لما سبق التطرق إليه من اتجاهات توظيف العوائد البترولية،يبقى البحث عن التنمية الاقتصادية الهدف الأساسي للدول العربية النفطية بتوظيفها للفوائض المالية ، وهنا يطرح السؤال حول الدور الذي يلعبه النفط وعوائده في التنمية وخاصة في الأقطار العربية التي تعتمد فيها السياسات والاستراتيجيات على النفط الخام منذ أكثر من ثلاث عقود؟

III-2-دور العوائد النفطية في التنمية الاقتصادية:

يعتبر النفط من أهم الموارد والقوى الاقتصادية التي تتحكم في عملية التنمية في الدول العربية أو الدول الأخرى ، وهو ما اثبتته تجارب التنمية خلال العقود الأخيرة حين أثّر النفط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على سيرورتها.

III-2-1 مفهوم التنمية الاقتصادية:

لقد ارتبط مفهوم التنمية بالتغيرات المتعلقة بطبيعة وظروف الدول النامية، فاختلف المفهوم من مرحلة إلى أخرى كما يلي: [99](**جميل طاهر ،1997**)

- وافق مفهوم التنمية بمفهوم النمو الاقتصادي(*) خلال عقدي الأربعينات والخمسينات، فعرّفت انطلاقا من هذا الربط بأنها" ارتفاع مستوى دخل الأفراد، بمعنى عملية زيادة الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة".
- تحول المفهوم خلال عقد الستينات إلى أنها "تعبّر عن مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني بشرط أن تكون تلك الزيادة بمعدلات أعلى من نمو السكان".
- تغيّر المفهوم مرة أخرى أثناء فترة السبعينات، فأعيد صياغتها على أنها" عملية تخفيض أو القضاء على الفقر وسوء توزيع الدخل والبطالة من خلال الزيادة المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي".

وقد جاء هذا التعريف كنتيجة منطقية لتناقضات مفهوم الستينات والواقع المعاش ، حين صاحب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي زيادة في عدد الفقراء ومعدلات البطالة.

وأمام تحول الكثير من الاقتصاديات النامية والعربية منها تحديدا إلى اقتصاديات استدانة بلجوئها إلى الاقتراض الخارجي نتيجة تدهور مستويات الدخل الحقيقي بداية من فترة الثمانينات ، انتقل مفهوم التنمية ليشمل ويعكس أبعادا بيئية وبشرية ، ومنها ظهر ما يسمى **"بالتنمية المستدامة"** ونورد فيما يلي بعض التعاريف:

- ☐ التنمية الاقتصادية هي عملية شاملة لكافة مكونات الاقتصاد ، ترتكز على إحداث تغيير واضح في أحجام هذه المكونات وعلاقاتها الهيكلية البينية والضمنية ،فتمتد هذه العملية إلى أحجام ونسب كل من عناصر الإنتاج وقطاعاته ونشاطاته ... ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ..الخ.

  فهي إذن محور التحوّل الهيكلي للاقتصاد النامي [100](**هوشيار معروف ،2005**).
- ☐ تمثل التنمية الشاملة عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إدارة وطنية مستقلة من اجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية، اجتماعية و اقتصادية تسمح بتحقيق مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه [101](**علي خليفة الكواري، 2001**).

وتأسيسا على ما سبق ذكره يمكن القول أن التنمية المستديمة عبارة عن مسح شامل لمكونات اقتصاد ما من خلال مجموعة من التحولات الهيكلية تضمن التحسن الدائم والمستمر للجوانب الاجتماعية والاقتصادية ...الخ للدولة .

---

* عرف" **سيمون كوز تنس**" أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد النمو الاقتصادي هو" الزيادة المستدامة في متوسط إنتاج الفرد أو العامل" ،فالنمو الاقتصادي يعني مقدار الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي ، بما يحقق الزيادة في متوسط نصيب الدخل الفردي من الدخل القومي أو الحقيقي .

III-2-2-أبعاد التنمية: [102](جميل طاهر،1997)

وفقا للأهمية البالغة للقطاع النفطي في الخطط والاستراتيجيات التنموية في الاقتصاديات العربية النفطية ،برزت للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد رئيسية ذات الصلة المباشرة بالقطاع النفطي وهي :

أولا: البعد الدولي:

لقد ارتبط النظام الاقتصادي الدولي بالموارد الطبيعية ارتباطا وثيقا حاولت الكثير من الدول النفطية تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية من خلال الرفع من معدلات الإنتاج الطاقوية، باعتبار أن هذه الموارد " خاصة منها النفط" تشكل جزء كبير من الناتج القومي الإجمالي وتستحوذ على النسبة الأكبر من الصادرات.

وتمثل التجارة الخارجية والسياسات التجارية وكذا الديون الخارجية عناصر أساسية للبعد الدولي للتنمية المستديمة .

فلقد أوقعت حركية ونشاط التجارة الخارجية للدول النفطية العربية في فخ استنزاف الكثير من الموارد الطبيعية التي تعتبر الأساس الأول في عملية التنمية، ويرجع ذلك إلى الزيادات المستمرة في أسعار الواردات من السلع الرأسمالية أو الغذائية أو التقنية ...الخ ،فتجاذبت الدول العربية بين طرفين أساسين يتعلق الأول بتلبية الحاجيات المتزايدة للسكان وتوفير جميع المستلزمات والسلع المرتبطة أيضا باحتياجات التنمية، بينما يتعلق الطرف الثاني بعدم كفاية السيولة وتحديدا النقد الأجنبي لتغطية الواردات.

ولأنّ العوائد النفطية تعتبر المصدر الأول لتوفير العملة الأجنبية ، وجدت الدول العربية النفطية الحل في زيادة معدلات إنتاجها للموارد ، وهو ما يؤدي في النهايه إلى استنزاف لتلك الثروة الناضبه أصلا.

ويثير الأمر تناقضا واضحا هنا ، فقيمة الصادرات تتحدد وفق أسعار يتم ضبطها بناء على كمية إنتاج تحدد بهدف الحفاظ على قاعدة الموارد للأجيال القادمة أمام غياب مصادر أخرى للدخل وباعتبار أن عملية التحكم في الإنتاج يشوبها نوع من الصعوبة بسبب التقلبات التي تعرفها أسعار النفط نتيجة اختلالات العرض أو الطلب أو عوامل أخرى، يصبح من الواضح أن ربط التنمية المستديمة بمورد زائل سيحدث اختلالات كبيرة في الاقتصاديات العربية.

وأما عن عنصر الديون الخارجية ، فواقع الدول العربية يؤكد على أن هذه الأعباء بمثابة عقبة في تحقيق التنمية المستديمة،حيث يبرز أثر الديون الخارجية على التنمية من خلال العوامل التي أدت إلى زيادتها وأثارها على الاقتصاديات المدينة، ففي فترة السبعينات ساهمت الفوائض البترولية الدول المصدرة للنفط في تقديم منح وقروض مستمرة للدول النامية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن استخدام الموارد الطبيعية وزيادة صادراتها قد أصبح يهدف لتلبية الطلبات المالية للدول المدينة أكثر من كون لهذه الموارد مساهمة في تحقيق وتلبية احتياجات التنمية الحقيقية.

ثانيا: البعد البشري:

لقد أصبح مفهوم التنمية المستديمة انطلاقا من البعد البشري إعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية ، فأعتبر الإنسان المحور الرئيسي للتنمية،وارتبطت بذلك التنمية المستديمة بالتنمية البشرية التي يقصد من خلالها عملية توسيع نطاق الخيارت المتاحة للأفراد، ويعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات المركزية الدالة على التنمية البشرية ، فهي تتطلب نموا اقتصاديا وتحسنا لنوعية الحياة المادية والنوعية.(*)

وفي سياق الموضوع ذاته ،وصف تقرير التنمية البشرية في 1994 في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها نموذج للتنمية " يمكّن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين...وهو يحمي أيضا خيارات الأجيال التي لم تولد بعد ،ولا يسترف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية مستقبلا [103] (**علي خليفة الكواري، 2001**).

ثالثا: البعد البيئي:

لقد أصبحت عملية إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن من أولويات عملية التنمية حيث ترتكز فلسفة التنمية المستديمة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية سيكون لها أثارا ضارة على التنمية الاقتصادية بشكل عام ، وهو ما يفسر اعتبار أول بند في مفهوم التنمية المستديمة هـــــو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والبيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعيـــة ومع مـــــراعاة الأمن البيئـــــي [104] (**جيل طاهر ،1997**)

وبالاعتماد المتزايد للدول العربية على النفط من جهة والآثار السلبية لإنتاج وتكرير النفط على البيئة من جهة أخرى ، تمّ توجيه جزء كبير من العوائد البترولية لحماية البيئة ، فالوطن العربي يخسر عشرات المليارات سنويا بسبب التلوث البيئي ، كما تكلّف مواجهة هذه الأثار ثلاثة أضعاف هذا المبلغ سواء من خلال إيجاد التقنيات اللازمة الحديثة المقلّلة من الآثار أو من خلال ضرائب وأعباء تتحملها هذه الـــــدول ، و قد شاركت دول عربية عديدة في مؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية الذي عقد في مدينة كيوتو اليابانية في ديسمبر 1997 [105](**الرائد العربي ،1998**).

---

* – مؤشرات نوعية الحياة المادية: الدخل والصحة والمعرفة ، أما المؤشرات الكيفية لقياس الحياة النوعية : حقوق الإنسان المشاركة السياسية والأمن الفردي والاجتماعي والوطني.

وكان الهدف من بروتوكول "**كيوتو**" (*) هو تغير أنماط الاستهلاك والإنتاج مما يؤثر على التبادل التجاري في البضائع خصوصا النفط والغاز ، وهو ما يعتبر تحديا كبيرا للدول المصدرة للنفط من خلال ما تهدف إليه الدول المستوردة في الحدّ من استهلاك الوقود من خلال تقليص كميات الإنتاج [106](**صالح العصفور ،2005**).

وعليه يمكن القول أن الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف أهمها "**اتفاقية كيوتو**" تشكل خطرا حقيقيا على العوائد النفطية، وهو ماله تأثير على التنمية الاقتصادية أكثر من اتفاقيات النظام التجاري متعدد الأطراف ،لذلك فإن الحل الأمثل والقابل للتطبيق هو تعاون غالبية مصدري البترول أعضاء أو غير أعضاء في أوبك من أجل الحفاظ على سعر مرتفع للبترول لتعويض انكماش الكميات الذي سببّه البرتوكول إضافة إلى التأكيد دائما على البحث عن مصادر أخرى للدخل وتنميتها من خلال استغلال العوائد البترولية الحالية قبل تقلصها .

III-2-3-أثر عوائد النفط على عناصر التنمية:

لقد ساهم التوسع في عمليات الاستكشاف والإنتاج منذ فترة الخمسينات والستينات في إنشاء علاقة بين النفط والتنمية ، إلا أن هذه العلاقة لم تتوحد إلا في بدايات السبعينات وتحديدا منذ 1973 " نقطة تحول السوق البترولية العالمية "،حين ساهم الانتصار العربي النفطي أنذاك في تحول السوق إلى سوق البائعين ، فصاحب ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية وصول العوائد النفطية للدول العربية إلى أعلى المستويات منذ تلك الفترة وحتى 1981 حين بلغت 202 مليون دولار [107](**جميل طاهر ،1997**).

فانطلقت الدول العربية في مسيرة التنمية من خلال استخدام العائدات بهدف توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي وربط القطاع النفطي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مع الاستثمار في الخارج، وأدركت هذه الأقطار أن هذا القطاع يمكن أن يفتح أفاقا هائلة أمام التنمية الاقتصادية ،وظهرت أثارها كما يلي:

أولا: الأثر على التنمية البشرية:

إنّ إبراز أثر العوائد النفطية على التنمية البشرية لا يتم إلا من خلال قياس هذه التنمية في الأقطار العربية ، وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن قياسها يتعلق بثلاث عناصر أساسية وهي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل (مؤشر توقع الحياة عند الولادة)، وأن يكتسبوا المعرفة (مؤشر درجة الإلمام بالقراءة والكتابة) وأن يحصلوا على المواد اللازمة لتحقيق مستوى حياة لائق (مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي).

---

*- وقّعت 84 دولة على البروتوكول حتى 15 مارس 1999 :ورغم ان أغلب الدول الأوروبية واليابان تتحمس لتنفيذه ، إلا أن انسحاب الو.م. أ الذي أعلنه بوش عقب توليه الرئاسة في 2001 جعل باقي المجموعة تتوقف في انتظار عودة الجانب الأمريكي ويبقى الجانب العربي هو المستهدف دائما .

وبتطبيق هذه المؤشرات على الدول العربية ، جاءت دول مجلس التعاون الخليجي(*) وهي جميعها دول منتجة ومصدرة للنفط في المراكز الخمس الأولى من حيث التنمية البشرية،و خاصة فيما يتعلق بمؤشر نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي ، فيعرف ارتفاعا كبيرا في الدول ذات أكبر العوائد البترولية ، حيث تحتل كل من قطر والإمارات العربية المتحدة أولى المراتب الخاصة بمستويات الدخل الفردي ، فقد بلغ سنة 2002 حوالي 28362 $ في الإمارات والجدول الآتي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية.

جدول رقم (2-6)

نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لسنة 1990

الوحدة:$

الدولة	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	قطر	الكويت	ليبيا	مصر	المغرب
نصيب الفرد من الناتج	19870	6830	1450	2330	7070	15870	6295	6084	610	970

المصدر: مؤشرات إحصائية عامة عن الوطن العربي ،مجلّة المستقبل العربي، السنة 16، العدد 176، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ،1993، ص 186.

تثبت بيانات الجدول أن العوائد النفطية هي المحدد الرئيسي لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي ، فبغض النظر عن قيم هذا النصيب ، عرفت الأقطار النفطية نسب زيادة واضحة بين (1965-1980) وهي الفترة ذاتها التي ارتفعت فيها العوائد البترولية ، في حين أن الفترة (1980- 1990) قد شهدت معدلات نمو سالبة لأغلب الدول النفطية نتيجة الانخفاض الشديد في عوائد النفط بسبب أزمة 1986 وحرب الخليج، بينما كان الأمر مغايرا بالنسبة للدول العربية غير النفطية كمصر والمغرب وتونس .

ويشكل هذا الأمر العائق الأول للتنمية في الدول النفطية ، فالعوائد تتسم بالتغير نتيجة التقلبات التي تشهدها أسعار النفط وهذا الأمر لا يتلاءم مع هدف الدول العربية في تحقيق تنمية مستدامة مما يجعلها مجبرة على البحث عن مصدر آخر للدخل وتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ثانيا: الأثر على القطاعات الاقتصادية:

لقد جعلت الدول العربية تحقيق التنمية الاقتصادية في طليعة التحديات التي تواجهها، ليس فقط من زاوية ارتباطها بالتطور الديمقراطي والاستقرار السياسي وإنما لكونها شرطا لازما لاستقلال القرار السياسي واحترام السيادة الوطنية [108](الرائد العربي،1998).

وخوفا من هذه السيادة كان لابد من التحرك في جميع الجهات لاقتصادية لتنميتها فسعت الدول العربية من خلال استغلالها للفوائض المالية البترولية إلى تنمية القطاعات الاقتصادية.

*- دول مجلس التعاون الخليجي هي السعودية ، الإمارات ، الكويت ، قطر ، البحرين.

وبالفعل ، فقد كان لهذه العوائد أثارا كبيرة على نمو وتحسن القطاعات في الاقتصاديات العربية النفطية فساهمت الصناعة الإستراتيجية في تنمية القطاع الصناعي ، وبلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النفطية حوالي 61.4% سنة 1980لتعرف بعد حوالي 15 سنة انخفاضا بالنصف نتيجة انخفاض العوائد.

ومهما كانت النتائج والانعكاسات الايجابية للفوائض على القطاعات " صناعة ، زراعة، خدمات"، الّا أنّ تنميتها بقيت بعيدة عن المستوى المطلوب ، ذلك أن استخدام الفوائض المالية النفطية لم يبتعد كثيرا عن الاستثمار في القطاع النفطي ذاته ، وهو ما يعتبر حاجزا آخر أمام التنمية الاقتصادية الشاملة.

ثالثا: الأثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية:

إنّ الآثار التي خلّفتها العوائد النفطية على الاقتصاديات العربية ذات أهمية بالغة ،حيث ساهمت المبالغ المالية الطائلة التي جنتها الدول النفطية في تحسين الكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الإجمالي وتغطية عجز الميزانية وتسديد أجزاء كبيرة من الديون الخارجية....الخ.

وعليه يمكن القول أن فترة الازدهار النفطي قد أتاحت فرصة التنمية الاقتصادية للدول العربية إلا أن هذه الأخيرة قد أضاعت الفرصة من خلال سوء استغلال الموارد المالية النفطية.

وباعتبار أن الدول الخليجية " دول مجلس التعاون الخليجي " تعتبر أكثر الدول العربية ارتباطا بالنفط سنحاول إظهار الآثار الحقيقة للعوائد النفطية على تنمية الاقتصاديات العربية من خلال تسليط الضوء على ما تحويه من موارد طاقوية وعوائد نفطية.

III-3-انعكاسات العوائد النفطية على الاقتصاديات الخليجية:

تحتل الدول العربية النفطية مكانة هامة في سوق النفط العالمي ، وتختلف هذه المكانة فيما بينها بحسب الثروة النفطية لتلك الدولة.

وأمام سيطرة دول مجلس التعاون الخليجي على الجزء الأكبر من الموارد النفطية ، احتلت هذه الدول وضعية فريدة بين مجموعة الأقطار العربية من جهة،و الدول النفطية الاخرى من جهة ثانية، فدول المجلس تمتلك حوالي 44% من الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في العالم وحوالي 15% من احتياطات الغاز الطبيعي ، كما أنها تنتج ما يقارب 15% من الناتج العالمي من النفط الخام لتصل بذلك صادراتها إلى 20 % من إجمالي الصادرات العالمية.

وانطلاقا من هذه المعطيات ،فقد شكّل الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع النفطي تحديا كبيرا للدول العربية النفطية عامة ، والخليجية بصفة أخص ، إذ جعلها عرضة للتقلبات في أسعار النفط ما يعني الوضعية الحرجة للاقتصاد الخليجي [109](يوسف حمد الابراهيم،2004).

III-3-1-الأثر على الجانب الاقتصادي:

لقد مثّل الانتصار العربي النفطي سنة 1973 نقطة تحول تاريخية في الموازين الاقتصادية الدولية ،فاستعادت الدول النفطية سيطرتها على ثرواتها ومواردها بعد أن تحول السوق من سوق المشترين إلى سوق البائعين يحددون الإنتاج ومستويات الأسعار [110](عبد الخالق فاروق،2002).

وأثناء تلك الفترة تدفق المال والعائد النفطي سريعا وبشكل مفاجئ ، وبكميات تفوق قدرة الاقتصاديات النفطية على استيعابها في فترة قصيرة ، وكان من أثر هذا التدفق المالي أن انتقل الثقل الاقتصادي العربي إلى شبه الجزيرة العربية مغيّرا معه ميزان القوى داخل المجموعة العربية في حد ذاتها وحاولت الدول العربية بذلك استغلال الفوائض المالية لمواجهة التحديات التقليدية المتمثلة في التأخر والتبعية الاقتصادية التي عرفتها في جميع القطاعات والمجالات.

وأصبح النفط بذلك عصب الحياة في الاقتصاديات الخليجية ، فارتبط بجميع سياسات التنمية وارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خاصة في السنوات الأخيرة كما يوضحه الجدول الآتي

جدول رقم (2-7)

متوسط مساهمة قطاع النفط والتعدين في الناتج المحلي الاجمالي (1996-2001).

الوحدة : نسبة مئوية

الدولة	الإمارات	السعودية	البحرين	عمان	قطر	الكويت
متوسط المساهمة	16.98	33.89	16.98	34.71	46.50	28.41

المصدر: يوسف حمد الابراهيم ، مرجع سابق ، ص 06.

وفيما تعلق بانعكاسات التقلبات السعرية والعوائد النفطية يمكن إبراز النتائج الآتية:

- ارتبطت معدلات النمو ارتباطا شديدا بأسعار النفط، حيث حققت الدول الخليجية نموا اقتصاديا مرتفعا أثناء

حقبة السبعينات، في حين شهدت أسوء معدلات النمو في عقدي الثمانينات و التسعينات بعد انخفاض أسعار النفط.[111](يوسف خليفة ،2004)

- ساعدت الإيرادات البترولية على تغطية المصروفات المتعلقة بالدولة، فانتشرت في الاتجاهين الأفقي والرأسي، فقامت المدن، وامتدت الطرق وشيّدت المباني وحفرت الموانئ ... واكتملت البنى التحتية، فنجحت دول الخليج الصغيرة نسبيا من حيث تعداد السكان في التحول بسرعة من دول فقيرة إلى غنية [*] ليتغيّر بذلك وجه الخارطة الاقتصادية والاجتماعية وتضاريسها [112](عبد العزيز الدخيل، 1996).

*- عرفت هذه الدول بأنها دول صحراوية غنية بالموارد الطبيعية ، وحتى قبل اكتشاف البترول ، فقد كانت هذه الدول تتعامل بتجارة للؤلؤ.

وحسب المعطيات الاقتصادية لهذه الدول، فانّ الإيرادات النفطية تسيطر بصورة واضحة على هيكل الإيرادات العامة، حيث تتراوح في المتوسط حوالي 61% في البحرين إلى نحو 77% في المملكة العربية السعودية.

والملاحظ هنا أن الاعتماد المفرط على النفط ، قد أضعف من مصادر الإيرادات الأخرى ، خاصة منها الضريبة "كالضرائب الجمركية وضرائب الدخل المحدودة" ، حيث تمثل في المتوسط 8% من PIB،إضافة إلى المساهمة في انخفاض إيرادات الخدمات نتيجة تغطية وتقديم الخدمات العامة برسوم بسيطة، لا تعبر عن التكلفة الحقيقية لها.

ورغم كل الأثر الايجابي للعوائد النفطية على دول الخليج ، إلا أن في هذه النقطة بالذات يمكن القول أن هامشية المصادر التقليدية للإيرادات العامة" الضرائب المباشرة وغير مباشرة " جعلت الصلة مفقودة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة، وهو ما يعني فقدان أحد أهم أدوات السياسة المالية للتأثير على مستويات النشاط الاقتصادي المحلي الذي جعله الاعتماد على النفط عرضة للعوامل الخارجية والتقلبات السعرية ،خاصة و أنّ الصادرات النفطية تمثّل الجزء الأكبر من الصادرات الاجمالية، كما يوّضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (2-8)

عوائد الصادرات النفطية وإجمالي الصادرات في دول المجلس لسنة 2000

الوحدة: مليار دولار

البيان	السعودية	الكويت	الامارات	عمان	قطر
الصادرات	78.756	19.574	43.295	11.97	9.378
الصادرات النفطية	70.421	18.16	19.088	8.800	6.704

المصدر : نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق ،ص 108.

- تعتبر دول المجلس أكثر الدول وأسرعها اندماجا في الاقتصاد العالمي خاصة من خلال الاندماج التجاري، فقد ساهم تراكم الإيرادات النفطية في تعميق هذا الانفتاح ، وزاد بذلك حجم التجارة وتنوعها مع العالم الخارجي ، وشمل هذا الانفتاح على جوانب عدة سواء المتعلقة بتصدير النفط وفوائضه إلى الخارج–القابعة في البنوك والأسواق المالية الخارجية– أو من خلال استيرادها للسلع الرأسمالية والتقنية ، فتراوحت نسب الاندماج التجاري(*) لدول المجلس بين 55.6% ،125 % ،

*– تحسب نسبة الاندماج التجاري كنسبة للتجارة الخارجية (صادرات وواردات) من الناتج المحلي الاجمالي.

72.9% و123.1% في كلّ من السعودية،الإمارات، الكويت والبحرين على التوالي [113](**نبيل جعفر،2004**).

- لقد ساهمت عائدات النفط العالية خاصة في الفترة الأخيرة في إنعاش أسواق الخليج المالية بارتفاع كبير،حيث وصل حجم الأموال المتداولة في البورصات إلى 927 مليار$ بعد ارتفاع حجم السيولة الراجع أصلا لارتفاع الأسعار النفطية.

II-3-3-2-الأثر على الجانب الاجتماعي:

لقد امتدت انعكاسات العوائد النفطية إلى الجانب الاجتماعي لدول المجلس، فتحسن الوضع بارتفاع الأسعار، وتدنى بانخفاضها وتدهورها ويمكن تبيان ذلك بشكل مختصر من خلال النقاط التالية:

- نجحت دول المجلس في تحسين الوضع الاجتماعي لمواطنيها من خلال استخدام الفوائض المالية النفطية في وضع بنى تحتية وإقامة المدن و توفير جميع وسائل الرفاهية والمرافق العامة في الدولة، فاستقبلت بذلك المجتمعات الخليجية الكثير من الخدمات والاحتياطات الأساسية والكمالية.
- سمح التوسع في المشاريع والاستثمارات النفطية – تحفيزا بالأرباح والعوائد المرتفعة – في توفير مناصب شغل، حيث تستقطب هذه الاستثمارات اليد العاملة بنوعيها المؤهلة المؤطرة وغير المؤهلة بهدف تقليص مستويات البطالة.
- لقد بدا أثر عوائد النفط على الجانب الاجتماعي واضحا أمام تحسن المستوى المعيشي المرتبط بالدخل الحقيقي وكذا توفر جميع وسائل الرفاهية و التقنية ....الخ، وأصبحت الأسر الخليجية تعيش بدخول مرتفعة وجهت جزء لابأس به للاستهلاك فلبّت حاجياتها ، ووجهت الباقي نحو الأسواق المالية " خاصة شراء الأسهم " أو نحو المدخرات البنكية أو إعادة الاستثمار.

III-3-3-حقائق ومفارقات:

بالرغم من الكثير من النتائج الايجابية التي جنتها الدول الخليجية من جرّاء ارتفاع الأسعار النفطية وبالتالي العوائد والإيرادات إلا أنّ ذلك لم يكن كافيا نحو الوجه الأخر للإجابة عن سؤال طرحه الكثير من الاقتصاديين والخبراء وسبتهم العامة: **إلى أين تذهب عوائد النفط** ؟

قد تكون معطيات الأثر على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي هي الطرف الظاهر للإجابة ، إلا أن الحقائق التي سيتم سردها كشفت عن الجانب الآخر من جهة وأظهرت مفارقات اللعبة النفطية من جهة أخرى:

- أكّدت دراسة أعدها مركز الخليج للدراسات بعنوان" **توظيف أفضل للعائدات النفطية** " انّ الإنفاق الدفاعي في دول الخليج لا يزال يستترف جزء كبير جدا من الموارد المالية والعائدات النفطية، فالخليج حسب هذه الدراسة تمثل سوقا كبرى لتجارة السلاح، فما بين عامي 1998و1999 أنفق الخليج 45%

من عائدات النفط على السلاح و هو ما يقارب 63.5 مليار$ من إجمالي الإيرادات المقدّرة ب 141 مليار$ [114](أحمد حسين ،2001).

والمشكلة هنا هي شراء السلاح وتكديسه دون تحديد دقيق للعدو الحقيقي ، فقد أثبتت الأزمات النفطية السابق ذكرها أن الدول الغربية قامت بتحريض الدول النفطية فيما بينها لهدف واحد وهو استنزاف القدرات المالية وتوجيهها نحو الغرب ومصانعه ، في محاولة تبدو على كل حال ناجحة لتدوير العوائد النفطية وإبعادها عن الوجهة الصحيحة في التنمية و الإنتاج [115](علاء سليم أبو ظهير،2005).

ويبقى السؤال المطروح هنا ، هل تمكنت الأموال النفطية رغم كل ذلك من توفير الأمن لبلدانها أو للمنطقة العربية ؟

السؤال تجيب عليه أحداث حرب العراق وانتفاضة فلسطين أمام السكوت العربي و تدمير الشامل و الواسع في البنى التحتية للكثير من الدول العربية المتخاصمة كالعراق وإيران والكويت و أحداث لبنان الأخيرة...الخ.

- إن جهود التنمية التي استغرقت أكثر من ربع قرن ومنذ فترة السبعينات، لم تحقق الأهداف المرجوة وأهمها بناء الإنسان المنتج وتنويع مصادر الدخل استعدادا لمرحلة ما بعد النفط.

فقد خلّفت العوائد النفطية وراءها مجتمعا اتكاليا ، اتجه بفوائضه المالية نحو الجانب الاستهلاكي بنسب تفوق بكثير من الجانب الاستثماري ، فكان توجهه نحو الإنفاق الاستهلاكي كفيل بتحول المجتمع الخليجي إلى مجتمع بذخ وإسراف، وهو ما أشارت إليه الدراسة – السابق ذكرها– فضربت أمثلة عن حجم البذخ الخليجي بارتفاع معدلات النفايات المترلية والتي تقدر بحوالي 900كغ سنويا عن الشخص الواحد ، في حين لايزيد في أوروبا عن 350كغ [116](أحمد حسين،2001).

وأما فيما يتعلق بمصادر الدخل ، فرغم التوسع في الاستثمارات إلا أنها ظلت استثمارات تابعة لقطاع النفط ، ما أبقى الدول الخليجية دول ريعية أصبحت اقتصادياتها عرضة للصدمات الخارجية و تقلبات أسعار النفط نتيجة اعتماد الإيرادات العامة على الإيرادات النفطية.

ويعود ذلك أساسا إلى أن الإنتاج النفطي قد ولّد حكومات لاتحتاج لتحصيل الأموال من مواطنيها إلا بنسب قليلة بفرض ضرائب بمعدلات ضعيفة ، فالقاعدة الضريبية تتكون أساسا من الضرائب الجمركية وضرائب الدخل المحدودة والرسوم الأخرى وهي لا تمثل في المتوسط إلا حوالي 8% فقط من الناتج المحلي الإجمالي [117](يوسف حمد إبراهيم،2004).

- لقد اعتبر الكثير من الاقتصاديين والخبراء أن الزيادات الحاصلة في المنح والرواتب والأجور التي تحاول

الدول الخليجية توزيع الثروة البترولية منها، يعتبر في الحقيقة شراء للودّ السياسي وبقاء الحكم ، فقد أغرقت الأنظمة الخليجية شعوبها في كرمها ، ففي قطر على سبيل المثال امتد الكرم إلى توفير التعليم العالي بالخارج مجانا ويصل حتى إلى دفع فواتير المكالمات الهاتفية المحلية للمواطنين [118](**بريان وايتيكر،2004**).

- رغم تلك الزيادات في الأجور إلا أنها في الحقيقة تعتبر زيادة في الدخل الاسمي لاغير ، فنظرا لاعتماد الدول الخليجية على استيراد السلع الرأسمالية والتقنية والتي عرفت ارتفاعا في الأسعار بارتفاع أسعار النفط ، تغيرت الدخول الاسمية دون الحقيقية.

فحسب تقرير FMI (سبتمبر2003) فإن دخل الفرد الحقيقي في دول الشرق الأوسط لم تحصل عليه أي زيادة تذكر خلال الفترة 1980 – 2001 مقارنة بنمو سنوي لهذا الدخل يعادل 6.3%و 1.3% في دول شرق آسيا وبقية الدول النامية [119](**يوسف الخليفة اليوسف،2004**).

- خلال العقود الماضية، اتجهت الاستثمارات الرأسمالية العالمية بصورة أساسية إلى دول شرقي آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية عبر الشركات متعددة الجنسيات، و لم يكن نصيب الدول العربية إلا القليل،ومفارقة هذه النقطة أن القسم الأكبر من الموارد المالية العربية وخاصة الفوائض المالية النفطية قد اتجهت إلى الأسواق والمصارف العالمية لتصبّ في دورة رأس المال العالمي وإعادة إنتاجه في الدول الرأسمالية ومناطق أخرى من العالم في الوقت الذي تحتاج فيه الدول الخليجية لاستثمارات متنوعة داخليا لفك قيد أحادية التصدير والقطاع.

- رغم الارتفاع الكبير في العوائد النفطية إلا أن نسب الدين العام لدول المجلس الخليجي تبقى مرتفعة ، فقد وصلت سنة 2002إلى 93.8% من الناتج المحلي الإجمالي في السعودية ونسب متفاوتة للدول الأخرى 58.2% 32.9% ،30.3 % ،16%و4.5% في كل من قطر، الكويت، البحرين، عمان و الإمارات على التوالي [120](**نبيل جعفر،2004**).

- صحيح أن الدول الخليجية وفرت من خلال المشاريع النفطية مناصب شغل كثيرة إلا أنها في الحقيقة مازالت تعاني من نسب مرتفعة للبطالة ، ولعلّ السبب في ذلك أن العمالة الأجنبية والعربية في دول الخليج تقدر بحوالي 1/3 من إجمالي السكان البالغ عددهم 28.4مليون نسمة فتستترف بذلك ثلث عائدات النفط الخليجي.

وعلى سبيل المثال لا الحصر يبلغ عدد تحويلات العمالة الوافدة سنويا من الخارج في السعودية 17 مليار $ بنسبة 41% من إجمالي الإيرادات في المملكة، فضلا عن احتلالها جزء كبير من سوق العمل مقابل بطالة في ذلك المجتمع [121](**احمد حسين،2001**).

وبغضّ النظر عن الحقائق الأخرى في دول المجلس ، فان ما يمكن استنتاجه في الأخير، أن هذه الدول قد أهدرت أموالا طائلة سواء في الجانب الاستهلاكي أو في سوء توزيع الموارد أو في شراء الأسلحة ...الخ رغم أنها فوائض كفيلة باحداث نهضة تنموية كبيرة تفوق ما حققته النهضة الأسيوية.

وأما الحقيقة التي لامفر منها هي أن المورد الذي ارتبطت به الاقتصاديات الخليجية حتى سميت **"بالاقتصاديات الريعية"** هو مورد ناضب ، فقد أكدت الكثير من الإحصائيات (2002) أن العمر المقدر للاحتياطي النفطي يتراوح ما بين 15 سنة (قطر والبحرين) و134 سنة (الكويت).

ومهما كانت مدة النضوب ،فالواضح أمامنا أنها أكثر من 30سنة منذ الانتصار النفطي وارتفاع العوائد النفطية إلا أن الدول لم تحقق أهداف التنمية، وبقيت اقتصاديات التبعية في السلع الرأسمالية والتكنولوجية ،والأبعد من ذلك تبعية العمالة!

وتأكيدا لما سبق فارتباط الاقتصاد بالنفط يعتبر تحد لابد للدول الخليجية تخطية من خلال حسن وتسيير واستغلال الفائض المالي خاصة وأنّه يعرف بالزيادة المستمرة نتيجة الطلب المتنامي على الطاقة وعدم وجود مصادر بديلة ،ويبقى بذلك التحدي الأكبر لهذه الدول هو البحث عن مصادر مالية أخرى من خلال تنمية القطاع الزراعي والصناعي والخدمات والسياحي والخروج بذلك من قيد النفط وتسريع وتيرة التنمية.

خلاصة الفصل الثاني:

مثّلت سنة 1973 نقطة تحوّل تاريخية بعد الانتصار العربي ورفع سلاح النفط أمام الدول الغربية، فانتقلت موازين القوى داخل سوق النفط العالمي حين تحول من سوق المشترين إلى سوق البائعين ، حيث تمـــثل OPEC والدول العربية أهم الأطراف المنتجة والبائعة في هذا السوق كما كشفت الأزمات النفطية عن الأهمية المتزايدة والدور البارز الذي يلعبه النفط العربي ليس فقط على مستوى سوق البترول وإنما أيضا عـــلى مستوى الصعيد العالمي بكل الجوانب السياسية والاقتصادية وهو ما أكسب السلعة البترولية العربية طبيعة إستراتيجية أقيمت وانتهت لأجلها الحروب باعتبار أن الشركات العالمية والدول المستهلكة عموما لم ترض أبدا بتبعيتها للنفط العربي وسيطرة المنظمات التي ينتمي إليها ، وخاصة منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC الـــتي شـــكلت كارتل مضاد لها، فحاصرت، ووجهت الاتهامات إليها ، وبعد أن خرجت من الدول العربية بعمليات التأميم عادت للسيطرة على النفط العربي مرة أخرى وبوجه آخر من خلال تسويق العولمة الاقتصادية لهذه الدول ، فألقت متغيراتها ومنظماتها بظلالها على النفط العربي وخاصة منظمة التجارة العالمية OMC التي غيّبت البترول عن موادها بحثا عن المصالح الخاصة للدول المتقدمة ، كما أنها عادت من خـــلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسلسلة الخوصصة والشراكة التي عرفتها الدول العربية في السنوات الأخيرة بدعوى ضرورة مسايرة النظام العالمي الجديد.

وتـــأكدت أخـــيرا ســـيطرتها بالمبالغ الضخمة من العوائد النفطية التي سارعت الشبكة المالية والاستثمارية والـــتجارية الغربـــية لاســـتيعابها، فانحازت الفوائض البترولية عن مسارها الحقيقي والساعي لتحقيق تنمية مستديمة للاقتصاديات العربية النفطية.

فالبرغم من كل الآثار الايجابية للعوائد النفطية على الكثير من المؤشرات الكلية لاقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي مثلا ، إلا أنها بقيت بعيدة عن أهداف التنمية نتيجة سوء تسيير وتوظيف الفوائض وعدم اســـتغلالها في التحول من اقتصاد ريعي لم ينتج سوى أشخاصا اتكاليين إلى اقتصاد منتج وبالتالي التنويع في مصادر الدخل ، وبقي السؤال مطروحا حول واقع الاقتصاديات العربية النفطية الأخرى ومنها الجزائر .

هـــوامش الفصل الثاني:

1:عبد الخالق فاروق،النفط و الأموال العربية في الخارج،دار الرفاعي،القاهرة،ط1، 2002،ص51.

2: حمدان غالي، سوق النفط قبل أوبك،2005، ak-ahram.org.eg ،ص 01.

3: علاء سليم أبو ظهير ، النفط نعمة أم نقمة على العرب،2005، www.najah.edu ،ص01.

4:حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2000،ص 16.

5: نفس المرجع السابق ، ص 16-17.

6:حمدان غالي، مرجع سابق، ص 01.

7:علي الأكحل، سلاح النفط في الصراع العربي الصهيوني، البصيرة للبحوث والدراسات ، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، دار الخلدونية ،الجزائر، عدد1998،03، ص50.

8:علي أحمد عتيقة ، دور النفط في دعم التعاون العربي ، هموم اقتصادية عربية ، مركز دارسات الوحدة العربية ، بيروت ،2001، ص 128.

9:محمد السماك، استراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة، مركز الدارسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ،1991، ص23.

10:علي الأكحل ، مرجع سابق، ص 50.

11:علي أحمد عتيقة ، مرجع سابق ،ص 129.

12:علي احمد عتيقة ، سميح مسعود ، النفط والمشروعات العربية المشتركة، المعهد العربي للتخطيط، مؤسسة الكميل، ط1 ،الكويت،/199، ص 21.

13:عبد الخالق فاروق ، مرجع سابق، ص 52.

14:د/ عبد الله تركماني، مأزق السلطة والتنمية في العالم العربي المعاصر ،2004، www.libyaforum.org، ص2.

15:محمد السماك ، مرجع سابق، ص 25.

16:علي الأكحل ، مرجع سابق، ص 51.

17:حسين عبد الله، مرجع سابق ،ص 22.

18:علي الأكحل، مرجع سابق، ص 51.

19:علاء سليم أبو ظهير ، مرجع سابق، ص2 .

20:عبد الخالق فاروق ، مرجع سابق، ص 80.

21:محمد السماك ، مرجع سابق، ص 51.

22:د/ ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2005، ص61.

23:محمد السماك ، مرجع سابق ،ص 26-51.

24:د/ محمد عبد الشفيع حسين ، البيئة الدولية والديون الخارجية في العالم الثالث في الثمانينات، ، الفكر الاستراتيجي العربي ، عهد الإنماء العربي ، بيروت،،1992 ص 215.

25:علي الأكحل،مرجع سابق ،ص 57.

26:علاء سليم أبو ظهير ، مرجع سابق ،ص 02.

27:محمد السماك ، مرجع سابق، ص26 -30.

28: 2006 ،ar-wikipedia. org، ص 01.

29:د/ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 96.

30:محمد السماك ، مرجع سابق، ص 40.

31:ياسين الحاج صالح، ماوراء حرب البترول الثالثة،2005،www.rezgar.com ،ص01.

32:التقرير العربي الاستراتيجي(2005-2004) ، www.ahram.org.eg، ص01.

33:د/ عبد الأمير السعد، مقاربة في البترول و الإستراتيجية الأمريكية للطاقة ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية " التواصل"، جامعة باجي مختار ، عنابة، الجزائر، عدد2004،13،ص80.

34:عبد الخالق فاروق، مرجع سابق ،ص 54.

35:مجدي صبحي، من يحدد سعر البترول،2003، www.islamonline.net ،ص01.

36:د/أمير السعد ، مرجع سابق، ص 82.

37:ضياء مجيد الموسوي،الازمة الاقتصادية العالمية (1986-1989)، دار الهدى ، الجزائر، 1990،ص11.

38:حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 85.

39:ضياء مجيد الموسوي ،مرجع سبق ذكره، ص 34.

40:عبد الخالق فاروق ، مرجع سابق، ص 55.

41:د/ رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار ، دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت،1989، ص 304.

42:ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

43:حسين عبد الله، مرجع سابق ،ص 96.

44: ar-wikipedia.org ،مرجع سابق، ص 01.

45:ياسين الحاج صالح ، مرجع سابق، ص 01.

46:ضياء الموسوي،ثورة أسعار النفط ، مرجع سابق، ص 96.

47:محمد السماك ، مرجع سابق ،ص 48.

48:مجدي صبحي ، مرجع سابق، ص 01.

49:حسين عبد الله،مرجع سابق، ص 288.

50:النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلي المصري ،عدد 03، المجلد 51، القاهرة ،1998،ص 34- 35.

51:نفس المرجع السابق، ص 35.

52:عبد الخالق فاروق، مرجع سابق، ص 58.

53:د/ أمير السعد، مرجع سابق ،ص 78.

54:عبد الخالق فاروق، مرجع سابق، ص 60.

55:د/ عبد المطلب عبد الحميد،النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11ديسمبر، مجموعة النيل العربية،ط1 ،القاهرة،2003، ص 249- 250.

56:عبد الخالق فاروق، مرجع سابق، ص 61.

57: ar-wikipedia. org ، مرجع سابق، ص 02.

58:أسامة داوود ، ليست آخر صفعة للعرب،2004، www.al-araby.com،ص01.

59:سمير صارم ، أسواق النفط في زمن النفط ، مجلة الرائد العربي، سنة 22، العدد 85،دمشق ،2005،ص 86

60:ضياء مجيد الموسوي(2005) ،مرجع سبق ذكره، ص 97.

61:التقرير العربي الاستراتيجي ، مرجع سابق ،ص 02.

62:نفس المرجع السابق،ص01.

63.Energy Information Administration,2006.www.eia.doe.gov

64:حسين عبد الله ، البترول العربي دراسة اقتصادية وسياسية،دار النهضة،القاهرة،2003،ص 78.

65:ضياء مجيد الموسوي ،كيف تطورت أزمة البترول لعام 1986، دار العوية ،بغداد،1989،ص 337.

66:منظمة الدول العربية المصدرة للبترول،www.oppec.org

67:رمزي زكي ، مرجع سابق ،ص 303.

68:محمد إبراهيم الرميثي، دور اوبك في سوق النفط في ظل المتغيرات الدولية، 2004، www.alarabiya.net، ص 01.

69:سمير صارم، مرجع سابق، ص87.

70:محمد ابراهيم الرميثي ، مرجع سابق ،ص 03.

71:حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 336.

72:التقرير العربي الاستراتيجي ، مرجع سابق، ص 01.

73:ضياء مجيد الموسوي ، ثورة أسعار النفط 2004، مرجع سابق، ص 55.

74:سمير صارم ، مرجع سابق، ص 88.

75:مجدي صبحي ، مخطط تركيع أوبك ،2003، www.islamonline.net ،ص01.

76:د/ عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية ، مصر2003، ص 176.

77:عامل مهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ،الدار المصرية اللبنانية ، مصر، 2003، ص 184.

78:حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 319-330.

79:عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره،ص 105-106.

80:عبد الواحد الغفوري،العولمة والجات : تحديات والفرص ، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة 2000، ص61.

81:جريدة الخبر ،2003/10/01،ص05.

82:حسين عبد الله، مرجع سابق ،ص 334.

83:عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، مجموعة النيل العربية، ط1 ،مصر، 2002،ص 255.

84:محمد الأطرش ، العرب والعولمة: ما لعمل ؟، مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 20 ،العدد229 ، ،1998،ص 108.

85:نبيل جعفر عبد الرضا، العولمة وانعكاساتها على صناعة النفط الخليجية: المجتمع و الاقتصاد أمام العولمة، من سلسلة كتب المستقبل العربي (33)،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،بيروت، 2004، ص 101.

86:حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 87.

87:نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص 105.

88:علي همال ، فطيمة حفيظ ، أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة الاورومتوسطية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة 13، عدد 34-2005،35 ،ص204- 205.

89:نبيل جعفر، مرجع سابق ،ص 113.

90:عبد الخالق فاروق، مرجع سابق ص 78.

91:عبد الله بركماني : مرجع سابق، ص 01.

92:عبد الخالق فاروق، مرجع سابق، ص 78.

93:محمد سعيد نابلسي، الانعكاسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة في الوطن العربي،مجلة البرلمان العربي ، 2000، www.arab-ipu.org ،ص 01.

94:نبيل جعفر عبد الرضا ، مرجع سابق ، ص 115.

95:عبد الخالق فاروق ، مرجع سابق، ص 90.

96:عبد الأمير السعد ، مرجع سابق، ص 118.

97:حسين عبد الله، الاستثمارات النفطية داخل وخارج الدول النفطية، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، السنة 11 ، العدد 29 ،القاهرة،2002، ص100.

98:علي أحمد عتيقة ، سميح مسعود، مرجع سابق ،ص 21.

99:جميل طاهر،النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية : الفرص والتحديات ، المعهد العربي للكويت ،1997 ، www.arab-api-org ص 02.

100:هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية ، دار الصفاء، ط1، عمان ،2005، ص 11.

101:علي خليفة الكواري ،مجتمعات على مفترق طرق: تأثير التغيرات المصاحبة للنفط في المجتمعات شرق الجزيرة العربية ، هموم اقتصادية عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1 بيروت ،2001،ص 145.

102:جميل طاهر ، مرجع سابق ،ص 03.

103:علي خليفة الكوري ، مرجع سابق، ص 146.

104:جميل طاهر ، مرجع سابق ص 03.

105:من بيان المؤتمر العربي ، الاقتصاد العربي جزء من حال الأمة العربية ، مجلة الرائد العربي ، العدد 59، السنة 15، دار عكرمة ، دمشق ،1998،ص 78.

106:صالح العصفور ، ملخص وقائع المؤتمر العالمي حول تحديات التنمية الدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المعهد العربي التخطيط، مجلد 07 ،عدد 02 ،الكويت ،2005، ص 73.

107:جميل طاهر ، مرجع سابق ، ص 10.

108:مجلة الرائد العربي، 1998 ،مرجع سابق، ص 79.

109:يوسف حمد الابراهيم ، إصلاح الخلل الإنتاجي بدول مجلس التعاون : مدخل اقتصادي وسياسي، ملف الاجتماع السنوي الخامس والعشرون ، منتدى التنمية ،2004، www.alazmina.info، ص05.

110: عبد الخالق فاروق، مرجع سابق ،ص 53.

111:يوسف خليفة اليوسف، العولمة واقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي : المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مرجع سابق ،ص 84.

112:عبد العزيز الدخيل ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ،العدد السادس ، 1996، ص 51.

113:نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص 98.

114:أحمد حسين ، الخليج اتفق 45% من عائدات النفط على السلاح عامي 98-99 ،2001، www.islamonline .net، ص01

115:علاء سليم أبو ظهير ، مرجع سابق، ص 07.

116:أحمد حسين ، مرجع سابق ،ص 01.

117:يوسف حمد ابراهيم ، مرجع سابق ،ص 09.

118:بريان وايتيكر،ترجمة احمد زكي،حاذروا الديمقراطية الفورية بتزويد الوضع القائم بالوقود، 2004، www.kefaya.org ،ص 01.

119:يوسف الخليفة اليوسف ، مرجع سابق ص 84.

120:نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص 108.

121:احمد حسين ، مرجع سابق ، ص 01.

الفصل الثالث : القطاع النفطي في الجزائر بين واقع الارتباط و حتمية الزوال

تمهيد

I - معالم الاقتصاد الجزائري وخصوصيات قطاع المحروقات

1 – معالم الاقتصاد الجزائري

2 – المرجعية التاريخية لقطاع المحروقات

3- صندوق ضبط الموارد

II- انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

1- الجانب الاقتصادي

2- الجانب النقدي

3- الجانب الاجتماعي

III- الاقتصاد الوطني والإعداد لفترة ما بعد النفط

1- تنمية مصادر الطاقة البديلة

2-تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

3- مفارقات النفط في الدول العربية والجزائر

خلاصة الفصل

تمهـــــيد:

انقسمت الدول العربية النفطية إلى مجموعتين رئيسيتين، تمثلـــت الأولى في دول تتميز بقلة السكـــــــان، و استحواذها على أكبر الاحتياطيات و العوائد النفطية و هي الدول الخليجية، بينما كانت الثانية في تحدي النمو السكاني المتزايد و العوائد البترولية المحدودة نسبيا مقارنة بسابقاتها.

و تمثّل الجزائر أحد أهم دول المجموعة الثانية، حيث يلعب قطاع المحروقات دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية بفضل الموارد الهامة التي يزخر بها القطاع، سواء من حيث الانتاج أو الاحتياطي.

و قد مر الاقتصاد الجزائري بمراحل انتقالية هامة منذ الاستقلال إلى غاية وقتنا الحاضر، سعيا في التحول من التوجه الاشتراكي إلى اقتصاد السوق من خلال مجموعة من الإصلاحات الشاملة لمختلف القطاعات، و منها قطاع المحروقات الذي ساير تطورات و تحولات الاقتصاد الوطني، فاكتسب خصوصية في كل مرحلة.

و لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء حول أهم خصائص و إصلاحات الاقتصاد الوطني لمعرفة خصوصيات قطاع المحروقات وفقا للتطور التاريخي له، وصولا بإصلاحات السنوات الأخيرة، و هو ما جعل القطاع يساهم بـ 40 % من الناتج المحلي الإجمالي، و أكثر من 60% للميزانية العامة عن طريق الجباية البترولية، إضافة إلى أن عوائده تمثل 97% من إيرادات الصادرات.

فسمحت العلاقة التشابكية بين القطاع و الاقتصاد الوطني أن أصبح هذا الأخير عرضة للصدمات الخارجية نتيجة التقلبات السعرية للنفط، باعتبارها المحدد لقيمة الفوائض.

و لمعرفة الأثر الفعلي لهذه التقلبات على الاقتصاد الوطني، سنحاول استخدام برنامج للإعلام الآلي " **E.VIEWS**" اعتمادا على 30 مشاهدة لتطور أسعار النفط من سنة (1975 – 2004) من أجل تحديد مدى تأثير ذلك على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، و هو ما يسمح بمعرفة أثر أحادية التصدير في الجزائر و مدى استعدادها لتنمية البدائل في المصادر و الصادرات بعد الكشف عن المساهمة الحقيقية للعوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

I- معالم الاقتصاد الجزائري و خصوصيات قطاع المحروقات:

يعتبر قطاع المحروقات الركيزة الأساسية للاستراتيجية الاقتصادية للجزائر، حيث يساهم في فك حصار المديونية و إتباع سياسة التعديل و الإصلاح الاقتصادي التي باشرت بها الدولة منذ سنوات.

و قد مرّ هذا القطاع بتحولات جذرية نتيجة تغير معالم الاقتصاد الوطني ،كما ساهمت تحولات القطاع بدورها في المراحل الانتقالية لهذا الاقتصاد.

I -1- أسس الاقتصاد الجزائري:

يتميز الاقتصاد الجزائري عن بقية الاقتصاديات سواء العربية أو الإفريقية بالكثير من الخصـــــائص و المميزات التي تطورت معالمها بحسب تطور و المراحل الانتقالية التي شهدها الاقتصاد الوطني.

I-1-1 خصائص الاقتصاد الوطني:[1](صالح صالحي، 2001)

يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات نظرا لطبيعة الموارد الطبيعية و الثروات و الطاقات الـــــمادية و البشرية التي يتمتع بها، و كذا الموارد المالية المتاحة و الإمكانيات التنافسية الممكنة، و أهم خصائص أطلقت على الاقتصاد الوطني نذكر.

أولا: اقتصاد ريعي:

تعتمد الجزائر بشكل كبير كسابقاتها من الدول الخليجية على الموارد الطاقوية، حيث تمثل الصادرات النفطية فيها ما يفوق 95% من إجمالي الصادرات، يتم توجيه جزء كبير من مدا خيل البترول لتنمية العلاقات الأخرى[2] **(وصاف سعيدي، قويدري محمد، 2005).**

و قد بلغت الصادرات من قطاع المحروقات 99.7%سنة 1991، كما أنـــها لم تنخفض طوال الفتـــــرة (1986-1999) عن 88.2%،و هو ما يؤكد على تشابكية العلاقة بين الاقتصاد الجزائري و القطاع النفطي.

و قد أطلق على الاقتصاد الوطني على أنه اقتصاد ريعي لأنه يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية و الغازية دون مراعاة لمحدودية الاحتياطيات و الكفاءة في تخصيص العائدات و العدالة في التوزيع من جهة، و على سياسة التوسع في تسويق الموارد على حساب استراتيجيات تصنيعه من جهة أخرى، فأصبح الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية البترولية.

ثانيا: اقتصاد مديونية:

تركز معظم السياسات الاقتصادية المطبقة على تسير وادارة أزمة المديونية من خلال بـــعض التوازنات النقدية و المالية الطرفية للإنعاش الاقتصادي.

فقد توجّهت الجزائر و منذ الاستقلال إلى الحصول على الموارد المالية الضخمة التي احتاجت إليها لإقامة المشاريع الاستثمارية الكبرى، و عادة ما تمثل معدلات المديونية للجزائر الأعلى في المنطقة، فوصلت سنة 1994 إلى حوالي 83.1% من الناتج المحلي الإجمالي، و هو ما كان له تأثير واضح على مستوى

النشاط الاقتـــــصادي و العمالة و عرقل تكوين رأس المال ... الخ [3](**دريال عبد القادر، زايري بلقاسم،2001**).

و قد انتلقت قيمة المديونية من 24.847 مليار $ سنة 1993 إلى 28.164 مليار $ في1994،ثم وصلت سنتي 1995 و 1996 إلى 31.303 مليار $ و 31.286 مليار $ على التوالي. [4](**صندوق النقد العربي،2003**)

و تجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر قد وجهت جهودها في السنوات الأخيرة للتقليل من قيم مديونيتها، و هي في طريق التخلص الكامل منها، حيث قامت بتسديد معظم ديونها، و حاولت من خلال مجموعة من الاتفاقيـــــات و المفاوضات تسديد الديون قبل مواعيد الاستحقاق و خاصة الديون لدى نادي باريس و نادي لندن، حيث تم الاتفاق في ماي 2006 على تسديد 7.9 مليار دولار و 1.9 مليار دولار للنوادي على التوالي[5] (**Journal liberté,2006**).

ثالثا: اقتصاد تطوّرت فيه آليات الفساد:

لقد أصبح الفساد بجميع أنواعه ميزة أساسية في الاقتصاد الجزائري، يلقي بضلاله تأثيرا علىحركية النشاط الاقتصادي و مجالاته، و يحد من كفاءة السياسات و المؤسسات الاقتصادية، فازدادت بذلك شبيكات الاقتصاد الموازي الذي تتحرك فيه أحجام كبيرة و ضخمة من الأموال و الثروات، بل و قد أصبحت حركية الاقتصاد الوطني ناتجة أساسا عن حركية الاقتصاد الموازي.

I -1-2-الاقتصاد الجزائري 1962-1988:

حاولت الجزائر منذ سنة 1962 تاريخ استقلالها إتباع خطوات مكثفة من أجل السيطرة على الاقتصاد الوطني، فكان خيارها توجها اشتراكيا، تعتمد استراتيجية التنمية فيها على قطاع النفط الذي نجحت في عملية تأميمـــــه، و أصدر قرار التأميم بتاريخ 24 فيفري 1971[6](**يسري أبو العلا، 1996**).

و قد كان الهدف الأول للجزائر خلال بداية الفترة هو تنمية و إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة المعتمدة أساسا على النفط و الغاز و مصادر الطاقة الأخرى.

فاستحوذت الاستثمارات في هذا المجال النسبة الأكبر دائما في أغلب المخططات بدء من المخطط الثلاثي 1967-1969 ثم الرباعي 1970-1973 و كذا مخطط 1974-1977 رغم أن مخطط 1980-1984 قد قلّص من هذه الاستثمارات في هذا المجال.

و لعلّ ما يبيّن سبب الاهتمام المتزايد بهذا المجال في الاقتصاد الوطني ،هو ما يحققه من موارد مالية اعتبرت الجزائر تعبئة أكبر قدر ممكن منها هدفا أساسيا لتلك الخطط التنموية[7](**أحمد هني، 1992**).

و بصفة عامة يمكن القول أنه و بالرغم من الموارد المالية الكبيرة التي تم تحقيقها بعد ارتفاع أسعار النفط في السبعينات، إلا أن فترة الثمانينات قد أثقلت الاقتصاد الوطني بالديون بعد أزمة 1986، فعانى الاقتصاد من الكثير من المشاكل ، خاصة فيما يتعلق بانخفاض معدلات النمو و زيادة معدلات التضخم و ارتفاع

حجم البطالة و كذا النقص في العملات الأجنبية و الاحتياطات ،و هي مشاكل و عوائق أمام التنمية الاقتصادية.

و الجدول التالي يوضح معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لفترة الثمانيات.

جدول رقم (3-1)

معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي بقيم المشري.

الوحدة (%)

السنة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
المعدلات	4.8	1.9	8.00	6.2	10.2	6.5	3.6	15-

المصدر: مجلة المستقبل العربي، العدد 176، السنة 16، 1993 ، ص 193.

I-1-3-الاقتصاد الجزائري 1989 -2006:

انطلاقا من الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر يمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية:

أولا: مرحلة أولى 1989-1993:

لقد اعتبرت سنة 1989 نقطة هامة في تاريخ الاقتصاد الجزائري الذي حاول الانتقال من التوجه الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، و أكد ذلك خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989، و تعهدت فيه حكومة الجزائر بالالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، و أكدت على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، و إيجاد بيئة تمكن من اتخاذ القرار على أســـــاس المسؤولية المالية و الربحية و الاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف[8] **(بطاهر علي،2004)** .

كما تعهدت الجزائر بتنفيذ برنامج التكييف و الاستقرار من خلال الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989، و كذا اتفاقياتها مع البنك الدولي في سبتمبر من السنة نفسها.

و إذا كانت سنة 1986، قد تسببت في إحداث اختلالات كبيرة على مستوى الـــــتوازنات الكلـــية، و خاصة فيما يتعلق بتراكم المديونية، فإن الأمر قد زاد تعقيدا خلال هذه الفترة، خاصة و أنها بتزامنها مع حلول مواعيد استحقاق و تسديد الديون القصيرة التي تم الحصول عليها أثناء الأزمة.

فلم تجد الجزائر خيارا أمامها غير اتفاقياتها السرية مع المؤسسات الدولية بدء باتفاقية "Stand by" الأولى في 1989 و الثانية في 1991.

فكانت اتفاقيات 1989 مدعمة لطرح الصندوق المتعلق بإعادة تكييف الاقتصاد الجزائري، حيث مثلت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية و المدفوعات، و إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، و البدء في العمل بآليات العرض و الطلب في تحديد أسعار الفائدة و أسعار الصرف.

و أما عن اتفاق جوان 1991 فقد حاول استكمال تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات، كإعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية و المالية على أساس قواعد السوق و حرية تحديد الأسعار و تقليص دور خزينة الدولة في تمويل العجز لتلك المؤسسات، و اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور و تغيير سياسة الإعلانات و نظم الدعم و كذا إلغاء التمييز بين القطاع العام و الخاص فيما يتعلق بالقروض و أسعار الفائدة، إضافة إلى تمكين القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية[9] **(بطاهر علي، 2004).**

و بالرغم من ما حققته هذه الاتفاقيات على مستوى الاقتصاد الوطني، إلا أن المؤشرات الكلية فيه أكدت أن الجزائر أصبحت و منذ نهاية 1993 أمام وضعية صعبة، حيث تراكمت المديونية بشكل كبير، وسط أوضاع اللاستقرار السياسي و الأمني، فانتقلت مجبرة إلى مرحلة و إصلاحات جديدة.

ثانيا: المرحلة الثانية 1994-1998:

عرفت الوضعية الاقتصادية في الجزائر تدهورا في سنة 1994 تحت تأثير انخفاض أسعار البترول من جهة ،و أعباء المديونية و الظروف الأمنية من جهة أخرى، و هو ما دفع بالسلطات هذه المرة إلى إعداد برنامج التعديل الهيكلي مدعما مرة أخرى من طرف صندوق النقد الدولي[10] **(دربال عبد القادر وزايري بلقاسم، 2002).**

فقد أبرم في بداية 1994 برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير الأجل للفترة الممتدة بين 1 أفريل 1994 و 31 مارس 1995، ثم اتفاق ثاني كانت بدايته من نهاية الاتفاق الأول إلى غاية 1 أفريل 1998، و أيضا تم في سنة 1994 ثم في نهاية ماي 1996 إمضاء اتفاق البرنامج مع البنك العالمي لمدة سنتين.

أ- المحاور الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي:[11](بطاهر علي، 2004)

1. سياسة الميزانية:

يتمثل الهدف الأساسي لسياسة الموازنة العامة في تقليص و إزالة العجز من أجل تخفيض معدلات التضخم و حسب وصفة FMI فإن الجزائر قامت بمايلي:

- إصلاح النظام الضريبي من خلال إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة متضمنا أربع معـــــدلات هي 7% ، 13% ، 21% و 40% (*) و كذا تطبيق جدول متصاعد في حســـاب الضريبة على الدخـــــــل الإجمالي و تطبيق معدل 42% كضريبة على أرباح الشركات.
- خوصصة مؤسسات القطاع العام، و رفع أسعار السلع و الخدمات لهذا القطاع.
- تخفيض النفقات العمومية و خاصة تلك المتعلقة برواتب و أجور عمال الوظيف العمومي، حيث أصبحت تمثل 40% من ميزانية التسيير سنة 1998، في حين كانت تمثل 42% من الميزانية في عام 1993، و يتم ذلك بتجميد الأجور و الحد من التوظيف في القطاع العام.
- رفع الدعم التدريجي عن السلع المتميزة بالاستهلاك الواسع في الجزائر.

2. السياسة النقدية:

احتوى البرنامج على إصلاحات واسعة في المجال النقدي حيث شمل على:

- الحد من نمو الكتلة النقدية، و هو أمر لا يتم حسب FMI إلا من خلال تقييد الائتمانات الممنوحة، خاصة تلك المتعلقة بتقديمها للقطاع العام.
- إتباع سياسة نقدية صارمة و الرفع من معدلات سعر الفائدة الدائنة و هو الشيء الذي سيضمن زيادة الإدخارات و تشجيع الاستثمارات.
- تحسين و تفعيل دور أدوات السياسة النقدية، حيث ساعد العمل بأداة الاحتياطي الإجباري منذ سنة 1994 مراقبة السيولة و الودائع المصرفية، إضافة إلى العمل بالأدوات غير المباشرة التي انطلقت بداية ماي 1995.
- إنشاء سوق للنقد الأجنبي لتسهيل الأمر بين البنوك و الوسطاء.

3. اصلاحات الصرف الأجنبي:

بدأت إصلاحات سوق الصرف منذ سنة 1990 ثم برنامج التثبيت لسنة 1991، و كان الهدف الأساسي للإصلاحات هو التصدي للسوق الموازية و نشاطها من خلال تخفيض الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف في السوق الموازية.

و ما حدث في برنامج التعديل الهيكلي هو انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار كما يوضحه الجدول التالي:

---

* : ألغى قانون المالية لسنة 1995، معدل 40% كما تم تعديل المعدل المخفض إلى 14% في قانون المالية لسنة 1997.

جدول رقم (3-2)

تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار للفترة 1994-1998

السنة	1994	1995	1996	1997	1998
معدل الصرف	35.055	47.649	54.747	57.676	58.735

Source : www.ons.dz .

4. تحرير التجارة الخارجية و ميزان المدفوعات:

- حاولت الحكومة الجزائرية العمل على تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي، فتم ابتداء من سنة 1994 إلغاء نظام المراقبة الثقيل، و نظام العلاوة الإدارية لموارد العملة الصعبة، كما تم تعديل هيكل التعريفية الجمركية بالتخفيض من 60% إلى 45% في أول جانفي 1997.
- العمل على تقليص الواردات و تشجيع الصادرات.

5. تحرير الأسعار:

- إتباعا للإصلاحات المتعلقة بتحرير الأسعار و التي انطلقت منذ 1989، صدر في جانفي 1995 الأمر 06-95 الذي يجعل أسعار السلع و الخدمات تحدد وفق آليات المنافسة و السوق.
- الرفع من أسعار المنتوجات الغذائية و الطاقوية بعد إلغاء الدعم عنها، فارتفعت الأسعار بـــ: 100%.

6. الخوصصة و إصلاح القطاع العام:

- لقد تم التركيز على إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية و إتباع سياسة التطهير المالي لها، من خلال مخطط " بنوك – مؤسسات" لإنعاش مؤسسات و تصفية مؤسسات أخرى، وصل عددها إلى حـــوالي 76 مؤسسة و 64 وحدة إنتاجية.
- تطبيق البرنامج للخوصصة بداية أفريل 1996 بمساعدة البنك الدولي.

و الملاحظ أن المبالغ المالية المخصصة للتطهير المالي قد بلغت 50% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1998 و هو ما يقارب 7أضعاف ميزانية التجهيز للدولة لتلك السنة.

و للإشارة فإن القيام بهذه الإصلاحات كان يتطلب أموالا هائلة لتغطيتها، فلجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية، فحصلت في بداية البرنامج من FMI بواسطة اتفاق التسهيل الموسع على مبلغ يقدر بـــ: 1.1 مليون من حقوق السحب الخاصة، كما لجأت إلى نادي باريس لإعادة جدولة أكثر من 13 مليار دولار من الديون العمومية خلال الفترة 1994-1995 إضافة إلى الاتفاق الثاني الذي أبرم في جويلية 1995، و كذا نادي لندن لإعادة جدولة حوالي 3 مليار دولار من الديون الخاصة البنكية في جوان و جويلية 1996.

فقد استفادات الجزائر من 22 مليار دولار، جزء كبير منها في شكل إعادة الجدولة، بينما مثلت النسبة الباقية قروض من المؤسسات المالية و النقدية الدولية.

ب – نتائج البرنامج:[12] (دربال عبد القادر ،زايري بلقاسم ،2004)

أفرز برنامج التعديل الهيكلي نتائج هامة غيرت من الوضع الاقتصادي للجزائر و منها:

- تحقيق معدلات نمو موجبة للناتج المحلي الإجمالي، حيث انتقل من 42.43 مليار دولار سنة 1994 إلى 48.20 مليار دولار سنة 1997، و انتقلت بذلك معدلات النمو السلبية (-2.2%) في نهاية 1993 إلى الموجبة 3.9% ، 4% و 4.5% للسنوات 1995 و 1996 و 1997 على التوالي.
- انخفاض معدلات التضخم حيث وصلت سنة 1997 إلى 5.7%.
- تحوّل كلا من الميزان التجاري و ميزان المدفوعات من العجز المقدر بـ: 1859.7 مليون دولار و 4360 مليون دولار على الترتيب سنة 1995 إلى فائض بـ: 1145مليون دولار و 1160 مليون دولار سنة 1997 رغم أن الفائض عاد مرة أخرى للعجز[13] **(صندوق النقد العربي)**.
- سجلت حسابات الميزانية فوائض هامة، كما تحسنت الاحتياطات من العملة الصعبة و انخفض أيضا إجمالي خدمة الدين.

و بالرغم من النتائج الإيجابية للبرنامج إلا أنه يمكن طرح مسألتين مهمتين:

الأولى :متعلقة بالظروف الخارجية التي لعبت دورا كبيرا في تحسين المؤشرات الكلية و خاصة تلك المتعلقة بالظروف المناخية التي ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمساهمة القطاع الفلاحي و العامل الأهم هو تحسين أسعار المحروقات كما سنوضحه في المبحث الثاني.

والثانية: أن البرنامج له آثار سلبية خاصة تلك المتعلقة بالظروف الاجتماعية كارتفاع معدلات البطالة الناجمة عن زيادة معدلات النمو الديمغرافي من جهة و عملية تسريح العمال بعد تصفية و خوصصة مؤسسات كثيرة من القطاع العام من جهة اخرى ، و كذا التراجع الذي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة في الجانب التعليمي و الصحي نتيجة تخفيض النفقات الموجهة للقطاعات و أيضا انخفاض الدخل الفردي.

فكان ثمن النتائج الإيجابية للجانب الاقتصادي هو تدهور الجانب الاجتماعي ،إلا أن هذا الأمر يبعد الجزائر أكثر فأكثر عن التنمية التي تتطلب النهوض بجميع الجوانب في الدولة.

و عليه فقد عادت الجزائر من حيث بدأت في سنة 1998 و نتيجة لظروف خارجية كانت مرة أخرى أمام العجوزات و المديونية المتراكمة.

ثالثا : المرحلة الثالثة 1999-2006:

لقد دفعت الظروف التي عايشتها الجزائر بعد نهاية برنامج التعديل الهيكلي إلى استخدام الاحتياطيات الكبيرة التي تراكمت منذ سنة 1999 لتخفيف و تحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية، ولأجل ذلك سطرت الحكومة برنامجا للإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 الذي يمثل برنامج اتفاق رأسمـــــالي، يتم فيه إنفاق مبلغ إجمالي قدره 525 مليار دينار جزائري إضافة إلى الإنفاق الرأسمالي العادي المرصود في الميزانية، و كان أساس البرنامج هو استخدام عائدات البترول غير المتوقعة من أجل تنمية الطلب الإجمـــالي و دعم الإنتاج الفلاحي، و النهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا القضاء على البطالة من خلال توسيع الاستثمارات الإنتاجية[14].**(د/محمد راتول، 2004)**.

و قد عرف الاقتصاد الجزائري تحسن ملحوظ نتيجة هذا البرنامج من جهة و تحسن الوضع الأمـــــني و ارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى، و لعل أهم النتائج التي ظهرت في السنة الأخيرة لهذا البرنامـــج نذكر: [15] **(صندوق النقد العربي، 2005)**.

- تحقيق نمو حقيقي خلال الربع الأول لسنة 2004 بلغت نسبته 5.1% ،كما ارتفعت الإيرادات بحوالي 9.3% مقارنة بالسنة الماضية 2003.
- التمكن من تسديد حوالي 94.2 مليار دينار للقطاع المصرفي المحلي و 42.2 مليار دينار من الديون الخارجية.

فانخفضت بذلك المديونية بنسبة 4.99% مقارنة بسنة 2003، و انخفضت الديون الخارجية بـــ 9.36%، حيث تحاول الحكومة الجزائرية تحويل الديون إلى استثمارات أجنبيه مباشرة [*]

و كذا الاتفاق على تسديد الديون قبل مواعيد الاستحقاق و هو ما فعلته في سنة 2006 كما تم توضيحه سابقـــا.

- استرجاع الفوائض في الجانب التجاري و ميزان المدفوعات ،كما ارتفعت حصيلة الاحتياطيات إلى 43.113 مليار دولار نهاية 2004[16].
- عرفت هذه الفترة و أيضا إلى غاية 2006 تطور ملحوظ في مسار الخوصصة من جهة، و كذا في الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى، ففي مطلع مارس 2004 تم التوقيـــــــع بين بنك الإسكان و التجارة و التمويل فرع الجزائر و البنك الخارجي الليبي على اتفاقية يقوم بموجبها الأول بإدارة حوالي 40 مليون دولار يتم استثمارها من قبل ليبيين في الجزائر.

---

[*] – وافقت فرنسا على تحويل ما يعادل 110 مليون أورو من الديون المترتبة على الجزائر إلى استثمارات أجنبية مباشرة و بهذا يصل إجمالي الديون التي ستحول إلى استثمارات من قبل فرنسا إلى 170 مليون أورو.

و عليه فقد عرفت الجزائر و منذ سنة 2000 تحسن كبير على مستوى أغلب المؤشرات الكلية الاقتصادية و الاجتماعية، و هذا حسب التقارير التي أوردها البنك الدولي و FMI.

و إذا كانت المداخيل الجزائرية قد تجاوزت 41 مليار$ سنة 2005 أي فاقت مداخيل 2004 بأكثر من 9 مليار دولار، فإن هناك توقعات لبلوغ احتياطات الصرف الجزائرية لـ 130 مليار دولار خلال 1010 حسب تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2006[17](جريدة الشروق، 2006).

وفي أجزاء من هذا التفرير أشار FMI إلى أن الوضعية المالية للجزائر جيدة جدا خاصة بعد أن تم التوصل إلى اتفاق تاريخي مع نادي باريس للدائنين العموميين و القاضي بتسديد7.9 مليار دولار إضافة إلى دفع مسبق أيضا للديون المصرفية تقدر بـ 1.9 مليار دولار لأعضاء نادي لندن،كما توقع التقرير ان النمو الاقتصادي سيتواصل خلال هذه السنة متجاوزا نسبة 3.5 % المسجلة نهاية 2005 ، وأضاف أن البطالة التي انخفضت إلى 15.3% مقابل 29% كانت مسجلة سنة 1994 ستواصل تراجعها بتركيز الجزائر على القطاعات المنتجة.

و تبعا للتقديرات المتفائلة جدا حول الاقتصاد الجزائري فحسب FMI سيتجاوز الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2010 حوالي 150 مليار دولار نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار النفـــــط و سيساهم التحسن الواضح في الكثير من المؤشرات الكلية، و خاصة المديونية في تشجيع الاستثمارات الأجنبية و زيادة ثقة الهيئات المالية الدولية و مختلف الهيئات الإئتمانية .

والواضح من خلال ما سبق ذكره أن النهوض بالاقتصاد الجزائري يرتبط بتنمية قطاع المحروقات الذي أصبح عمود الاقتصاد الوطني .

I-2-المرجعية التاريخية لقطاع المحروقات:

يلعب قطاع المحروقات في الجزائر دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية بفضل الموارد الهامة التي يحويها ،حيث يساهم بنسب مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت الى 40% و أكثر من 60% في الميزانية العامة للدولة عن طريق الجباية البترولية[18](مؤتمر الطاقة العربي الثامن، 2006).

و سنحاول إيضاح أهم خصوصيات قطاع المحروقات في الجزائر من خلال تسليط الضوء على المراحل التي مر بها القطاع وفقا للمراحل الانتقالية التي شهدها الاقتصاد الجزائري.

I-2-1- البترول قبل الاستقلال:[19](يسري أبو العلا، 1996)

يمكن إبراز النشاط البترولي في الجزائر قبل الاستقلال من خلال النقاط الآتية:

- لقد كانت أولى محاولات البحث و التنقيب عن البترول عام 1913 في الإقليم الغربي من منطقة غليزان من طرف الشركات الفرنسية التي ظلت تتبع أطماعها الاستغلالية، و تابعت بذلك أبحاثها أثناء

الحرب العالمية الأولى بكل من قسنطينة و العلمة و عين فكرون و سيدي عيش و لم تسفر هذه المحاولات عن أي اكتشاف.

- ◆ في سنة 1946 إكتشفت شركة بترول "الصور" الفرنسية أول حقل بترولي في "قطرنى" ثم حقل "برقة" بالقرب من عين صالح عام 1952، و منذ تلك الفترة أدركت فرنسا و الشركات الأجنبية(*) أنه لابد من استغلال الثروات البترولية للجزائر، و سعت للحصول على امتيازات للبحث و التنقيب.

و بالفعل نجحت هذه الشركات في سلسلة من الاكتشافات بدأت بحقل "إيجلس "عـــــام 1954 و "حاسي مسعود" سنة 1956 المكتشف من طرف شركة البترول الفرنسية –الجزائر– و الشركة الأهلية للتنقيب عن بترول الجزائر و استغلاله –ريبال– و نظرا لأهمية الحقل صرحت فرنسا أنه لو أمكن نقل هذا البترول إلى ساحل البحر لتم الاستغناء عن بترول الشرق الأوسط.

و من الحقول أيضا عجيلة، تقنتورين و وزارزتين التي اكتشفتها شركة البحث عن بترول الصحراء واستغلاله، و يمثل بترول جميع هذه الحقول من النوع الجيد الذي تنخفض نسبة الكبريت فيه.

- ◆ صاغت فرنسا أهدافها الاستعمارية و الاستغلالية للثروات الوطنية في شكل مواد صدرت باسم قانون البترول الجزائري رقم : 1111/58 في 1958/11/22 و شمل مايلي:

– وضع نظام للامتيازات، مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات البترولية.

– حساب الضريبة و الأرباح على أساس الأسعار الفعلية و هي ما تصرح به الشركات وتقل حوالي 20% عن الأسعار المعلنة.

– تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية.

– خصم 27.5% من إنتاج البترول تحت بند" احتياطي إعادة تجديد الحقول" أو "صندوق تجديد المخزون" دون أن يدخل في حساب الضرائب أو الأرباح.

I-2-2-قطاع المحروقات 1962-1999:

أولا: اتفاقيات إيفان 1962:و لعل أهم المسائل البترولية التي تضمنتها اتفاقية ايفيان نذكر:

– إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي.

– استثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض.

– يعتمد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتوجات البترولية.

(*) – من بين هذه الشركات: الشركة الوطنية للبحث و استغلال بترول الجزائر" السينريال"، شركة أبحاث واستغلال بترول الصحراء "الكرابيس" و هما شركتان فرنسيتان منحت لهما 24 رخصة تغطي مساحة 327 ألف كلم^{2}بالإضافة إلى شركات أمريكية و بريطانية و إيطالية.

– إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في المنازعات البترولية.(*)

إلا أن هذه الاتفاقية لم تحمل الجديد معها، ذلك أن السيطرة الوطنية على الثروات لم تتحقق و بقيت الجهود و المساعي لإخراج الجزائر من السيطرة الاقتصادية،و يعتبر أهم حدث كان بعد الاتفاقية و تحديدا في 31 ديسمبر 1963 هو إنشاء الشركة الوطنية للبترول "سونا طراك" [20](**حسين عبد الله، 2003**).

ثانيا:اتفاق جويلية 1965: لقد مثلت هذه الاتفاقية تعاون جزائري فرنسي و شملت:

– رفع نسبة الضريبة من 50% إلى 53% و أصبحت سنتي 1968 و 1969 حوالي 54% و 55 % على الترتيب.

– التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة استثمارات الشركات في عمليات التنقيب والبحث.

–إلغاء نسب الاستهلاك و وضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة.

– رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة(S.N.RIBAL) الفرنسية، مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر، إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10%.

– سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي و تكون بذلك ملكية تامة لها.

– استحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية .

و قد ساهمت هذه الاتفاقية في تزايد دور شركة سوناطراك، حيث كان أول تنظيم للشركة على أساس المسؤوليات التي يتحملها الطرف الجزائري في إطار اتفاقية 1965 [21](**حسين مالطي، 1997**).

و ما تجدر الإشارة إليه أنه مع افتقار شركة سون طراك لوسائل الحفر و التنقيب، تم تكليف شركات أجنبية بذلك، و هو ما تسبب في تأسيس مجموعة من الشركات المختلطة، كانت أولها شركة "ألفور" تمتلك فيها شركة سوناطراك 51% بينما بقيت 49% لشركة الجنوب الشرقي للتنقيب الأمريكية "sedco" و بنفس النسبة امتلكت سونا طراك جزء من شركات أخرى تأسست على أساس الشراكة و منها:ألجيو،ألسترا،ألريف،ألكور...الخ.

ثالثا: ثورة التأميم:

أ– مرحلة أولى: [22](**يسري أبو العلا، 1996**)

- كانت بداية التأميم من خلال شبكة البيع التابعة لشركة بريتش بتروليوم، كما قامت الدولة أيضا بفرض رقابة على شركتين أمريكتين للتوزيع و التكرير، حيث كان ذلك عام 1967.

---

* – قبل الاستقلال كانت هذه المنازعات البترولية يتم الفصل و الحكم فيها من خلال أعلى هيئة قضائية و هي مجلس الدولة الفرنسي.

- إبرام اتفاقية جيتي في 19أكتوبر 1967، تولت من خلالها شركة سونا طراك دور المتعهد الرئيسي للأعمال و ملكية الدولة للغاز الطبيعي.
- إصدار مجموعة من قرارات التأميم للشركات الأجنبية(*) سنة 1970 و هو ما أدى إلى الرفع من حصة سونا طراك.
- أعلنت الجزائر عن زيادة سعر البرميل من البترول إلى دولارين و 95 سنت بتاريخ 21-07-1970

ب- مرحلة ثانية: (23)(حسين مالطي، 1997)

بعد كل تلك الاتفاقيات و المفاوضات التي خاضتها الجزائر رفقة الطرف الفرنسي، لم يبق لهذه الدولة التي تبحث عن تأكيد الاستقلال السياسي بالاقتصادي إلا قرارا واحدا و هو قرار التأميم.

و بالفعل اهتز الشعب الجزائري و الطرف الفرنسي و الغربي على وقع خطاب الرئيس الراحل "هواري بومدين" يوم الأربعاء 24 فيفري 1971، الذي استهل خطابه بالحديث عن التماطل و الابتزاز الفرنسي،(**) و صرح في الأخير قائلا:"لقد جاء الوقت لأن نأخذ بمسؤولياتنا، و قد قررنا اليوم نقل الثورة في قطاع المحروقات، و تجسيد الاختيارات الأساسية لبلادنا في هذا الميدان، و على هذا الأساس أعلن رسميا و باسم مجلس الثورة و الحكومة عن نفاذ القرارات التالية ابتداء من اليوم:

- ترفع المشاركة الجزائرية في كل الشركات النفطية الفرنسية إلى 51% من أجل التحكم الفعلي فيها.
- تؤمم حقول الغاز الطبيعي و تأميم النقل البري أي كل الأنابيب البترولية.

و أنهى الرئيس خطابه بإعلانه عن تقديم الجزائر لتعويضات عادلة للشركات التي تم تأميمها(***)

---

*- أستثني من هذه القرارات الشركات الفرنسية، و شركة جيتي التي وافقت على شروط الجزائر.

**- لقد جاء خطاب بومدين في الذكرى الخامسة عشر لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين و أهم ما قاله في ذلك الخطاب: "لقد عقدنا في 29 جويلية 1965 اتفاقا مع الحكومة الفرنسية ظانين انه أخذ في الحسبان المصالح المشتركة للطرفين لأن هذا الاتفاق كان يتماشى و الظروف القائمة آنذاك.... و السؤال الذي نطرحه بعد خمس سنوات هو التالي: هل طبق هذا الاتفاق؟

يمكننا القول انه طبق من طرف واحد و هو الطرف الجزائري".

***- قامت الجزائر بقرارات موافقة للقانون الدولي و قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بدفع تعويضات للشركات المؤممة كما يلي:

شركات النفط غير الفرنسية دفع لها تعويض نقدي 6 مليون$ لشركة آسور و 10مليون $ لشركة شل و 5 مليون $ لشركتي موبيل و فيليبس، وعقد تسوية مع الشركات على أساس إنهاء مقاطعة بترول الجزائر بالإضافة إلى تسوية مطالب الجزائر الضريبية خلال عامي 1968 و 1970 و قبول تلك الشركات بإجراء التأميم، المصدر: يسري أبو العلا مرجع سابق، ص 287.

مع ضمان تموين فرنسا بالنفط و الاستعداد لإعادة التفاوض حول مشكل الضرائب.

و يمكن إبراز اهمّ النتائج التي ترتبت عن قرار التأميم و أثرت على هيكل قطاع المحروقات فيما يلي:[24] **(يسري أبو العلا، 1996)**

- التخلص من التبعية الاقتصادية للجزائر، و المتعلقة أساسا بالثروات الوطنية.
- إنهاء عقود الامتياز التي اكتسبت صفة الاحتكارية في مراحل النقل و التسويق و الإنتاج النفطي.
- تخلي الشركة الفرنسية للبترول عن مصالح النقل في شركات "ترايسا ،سويغ و سوترا"، و بيع مصنع لتسييل الغاز الطبيعي.
- رفع نسبة مشاركة و سيطرة سونا طراك إلى 51% في عقود البحث و التنقيب.
- تحول الدفع من الفرنك الفرنسي إلى الدينار الجزائري.
- فتح المجال أمام اليد العاملة الوطنية إطارات أو تشغيلية.

و من ثم ارتبطت التنمية الاقتصادية في الجزائر بالقطاع النفطي و مداخيله منذ السبعينات، فتكثف إنتاج المحروقات، و أقيمت لذلك استثمارات ضخمة، فإذا كان المخطط الثلاثي 1967-1969 قد وجه ما يقارب 2.3 مليار $ للإنتاج البترولي بنسبة وصلت إلى 45% من المبالغ المخططة للاستثمار الوطني، فإن المخطط الرباعي 1970-1973 قد رفع من الحصة المخصصة للقطاع إلى 9 مليار $ بنسبة فاقت 49% من إجمالي الاستثمارات [25](أحمد هني، 1992).

و أما عن المخطط الخماسي 1980-1984، فقد تم توقيف بعض الاستثمارات التي وجهت لمشاريع الصناعات الثقيلة و لقطاع المحروقات.

و قد ساهمت هذه الاستثمارات في زيادة الإنتاج الجزائري من المحروقات من جهة، و كذا في تنوعه من جهة أخرى كما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم (3-3)

الإنتاج الجزائري للمحروقات

الوحدة: ألف طن

السنوات/البيان	بترول خام	منتوجات	غاز البترول	غاز طبيعي
1962	22.800	-	-	300
1969	50.000	2.200	100	2600
1974	52000	5.000	380	5500
1979	63000	600	1000	20.000
1984	52.000	21.000	3500	30.000

المصدر: احمد هني، مرجع سابق، ص 76.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن فترة السبعينات قد توفرت فيها الموارد المالية من العوائد البترولية بصورة مرتفعة نتيجة ارتفاع أسعار النفط و بسبب الظروف السائدة آنذاك، و المتعلقة أساسا بالصدمة البترولية "الانتصار العربي في حرب أكتوبر 1973".

فتضاعف بذلك دور قطاع المحروقات و خاصة شركة سونا طراك التي زادت نسبة سيطرتها من 56 % نهاية 1971 إلى 82% عام 1980، وارتفع حجم منتوجاتها البترولية إلى 98.5% عام 1981، خاصة بعد أن أحكمت سيطرتها على جميع مراحل الإنتاج البترولي بـــ 100% على أهم الحقول الجزائرية و هو حقل حاسي مسعود [26] (يسري أبو العلا، 1996).

I-2- 3- قـــطاع المحروقات والإصـــلاحات الجـــديدة 2000-2006:[27](مؤتـــمر الطاقة العربي الثامن، 2006)

عرف قطاع المحروقات في السنوات الخمس الأخيرة نتائج قيمة نظرا للإصلاحات الهامة التي قامت بها الدولة في تعديل و استحداث قوانين و مؤسسات مكنتها من استرجاع صلاحيتها بصفتها مالكة للثروة الطبيعية و محرّك للاستثمارات.

أولا: إصلاحات مؤسساتية و تطوير مصادر و هياكل القطاع:

أ – الإصلاح المؤسساتي:

لقد برزت هذه الإصلاحات في شكل قوانين شملت معظم مصادر الطاقة،[*] و أما فيما يخص قطاع المحروقات فأهم القوانين التي تم المصادقة عليها و ساهمت في ترقيته نذكر:

- قانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 جويلية 1989 المتعلق بالتحكم في الطاقة، و قد شمل القانون مجموعة من التدابير و الإجراءات المتخذة سعيا لترشيد الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة[**] و كذا في التقليل من آثار النظام الطاقوي على البيئة.
- قانون رقم 05-07 خاص بقطاع المحروقات مؤرخ في 28 أفريل 2005 و أهم ما جاء في القانون هو رفع الاحتكار في استغلال منشآت نقل المحروقات و كذا فتح المجال للاستثمار مع السماح للمتعاملين باستغلال شبكة النقل بالأنابيب إضافة إلى الاهتمام أكثر بالبيئة، و سيسمح القانون أيضا بتوسيع المنافسة و عدم التمييز بين المتعاملين العموميين عند منح الرخص..الخ.

---

* – تتكون المصادر الطاقوية في الجزائر من المحروقات "بترول خام و غاز طبيعي"، اليورانيوم و الفحم بكميات قليلة و الطاقات المتجددة.

** – تتمثل الطاقات المتجددة في الطاقة المائية، الشمسية و الجوفية،و سيتم التفصيل فيها في المبحث الأخير.

و أما المادة 9 من القانون فقد خصتها لتسعير البترول الخام، حيث يحسب سعر البترول الخام داخل المصفاة كل سنة على أساس متوسط سعر البترول الخام للصادرات للعشر سنوات الأخيرة.[28](Journal L'actualité Autrement Vue, 2006)

ب- تطوير مصادر المحروقات:

- **تطوير جهود البحث:** ساعد إصدار نظام المناقصات المفتوحة من خلال نشرة المناقصات الأسبوعية لقطاع الطاقة و المناجم سنة 2001 في تقليص مدة المفاوضات، و هو ما ساهم في زيادة و مضاعفة العقود المبرمة، ففي الفترة الممتدة بين 2000-2005 أبرم في إطار البحث و الاستكشاف أكثر من 40 عقد مع الشركاء الأجانب من خلال ست مناقصات دولية، حفر أيضا 240 بئر و سجل 51 اكتشافا للمحروقات، 43% منها كان من طرف شركة سونا طراك.
- **زيادة الاحتياطيات المؤكدة و تحسين إنتاجية المكامن:** تقدر احتياطيات المحروقات المؤكدة التي تم إثباتها إلى غاية 01-01-2005 ب 11.35 مليار برميل من البترول الخام و 4550 مليار م مكعب من الغاز الطبيعي.

و تعتبر الاحتياطيات النفطية منخفضة مقارنة بالدول العربية النفطية، و لهذا تسعى شركة سونا طراك إلى رفعها من خلال مجموعة من المشاريع، خاصة تلك المتعلقة بتحسين إنتاجية المكامن.

جـ- تطوير الهياكل القاعدية:

- **التكرير:** تعتمد صناعة التكرير في الجزائر على أربع مصاف أساسية هي سكيكدة، أرزيو الجزائر العاصمة و حاسي مسعود، ذات طاقة تكريرية إجماليه تقدر ب 22 مليون طن في السنة، تباشر و تشرف شركة "نفتك" فرع 100% بشركة سونا طراك كل نشاطات التكرير.

و تماشيا مع متطلبات السوق الدولية و المعايير الأوربية الجديدة، قامت الشركة بإعداد برنامج لتأهيل و تحديث وحداتها التكريرية للفترة 2005-2008 بمبلغ يصل إلى 1.2 مليار $ و أهم هذه المشاريع:

- مشروع هليوم سكيكدة بدء من جوان 2005 لإنتاج 600 مليون قدم مكعب / سنة من الهيليوم و 50.000 طن /السنة من الأزوت.
- مشروع مصفاة أدرار لتكرير 600.000 طن/ السنة من البترول، انطلقت الأشغال في مارس 2004 بتكلفة استثمارية و صلت إلى 167 مليون دولار، 50.1 مليون مقدمة من سونا طراك و 116.9 مليون$ تمولها شركة CNPC الصينية.

- **تمييع الغاز الطبيعي و غاز البترول:** تملك شركة سونا طراك طاقة تحويل و تمييع الغاز الطبيعي مقدرة ب 24 مليون طن من الغاز السائل، و أهم المشاريع الجديدة مصنع تينهرت بطاقة إنتاج 36000

برميل / يوم من الغاز السائل، و أما فيما يتعلق بغاز البترول الذي يقدر إنتاجه الحالي ب 9.2 مليون طن يوجه للتصدير، تسعى الجزائر لرفعه في سنة 2010 إلى 14 مليون طن.

- **النقل:** لقد ارتفع طول شبكة النقل بواسطة الأنابيب من 11500 كلم في 1995 إلى 16000 كلم سنة 2004، أما الموانئ البترولية المتمثلة ميناء أرزيو و بجاية و سكيكدة، و سعيا لتطويرها تم إنشاء شركة تسيير و استغلال الموانئ البترولية من شركة سونا طراك و شركة تسير الموانئ سنة 2004.

ثانيا: استهلاك الطاقة و ترشيدها:

لا يمثّل التصدير التحدي الوحيد للجزائر في المجال الطاقوي، بل إن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية يمثل تحدّيا كبيرا أمامها، حيث ارتفع الاستهلاك الوطني من الطاقة التجارية من 5 مليون طن مكافئ نفط سنة 1970 إلى 32 مليون ط. م. ن سنة 2004.

وانطلاقا من المخطط الوطني لاستهلاك الطاقة، تهتم شركة نفطال فرع 100% سونا طراك على تلبية الاحتياجات الوطنية من المواد البترولية، محاولة تأقلم أنشطتها مع متطلبات الساحة الاقتصادية من خلال توجيه الجهود الاستثمارية نحو تجديد و تحديث منشآت التخزين و التوزيع و إعادة تنظيم نشاطاتها لمواجهة المنافسة خاصة بعد انفتاح سوق المواد البترولية للخواص و المنافسة الأجنبية[*] ،و في إطار الشراكة قامت بمفاوضات مع بعض الشركات الأجنبية الكبرى منها Exxon Mobil , BP, Shell.

ثالثا: قطاع المحروقات على الصعيد الدولي:

إن أهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني، تجعل ترقيته و تطويره مساهمة فعالة في رفع مكانة الاقتصاد الوطني على الصعيد الدولي، فقد تمكنت الجزائر من خلال البترول و الغاز من الإنضمام للكثير من المنظمات التي لها وزنها و ثقلها على المستوى الإقليمي أو العالمي، و منها منظمة البلدان المصدرة للبترول "**OPEC**"، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، و تعتبر من أهم الأعضاء المؤسسّين لجمعية الدول الإفريقية المنتجة للبترول"**APPA**" و هي مقر للجنة الإفريقية للطاقة "**AFREC**".

أما فيما يتعلق بالجانب الأوربي، فقد تمت المصادقة على اتفاقية شراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوربي من أجل التعاون في ميدان الطاقة و المناجم، خاصة و أن شركة سونا طراك عرفت اتفاقيات تعـــــاون و شراكة في هذا المجال، حيث يعمل في الجزائر أكثر من 50 شركة عالمية للنفط و الغاز، فوصلت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين 2000-2005 حوالي 10 مليار$.

[*] – جاء ذلك من خلال المصادقة على المرسوم التنفيذي 97-437 في نوفمبر من أجل مواجهة الطلب المتزايد.

و عليه، فقد ساهمت هذه الإصلاحات في رفع القدرة الإنتاجية للبترول في الجزائر من جهة، كما ارتفعت العوائد البترولية من 1 .18 مليار $ سنة 2002 إلى 24 مليار دولار سنة 2003 [29](Mohamed Sofiane, 2004).

و بالنظر للأهمية البالغة التي تحضى بها الموارد المالية المتأتية من القطاع، فقد وجهت الإصلاحات أيضا لهذا الجانب، و لعل أهم هذه الإصلاحات التي يمكن من خلالها ضبط العائدات النفطية هو صندوق ضبط الموارد،فماهية عمل هذا الصندوق؟

I-3- صندوق ضبط الموارد:

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط و منها الجزائر، و لمعالجة هذه الإختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة و المصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها و قواعد عملها، سمي هذا الصندوق في الجزائر بـــ "**صندوق ضبط الموارد**".(*)

I-3-1- ماهية الصندوق:

ينتمي صندوق ضبط الموارد إلى الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر، و قد أنشأ بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 (**) و التي تنص على: [30] (الجريدة الرسمية، 2000)

- يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد و يقيد في هذا الحساب.

أ- في باب الإيرادات:

- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ب- في باب النفقات:

- ضبط نفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي و الحد من المديونية العمومية.
- تخفيض الدين العمومي.

- إن الوزير المكلف بالمالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.
- تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

(*) - يسمى في بعض البلدان بصناديق النفط، صناديق التثبيت.

(**) - قانون رقم 2000-02 مؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق ل 27 جوان 2000.

و لقد جاء إنشاء الصندوق في سنة 2000، و هي فترة ميزها الارتفاع الكبير لأسعار البترول، التي أثرت تأثيرا إيجابيا بالزيادة في إيرادات الميزانية العامة و التي تمثل إيرادات الجباية البترولية فيها الجزء الأكبر

و قد ساهم الارتفاع الذي شهده السوق النفطي العالمي في أسعار أهم الموارد الطاقوية و هو النفط في الانتقال من حالة عجز في الميزانية قدر سنتي 1998و1999 بـــ 101.3 مليار دج و 11.2 مليار دج على التوالي إلى فائض سنة 2000 وصل إلى 400 مليار دج و سنحاول التفصيل في ذلك في المبحث الثاني.

و بذلك اتخذت الحكومة إجراءات و معايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة التي اعتمدت سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات تحدد وفقة إيرادات الميزانية العامة، و حدد هذا السعر ب 19 دولار للبرميل، و أمام فارق وصل إلى 9.5 $ للبرميل بين السعر المرجعي و السعر السوقي، توجهت الحكومة الجزائرية إلى فكرة امتصاص هذا الفائض من خلال إنشاء صندوق يتولى تلك المهام.

و إتماما لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد و الأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004 وفقا للمادة 66 من قانون3 2-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 الموافق ل 28 ديسمبر 2003 التي نصت على أن تعدل المادة 10 من القانون رقم 2000 -02 المؤرخ في 27 جوان 2000 كما بحيث يضاف الى باب الايرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية[*] (31) (الجريدة الرسمية،2003).

I-3-2-أهمية الصندوق:

يستمد صندوق ضبط الإيرادات أهميته انطلاقا من تحوله و في فترة وجيزة إلى أداة رئيسية و فعالة للسياسة المالية للحكومة، و يمكن إيضاح دوره و أهميته في النقاط الآتية:

- ساهمت الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة.
- ضبط فوائض البترول و توجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.
- تغطية العجز في الميزانية العامة و الانتقال من حالة العجز إلى الفائض.
- يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه، فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية و سوء تقديرها، و هنا يمثل "صندوق ضبط أو تثبيت"، كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة و هنا يسمى "صندوق ادخار".

[*] - أضيفت الى إيرادات الصندوق نتيجة تحسن الوضع المالي لبنك الجزائر بارتفاع احتياطاته من العملة الصعبة.

I-3-3-تجارب الصندوق في بعض الدول: (32)

لقد سعت الكثير من الدول النفطية إلى إنشاء صناديق ضبط الموارد حفاظا على اقتصادياتها من التقلبات في أسعار البترول التي تشكل صدمات خارجية، و من بين أهم هذه التجارب نذكر:

أولا: التجربة الفنزويلية:

لم يكن إنشاء الصندوق في فنزويلا بسبب ارتفاع الأسعار في بداية الألفية الجديدة كما حدث في الجزائر، و إنما قد تزامن إنشاؤه بارتفاع الأسعار في فترة السبعينات، حيث كان يعرف بصندوق الاستثمار و يمثل مستودعا للإيرادات البترولية، و استخدمت موارده في الحصول على أسهم رأس المال في المؤسسات العامة، بما في ذلك قطاع الصناعات التحويلية، إلا أن الكثير منها قد عرف خسائر فادحة.

ثم توجهت حصص كبيرة من الصندوق في السنوات الأخيرة لتمويل الشركات الحكومية في قطاع الكهرباء و في أواخر سنة 1998 أنشأت فنزويلا صندوق آخر سمي بصندوق التثبيت الاقتصادي الكلي.

ثانيا: التجربة النيجيرية:

تملك نيجريا أنواعا مختلفة من الصناديق القائمة خارج الميزانية و التي كانت تمول بإيرادات النفط و تستخدم في توفير مصروفات تنفق خارج الميزانية.

و قد كانت المصروفات موجهة أساسا للاستثمارات الخاصة بقطاع النفط ذاته و بعض المشاريع التنموية.

ثالثا: التجربة النرويجية:

تمثل تجربة صندوق النفط في النرويج من أنجح التجارب، حيث يمول الصندوق فيها عجز الميزانية، كما أنّ التراكم الكبير للموارد في الصندوق يمثل بوجه عام مدخرات مالية.

و قد كان هذا الصندوق يعمل كحساب حكومي تحت إشراف وزارة المالية، و يخضع لمعايير في المحاسبة و الإدارة..الخ ،بالرغم من أنّ إيرادات النفط لا تمثل إلا جزء صغير من إجمالي إيرادات الحكومة.

و خلاصة لما سبق ذكره، يمكن القول أن صندوق ضبط الموارد الذي يمثل أداة مالية هامة للاقتصاد الجزائري تتزايد أهميته خاصة في السنوات الأخيرة التي ارتفعت فيها أسعار النفط بشكل كبير.

كما أن إنشاء الصندوق هو تأكيد واضح للعلاقة المترابطة و المتشابكة بين الاقتصاد الجزائري و قطاع المحروقات الذي بدا تأثيره واضحا من خلال عوائده، و وصف الاقتصاد الوطني بأنه عرضه للصدمات الخارجية عن تقلبات أسعار النفط في سوق البترول العالمي.

و بالرغم من كل تلك الأهمية التي حضي بها الصندوق، و الدور الذي يلعبه سواء فيما يتعلق بالتقليل من المديونية أو في تغطية عجز الميزانية، إلا أنه لا يمكن الجزم بمدى فعاليته في ضبط و تثبيت الإيرادات، ذلك أنه و منذ فترة إنشاء الصندوق لم تستعمل أصوله لتحقيق أحد أهم الأهداف و هو تعويض النقص الحاصل في إيرادات الدولة نتيجة انخفاض أسعار المحروقات، بل إن ما حدث هنا هو تعرض الاقتصاد

الجزائري لصدمات خارجية إيجابية نتيجة ارتفاع أسعار البترول فاستطاع بذلك امتصاص الفائـــــض، و لم تحدث صدمات خارجية سلبية ليتم تغطية العجز.

و لعل الحديث عن تعرض الاقتصاد الجزائري للصدمات سواء كانت سلبية أو إيجابية ناتج أساسا عن الأثر الذي يمكن أن تخلفه التقلبات السعرية للنفط على الكثير من المؤشرات الكلية، و هو ما يستوجب منا دراسة هذا الأثر من خلال المبحث الثاني.

II- انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري:

شهد الاقتصاد الوطني مراحل انتقالية ساهم في إيجادها العديد من الظروف و العوامل الداخليـــــــة و الخارجية، كان البترول أهم هذه العوامل.

فكان الهدف من دراستنا هذه معرفة الأثر الحقيقي لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني من خلال استخدام *E.Views*الذي يظهر مجموعة من المعادلات السلوكية، يمثل سعر النفط PP في كل معادلة متغير مستقل بينما يختلف المتغير التابع حسب المؤشر المدروس، و يتم الاعتماد على معامل الارتباط R و معامل التحديد R^2 (*) و المنحنيات البيانية المعبرة عن تطور المتغيرين في كل مرة كأدوات للتـــــحليل و دراسة درجة الأثر و الارتباط،ومن أجل ذلك تمت الدراسة على عينة من المؤشرات، يبرز كل مؤشر في 30 مشاهدة خلال الفترة الزمنية (1975-2004).

II-1-الجانب الاقتصادي:

تلعب أسعار النفط دورا رئيسيا في إحداث تغيرات كبيرة على الجانب الاقتصادي انطلاقا من التقلبات التي تشهدها في سوق البترول العالمي و تلقي بظلالها على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني داخلية منـــــها و خارجية.

II-1-1-المؤشرات الداخلية:

أولا: الناتج المحلي الإجمالي(PIB):

يشير الناتج المحلي إلى جميع السلع و الخدمات المنتجة محليا سواء كان المنتج جزائري أو أجنبي، فهو يتضمن الصادرات باعتبارها منتوجات محلية ويستبعد الواردات باعتبارها منتوجات خارج الوطن، وبذلك يمثل PIB مؤشر ذو أهمية كبيرة يمكن من خلالها قياس معدل نمو الاقتصاد الوطني ومعرفة الوضعية الحقيقية للاقتصاد.

(*)- لا يظهر E.Views سوى المعادلة و معامل التحديـــــد و سيتم استنتاج معامـــــل الارتـــباط باعتبار أن: $R=\sqrt{R^2}$

و يعني الارتباط مدى تماشي قيم متغير مع قيم متغير آخر في الاتجاه الطردي أو العكسي و وجود علاقة سببية بين المتغيرين حيث $-1<R<1$

وانطلاقا من معطيات النفط والناتج المحلي الإجمالي في العمود (1) و(2) في الملحق (أ) ظهرت النتائج الآتية:

الشكل البياني (3-1)

تطوّر أسعار النفط و الناتج المحلي الاجمالي 1975-2004

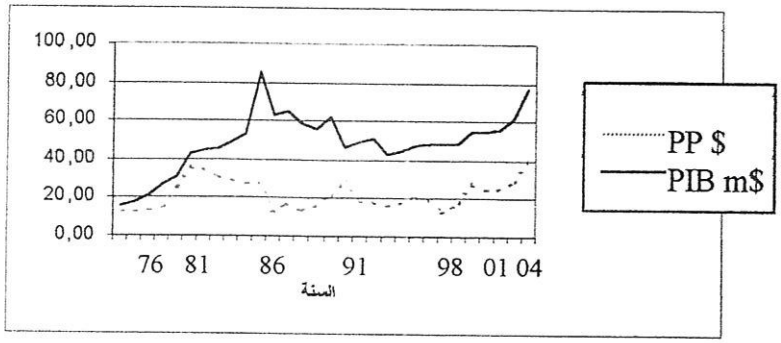

$$\begin{cases} PIB = 0.70PP+32.18 \\ R^2 = 0.145961 \\ R=0.38204 \end{cases}$$

المصدر: استناد لمعطيات الملحق (أ).

تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين PP و PIB، من خلال ميل المعادلـــــة الموجب 0.70 ، و يصل معامل الارتباط إلى 38.20% بين المتغيرين، كما يمكن القول من خلال معامل التحديد أن أكثر من 14.59% من التغير الإجمالي للناتج للفترة 1975-2004 يمكن تفسيرها من تقلبات أسعار النفط، خاصة و أن قطاع المحروقات يساهم بأكثر من 40% في الناتج المحلي الإجمالي [33] **(مؤتمر الطاقة الثامن، 2006).**

***فترة السبعينات.** شهد الناتج المحلي الإجمالي نموا مستمرا منذ منتصف السبعينات حيث انتقل من 15.59 مليار دولار سنة 1975 إلى 33.28 مليار دولار عام 1979 بنسبة 113.47% خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط نتيجة انتصار أكتوبر 1973 من جهة و توجيه أكبر قدر ممكن من الاستثمارات نحو قطاع المحروقات من جهة أخرى.

فتنمية القطاعات الأخرى كان يتطلب مصدرا للتمويل، لم تجد الجزائر أمامها غير مصدر العوائد البترولية فوجهت إليه أكثر من 45% من الاستثمارات الوطنية خلال الخطط التنموية لتلك الفترة ، فساهمت في زيادة الإنتاج البترولي و هو ما يؤدي إلى ارتفاع الصادرات و من ثم الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

كما كان للاهتمام المتزايد بالصناعة دورا هاما في تنمية الناتج المحلي حيث استقطب القطاع ما بين 43.4% و 62% من إجمالي الاستثمارات خلال الفترات 1974-1977، و 1978-1979 على التوالي [34] **(محمد بلقا سم ، حسين بهلول 1999).**

***فترة الثمانينات:** استنادا لمعطيات الثمانينات من الملحق (أ) إتضح أن المعادلة بين المتغيرين كانت كما يلي:

PIB= - 0.79PP+73.14 ،فأوضحت سالبية الميل لوجود علاقة عكسية بين الأسعار و الناتج، أكدها معامل الارتباط الذي بلغ87.69-% و من ثم وصل معامل التحديد إلى 76.9%.

فحسب المعطيات أو المنحنى السابق خلال فترة الثمانينات، فقد شهد الناتج ارتفاعا مستمرا رغم تقلبات أسعار النفط بين الانخفاض و الارتفاع، و حتى لما بلغ السعر أدنى مستوياته أثناء أزمة 1986 بلوغه 12.97 دولار للبرميل بانخفاض نسبته 52.28%، إلا أن الناتج قد ارتفع بأكثر من 5 مليار دولار،و هو ما يشير إلى أن قطاعات الصناعة و الزراعة قد اتخذت نسب مساهمة كبيرة في الناتج أثناء هذه الفترة حيث خصص المخطط الخماسي الأول أكثر من 78.43% و 36.06% من إجمالي الاستثمارات لكل من قطاعي الفلاحة و الصناعة على التوالي رغم تقليص هذه النسب خلال المخطط الخماسي الثاني [35] **(حسن بهلول ،1993).**

إضافة إلى التقليل من حجم الاستثمارات الموجهة نحو قطاع المحروقات، كما تم الإشارة إليه سالفا.

* **فترة التسعينات:** لم تكن فترة الثمانينات كالتسعينات، إذ أوضحت معطيات هذه الفترة من الملحق (أ) وجود علاقة طردية حسب المعادلة الآتية:PIB=0.23PP+44.05 في حين بلغ معامل الارتباط أكثر من 17.28% وفقا لنتيجة معامل التحديد المقدرة ب 2.99%.

فقد شهد الناتج تقلبا بين الانخفاض و الارتفاع المرتبط بحركة أسعار النفط من جهة و الأوضاع الاقتصادية و برامج الإصلاح خلال التسعينات من جهة أخرى، خاصة فيما يتعلق بتشجيع الصادرات المعتمدة أساسا على الصادرات النفطية و تقليص الواردات وفقا لبرنامج التعديل الهيكلي، إضافة للتحفيزات المقدمة من أجل استقطاب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و هو ما يؤدي إلى الرفع من PIB و بارتباطه بأسعار النفط،كما أن حركة المتغيرين في الاتجاه نفسه أوضحتها سنتي 1994و1998 التي شهدت انخفاضا في الأسعار أثر على قيمة الناتج بالانخفاض.

***فترة (2000-2005):** لقد كان للارتفاع المستمر الذي عرفته أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة دورا هاما في تطور الناتج المحلي الإجمالي وصل سنة 2004 إلى أكثر من 76.59 مليار دولار، و هو ما يؤكد عن بقاء الارتباط بين المتغيرين، كما أن برامج الإصلاح و خاصة برنامج الإنعاش الاقتصادي و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا حركات الشراكة و الخوصصة كان لها أيضا أثرا بالغا في زيادة الإنتاج المحلي، إضافة إلى نمو إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فقد بلغ عدد المؤسسات و الأصول المتنازل عنها من شهر جوان 2003-2005 حوالي238 مؤسسة، في حين تحاول الجزائر التنويع في استثمارها بهدف تنويع صادراتها و تحسين و تطوير قطاعاتها الزراعية و الصناعية و الخدمية و هو ما سمح للناتج المحلي الإجمالي بلوغ 101 مليار دولار حسب آخر الإحصائيات التي قدمها رئيس الحكومة يوم 21 مارس 2006 [36] **(وزارة الشؤون الخارجية، 2006).**

ثانيا: الميزانية العامة للدولة (B):

استنادا لمعطيات العمود (1) و (3) من الملحق (أ)برزت النتائج كما يلي:

الشكل البياني رقم (3-2)

تطور أسعار النفط و الميزانية العامة (1984-2002)

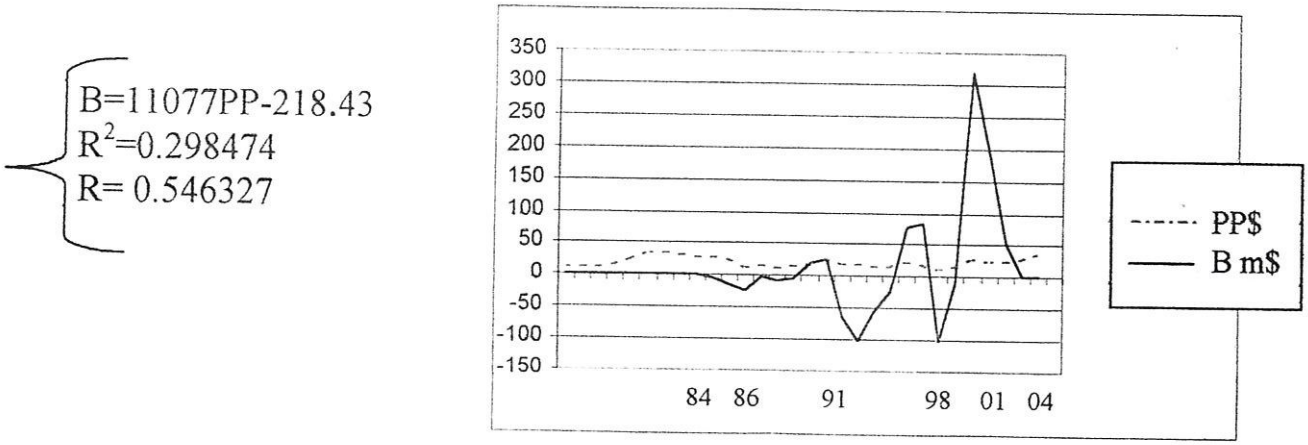

المصدر :استنادا لمعطيات الملحق (أ).

تعتمد الميزانية بشكل كبير على الإيرادات المتأتية من الجباية في قطاع المحروقات، و أمام توقف أسعار النفط على العوامل الخارجية، أصبح استقرارا أو توازن الميزانية مرتبط بالتغيرات الحاصلة في أسعار هذه المادة، ما جعلها حساسة للصدمات الخارجية سلبية كانت أم إيجابية.[37](مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2004)

و يشكّل بذلك القطاع 60% من إيرادات الموازنة، و هو ما جعل العلاقة بينهما علاقة طر دية، حيث تتغيرB في نفس اتجاه PP، و خلال الفترة المدروسة 1984-2002، إتضح أن معامل الارتباط يفوق 54.63% ، في حين يوضح معامل التحديد أن أكثر من 29.84% من التغير الإجمالي في الموازنة يفسّر من قبل تغيرات أسعار النفط.

و حسب المعادلة السلوكية، يشير المعامل الثابتc=218.43- أن وجود فائض في الموازنة مرتبط أساسا بحد أدنى لسعر النفط لا يمكن تخطيه و هو أكثر من 18.56 دولار للبرميل، و هو ما يفسر اعتماد السلطات سعر مرجعي تحدد من خلاله إيرادات الميزانية و هو 19 دولار للبرميل مما يعني ارتباط شديد بين رصيد الميزانية و حركة أسعار النفط.

فقد شهد النصف الثاني من الثمانينات عجز مستمر في الموازنة بسبب تدهور أسعار النفط، بلغ أقصاه حسب المنحنى سنة 1986 ب 24 مليار دينار، حاولت الجزائر التقليل من العجز من خلال تمويله عن طريق القروض الأجنبية، ثم انتهاج سياسات صارمة وفقا لبرنامج التكييف ولاستقرار، يعتمد على التقليل من النفقات العمومية، واستغلال تحسن أسعار النفط للرفع من الإيرادات.[38](در بال عبد القادر ، زايري بلقا سم 2002)

فانتقلت بذلك الموازنة من عجز بـــ 6.1 مليار دينار سنة 1989 إلى فائض ب 20.067 مليار دينار سنة 1990، لتنمو بمعدل 25.36% في السنة الموالية.

إلا أن التدهور المتجدد في أسعار النفط و انخفاضها من 28.85 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 16.31 دولار للبرميل سنة 1994، قد تسبّب في عودة الموازنة إلى العجز ليبلغ سنة 1993 حوالي 103.50 مليار دينار، فتوجهت الجزائر من جديد نحو برنامج إصلاح بإشراف FMI يهدف إلى التقليل و إزالة العجز من خلال سياسات مختلفة،(*) كان أهمها رفع الدعم التدريجي عن السلع ذات الاستهلاك الواسع و تخفيض النفقات العمومية...الخ.

فساهمت هذه الإصلاحات من جهة و ارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى في انتعاش الرصيد بفائض قدره 81.50 مليار دينار سنة 1997.

و حسب المعطيات الخاصة بفترة التسعينات من الملحق (أ) برزت المعادلة بين المتغيرين كمايلي:

B=9.31PP-195.72 حيث أن 33.87% من التغيرات الإجمالية في الموازنة يمكن إرجاع سببها لتغيرات أسعار النفط، و هو ما يؤكده معامل الارتباط الذي وصل إلى 58.19% ، مما يعني أن القيم الصغرى للموازنة تقابل بالضرورة القيم الصغرى لأسعار النفط.

إلا أنه و منذ ستة 2000 عرفت أسعار النفط تحسن كبير كان له الأثر البالغ في عملية الانتقال من عجز نهاية التسعينات إلى فائض منذ بداية الألفية الجديدة، بلغ سنة 2000 أكثر من 398.500 مليار دينار، و هو ما جعل السلطات العمومية، تتخذ مجموعة من الإجراءات المتعلقة بعملية الارتباط الشديد بين B وPP ، كان أهمها إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000.

II-1-2-المؤشرات الخارجية:

أولا: الميزان التجاري و عناصره:

باعتبار أن رصيد الميزان التجاري يظهر من خلال الفرق بين الصادرات و الواردات فسيتم تحليل الصادرات أولا فالواردات، و من ثم الميزان التجاري.

أ-الصادرات X:حسب العمود(1) و(4) من الملحق(أ) ظهرت النتائج كمايلي:

* – تم الإشارة إليها سابقا في المبحث الأول من الفصل الأول.

شكل بياني رقم (3-3)

تطور أسعار النفط و الصادرات (1975-2004)

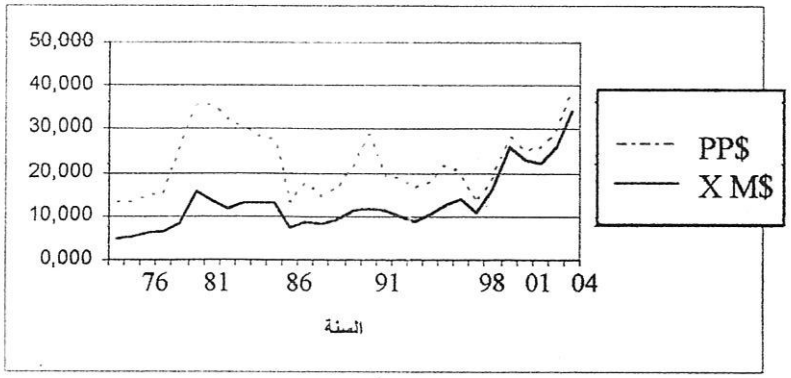

$X=0.61PP-0.580916$
$R^2=0.453362$
$R=0.673321$

المصدر: استنادا لمعطيات الملحق (أ).

تشير المعادلة إلى أن هناك علاقة طر دية بين أسعار النفط و الصادرات(الميل موجب)، و هو ما يبينه معامل الارتباط أيضا، حيث تفوق قيمته 0.5 بالتالي فالعلاقة طر دية و قوية، و يمكن القول أن أكثر من 45.33% من التغير الإجمالي في الصادرات لفترة الدراسة يفسّر من قبل تغيرات أسعار النفط.

و باعتبار أن المعامل الثابت في المعادلة يحدد قيمة الصادرات بغضّ النظر عن تغيرات أسعار النفط، فالملاحظ أنه بفرض PP =0، فإن X=-0.85، أي أن وجود الصادرات مرتبط أساسا بأسعار النفـــط و حركتها.

***فترة السبعينات:** شهدت الصادرات ارتفاعا بارزا بسب ارتفاع أسعار النفط منذ تاريخ تأميم القطـــاع، حيث انتقلت من 0.822 مليار دولار سنة 1971 إلى 4.601 مليار دولار سنة 1974 أي تضاعفت ب 6 مرات خلال 4 سنوات [39](**Mohamed Elhocine Benissaad,1981**).

و عليه فإن التزايد المستمر الذي عرفته فترة السبعينات يعود للأسباب الآتية:

- بسط سلطة الجزائر و شركتها الوطنية على ثرواتها بعد تأميم البترول في 24 فيفري 1971.
- الانتصار العربي في حرب أكتوبر 1973 و ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياته.
- توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات من الخطط التنموية منذ الاستقلال إلى قطاع المحروقات و خاصة المخطط الرباعي 1970-1973 الذي وجه أكثر من 9 مليار دولار للقطاع البترولي.[40] (**أحمد هني، 1992**)
- كان للأحداث الخارجية دورها في التأثير على أسعار النفط بالارتفاع منذ نهاية فترة السبعينات نتيجة الثورة الإسلامية في إيران، أين انتقل سعر البترول الجزائري من 15.12 دولار للبرميل في 1978 إلى 24.80 دولار للبرميل سنة 1979كما يظهر في الملحق (أ).

***فترة الثمانينات:** توضح سنوات الثمانينات الارتباط الكبير بين تقلبات أسعار النفط و قيمة الصادرات، حيث توقفت، الزيادة أو الانخفاض في قيمة هذه الأخيرة بالظروف الخارجية التي تتحكم في أسعار البترول، فقد تضاعفت الصادرات من 8.198 مليار دولار سنة 1979 إلى أكثر من 15.623 مليار دولار سنة 1980 بسبب اندلاع حرب الخليج الأولى.

و ساهم تقليل نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع في الخطط التنموية لعقد الثمانينات و خاصة المخطط الخماسي 1980-1984 من جهة و انخفاض أسعار النفط من جهة أخرى في الضغط على الصادرات بالانخفاض حيث، بلغت سنة 1982حوالي 11.476 مليار دولار، بالرغم من الجهود الكبيرة لتنمية الإنتاج غير النفطي بتوجيه استثمارات حكومية كبيرة إلا أن المساهمة بقيت ضئيلة جدا في الصادرات الوطنية.

و قد تميزت الفترة بحدث مهم على الساحة الدولية كان له الأثر المباشر على صادرات الجزائر، حيث انخفضت أسعار النفط بشكل مفاجئ نتيجة حرب الأسعار التي شهدها سوق النفط العالمي سنة 1986 ليبلغ سعر البترول الجزائري حوالي 12.97 دولار للبرميل(*) بعد أن كان سنة 1985 أكثر من 27 دولار للبرميل، فانهارت عوائد الصادرات بأكثر من 42.13% و وصلت إلى 7.430 مليار دولار سنة 1986 و هي أقل قيمة تشهدها الصادرات أثناء عقد الثمانينات و بالمقابل سعر النفط يمثل أقل سعر أثناء الفترة نفسها و هو ما يظهر جليا من خلال النقطة الحدية الصغرى للمنحنى السابق.

و قد أكدت الأزمة عن الارتباط الشديد لتمويل الاقتصاد الوطني و خططه التنموية بإيرادات الصادرات من قطاع المحروقات.

و ظهر ذلك جليا من خلال قيمة معامل الارتباط لهذه الفترة الذي فاق 93.89% ما يبين أن هناك علاقة ترابط قوية و طردية، حيث ان أكثر من 88.16% من التغيير الإجمالي في الصادرات يفسر من قبل تغيرات أسعار النفط، بينما كانت المعادلة السلوكية كما يلي: $X=0.30PP+3.87$

***فترة التسعينات:** إن ما يمكن ملاحظته من خلال المعطيات المتاحة لفترة التسعينات هو التقلبات المستمرة التي شهدها أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وهو ما كان له أثر مماثل بالنسبة للصادرات في نفس حركة اتجاه و تغير سعر البترول، فكانت البداية بانتعاش الأسعار و وصولها إلى ما فوق العشرين دولار بعد أن غابت عن هذا المستوى منذ أزمة 1986، فبلغت سنة 1991 حوالي 28.85 دولار للبرميل، كانت الصادرات حينها قد وصلت إلى 11.790 مليار دولار و كان ذلك نتيجة أزمة

---

* – السعر الفوري لسلة أوبك كان قد بلغ أثناء الأزمة حوالي 13.53 دولار للبرميل، و يعود هذا الاختلاف بين سعر البترول الجزائري و السعر المرجعي لأوبك لعاملي النوعية و القرب من مواقع الاستهلاك.

الخليج الثانية من جهة و الإصلاحات التي بدأت فيها الجزائر منذ 1989، و كان أهمها تخفيض قيمة العملة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و خاصة في قطاع المحروقات.

إلا أن فترة الانتعاش لم تدم طويلا إذ سرعان ما عادت الصادرات للانخفاض حتى بلغت أقل مستوياتها أثناء فترة التسعينات سنة 1994 حوالي 8.591 مليار دولار، بسبب انخفاض السعر إلى 16.31 دولار للبرميل و كذا الأوضاع الأمنية السيئة و حالة اللاستقرار السياسي التي عاشتها الجزائر خلال الفترة.

و سواء تعلق الأمر بأزمة 1986 أو انخفاض الأسعار في 1994-1998 فقد إتضح انه من بين أهم العوامل التي ربطت الاقتصاد الجزائري بالظروف الخارجية هو الاعتماد على إيرادات الصادرات من المحروقات التي تفوق في كثير من الأحيان 95% من الصادرات الإجمالية، و هو ما جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية.[41] (**Abderrahmame Mebtoul, 2002**).

و إذا كانت سنوات الثمانينات قد أوضحت الارتباط الشديد و القوي بين الصادرات و أسعار النفط حتى فاق 93.89% فإن فترة التسعينات كانت مغايرة نوعا ما من حيث درجة الارتباط، إذ لم يتعدى معامله 18.89%، و لم تفسر أسعار النفط إلا حوالي 3.57% من تغيرات الصادرات بسبب ظروف أخرى داخلية منها و خارجية كان أهمها برنامج التعديل الهيكلي المطبق خلال هذه الفترة، و أمّا عن المعادلة السلوكية فكانت كما يلي: $X=0.09PP+9.83$

***الفترة(2000-2005)**: شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا كبيرا في قيمة الصادرات حتى بلغت أكثر من 34.178 مليار دولار سنة 2004، و قد ساهم الارتفاع و التطور المستمر لأسعار النفط في وصول قيمة الصادرات لذلك المستوى حيث عرفت الأسعار و منذ 2001 متأثرة بأحداث خارجية خاصة منها أحداث 11 سبتمبر تحسنا ملحوظا، انتقلت من 24.8 دولار للبرميل إلى 38.66 دولار للبرميل سنة 2004.

و تجدر الإشارة إلى أن المنحى التصاعدي الذي اتخذته صادرات الجزائر لا يرجع فقط لارتفاع أسعار النفط، بل إن برامج الإصلاح و الانتعاش الاقتصادي و زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار برنامج ميدا الأورو متوسطي بقيمة 6 مليار أورو و خلال عام 2004 ، كما أشارت الإحصاءات الرسمية أن نسبة نمو الصادرات غير النفطية و الغازية خلال نفس السنة قد بلغ 20% مقارنة بسنة 2003 [42].

ب-الواردات(M): أوضحت المعطيات الواردة في العمود(1) و(5) من الملحق (أ) النتائج الآتية:

شكل رقم (3-4)

تطور أسعار النفط و الواردات من 1975 – 2004.

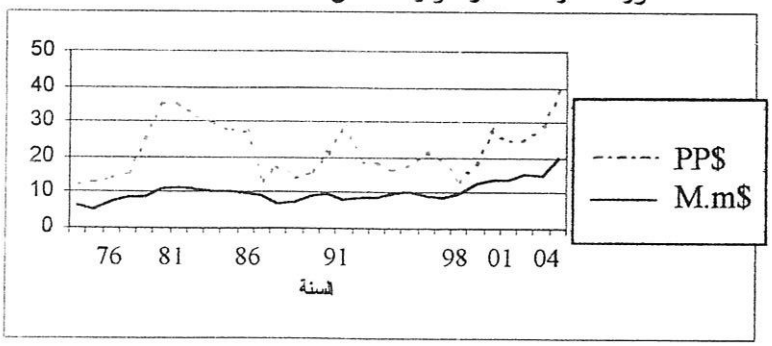

$M=0.25PP+4.4389$
$R^2=0.406869$
$R=0.637862$

المصدر: استنادا لمعطيات الملحق (أ).

هناك علاقة طر دية و قوية بين أسعار النفط و الواردات، حيث بلغ معدل الارتباط أكثر من 63.78 %، في حين أوضح معامل التحديد أن أكثر من 40.68% من التغير الإجمالي في قيمة الواردات تفسر من قبل تغيرات أسعار النفط.

و يرجع هذا الارتباط لكون أن الموارد المالية التي يتم من خلالها تغطية الواردات الوطنية ناتجة أساسا عن المداخيل المتحصل عليها من الصادرات النفطية، حيث من بين أهداف زيادة الصادرات هو توفير العملة الصعبة لتغطية الاحتياجات من الدول الخارجية.

و من ثم فإنه وفق علاقة استلزامية استنتاجية تتأثر قيمة الواردات بحركة الأسعار .

***فترة السبعينات:** أمام الارتفاع المستمر لأسعار النفط لهذه الأخيرة شهدت الواردات زيادة مستمرة بلغت سنة 1979 حوالي 8.511 مليار دولار.

و قد تمثلت أهم الواردات في السلع الغذائيـــة والاستهلاكية و التجهيزات المختلفة و المواد الأولية و المنتجات نصف مصنعة التي بلغت أعلى مستوى لهـــا سنة 1977 وصلت إلى 11.233 مليار دينار جزائري. (Mohamed Elhocin ,1981)[43].

و يعود التضاعف في الواردات إلى محاولة الجزائر من خلال توجهها الاشتراكي أثناء تلك الفـــــترة إلى بناء اقتصادها عن طريق تدعيم قواعد التنمية باستيراد تجهيزات الإنتاج، المواد الأوليـــــة و المنتجات نصف مصنعة، و عملت السلطات آنذاك على تغطيتها من خلال عوائد صادراتها النفطية التي صادفت ارتفاع أسعار النفط بعد 1973.

***فترة الثمانينات:** تميزت هذه الفتـــــرة بالانخفاض المستمر في الواردات حتى وصلت أعلى قيمة سنة 1987، و بلغت 7.042 مليار دولار، و يرجع هذا الانخفاض إلى محاولة السلطات العمومية المحافظة على توازن الميزان التجـــــاري بعد انخفاض صادرات المحروقات بسبب تدهور أسعار النفط و أزمة 1986،و ظهرت المعادلة السلوكية لهذا العقد كمايلي: $M=0.13PP+6.2844$

و قد بدا واضحا من خلال ميل المعادلة أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين، وصل فيها معامل الارتباط أكثر من 82.48%، بينما بلغ معامل التحديد 68.03%، و هو ما يؤكد عن الدور الرئيسي و الهام الذي تلعبه إيرادات و عوائد الصادرات النفطية في تغطية احتياجات الواردات أمام غياب مصدر آخر للتمويل.

***فترة التسعينات:** اختلفت طبيعة العلاقة بين الواردات و أسعار النفط، خلال فترة التسعينات كما توضحه المعادلة: M= - 0.15PP+12.543

وبلغت قيم كل من معامل الارتباط و التحديد حوالي -48.81% و 23.82% على التوالي، فبينت سالبية معامل الارتباط العلاقة العكسية بين المتغيرين،حيث أن الارتفاع أو الانخفاض الذي شهدته الواردات خلال عقد التسعينات لم يكن في نفس حركة اتجاه أسعار النفط في أغلب نقاط العشرية، فعلى سبيل المثال رغم انخفاض الأسعار بأكثر من 10 دولار بين 1991 و 1992، و الارتفاع ما بين 1995 و 1996 ب 5 دولار إلا أن قيمة الواردات قد ارتفعت من 7.684 مليار دولار إلى 8.648 مليار دولار في الفترة الأولى و انخفضت من 10.126 مليار دولار إلى 9.106 مليار دولار في الفترة الثانية.

ومن بين أهم الأسباب التي يمكن من خلالها تفسير حركة الواردات نذكر:

- قدرة الصادرات على تغطية القيمة الإجمالية للواردات، باستثناء سنة 1994.
- زيادة كمية الصادرات من المحروقات للتخفيف من الأضرار التي يلحقها انخفاض أسعار النفط كما حدث سنة 1998.
- النتائج التي أفرزتها الإصلاحـــــات سواء تلك المتعلقة بما قبل 1994 و برنامج التعديل الهيكلي و خاصة تعديلات سعر الصرف نتيجة تحرير مدفوعات الاستيراد خلال سنة 1994، كـــما ترتب عن التعديلات ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج بالنسبة للمؤسسات المحلية، في حين ساهمت في جذب و ترقية محيط ملائم للاستثمار الأجنبي [44](**بطاهر علي، 2004**).
- الوضعية المالية السيئة التي شهدتها المؤسسات الوطنية و ترتب عنها رغـــم سياسات التطهير المالي و إعادة الهيكلة غلق و إفلاس الكثير منها و عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الوطنية، و من ثم توجه الدولة نحو الاستيراد.

و بالتالي فإن زيادة الواردات أو انخفاضها قد ارتبطت أكثر بقدرة الصادرات على تغطيتها، و عدم تفسيرها من قبل حركة أسعار النفط يعود بالدرجة الأولى للتحسن الملحوظ لنصيب الصادرات خارج المحروقات التي انتقلت من 3% من إجمالي الصادرات سنة 1990 إلى 6.3 % ثم 11.8 % عامي 1993 و 1995 على التوالي، و من ثم استطاعت مداخيل الصادرات تغطية الواردات رغم ارتفاعها في سنة 1995 [45](**وصاف سعيدي ، قويدري محمد ،2005**).

***الفترة (2000-2005)**: رغم الزيادة في قيمة الواردات خلال السنوات الأخيرة، و بلوغها 19.907 مليار دولار سنة 2004 إلا أن ارتفاع أسعار النفط، و من ثم تطور قيمة الصادرات، ساهم في تغطية الاحتياجات المحلية من الواردات.

كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التطور الملحوظ للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كان من بين أهم العوامل التي ساهمت في تقليص قيمة الواردات رغم ارتفاع أسعار النفط كما هو الحال سنة 2003 التي انخفضت فيها الواردات بحوالي 4.27% في حين ارتفع السعر ب 15.02%.

ج-الميزان التجاري (BC): أظهرت معطيات العمود(1) و(6) من الملحق(أ) ما يلي:

شكل بياني رقم(3-5)

تطور أسعار النفط و الميزان التجاري 1975-2004.

$BC=0.35PP-5.0197$
$R^2= 0.410638$
$R= 0.64081$

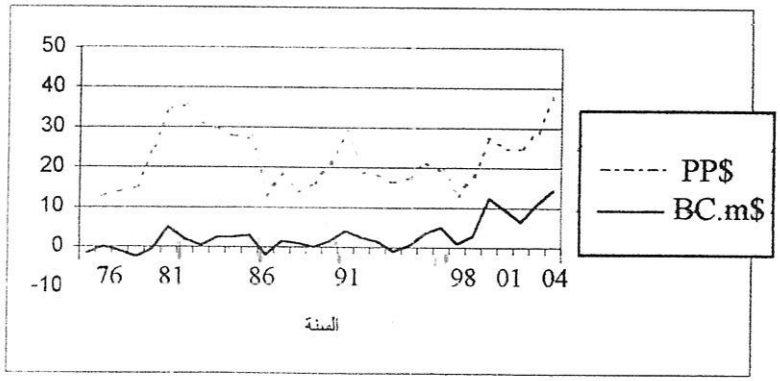

المصدر: استنادا لمعطيات الملحق(أ).

توضح المعادلة السلوكية بين أسعار النفط كمتغير مستقل و الميزان التجاري كمتغير تابع إلى وجود علاقة طردية (الميل موجب) و تغيرات الميزان التجاري في نفس حركة اتجاه أسعـــــار النفط و هو ما بين ارتباط قوي بين المتغيرين وصل إلى 64.08% لإجمالي الفترة 1975-2004، في حين برز معامل التحديد أن أكثر من 41.06% من التغيرات الإجمالية في الميزان التجاري يمكن تفسيرها من خلال تقلبات أسعار النفط.

***فترة السبعينات**: سجل الميزان التجاري عجزا مستمرا منذ 1970، حيث بلغ أدنى عجز سنة 1972 مقدر ب 37 مليون دولار ثم ارتفع إلى 0.934 مليار دولار سنة 1974 [46](**Mohamed Elhocin, 1981**).

و لم تشهد هذه الفترة سوى تحقيق فائض واحد سنة 1976 و بالرغم من الارتفاع المستمر لأسعار النفط منذ 1973 و الصدمة النفطية آنذاك إلا أن ذلك لم يلغي العجز المستمر للميزان الراجع إلى النمو السريع لقيمة الواردات لمواكبة متطلبات الاقتصاد و التنمية مقابل نمو بطئ نسبيا للصادرات نتيجة تولي الشركة الوطنية زمام الأمور لقطاع المحروقات و الارتفاع التدريجي للأسعار من 12.75 دولار للبرميل ثم 13.05$/ب إلى 15.12$/ب للسنوات 1975، 1976و 1978 على التوالي .

***فترة الثمانينات:** شهدت هذه الفترة نقلة نوعية في رصيد الميزان التجاري الذي انتقل من حالة العجز في عقد السبعينات إلى تسجيل فوائض مالية معتبرة بدأت منذ 1980، نتيجة التحسن الكبير في قيمة الصادرات و أسعار النفط.

و يظهر الرصيد من خلال المنحنى البياني (3-5)أن أقصى قيمة بأخذها رصيد الميزان التجاري في هذه الفترة كان في بدايتها حين بلغ الرصيد 5.064 مليار دولار نتيجة ارتفاع الصادرات بأكثر من 3 أضعاف قيمة زيادة الواردات.

في حين برزت أدنى قيمة في العجز المحقق سنة 1986 بسبب انهيار أسعار النفط، ثم العودة إلى عجز آخر نهاية الفترة 1989 بسب الأوضاع المالية السيئة التي كانت تعيشها الجزائر و خاصة فيما يتعلق بتراكم المديونية وحلول مواعيد الاستحقاق، إضافة إلى عدم قدرة إجمالي الصادرات على تغطية الواردات الكلية.

و بلغت درجة ارتباط الميزان التجاري بأسعار النفط في هذه الفترة أكثر من 74.93% و فاق معامل التحديد 56.15% في حين ظهرت المعادلة السلوكية كمايلي: BC=0.16PP-2.4178

فترة التسعينات: لم يسجل خلال هذه الفترة إلا عجزا واحدا للميزان التجاري، كان سنة 1994، نتيجة انخفاض أسعار النفط من جهة و ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات من جهة أخرى، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية السيئة التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك.

و توضح المعادلة السلوكية لهذا العقد (Bc= 0.25PP-2.71) إلى وجود علاقة طردية، يصل معامل ارتباطها إلى 55.74% في حين كان معامل التحديد الذي يبين نسبة تفسير تغيرات الميزان التجاري من تغيرات الأسعار حوالي 31.07%.

و يتضح من خلال البيان أعلاه، أن أقصى قيمة للميزان بلغت 5.235 مليار دولار سنة 1997 رغم انخفاض أسعار النفط إلى 19.49 دولار لبرميل، و يرجع ذلك إلى انخفاض الواردات و ارتفاع القيمة الإجمالية للصادرات في المقابل و هي أهم العناصر الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي الخاص بتحرير التجارة الخارجية و ميزان المدفوعات [47](**الطاهر علي، 2004**).

***الفترة (2000-2005)**: رغم الاختلاف في درجة الارتباط بين الميزان التجاري و أسعار النفط من فترة لأخرى، إلا انه و عموما أكدت هذه السنوات أن تغطية العجز في رصيد الميزان يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة الصادرات المرتبطة أصلا بأسعار البترول على مواجهة احتياجات الاستيراد.

فقد ساهم الارتفاع في الأسعار في تحقيق فوائض مستمرة، وصل الفائض سنة 2004 إلى 14.271 مليار دولار، و أيضا عرفت الكمية المصدرة من البترول ارتفاعا وصلت سنة 2005 إلى 1.8 مليون برميل يوميا مقابل 1.2 مليون برميل سنة 2000 [48].

ثانيا: ميزان المدفوعات (BP): انطلاقا من المعطيات الواردة في العمود(1) و(7) من الملحق(أ) تم الحصول على النتائج الآتية:

شكل رقم (3-6)

تطور أسعار النفط و ميزان المدفوعات 1980-2004.

$$\begin{cases} BP=0.24PP-4.48 \\ R^2=0.241588 \\ R=0.4915160 \end{cases}$$

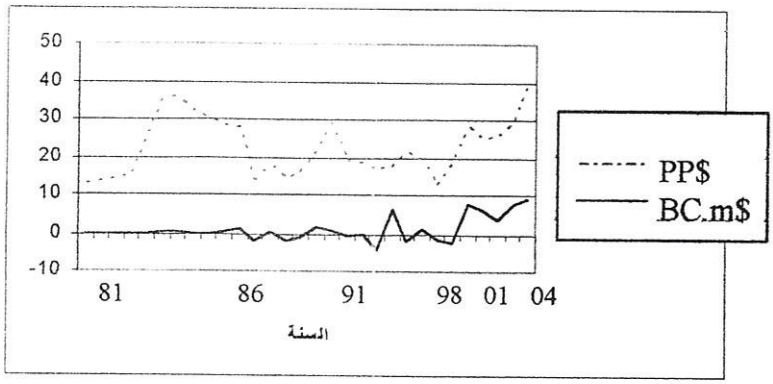

المصدر: استنادا للمعطيات الملحق (أ).

تبرز المعادلة السلوكية بين أسعار النفط PP من خلال ميلها الموجب المقدر ب 0.24، أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين، يؤكدها معامل الارتباط البالغ 49.15% و هو ما يعني أن تغيرات ميزان المدفوعات تتماشى و حركة أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض كما أن أكثر من 24.15% من التغير الإجمالي في رصيد BP يمكن تفسيره من قبل تقلبات أسعار النفط، و يشير المعامل الثابت في المعادلة c=4.48 أن وجود فائض في الميزان مرتبط بسعر محدد للبترول و يرجع هذا الارتباط لتوقف رصيد الميزان التجاري، الذي يعتبر جزء من ميزان المدفوعات، على الأسعار النفطية من جهة و حركة رؤوس الأموال المتعلقة بالعوائد البترولية من جهة أخرى.

***فترة الثمانينات:** شهدت فترة الثمانينات تقلبات مستمرة في وضعية الميزان تماشيا مع تقلبات أسعار النفط، إذ ظهرت المعادلة بين المتغيرين كمايلي: BP=0.09PP-2.63

و هي معادلة جزئية تبرز طبيعة العلاقة الطردية بينPP وBP، إذ أن أكثر من 55.83% من تغيرات الميزان يمكن إرجاع سببها لتغيرات أسعار النفط و هو ما جعل درج الارتباط كبيرة فاقت 74.71%، و رغم التحسّن الذي عرفه الرصيد و انتقاله من عجز سنة 1983 بنحو 0.085 مليار دولار إلى فائض سنة 1985 ب 1.015 مليار دولار نتيجة انتعاش أسعار النفط و العمل على الحفاظ على فوائض في الميزان التجاري إلا أن الأزمة النفطية سنة 1986 قد كان لها الأثر البالغ سواء على جانب عجز الميزان التجاري أو فيما يتعلق بتراكم المديونية، و اقتراب أجال تسديد الديون الخارجية و تزايد خدمة الدين، فظهرت أزمة خانقة أحدثت عجزا مزدوجا في ميزانية الدولة و ميزان المدفوعات،لتصبح عملية البحث عن إعادة التوازن التجاري من بين أهم أولويات برنامج التثبيت [49](الطاهر علي، 2004).

***فترة التسعينات:** حسب المعطيات الخاصة بهذا العقد من الملحق (أ) كانت درجة ارتباط بين أسعار النفط و ميزان المدفوعات مقدرة ب 18.70% و هي مختلفة عن الارتباط القوي الذي ميز فترة الثمانينات.

إذ يشير معامل التحديد إلا أن 3.5% من تغيرات الميزان فقط يمكن تفسيرها من خلال حركة أسعار النفط و يعود هذا الأمر إلى السياسات التي انتهجتها الجزائر ضمن برنامج التعديل الهيكلي بهدف تقليص و إزالة عجز الميزان من خلال تخفيض العملة و إعادة الهيكلة و تنمية الصادرات و التقليل من الواردات... الخ.

إلا أن تأثير أسعار النفط بقي واضحا من خلال فوائض في سنتي 1990و 1991 بعد ارتفاع النفط نتيجة حرب الخليج الثانية، ثم تسبب تدهورها في العودة مجددا إلى حالة العجز للسنوات الثلاث الموالية بلغ أقصاه سنة 2004 حوالي 4.36 مليار دولار.

و رغم الإصلاحات التي أحدثها البرنامج، إلا أن نجاحها بقي مرتبطا بحركة أسعار النفط التي انهارت مجددا في أزمة 1998 فعاد بذلك العجز بعد الفائض الذي شهده الميزان سنة 1995 و المقدر ب 6.3 مليار دولار، و تماشي قيم رصيد الميزان مع حركة أسعار النفط يوضحه البيان (3-6) و المعادلة التي برزت كمايلي: $BP=-0.13PP-2.75$.

***الفترة (2000-2005):** عرفت السنوات الأخيرة نقلة نوعية في رصيد ميزان المدفوعات الذي لم يشهد عجزا قط، إذ كان للارتفاع المستمر في أسعار النفط دورا بارزا في تدعيم فوائض للميزان التجاري، و التقليل من المديونية و خدماتها فانتقل فائض الميزان من 3.66 مليار دولار سنة 2002 إلى 9.251 مليار دولار سنة 2004 أي بنسبة 152.27%، في حين بلغ متوسط الفترة 2000-2004 حوالي 6.90 مليار دولار.

ثالثا: المديونية و خدمتها(D)-(SD):

تشكل الديون الخارجية و خدمتها من بين أهم المشاكل الرئيسية التي تعاني منها الدول و خاصة الدول النامية، و تعتمد الجزائر على المداخيل المتأتية أساسا من الإيرادات البترولية في تسديد و تقليص المديونية و خدمتها،و حسب العمود(1) و (8) من الملحق (أ) و (2) من الملحق (ب) ظهر مايلي:

شكل رقم(3-7)(أ)

تطور أسعار النفط و المديونية 1975-2004.

D=-0.02PP+22.42
R2=0.000299
R=-0.01729

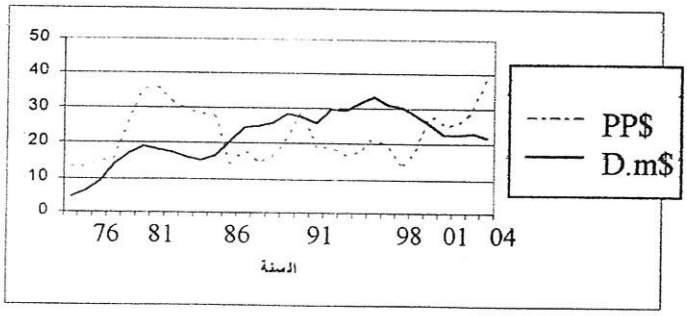

المصدر: استنادا للمعطيات في الملحق (أ) .

شكل بياني رقم (3-7)(ب)

تطور أسعار النفط و خدمة المديونية (1975-2004)

SD=0.01PP+4.64
R2=0.002546
R=0.05045

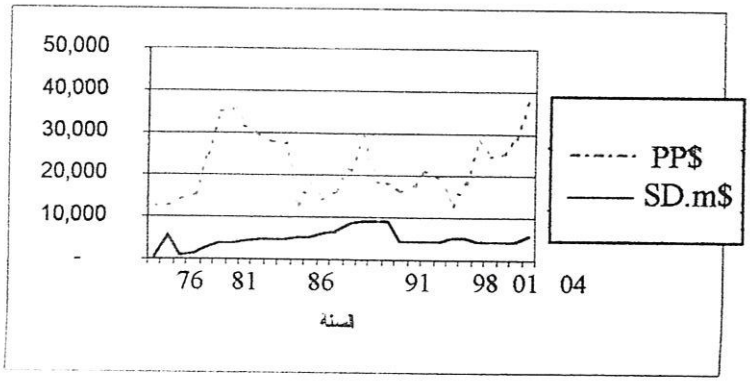

استنادا لمعطيات الملحق (ب).

من خلال النتائج السابقة يتضح أن هناك علاقة عكسية بين الديون و أسعار النفط (ميل المعادلة السالب)، و هو ما يعني أن حركة تغيير الديون بالزيادة أو النقصان ليست في نفس اتجاه تغيرات أسعار النفط، بمعامل ارتباط ضعيف يقترب من -1.73%، و أما معامل التحديد فيشير إلى أن 0.03% من التغيير الإجمالي للديون يفسر من قبل تغيرات أسعار النفط، في حين برزت علاقة طردية بين أسعار النفط و خدمة المديونية بمعامل ارتباط ضعيف لم يتعدى 5.05% بينما كان معامل التحديد 0.25%.

***فترة السبعينات:** لقد ساهمت الصدمة البترولية سنة 1973 في توفير موارد مالية ضخمة للكثير من الدول النفطية العربية و منها الجزائر، فتراوحت قيمة المديونية بين 944 مليون دولار و 3412 مليون دولار بين سنتي 1970 و 1974 على التوالي [50](Ahmed Benbitour ,1989).

فاستغلت الدولة هذه الأموال في العمل على تنمية استثمارات عمومية كبرى من خلال مخططاتها التنموية أثناء الفترة، مما دفعها سواء عند بداية المشاريع أو خلال فترة التنفيذ للجوء للاقتراض الخارجي، فارتفعت قيمة المديونية بشكل كبير، حيث تضاعفت خلال 5 سنوات فقط بدء من سنة 1975 بأكثر من 3.5 مرات لتبلغ نهاية 1979 حوالي 17.051 مليار دولار.

و تفسر بذلك المتطلبات التنموية الهائلة خلال السبعينات للسير في التوجه الاشتراكي التزايد المستمر في المديونية رغم ارتفاع مقابل في أسعار النفط.

و أما عن خدمة الدين، فقد ارتفعت قيمتها أيضا، رغم الزيادة في الأسعار و من ثم الإيرادات التي تساهم في التقليل من الخدمة، و يرجع ذلك بسبب التزايد الذي عرفته الواردات مقابل الصادرات.

***فترة الثمانينات:**

كانت النتائج كما يلي: D=-0.33PP+28.03 SD=-0.09PP+7.30

و تبين كلا المعادلتين أن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط كمتغير مستقل و المديونية و خدمتها كمتغيرات تابعة.

- فأما عن المديونية، فقد بلغ معامل الارتباط 72.66% مشيرا لعلاقة عكسية و ارتباط قوي حيث أن قيم

المديونية الكبرى تقابل قيم أسعار النفط الصغرى، و العكس صحيح كما يتضح أيضا من خلال المنحنى البياني (3-7)[أ].

فقد شهدت بداية الفترة انخفاضا محسوسا في قيمة الدين الخارجي، منتقلا من 19.36 مليار دولار سنة 1980، إلى 15.097 مليار دولار سنة 1984، نتيجة بقاء أسعار النفط فوق مستوى 28 دولار للبرميل، إضافة إلى ما عمدت إليه السلطات العمومية من خلال مخططها الخماسي الأول 1980-1984، التقليص من حجم التبعية الخارجية و خاصة منها في الجانب المالي،إلا أن ما حدث سنة 1986، اعتبر نقطة تحول للاقتصاد الجزائري، تفجرت من خلالها أزمة المديونية التي عرفت منذ تلك السنه تزايدا مستمرا، فقد تسبب انخفاض أسعار البترول في نقص بحوالي 50% من معدلات التبادل و إيرادات الميزانية، فوصل العجز الكلي للموازنة لرقم قياسي ، و أمام غياب سوق مالي، فإن العجز قد تم تمويله عن طريق القروض الأجنبية و الرفع من حجم المديونية [51](**دربال عبد القادر، زايري بلقا سم 2002**)،ليرتفع مؤشر المديونية الخارجية/ الناتج المحلي الإجمالي من 32% سنة 1986الى 47% سنة 1989استنادا الى معطيات الملحقين (أ)و (ب).

و بالتالي فقد أثر انهيار النفط على الوضع المالي للجزائر، حيث تسبب في انخفاض من الصادرات و باعتبار أن المصدر الوحيد للإيرادات هو الصادرات، عجزت هذه الأخيرة في تغطية الديون المتراكمة و هو ما يوضحه الجدول الأتي:

جدول رقم (3-4)

تطور مؤشر الديون / الصادرات للفترة 1980-1989

الوحدة: %

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
المؤشر	124	138	153	123	115	128	275	283	305	291

المصدر : من إعداد الباحثة استناد المعطيات الديون والصادرات الواردة في الملحق (أ) على التوالي .

- وأما عن خدمة الدين ،فقد عرفت تزايدا مستمرا منذ بداية الفترة حتى نهايتها ، فانتقلت من 3.968 مليار

دولار سنة 1980 إلى 6.853مليار دولار سنة 1989، رغم أن أسعار النفط قد عرفت تقلبات مختلفة بين الانخفاض والارتفاع، وعموما برزت العلاقة حسب ميل المعادلة السلوكية المستخرجة انطلاقا من معطيات الملحقيين (أ) و (ب) علاقة ارتباط عكسي بأكثر من 84.41% بينما يشير معامل التحديد إلى أن 71.25% من التغير الإجمالي في خدمة الدين يمكن تفسيره من قبل تغيرات أسعار النفط والتي أثرت بدرجة كبيرة على قيمة الصادرات المعتمدة على ايرادها في تسديد أعباء الديون ، إلا أن الأمر زاد تعقيدا بالنسبة للجزائر عند انخفاض الصادرات من جهة وارتفاع خدمة الدين رغم العمل على تقليل الواردات التي تستقطب بدورها جزء كبير من إيرادات الصادرات في تغطيتها ، وهو ما يتضح جليا من خلال مؤشر خدمة الدين / الصادرات الذي انتقل من 25% سنة 1980 الى 77% سنة 1989.

* **فترة التسعينات**. اعتمادا على معطيات التسعينات تم الحصول على النتائج الآتية:

$SD = 0.25PP+1.51$ و $D = -0.09PP+31.41$

- أما عن المديونية : فتظهر المعادلة علاقة عكسية ضعيفة مقارنة بالثمانينات مع أسعار النفط التي تفسر حوالي 2.92% من التغيير الاجمالي في قيمة المديونية ، في حين بلغ معامل الارتباط (- 17.09%) .

وقد سعت الجزائر منذ بداية التسعينات مستفيدة من التحسن الملحوظ في أسعار النفط بسبب حرب الخليج الثانية للتقليل من قيمة الدين الخارجي الذي انخفض من 28.379مليار دولار سنة 1990إلى 25.724مليار دولار سنة 1992إلا أن عودة الديون للارتفاع محددا ب 4مليار دولار وضع الجزائر في موقف العجز على أداء التزاماتها اتجاه الديون، ظهرت بذلك ضرورة إعادة الجدولة من خلال الاتفاق مع كل من نادي باريس ونادي لندن وفقا لبرنامج التعديل الهيكلي الذي استعدت الجزائر لتطبيقه بإشراف صندوق النقد الدولي إضافة إلى العمل على تخفيض العملة وتتمثل الديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نـــادي بـــاريس(*) الديون العمومية المتوسطة والطويلة الممنوحة من طرف الدول أو المؤسسات الرسمية

* طريقة تسديد الديون التي تمت جدولتها هي طريقة التسديد المختلط المتضمنة .

- التسديد يكون على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة - التسديد يبدأ مع إنتهاء فترة الإعفاء المقدرة بـــ 04 سنوات بداية من 31 ماي 1998.

التابعة للحكومات أو المؤسسات الدولية و من ذلك تمّ جدولة أكثر من 13 مليار دولار من طرف النادي،بينما قام النادي بإعادة جدولة حوالي 3مليار دولار كما تمّ توضيحه سابقـــا [52](**بطاهـــر علي ، 2004**).

ورغم الجهود المبذولة إلا أن قيمة الدين الخارجي عرفت تزايدا في بداية تطبيق البرنامج لتصل إلى أعلى نسبة لها سنة 1996 بحوالي 33.65مليار دولار ، ثم انخفضت إلى 28.315مليار دولار سنة 1999 ، حيث أن إعادة الجدولة بين 1994 و1995 لم تسمح بالقضاء على الديون وإنما ساهمت في تخفيض جزء كبير من خدمة الدين .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السلطات العمومية سعت جاهدة للابتعاد والتقليل من اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل وهو ما يتضح من خلال هيكل الديون في الجدول الآتي:

جدول رقم(3-5)

هيكل الديون من 1994-1999

الوحدة : مليار دولار.

السنة	84	95	96	97	98	99
الديون الطويلة	28.850	31.317	33.230	31.060	30.261	28.140
الديون القصيرة	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212	0.175

Source:www.ons.dz

- وأما عن خدمة الدين ، فيوضح معامل الارتباط البالغ 46.11% أن هناك علاقة طردية مع أسعار النفط

التي تفسر أكثر من 21.26% من التغيير الإجمالي لخدمة الدين ، حيث كان من بين أهم أسباب انخفاضها هو الشروع في عملية إعادة الجدولة -كما سبق الإشارة إليها - كما أن هدف البرنامج المتمثل في التقليل في قيمة الواردات وتشجيع الصادرات كميا وتنويعا من جهة ، والتحسن في أسعار النفط من 1994 إلى 1996، ساهم في تغطية والتقليل من خدمة الديون التي انخفضت إلى 4.46مليار دولار سنة 1997، إلّا أنها ارتفعت سنة 1998 إلى 5.18مليار دولار بسبب تدهور أسعار النفط وانخفاض قيمة الصادرات مقابل زيادة في الواردات.

***الفترة(2000-2005)**: لقد كان الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة دورا بارزا في التقليص من حجم المديونية وخدمتها حيث انخفض إجمالي الدين الخارجي إلى أقل من 21.83 مليار دولار سنة 2004، وانتقل مؤشر الدين الخارجي / الصادرات وخدمـــــــة الدين/ الصـــادرات من 97%و17% سنة 2000 إلى 64%و17% سنة 2004على التوالي.

وقد وضعت الجزائر خطة طموحه بتكلفة 50مليار دولار خاصة للأعوام الخمسة المقبلة منذ 2004 يتم تمويلها محليا بدلا من اللجوء إلى القروض الخارجية ، خاصة بوجود توقعات بوصول إجمالي الاستثمارات إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2009 (53).

ومع التزايد المستمر لأسعار النفط والمداخيل الجزائرية ، حيث تجاوزت عام 2005 أكثر من 41مليار $ بزيادة قدرها 22% مقارنة بسنة 2004 (54)(**جريدة الخبر،2006**)، استمر تقليص حجم المديونية وخدمتها ، فحسب التقرير الذي قدمه رئيس الحكومة يوم 2006/03/21 أشار إلى ان اجمالي الديون قد بلغ 15.5مليارد‌ولار في فيفري 2006، بعد أن بلغت 16.4 مليار دولار في 31ديسمبر 2005، وان الايرادات والعوائد النفطية ساهمـــت في تسديد الديون ، حيث دفعت الجزائر حوالي 117.9مليار دولار من سنة 1985 إلى 2005 (84مليار دولار لتسديد أصل الدين وحوالي 34مليار دولار كفوائد)(55)(**وزارة الشؤون الخارجية ،2006**) .

رابعا: الاحتياطات(RS):

حسب العمود (1) و(3) من الملحق (ب) على التوالي برزت النتائج كما يلي:

شكل رقم(3-8)

تطور أسعار النفط والاحتياطات 1975-2004

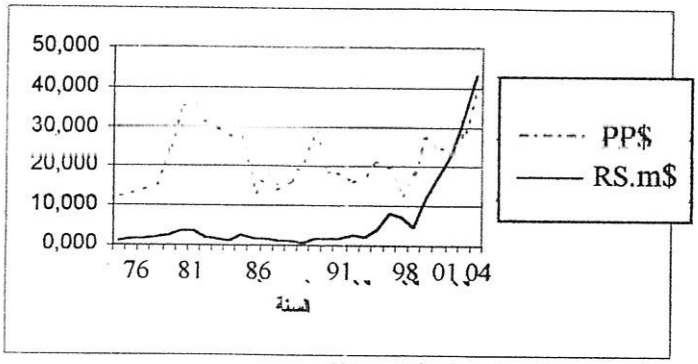

R=0.63PP-7.648109
R2=0.220778
R=0.469870

المصدر : استنادا لمعطيات الملحق (ب).

حسب النتائج السابقة ، فإن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والاحتياطات ،أي أن حركة تغير المتغيرين في نفس الاتجاه، يصل معامل الارتباط الى 46.98%في حين كان معامل التحديد حوالي 22.08 % ويعود هذا الارتباط إ عتماد الاقتصاد الوطني على مصدر واحد لمداخيل العملة الصعبة وهو ما يجعل احتياطات الصرف الأجنبي متعلقة أساسا بالعوائد النفطية.

***فترة السبعينات:** لقد كان للصدمة النفطية سنة 1973الأثر البالغ لتحقيق عـــــــوائد نفطية كبيرة ، ساهمت في الرفع من قيمة الاحتياطات حيث عرفت تزايد مستمر بلغ نهاية السبعينات أكثر من 2.51مليار دولار، رغم انه عرف انخفاض سنة 1977بنسبة 5% نتيجة ارتفاع خدمة الدين التي وصلت سنة 1976إلى 5.85 مليار دولار ، ومن ثم فإن هناك علاقة وطيدة بين المتغيرين.

***فترة الثمانينات :** من أجل معرفة درجة الارتباط بين أسعار النفط والاحتياطات في كل فترة ، تم الاعتماد على المعطيات الثمانينات من الملحقين (أ)و(ب) فظهرت المعادلة السلوكية كمايلي:

R=0.09PP-0.42 ، وإذا كان الميل الموجب لهذه المعادلة قد أوضح العلاقة الطردية بين المتغيرين ، فإن معامل الارتباط قد أكد عن وجود علاقة ارتباط طردية قوية ، حيث بلغ حوالي 81.36% في حين يشير معامل التحديد إلى أن أكثر من 66.19 % من التغير الإجمالي في الاحتياطيات يمكن تفسيرها من خلال التقلبات الحاصلة في أسعار النفط .

فقد تسبب انهيار أسعار النفط أثناء حرب الأسعار سنة 1986إلى انخفاض قيمة الاحتياطيات بنسبة 48% وهو الأمر ذاته عند الانخفاض الأخر سنة 1988حيث انتقلت الاحتياطات من 1.285مليار دولار سنة 1987 إلى 0.898مليار دولار سنة 1988.

كما اشتركت رفقة أسعار النفط عوامل أخرى تسبب في تدهور الاحتياطيات منذ 1986 كان أهمها تراكم الدين الخارجي وتدهور قيمة الدولار الأمريكي وحلول مواعيد استحقاق ووجوب تسديد أصل الديون قصيرة الأجل التي تم الحصول عليها عامي 1986 و1987 ووجوب تسديدها قبل نهاية 1989 ...الخ.

***فترة التسعينات:** إذا كانت فترة الثمانينات قد تميزت بارتباط شديد بين أسعار النفط والاحتياطات ، فإن فترة التسعينات ، تبين أن هناك علاقة عكسية بن المتغيرين أوضحتها المعادلة التالية:

RS= - 0.24PP+7.92

ومن ثم كان معامل الارتباط سالبا بقيمة (- 39.63%) ما يعني أن حركة تغير الاحتياطات لم تكن في نفس اتجاه حركة أسعار النفط ، بينما يشير معامل التحديد إلى 15.70% من التغير الإجمالي في (R) فقط يفسر من قبل تغيرات الأسعار البترولية.

فرغم التحسن الذي شهدته الأسعار إلا أن قيمة الاحتياطات شهدت تدهور مستمر حتى سنة 1993 إذ أنها لم تتعدى 2مليار دولار منذ 1985 ، إلا انه ومنذ بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ، رافق عامل تحسن أسعار النفط وخاصة عامي 1996و1997 عوامل أخرى ساهمت في رفع وتحسن قيمة الاحتياطات كان أهمها إعادة الجدولة وانخفاض خدمة الدين .

وأما تقلص الاحتياطيات فيما بعد البرنامج فيعود أساسا لتراجع أسعار النفط سنة 1998 من جهة والارتفاع المتجدد في خدمة الدين من جهة أخرى [56](**بطاهر علي، 2001**).

***الفترة (2000-2005):** تبرز السنوات الأخيرة عن وجود ارتباط قوي وطردي بين الاحتياطات وأسعار النفط إذ أثر الارتفاع الكبير في الأسعار الذي وصل سنة 2004إلى 38.66دولار للبرميل بصورة مباشرة على قيمة الاحتياطيات التي تضاعفت بأكثر من 9مرات خلال الفترة 1999-2004

كما أن استمرار تزايد الأسعار أدّى إلى التزايد المستمر في الاحتياطيات من النقد الأجنبي فقد صرح محافظ بنك الجزائر في منتصف شهر جوان 2005 أن الاحتياطيات قد بلغت نهاية شهر ماي 2005حوالي 46 مليار دولار أمريكي في حين فاق 501مليار دولار نهاية السنة .(57)

II-2-الجانب النقدي:

وفقا للمعطيات المتوفّرة سنحاول تسليط الضوء حول اهم الآثار ودرجة الارتباط بين أسعار النفط وبعض المؤشرات النقدية كالعرض النقدي وسعر الصرف والتضخم.

II-2-1- عرض النقود (M_1):

يمثل M_1 المفهوم الضيق للنقود الذي يحوي على مجموع العملة المتداولة والودائع تحت الطلب ، وأمام نقص المعطيات الخاصة بM_2 تم الاعتماد على M_1 لمعرفة أثر أسعار النفط على العرض النقدي في الجزائر ،حيث برزت النتائج من خلال معطيات العمود (1) و(4) من الملحق (ب) على التوالي كما يلي:

شكل رقم (3-9)

تطور أسعار النفط و M_1للفترة (1975-2004)

$M_1=0.30PP+14.69$
$R^2=0.044648$
$R=0.21130$

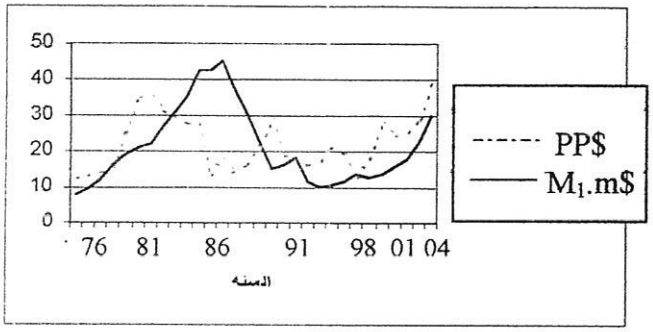

المصدر : استنادا لمعطيات الملحق (ب).

نتيجة اعتماد الجزائر على المورد النفطي وعوائده في توفير السيولة لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية في الدولة اتضح أن هناك علاقة طردية بين M_1 وPP حيث يرتبطان ارتباطا طردي يبلغ 21.13% ، في حين لم يتعدى معامل التحديد 4.47% فعملية الإصدار النقدي متوقفة على مجموعة من مقابلات الإصدار تمثل العملة الصعبة التي يتم توفيرها من خلال الصادرات النفطية أهم هذه المقابلات .

***فترة السبعينات:** شهدت M_1 نموا مستمرا منذ 1975حتى 1979 ، حيث انتقل من 8.095 مليار دولار إلى 19.204 مليار دولار على التوالي وقد كان للصدمة النفطية لسنة 1973 أثرها البالغ في انتعاش والتوسع النقدي نتيجة توفر السيولة ، خاصة وأن رهانات تلك الفترة كانت متوقفة على ما تملكه الجزائر من موارد مالية تساعد في تنفيذ خططها التنموية الطموحة .

***فترة الثمانينات :** حسب المعطيات المتوفرة أثناء هذه الفترة تم الحصول على المعادلة السلوكية التالية:

M_1= - 0.70PP+51.04 حيث يشير ميل المعادلة السالب لوجود علاقة عكسية بين المتغيّرين، أي ارتباط عكسي يصل معامله إلى 72.54% ما يعني أن حركة M_1 كانت مغايرة في اتجاهها حركة تقلبات أسعار النفط، كما يمكن القول أن 52.63% من التغير الإجمالي في M_1 يمكن تفسيرها من خلال تغيرات أسعار النفط. فرغم التغير في أسعار النفط إلا أن M_1 شهدت ارتفاع ونمو مستمر من 1980 حتى سنة 1988 كانت فيه سنتي 1982 و1985ذات أكبر نسبة نمو بـ 21% وهناك علاقة وطيدة يبين نمو الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود ، حيث انخفض كلا المتغيرين في سنتي 1988و1989 على التوالي :

فقد اتبعت السلطات سياسة توسعية نتيجة تزايد النفقات العمومية من خلال توجيه الاستثمارات نحو المنشآت القاعدية والمرافق العمومية ، وبتزايد حدة المديونية وتدهور أسعار النفط منذ 1986 ، حاولت الجزائر الخروج من المأزق وفقا لبرنامج التكييف بدء من سنة 1989 ، فحرصت على تطبيق سياسة ميزانية صارمة وتخفيض النفقات وسياسة نقدية انكماشية أدت إلى التخفيض من التوسع النقدي وامتصاص جزئي من فائض السيولة [58](**دربال عبد القادر ،زايري بلقاسم ،2002**).

***فترة التسعينات:** إن العلاقة التي تربط بين PP وعرض النقود يمكن استنتاجها من خلال أن العرض النقدي يعرف على أنه حاصل ضرب المضاعف النقدي بالمخزون من العملة القوية والتي تتكون من الاحتياطي الدولي إضافة إلى القدرة على الاقتراض المحلي بواسطة البنك المركزي [59](**بتزاردي ،2002**).

وقد أوضحت نتائج التسعينات عن وجود علاقة طردية بين M1و PP حسب المعادلة التالية M1=0.20PP+10.20 حيث أن 4.86% من التغير الإجمالي من M1 سببه تغيرات PP وبلغ معامل الارتباط الطردي حوالي 22.05% خاصة بالتأثر المباشر للاحتياطات من الصرف الأجنبي بتدهور أسعار النفط.

وقد تميزت هذه الفترة ، بإتباع سياسة انكماشية للحد من نمو الكتلة النقدية خلال فترة تطبيق البرنامج بالحد من التوسع في القروض الداخلية والرفع من الاحتياطات لدعم سعر صرف الدينار ، كما رافق الإجراءات النقدية إتباع تسيير صارم يضبط المالية العامة من أجل إبعاد السلطات من اللجوء إلى التمويل بالعجز وإتباع سياسة نقدية صارمة وبمعدلات فائدة حقيقية موجبة دائنة ، مما يزيد من مدخرات الأعوان الاقتصاديين وتشجيع استثماراتهم إضافة إلى التحسين في أدوات السياسة النقدية [60] (**بطاهر علي،2004**).

***الفترة (2000-2005)**: شهدت السنوات الأخيرة نمو في M1 المدعم بالارتفاع الكبير في أسعار النفط، حيث بلغت M1 حوالي 29.98مليار دولار سنة 2004 ، كما ارتفعت معدلات نمو السيولة في الاقتصاد كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (3-6)

تطور معدلات نمو السيولة في الاقتصاد 2000-2004

الوحدة:%

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
المعدل	38.3	58.05	63.82	63.72	61.01

Source:www.ons.dz

ويرجع ذلك إلى مجموعة من البرامج والإصلاحات التي سعت إليها السلطات أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ، يتم فيه إنفاق مبلغ إجمالي قدره 525 مليون دينار جزائري إضافة إلى الإنفاق الرأسمالي العادي المرصود في الميزانية، وفي خلال استخدام عائدات البترول غير المتوقعة [61](**محمد راتول ،2004**).

إضافة إلى برنامج المصالحة الوطنية وقرارات زيادة الأجور في 2004 و الأخير في 2006 الذي خصص له رئيس الجمهورية غلاف مالي قدره 98 مليار دينار [62](**جريدة الخبر،2006**).

II- 2-2- التضخم(IF):

انطلاقا من المعطيات الواردة في العمود (1)و(5) في الملحق(ب) ظهرت النتائج الآتية :

شكل رقم (3-10)

تطور أسعار النفط والتضخم للفترة1975-2004

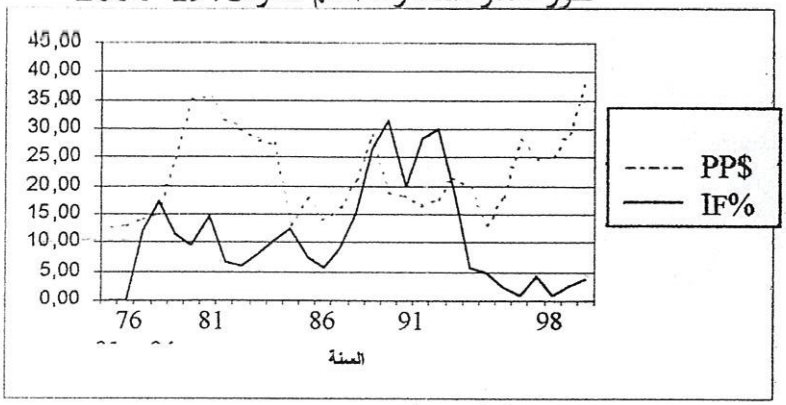

$IF = -0.31PP + 18.73$

$R^2 = 0.065071$

$R = -0.25509$

المصدر :استنادا لمعطيات الملحق (ب).

تبين هذه النتائج أن القيم الكبرى لمعدلات التضخم تقابلها القيم الصغرى لأسعار النفط والعكس صحيح ، كما يتضح من خلال المنحنى وخاصة خلال السنوات الأخيرة.

ويشير معامل التحديد إلى أن 6.51% من إجمالي التغير في التضخم يمكن تفسيره من قبل تغيرات أسعار النفط أما معامل الارتباط العكسي فيبلغ نحو26%.

***فترة الثمانينات:** حسب معطيات الفترة تم الحصول على المعادلة الآتية: $IF=0.05PP+7.73$

أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيّرين بمعامل ارتباط يصل الى 16.33% في حين لم يتجاوز معامل التحديد2.67%، فبعد أن وصل معدل التضخم نحو 17.2% سنة 1978، عرف هذا المعدل انخفاضا فيما بعد وصل سنة 1983 إلى 6% فقد شهد العقد معدلات منخفضة نسبيا بلغ متوسطها 9.05% حيث تميز الاقتصاد الجزائري ومنذ 1986بسياسة انكماشية للتقليل من السيولة النقدية خاصة في 1988 والحد من التضخم ، إضافة إلى سياسة تدعيم أسعار الكثير من السلع من طرف الدولة حيث فرّق القانون 89-12 المتعلق بالأسعار بين الأسعار الإدارية الخاضعة لإدارة الدولة والهادفة لتدعيم القدرة الشرائية للأفراد والنشاط الإنتاجي ويتم ضبطها عن طريق تحديد الأسعار القصوى وأسعار الهامش والثانية هي أسعار حرة(*) وفقا لنظام التصريح بالأسعار [63](بطاهر علي ،2004).

و قد مثّلت سنة 1986 ثاني أكبر معدّل للتضخم بسبب الظروف الصعبة التي فرضتها الأزمة النفطية على الجزائر.

***فترة التسعينات:** تشير النتائج الى وجود علاقة ارتباط طردي بمعامل قدره 30.09% و بلغ معامل التحديد 9.05%، بينما برزت المعادلة: IF=0.79PP+3.01

فقد عرفت الفترة معدلات تضخم مرتفعة مقارنة بفترة الثمانينات، بلغامتوسط (1990-1993)حوالي 23.41% بعد أن شهدت أسعار النفط تحسّن في بداية الفترة،و يفسّر وصول المعدل الى 29.87 %سنة 1995 بعد عملية تحرير الاسعار التي أشرفت عليها السلطات من خلال برنامج التعديل الهيكلي،حيث صدر في جانفي من السنة نفسها الأمر 95-06 الذي يهدف لجعل أسعار السلع والخدمات تعتمد على نظام المنافسة ، كما تم إلغاء كل الدعم على المنتوجات الغذائية و الطاقوية نهاية 1997، ما تسبب في ارتفاع الأسعار بمعدل 100% إضافة إلى قرارات تخفيض قيمة العملة التي بدأات منذ 1991 وأيضا في 1994.

ومن خلال سياسات نقدية صارمة وعمل مفتوح للسوق النقدي ، انخفضت معدلات التضخم إلى 2.27 % سنة 1999.

***الفترة(2000-2005)**: لقد ساهم التحسن الكبير في أسعار النفط في التقليل من معدلات التضخم بشكل كبير من خلال استخدام العوائد النفطية في تدعيم الجانب الحقيقي والإنتاجي عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع عمليات الشراكة والخوصصة ، وهو ما يسمح بالتوافق بين المعروض السلعي والمعروض النقدي المتزايد بدوره ، فانخفض المعدل إلى 0.91% سنة 2002، ثم عاد

*- تعرف بنظام التصريح بالأسعار،يصرح الاعوان الاقتصاديين من خلاله بالمنتجات والاسعار المرغوبة لدى المصالح التجارية ويتعين على الاعوان الالتزام بتلك الاسعار وهي موجهة لتحسين عرض السلع عن طريق ممارسة سياسة حقيقية للأسعار .

للارتفاع فيما بعد إلى 3.70 سنة 2004،إلا أن السلطات نجحت في إرجاع هذا المعدل إلى 1.6% نهاية 2005 [64](وزارة الشؤون الخارجية،2006).

II-2-3-أسعار الصرف (TC):

استنادا لمعطيات العمود (1)و(6) من الملحق (ب) تمّ الحصول على النتائج الآتية:

شكل رقم (3-11)

تطور أسعار النفط و أسعار الصرف (1975-2004)

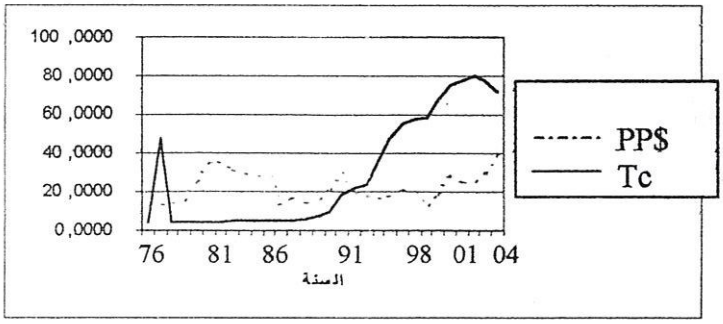

TC=0.60PP+14.70
R^2=0.024564
R=0.156729

المصدر :استنادا لمعطيات الملحق (ب).

رغم وجود علاقة طردية بين المتغيرين إلا أن الواضح من خلال النتائج أنه ليس هناك ارتباط قوي بين حركة أسعار النفط وأسعار الصرف ، إذ لا يتعدى معامل الارتباط 15.68% كما انّ تغيرات أسعار النفط لا تفسّر سوى 2.45% من إجمالي تغييرات أسعار الصرف، ويرجع ذلك أساسا إلى السياسة النقدية المتبعة في كل مرة ، وقد شهدت فترة السبعينات تقلب مستمر في قيمة العملة ، نتيجة الانتعاش في أسعار النفط ومن ثم في احتياطي الصرف الذي ارتفع من 1.040 مليار دولار سنة 1975إلى 2.518 مليار دولار سنة 1979وهو ما يدعم قيمة العملة المحلية حيث انتقلت من 1دولار =4.147دينار سنة 1977 إلى 3.853 دينار سنة 1979.

***فترة الثمانينات:** من خلال المعطيات المتعلقة بالثمانينيات أظهرت المعادلة السلوكية كمايلي :

TC=-0.07PP+6.90 وهي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيّرين.

وبمعامل ارتباط قوي عكسي يبلغ 62.22% وهو ما يعني أن تغيرات أسعار الصرف ليست في اتجاه تغير أسعار النفط.

وأمام التدهور في أسعار النفط ، عرفت العملة المحلية أيضا تدهور في قيمتها خاصة وأن سعر الصرف كان يحدد إداريا أثناء فترة الثمانينات ، حيث ارتفع سعر الصرف من 1دولار =4.51دينار سنة 1981إلى 7.61دينار 1989.

كما تميزت هذه الفترة بظهور سوق موازية للعملات الأجنبية ، فاق سعر صرف الدينار بها نظيره في السوق الرسمية إضافة إلى انخفاض الاحتياطات من الصرف الأجنبي بنسبة 66% ما بين 1985و1989 وهو ما يزيد من الضغط على قيمة الدينار الجزائري.

***فترة التسعينات:** ظهرت النتائج كما يلي : TC =-2.30PP+83.70

أي أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف وأسعار النفط ، تفسر هذه الأخيرة أكثر من 22.21% من التغير الاجمالي في سعر الصرف ،ويصل معامل الارتباط إلى 47.13%

وقد بدأت عمليات إصلاح سوق الصرف في مرحلتها التحضيرية الوقائية بإنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة منذ 1990 ثم كانت مرحلة ثانية متعلقة بتخفيض القيمة الخارجية للدينار من خلال برنامج التثبيت لعام 1991 .

وفي بداية تطبيق برنامج التعديل تم تخفيض قيمة العملة ب 50% منتقلا من 23.35 دينار إلى حوالي 35.06دينار كما حدث تخفيض ثاني في نهاية السنة(1994) ، فانتقل بذلك نظام الصرف من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم الموجه ليصبح ابتداء من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر الصرف ما بين لبنوك [65](**بطاهر علي ،2004**).

كما أدى انخفاض أسعار البترول خلال 1998-1999 إلى ضعف ميزان المدفوعات وعجز في حساب رأس المال وبالتالي تطبيق مجال الاستدانة الخارجية ، مما أدى إلى فقدان الاحتياطي الدولي وبالتالي زيادة الضغط على الدينار مما دفع بالسلطات إلى الإبقاء على سعر فائدة مرتفع مع عدم التدخل عند انخفاض الدينار [66](**بتراردي،2002**).

وتعرف السنوات الأخيرة تحسنا ملحوظا في قيمة العملة المحلية نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار النفط حيث انتقل سعر الصرف من 1دولار مقابل لـــ : 79.683دينار سنة 2002إلى 72.060دينار سنة 2004 خاصة بعد أن وصل الاحتياطي من الصرف الأجنبي إلى أكثر من 43.1 مليار دولار من السنة نفسها بسبب انتعاش أسعار النفط.

II-3-الجانب الاجتماعي:

III-3-1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (y):

استنادا للمعطيات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان في العمود (2)و(7) من الملحقين (أ)و (ب) على التوالي تم الحصول على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الواردة في العمود (8) من الملحق(ب).

شكل رقم(3-12)

تطور أسعار النفط ونصيب الفرد من الناتج (1975-2004).

$Y=26.40PP+1366.19$
$R^2=0.169254$
$R=0.4114$

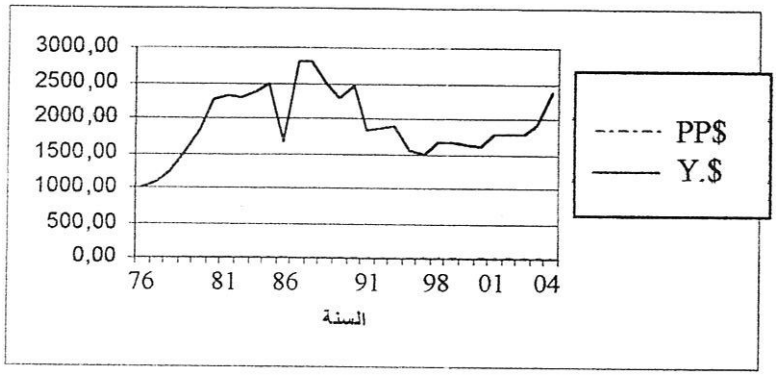

المصدر : استنادا للمعطيات الملحقين (ب).

تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين PP و Y يميل موجب في المعادلة السلوكية وبمعامل ارتباط يصل إلى 41.14% في حين يظهر معامل التحديد أن أكثر من 16.92% من التغير الإجمالي في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي يمكن تفسيره من خلال تغيرات أسعار النفط بينما تعود النسبة الباقية لقيمة الناتج المحلي الإجمالي والعوامل المتحكمة فيه إضافة إلى عدد السكان والنمو الديمغرافي.

***فترة السبعينات :** شهدت هذه الفترة نموا ملحوظا في قيمة نصيب الفرد من PIBنتيجة ارتفاع أسعار النفط التي تؤثر بدورها في قيمة الناتج المحلي الذي انتقل من 15.59 مليار دولار سنة 1975 إلى 33.28مليار دولار سنة 1975 بنسبة 113% وهو ما سمح بتطور Y خلال نفس الفترة بنسبة 86% بالغا 1836.64دولار بعد أن كان سنة 1975حوالي 988.71دولار.

فقد ساهم توجيه أكبر قدر ممكن من الاستثمارات لقطاع المحروقات من جهة والارتفاع في الأسعار من جهة أخرى في تحسين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي رغم أن عدد السكان قد عرف تزايدا منتقلا من 15.768 مليون نسمة سنة 1975 إلى 18.120 مليون نسمة سنة 1979كما يوضحه الملحق (ب).

***فترة الثمانينات:** حسب المعطيات الثمانينات كانت المعادلة السلوكية بين PPو Y كما يلي:

$$Y=-13.88PP+2817.53$$

فأوضح ميل المعادلة السالب وجود علاقة عكسية خلال هذه العشرية ، أكدها ارتباط عكسي بمعدل 57.50% أي أن تغيرات نصيب الفرد من PIB لم تكن في نفس اتجاه حركة أسعار النفط والملاحظة هنا أن هذا الأمر تدعمه النتائج المتحصل عليها سالفا بين الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط خلال هذا العقد والتي وصل فيها معامل الارتباط إلى 87.69-% .

فرغم تذبذبات أسعار النفط بين الارتفاع والانخفاض الشديد إلا أن Yقد عرفت تزايدا مستمرا من 1980 إلى غاية 1986، باستثناء انخفاض سنة 1982 الذي ميزه نمو في عدد السكان بنسبة 3% في حين لم تتعدى نسبة زيادة الناتج المحلي الإجمالي 2% .

ومن خلال المنحنى (3-12) ، يمكننا أن نلاحظ طبيعة العلاقة العكسية أثناء فترة الثمانينات ، إذ أن أقصى قيمة لـ Y (2801.61دولار) مقابلة لأدنى قيمة لأسعار النفط(12.97دولار للبرميل)سنة 1986، ومن ثم يمكن القول أن عوامل أخرى خارجية أو داخلية كان لها الأثر البالغ على PIB وبالتالي على Y خاصة تلك المتعلقة بحجم الاستثمارات الموجهة تزايد نحو قطاعات الصناعة والزراعة والعدول عن التوجيه نحو قطاع المحروقات وفقا للمخططات الخماسية الأولى والثانية .

كما يلعب النمو الديمغرافي دورا كبيرا في تحديد Y يظهر أثرها من خلال مقارنة معدلات نمو السكان ونمو الناتج المحلي الاجمالي.

***فترة التسعينات:** إذا كان عقد الثمانينات قد بين أن هناك علاقة عكسية بين PP و Y ، فإن فترة التسعينات قد كانت مغايرة ، إذ برزت المعادلة كما يلي: Y=23.33PP+1312.45

فميل المعادلة الموجب يشير إلى علاقة طردية بمعامل ارتباط 34.31% ، وهو ما يعني أن القيم الكبيرة لـ Y تقابل القيم الكبيرة لـ PP والعكس صحيح ، بينما يوضح معامل التحديد أن 11.77% من التغير الإجمالي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يفسر من قبل تغيرات أسعار البترول.

ويعود هذا الارتباط لكون أن نصيب الفرد يتوقف أساسا على PIB الذي ارتبط بدوره كما سبق الإشارة إليه بأسعار النفط ، إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية الكبرى التي قامت بها الجزائر " برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998" الذي تميزت بدايته كنهايته بانخفاض في نصيب الفرد من PIB ما يؤكد الآثار السلبية للبرنامج على الجانب الاجتماعي.

***الفترة (2000-2005)** : عرفت السنوات الأخيرة تطور مستمر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة التحسن الكبير في أسعار النفط، حيث وصل إلى 2366.79 دولار سنة 2004 بما يعادل 170551.6 دينار جزائري حسب سعر الصرف لتلك السنة، نتيجة نمو السكان،

إضافة إلى الاستثمارات الكبرى التي أصبحت تستقطب في الجزائر.

وباستمرار ارتفاع أسعار النفط ووصولها إلى 64.67 دولار في مارس 2006 ، بلغ الدخل الفردي الخام حسب تقرير رئيس الحكومة الذي سبق الإشارة إليه أكثر من 3100دولار.

II-3-2-البطالة (CH):

انطلاقا من المعطيات الواردة في العمود (1)و(9) من الملحق (ب) ، تم استخلاص النتائج الآتية:

$CH= - 0.13PP+25.13$

$R^2=0.060878$

$R=- 0.246734$

شكل رقم (3-13)

تطور أسعار النفط ومعدلات البطالة1977-1999

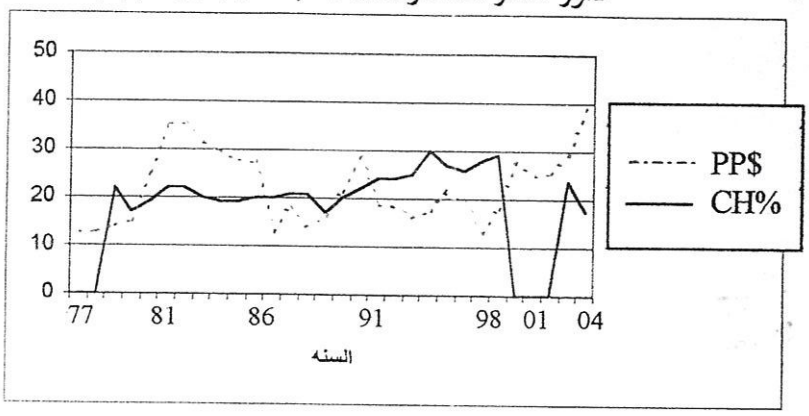

المصدر : استنادا لمعطيات الملحق (ب).

حسب ميل المعادلة السالب ، فإن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة ، باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية

المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن تم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري ، فقد كان للتحسن الملحوظ في أسعار النفط منذ 1973 تم في نهاية السبعينات دورا هاما في تمويل الاستثمارات الضخمة التي شرعت فيها الجزائر في مخططاتها لتلك الفترة ، خاصة وأن قطاع المحروقات قد حضي بالنسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات ، فتقلصت معدلات البطالة من 22% سنة 1977 إلى 19بالمائة سنة 1979.

ويشير معامل التحديد إلى أن حوالي 6.09% من التغير الإجمالي الذي يطرأ على معدلات البطالة يمكن تفسيره من خلال تغيرات أسعار النفط ، في حين يظهر معامل الارتباط العكسي البالغ 24.67 % أن حركة تغير المعدلات من البطالة ليس في نفس اتجاه تغيرات أسعار النفط ، وهو ما يظهر جليا من خلال ارتفاع المعدلات بعد أزمة 1986 إلى 21% وبالمقابل انخفاضها سنة 1989 بعد تحسن أسعار النفط.

***فترة التسعينات:** لم تختلف فترة التسعينات عن السنوات السابقة من حيث طبيعة العلاقة العكسية بين المتغيرين كما توضحه المعادلة السلوكية لهذه الفترة :CH=-0.42PP+33.617

وأما عن درجة الارتباط، فهي قوية ، إذ بلغ المعامل حوالي 55.13% ، دعمه وصول معامل التحديد إلى 30.39%.

ولعل أهمّ ما ميز هذه الفترة ، التأثير السلبي الذي خلفه برنامج التعديل الهيكلي على الجانب الاجتماعي وتحديدا البطالة في المجتمع ، إذ بلغ متوسط معدل البطالة للفترة (1994-1998) 27.2بالمائة حيث يرجع هذا الارتفاع للأسباب الآتية:

- انخفاض أسعار النفط مما يعني عدم القدرة على تمويل الكثير من المشاريع.
- تسريح العمال الناجم عن عمليات الخوصصة ، وتطهير المؤسسات ، فقد أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن حوالي 76مؤسسة و64وحدة إنتاج مستها إجراءات الغلق والتصفية ، وهو ما تسبب في تسريح 400.000 عامل نحو البطالة [67](**Abdekrim NAAS,2003**).
- **النمو الديمغرافي** ، حيث ازداد عدد السكان خلال عشر سنوات سبقت البرنامج بنسبة 31.05%.
- حالة اللاستقرار السياسي الذي عاشته الجزائر تلك العشرية، وما ترتب عنها من تعطيل للكثير من النشاطات الاقتصادية، ونفور الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الاقتصادي الجزائري.

***الفترة (2000-2005)**: شهدت السنوات الأخيرة تحسن ملحوظ في معدلات البطالة التي انخفضت من 29.2% سنة 1999 إلى 23.7ثم إلى 17.7 %سنتي 2003 و2004 على التوالي : في حين بلغت نهاية سنة 2005 حوالي 15.3% [68](إحصاءات**ONS** ، **2006**).

ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط الذي أتاح للجزائر فرص كبيرة لتمويل استثماراتها المحلية من جهة أو استقطاب استثمارات أجنبية خاصة لهذا القطاع من جهة أخرى(*).

---

* سيتم التفصيل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المبحث الثالث.

فقد أكدت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارات أن الجزائر تمكنت من استقطاب أكثر من 6مليار دولار سنة 2004من استثمارات أجنبية مباشرة ولا سيما في مجال المحروقات والاتصالات والسياحة وتوقع تقريرها أن تحتل الجزائر المرتبة الأولى سنة 2010 على مستوى دول جنوب البحر المتوسط فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة (69).

وحسب تقرير رئيس الحكومة الذي سبق الإشارة إليه مقيما وضعية الجزائر في 2005 أن إجمالي الاستثمار بلغ 1200 مليار دينار في حـــــين وصلت عملية التشغيل إلى 684.000منصب (70).

ما يمكن الإشارة إليه ،أنه أمام النمو الديمغرافي المتزايد وسلسلة الخوصصة والشراكة المتواصلة تبقى معدلات البطالة مهددة بالارتفاع ، خاصة وأن الفوائض البترولية لم يحسن استغلالها في إحداث تنمية مستديمة ، وبغض النظر عن الارتباط الشديد بين أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية وأسعار النفط والذي يشير إلى بقاء الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية ، يبقى السؤال مطروحا حول ما فعله هذا الاقتصاد للإعداد لفترة ما بعد النفط.

III- الاقتصاد الوطني والإعداد لفترة ما بعد النفط:

لقد أوضحت الدراسة التطبيقية السابقة أن أغلب المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني من ناتج محلي إجمالي والميزانية العامة والمديونية ....الخ، ترتبط ارتباطا وثيقا ، وتتأثر تأثيرا مباشرا بحركة أسعار النفط بالزيادة أو النقصان ، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية.

وأمام هذه الحقائق، أدركت الدولة أنّ التحدي الرئيسي الذي تواجهه خلال السنوات القادمة، هو الإعداد لفترة ما بعد النفط من خلال تنمية مصادر الطاقة البديلة من جهة وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات من جهة أخرى.

III-1- تنمية مصادر الطاقة البديلة:

أكّدت الكثير من الدراسات بأن إنتاج البترول سيتضاءل في السنوات الثلاثين القادمة نتيجة نضوب حقوله من مناطق عدة من العالم ، وهو ما جعل العديد من الدول تتسابق في البحث وتنمية المصادر البديلة أمام اقتصاد عالمي أدمن على النفط كأهم مصادر الطاقة من جهة وحتمية نضوبه من جهة أخرى[71] (حسين سميعي ،2005) والجزائر من بين هذه الدول التي تسعى جاهدة لتنمية مصادر طاقتها .

III-1-1-أهمية الغاز الطبيعي في الجزائر:

تولي الجزائر أهمية بالغة للغاز الطبيعي بالنظر لطبيعة العلاقة التكاملية مع النفط في الصادرات الوطنية وهو ما يتطلب تنمية هذا المورد وترقيته.

أولا: تجارة الغاز على المستوى العالمي : [72] (حسين عبد الله (2003)

ساهمت التطورات الحاصلة في تحسين كفاءة الغاز عند استخدامه في مختلف المجالات ، وخاصة في توليد الكهرباء من جهة ، وانخفاض تكاليف إنشاء وتشغيل معامل الإسالة وناقلات الغاز المسال من جهة أخرى في إعطاء دفعة قوية للتجارة الدولية لهذا المورد بنوعيه(انابيب ومسال) وقد عرفت نموا خلال الفترة 1975 و2001 بمعدل 6% سنويا في المتوسط .

وقد ظل الغاز الطبيعي وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية يعتبر منتجا ثانويا للبترول، إذ أنه عادة ما يستخرج مصاحبا للزيت أو غير مصاحب له ، ومن ثم يتم ضخه في الأنابيب إلى أمكنة أسواق الاستهلاك الرئيسية.

وأما عن أهم الدول التي تشرف على عملية التصدير للغاز الطبيعي فهي روسيا،كندا،الجزائر و النرويج ...الخ.

وما تجدر الإشارة إليه أن أسعار الغاز ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، و عادة ما تقل عنها، ويرجع ذلك أساسا لعدم وجود سوق عالمية تتحدد فيها أسعار الناز بل يعتمد في تحديد لسعر التفاوض بين المستورد والمصدر.

ثانيا: تجارة الغاز على المستوى الوطني:

تولي الجزائر اهتماما بالغا بالغاز الطبيعي نظرا لقدراتها في هذا المجال إذ ارتفعت احتياطياتها من الغاز الطبيعي وبلغت في آخر إحصائيات سنة 2005 حوالي 4550 مليار متر مكعب ، بعد أن كانت سنة 2000 حوالي 4077 مليار متر مكعب [73] ،وهذا راجع لهدف السلطات العمومية الرامي للرفع من الاحتياطيات الخاصة بقطاع المحروقات بما فيها البترول والغاز الطبيعي.

وتحاول الجزائر توجيه جهودها نحو تطوير الإنتاج من أجل الرفع من حصة الغاز الطبيعي في جانب صادرات الطاقة للأسباب الآتية : [74](**مؤتمر الطاقة لعربي الثاني ، 2006**)

- الخصائص التي يتصف بها الغاز من سرعة الاشتعال وضآلة ما يساهم به من تلويث البيئة إذ تعتبر السلطات أن ترقية وتطوير استعمال الطاقات الأقل تلوثا كالغاز الطبيعي وغاز البترول المسال والبترين الخالي من الرصاص من أهم المحاور الأساسية الطاقوية خاصة بعد انضمام الجزائر والمصادقة على معظم الاتفاقيات البيئية و على برونوكول "**كيوتو**" في 2005 /02/16 .
- ارتفاع الاستهلاك الوطني للغاز الطبيعي و غاز البترول المسال التي انتقلت من 52% سنة 1976 إلى حوالي 66% من إجمالي الاستهلاك الوطني خلال 2004 على عكس المواد البترولية التي انخفضت حصتها من 45% إلى حوالي 34 % خلال الفترة نفسها كما يتضح من الملحق (ج).
- تطور الاستهلاك النهائي أيضا للطاقة ، وتميز هذا التطور ببروز الجانب الغازي من الطاقة (غاز طبيعي ، غاز البترول المميع) والناتجة عن تطبيق برامج التوزيع العمومي للغاز الطبيعي وتنفيذ المخطط الوطني للكهرباء، والغاز ، وهو ما يسمح بوصول حصة المواد الغازية من الاستهلاك النهائي 31 % عام 2004 وهو ما يوضحه الملحق (د) .
- وجود توقعات بالزيادة الكبيرة لحصة الغاز الطبيعي من اجمالي الاستهلاك الطاقوي ، حيث تشير التقديرات

إلى أن يصبح كل من الغاز الطبيعي وغاز البترول يشكلان حوالي 63.35 % بحلول سنة 2015 ، كما يوضحه الملحق (هـ).

- الدور المتزايد الذي يأخذه الغاز الطبيعي على مستوى الصعيد الطاقوي العالمي ولجوء الكثير من الدول المتقدمة إليه كمصدر مهم للطاقة أمام ارتفاع تكلفة المصادر البديلة وانخفاض تكلفته.
- يمثل الغاز الطبيعي مصدر مهم لصادرات المحروقات في الجزائر، فإذا كانت المواد البترولية تشكل 52.6%

من إجمالي صادرات المحروقات لسنة 2004، فإن النسبة الباقية (47.4%) كانت من نصيب الغاز الطبيعي .

وبالنظر لهذه الدوافع واحتلال الجزائر للمرتبة الثانية في ترتيب الدول المصدرة للغاز الطبيعي عالميا ، اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير والإجراءات للنهوض بهذا القطاع.

ثالثا: الإجراءات والجهود المبذولة: [75] **(مؤتمر الطاقة العربي الثامن ، 2006)**

تسعى الجزائر من خلال شركة سونا طراك رفع إنتاجها من الغاز الطبيعي ليمثّل في آفاق 2010 حوالي 50% من إجمالي الإنتاج الوطني الطاقوي ، وهو مايسمح بزيادة صادراتها من الغاز الطبيعي وغاز البترول المسال من44% في سنة 2004 من إجمالي الصادرات الوطنية الطاقوية إلى حوالي 57% سنة 2010 كما يوضحه الملحقين (و) و(ن) ولأجل ذلك قامت بمجموعة من التدابير والمشاريع الاستثمارية في هذا المجال وخاصة خلال السنوات الأخيرة:

- تنظيم لقاءات دولية حول الغاز ، حيث نظمت الجزائر مائدة مستديرة لمنتدى الدول المصدرة للغاز في شهر فيفري من سنة 2002، ضم الدول المنتجة والمستهلكة وأصحاب الأموال ، وكان موضوع المائدة حول تحليل الطلب الأوروبي للغاز سنة 2020 ، السوق الأوروبية الجديدة للغاز وكان المحور الأساسي هو الحديث عن العقود الغازية وتمويل المشاريع والإجماع بين المنتجين والمستهلكين واللجنة الأوروبية على أن العقود طويلة الأجل جدّ مهمة كعنصر أساسي لاستقرار وأمن تموين أوروبا بالغاز والتي يتم تمويلها من طرف البنوك.

واعتبرت الجزائر أن الانفتاح على سوق الاتحاد الأوروبي وتزايد الطلب على الغاز في أوروبا أمام انخفاض إنتاجه المحلي خاصة من قبل بريطانيا وهولندا سيكون لها أثار ايجابية على جانب الغاز الطبيعي للجزائر [76] **(revuede Sonatrach,2002)**.

- إمضاء بروتوكول واتفاق " **دووت**" بتاريخ 21 ديسمبر 2001 من أجل إنشاء مؤسسات لدراسة جدوى انجاز مشروع الأنبوب الناقل للغاز تحت البحر الرابط مباشرة بين الجزائر وأوروبا عن طريق ايطاليا وتم الاتفاق بين كل من سونا طراك وسونلغاز من الجانب الجزائري و الشركات ألمانية و إيطالية من الجانب الأوروبي ، وتعكس هذه المشاريع الطموحات الكبيرة لسونا طراك للتأقلم مع قواعد اللعبة الجديدة في السوق الغازية في أوروبا [77] **(revue de sontrach ,2002)**.
- مشروع غاز عين صالح في إطار الشراكة مع B.P.STatoil للإنتاج 9 مليار م مكعب / سنة بداية من جويلية 2004 ، بلغت قيمة الاستثمار 2.5 مليار$
- تدعيم إنتاج حقل حاسي الرمل بانجاز ثلاث محطات ضغط بقيمة 372 مليون دولار من طرف شركة **JGE-Itochu** اليابانية بداية 2005.
- مشروع **GTI** من أجل تطوير حقول الغاز الطبيعي وانجاز مصنع لتحويل الغاز الطبيعي إلى سائل في منطقة تينهرت الواقعة بحوض اليزي في أفريل 2005 بطاقة إنتاج 36000 برميل / يوم من الغاز السائل

إضافة خطوط أنابيب نقل شمالا باتجاه أوروبا و جنوبا باتجاه نيجيريا.

- تبنّي سياسة طاقوية تأخذ على عاتقها تدعيم نسبة الاستهلاك من الغاز الطبيعي وغاز البترول المميع من أجل تخفيض نسبة استهلاك الجانب السائل من المحروقات وهو ما يهدف اليه برنامج التوزيع العمومي للغاز الطبيعي وتطوير استخدام غاز البترول المسال والغاز الطبيعي المضغوط كوقود لوسائل النقل. * [21]
- العمل على الرفع من انتاج 95% من الطاقة الكهربائية من الغاز الطبيعي .

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي توليها الجزائر للغاز الطبيعي كمصدر طاقة مهم ومكمل لصادرات المحروقات الوطنية ، وبالنظر للكثير من الخصائص التي انفرد بها عن مصادر الطاقة الأخرى ما جعله محط أنظار مستثمري وواضعي السياسة الطاقوية ، إلّا أن صفة النضوب التي اشترك مع البترول فيها ، تجعل الاعتماد عليه في الصادرات الوطنية بنسب مرتفعة خروج من تبعية النفط إلى تبعية مورد آخر ، ولذلك تعمل الدولة على تنويع المصادر الطاقوية بتنمية المصادر البديلة وخاصة المتجددة.

III-1-2 -المصادر المتجددة والمصادر الأخرى: [78](مؤتمر الطاقة العربي الثامن (2006)

أولا: الطاقات المتجددة:

أدركت الجزائر حقيقة قدراتها الهائلة من الطاقات المتجددة والمتمثلة أساسا في الطاقة المائية والشمسية والجوفية فوجهت نحو ترقية وتطوير إنتاجها ، ولأجل ذلك قامت بمجموعة من الإجراءات في سبيل الرفع من المشاريع الخاصة بهذا المجال ومنها:

- إنشاء شركة مختلطة تسمى "NEAL" – New Energy Alegria بين الشركة الوطنية سونا طراك والشركة الوطنية سونا لغار وبجمع SIM لإنتاج المواد الغذائية، تدخل مشاريعها ضمن القانون الخاص بالكهرباء إضافة إلى التوزيع العمومي للغاز بالقنوات.
- مشروع 150ميغاوات تهجين شمسي غاز في حاسي الرمل يمثل الجزء الشمسي فيه 30% .
- استعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية في أقصى الجنوب الجزائري خاصة بمنطقة تمنراست وكذا منطقة الجنوب الغربي ، حيث تعمل الجزائر على تطوير إنتاجها من الكهرباء [**] باستعمال الطاقة الشمسية وقد نجحت في إيصال الكهرباء الى 906 بيت سنة 2004.

---

*- قامت شركة سونلغاز بتحويل 120 سيارة لاستعمال الغاز الطبيعي المضغوط وتسليم 5 حافلات تعمل بهذا الغاز في يجانفي (2006).

**- تزيد الجزائر من إنتاجها من الكهرباء باللجوء إلى المصادر المتجددة وذلك لمجابهة ارتفاع الاستهلاك الوطني الذي يتطور سنويا بمعدل 8% فانتقل من 3249 ميغاواط ساعي سنة 1976 ليصل إلى 25910 ميغاواط ساعي سنة 2004.

ولعل اهتمام السلطات العمومية بالمصادر المتجددة خاصة في مجال استخدامها في توليد الطاقة الكهربائية يندرج ضمن الأهداف المسطرة والمتعلقة بتصدير الكهرباء ، حيث تم طرح مشروع يعمل على انتاج 2000 ميغاوات من الكهرباء يوجه حوالي 60% منها للتصدير إلى أوروبا من خلال انجاز سلك كهربائي يمر في أعماق البحر نحو اسبانيا .

وللإشارة تساهم الطاقة المتجددة في الاتحاد الاوروربي بنحو 6% من إجمالي استهلاكها من الطاقة سنة 2000 بعد أن كانت 3.4% سنة 1996 ، وتأمل أوروبا في رفع هذه السنة حيث اقترحت أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية في سبتمبر 2002 بجوها سنبورغ ، تبنى المؤتمر توصية يتم من خلالها تحديد هدف وفترة زمنية محددة لتنمية الطاقة المتجددة ليبلغ نصيبها نحو 15% من الاستهلاك العالمي للطاقة بحلول 2010 ، وتعتبر الطاقة الكهرومائية أهم مصادر الطاقة المتجددة ثم الرياح والطاقة الشمسية وهي تساعد على توليد الطاقة الكهربائية إضافة إلى مصادر أخرى [79](**حسين عبد الله، 2003**).

وفيما يخص الطاقة المائية فقد فتحت الجزائر أمام الاستثمارات الأجنبية وخاصة تلك المتعلقة بتحليه المياه وتوليد الكهرباء ، حيث ظهرت المجموعة اليابانية بعقد خاص لانجاز هذا المشروع وهو ما يسمح بإنتاج 40.000م مكعب من الماء يوميا و300 ميغاوط من الكهرباء سنويا في منطقة أرزيو ، وللتكفل بهذا المشروع تم إنشاء شركة مشتركة تسمى "**كهرما**" برأس مال أولي يقدر ب 4مليون دولاربين الشركة الجزائرية للكهرباء والتي تمتلك 20% من أسهم الشركة و80% للشركة الأمريكية Black/ Veatch.

و كان تاريخ العقد في جانفي 2002 [80](**revue de sonatrach,2002**).

ثانيا: مصادر أخرى للطاقة:

ويتعلق الحديث هنا بمصدرين مهمين هما ، اليورانيوم والمفحم.

أ. اليورانيوم :

تقدر احتياطات اليورانيوم ب 25000 طن ، ويمثل طاقة إنتاجية للكهرباء تعادل 400 مليون طن مكافئ نفط إلا أنّ هناك الكثير من الصعوبات لإستغلال هذا المورد.

ب. الفحم:

تحوي الجزائر على احتياطات هامة من الفحم في الجنوب العربي تقدر ب 40مليون طن وهي احتياطات كان سيكون لها الأثر الكبير واستخدمت محليا لإنتاج الكهرباء ، إلا أن الطبيعة الملوثة التي تميزه من جهة وارتفاع تكلفته من جهة أخرى حالت دون تطويره من أجل استغلاله مستقبلا ،إضافة إلى الكثير من الصعوبات الأخرى.

III-1-3-صعوبات تنمية مصادر الطاقة البديلة:

تواجه الجزائر مجموعة من الصعوبات التي تحول دون تنميتها لمصادر الطاقة البديلة ، وخاصة منها المتجددة بالرغم من الجهود والتدابير التي وجهتها لذلك سواء من ناحية اصدار القوانين أو من خلال الاجراءات المنفذة ، ومن بين أهم هذه العوائق نذكر :

- استحواذ قطاع المحروقات على النسبة الأكبر من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية نظرا للأرباح الهائلة التي يحققها القطاع.
- الافتقار للتكنولوجيا والخبرات اللازمة لترقية وتطوير المصادر المتجددة .
- عدم وجود أسواق دولية نشطة لبعض المصادر كالغاز الطبيعي.
- إذا كانت الدول المتقدمة وخاصة الو.م. أ قد أدمنت اقتصادياتها على النفط وركزت على التدفقات العربية البترولية وتحديد منطقة الشرق الأوسط و لم تفعل ما يكفي لتطوير مصادر بديلة فكيف يمكن للدول النامية ومنها الجزائر وهي الفقيرة ماديا وتكنولوجيا أن تأخذ على عاتقها تنمية مصادر الطاقة .
- حالة اللّاستقرار السياسي والظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال تسعينات القرن الماضي وهو الأمر الذي تسبب في نفور المستثمرين الأجانب ، ورغم التحسن الذي يشهد الوطن في السنوات الأخيرة إلا أن الاستثمارات المقبلة قد توجهت للقطاع النفطي و الغاز الطبيعي .
- عدم توجيه الفوائض والعوائد النفطية لتنمية المصادر البديلة نتيجة تركيز الجهود في تغطية عجز الموازين وتسديد الديون الخارجية وتمسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتمسين البنى التحتية لمشاريع الاستثمارات .
- المصادقة على الكثير من اتفاقيات حماية البيئة وخاصة برتوكول "كيوتو" ، وهو ما يجعل أهم محاور السياسة الطاقوية متعلق بترقية وتطوير استعمال الطاقات الأقل تلوثا فقط على حساب المصادر الملوثة ومنها الفحم خاصة وأن الجزائر لا تملك الإمكانيات من أجل التقليل من أخطار التلوث بالنسبة للمصادر الطاقوية(*)

---

* يعتبر هذا العامل عائقا لكنه في الوقت نفسه يمثل حافزا هاما لتقليص الاعتماد على النفط لطبيعته الملوثة والاهتمام الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية ، وقد قامت الجزائر بإصدار مجموعة من القوانين والأنظمة تسيير مواردها دون الإخلال بالتوازن البيئ و منهاقانون رقم 99-09 في 15 جويلية 1999 والمتعلق بالتحكم في الطاقة .- قانون رقم 01- 19- في 12 ديسمبر 2001 متعلق تسيير ومراقبة والقضاء على النفايات السامة – قانون رقم 03 – 10 مؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمحافظة على البيئة في اطار التنمية المستديمة ، مرسوم تنفيذي رقم 03- 452 صادر في 01 ديسمبر 2003 متضمن الظروف الخاصة بالنقل البري للمواد الخطيرة .- مرسوم تنفيذي في 11 جانفي 2005 الذي يضع القواعد الخاصة بالفعالية الطاقوية المطبقة على

وأمام هذه الصعوبات حاولت الجزائر توزيع جهودها بين تنمية المصادر الطاقوية و تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات والنهوض بالقطاعات الصناعية والزراعية والخدمات لتنويع الصادرات الجزائرية وبالتالي تنويع مصادر الدخل.

III -2- تنمية الصادرات، خارج قطاع المحروقات:

كشفت الصدمة النفطية سنة 1986 عن وهن الاقتصاد الجزائري الذي ارتبط بالظروف الخارجية ، ومنذ تلك الفترة اعتمدت الجزائر سياسات واستراتيجيات مختلفة من أجل فك التبعية من خلال الاهتمام بالصادرات خارج قطاع المحروقات.

III-2-1-واقع التصدير في الجزائر:

تولي الدول النامية والمتقدمة على السواء أهمية بالغة لترقية الصادرات وتنويعها باعتبارها المنفذ الأكبر لتوفير النقد الأجنبي، والمساهمة بالعائدات في تمويل برامج التنمية الاقتصادية التي تمس مختلف القطاعات إلا أن ما حدث في الجزائر هو العمل على الترقية دون التنويع في الصادرات ، ما جعل الاقتصاد الوطني يعتمد بشكل كبير على صادرات قطاع المحروقات التي مثلت نسب مرتفعة بلغت 98.2% و 98% عامي 1980 و 1985 على التوالي [81](Ahmed Henni, 1991) ، وواصلت في نفس سياق المعدلات لتصل سنة 1991 إلى 99.7% وهو ما يجعل نسبة 0.3 % تعطي نظرة واضحة أولى حول تقييم الاقتصاد الجزائري خارج قطاع النفط ولمعرفة واقع التصدير في الجزائر سنحاول تحليل هيكل الصادرات سلعيا وجغرافيا :

أولا: تحليل هيكل الصادرات سلعيا:

سنعتمد في تحليل هيكل الصادرات على المعطيات الواردة في الجدول الآتي:

جدول رقم (3-7)

هيكل صادرات الجزائر خلال الفترة 1986 – 2000

الوحدة:%

السنة	1986	1988	1990	1992	1994	1996	1998	1999	2000
صادرات المحروقات	97.4	94.8	97.00	94.4	94.2	92.9	96.9	96.1	96.8
صادرات خارج القطاع	2.6	5.2	3.00	5.6	5.8	7.1	3.1	3.9	3.2

المصدر : د/ وصاف سعيدي ، د قويدري محمد ، مرجع سابق ، ص 219.

الألات التي تعمل بالكهرباء الغاز والمواد البترولية. كذلك تضمن قانون الغاز والكهرباء ، وقانون المحروقات جانبا مهما من المشاكل البيئية. المصدر : مؤتمر الطاقة العربي الثامن ، مرجع سابق، ص 22.

وتبرز هذه المعطيات ملاحظتين أساسيتين وهما : [82](**وصاف سعيدي وقويدري محمد (2005)**

◆ **تتمثل الملاحظة الأولى** في حقيقة أحادية التصدير في الجزائر من خلال قطاع المحروقات، وأما عن الصادرات خارج القطاع فهي بقيت ضئيلة جدا، إذ أنها لم تتعد 10% إلا سنة 1995 حين بلغت 11.8 % لكنها انخفضت في السنة الموالية مباشرة إلى 7.1 % ورغم ذلك فهي مرتفعة نسبيا مقارنة بالسنوات السابقة واللاحقة على السواء، وذلك راجع لزيادة الصادرات الجزائرية باتجاه روسيا من أجل تسديد مديونيتهاأثناء تلك الفترة.

◆ فشلت السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي حددته منتصف التسعينات بوصول الصادرات من المنتجات غير النفطية إلى 2 مليار% سنة 2000 ، فإذا كان اجمالي الصادرات سنة 2000 هو 20375 مليون دولار حسب الملحق(أ) ، ومثلت نسبة المنتجات غير النفطية حوالي 3.2 % في السنة نفسها حسب الجدول أعلاه ، فإن قيمة هذه المنتجات لم تتعد652 مليون دولار أي أنها لم تصل حتى إلى نصف ما كانت تهدف إليه.

ولم يتغير الأمر أيضا في السنوات الأخيرة، فقد قدرت الصادرات خارج المحروقات ب 2.79 % من إجمالي الصادرات بقيمة 664 مليون دولار سنة 2003 مسجلة انخفاضا بدلا من الارتفاع بنسبة 9.54 % مقارنة بسنة 2002.

وأما عن أهم المواد والمنتوجات الرئيسية غير النفطية المصدرة في الجزائر ، فنجد أن النسبة الأكبر تخص مشتقات النفط بأكثر من 25% ، ثم بعض المنتوجات الإستراتيجية كالفوسفات ونفايات الحديد والزنك بحوالي 15% وأما المنتوجات الفلاحية فهي لم تتعد نسبة 5% من إجمالي الصادرات غير النفطية متكونة أساسا من التمور والخمور ، وعادة ما تبقى مواد التجهيز الصناعية في الترتيب الأخير رفقة السلع الاستهلاكية.

ثانيا: تحليل هيكل الصادرات جغرافيا:

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي أكثر تعاملا مع الجزائر فيما يخص عملية التصدير نتيجة الكثير من الاتفاقيات في إطار التعاون والشراكة التي تمّ إبرامها بين الطرفين خلال السنوات الأخيرة ، حيث توجه 60 % إلى 68 % من الصادرات الجزائرية نحو هذه الدول إضافة إلى الدول الأوروبية الأخرى والدول الأمريكية الجنوبية أما عن الدول العربية والإفريقية فلم تتجاوز 2% من إجمالي الصادرات رغم أن هذه الأسواق تعتبر أكثر جاذبية لامتصاص المنتوجات الجزائرية.

وأما فيما يتعلق بأهم الزبائن الرئيسين لاستقبال المنتوجات الجزائرية خارج قطاع المحروقات فحسب إحصائيات للسداسي الأول من سنة 2003 أن اسبانيا تكون في المرتبة الأولى بنسبة 22.5% ثم فرنسا 29.75% وبعض الدول الأوروبية الأخرى.

وأما عـــن الدول العربية ما عدا دول المغرب العربي، نسبتها ضئيلة جدا، إذ فشلت أعلى نسبة للعراق 3.79% تم لبنان ب 2.48 % والأردن بأقل من 0.08%وفي نفس السياق كان الأمر بالنسبة للدول المغاربية التي كانت أعلى نسبة موجهة نحو تونس ب 2.56% ثم المغرب ب 2.22% تليها ليبيا ب 1.84% في حين استقبلت موريتانيا 0.15% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات [83].

وتأسيسا لما سبق ذكره يمكن القول أنه كما هو الحال بالنسبة لواردات الجزائر ، فإن صادراتها لم تخرج عن النطاق الأوروبي[*] بينما تغيب السلع الجزائرية في الأسواق العربية والمغاربية نتيجة ضعف التجارة البينية من جهة وعدم الوصول إلى تكامل اقتصادي من جهة أخرى.

وإذا كانت مشكلة البحث عن الاتحاد والتعاون العربي باقية كتحدي للدول العربية ، فإن التحدي الآخر للجزائر هو كيفية تعزيز صادراتها بمصادر جديدة لضمان التنويع السلعي والجغرافي وهو ما يضمن التقليل من الأخطار الخارجية من خلال "**تنويع المصادر في توزيع المخاطر**".

III-2-2-حواجز وحوافز تنمية الصادرات غير النفطية :[84](وصاف سعيدي ، قـــويـــدري محمد ،2005)

لقد تسببت الأزمة البترولية لسنة 1986 في اختلالات هيكلية للاقتصاد الجزائري نتيجة اعتماده المفرط على النفط وعوائده في التنمية الاقتصادية ، فكانت هذه السنة بمثابة الإنذار الذي تلقته الجزائر لإعادة التفكير في إستراتيجيتها التصديرية من خلال التحول نحو إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير بهدف ترقية وتنويع صادراتها خارج المحروقات، الاعتبارات الآتية :

- التصدير يشكل الامتداد الطبيعي في المشروعات الإنتاجية.
- يمثل مخرجا لفائض الطاقات الإنتاجية والمخزون للمؤسسات الجزائرية نتيجة الحواجز التي يصادفها التسويق المحلي .
- تسمح عملية تنويع الصادرات في تنويع مصادر الدخل والابتعاد عن خطر الانهيار والاختلال الهيكلي نتيجة ارتباط الاقتصاد الوطني بأحادية التصدير .
- السعي للانفتاح نحو الأسواق الخارجية لضمان الصمود في وجه المنافسة .
- مقابلة الاحتياجات المالية لتغطية الواردات .
- يسمح بتحسين جودة المنتوجات الوطنية ، كما يوفر مناصب شغل كبيرة ، إضافة إلى ما يحققه التصدير وعوائده من فوائض في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات...الخ.

*- تلجأ الجزائر لتغطية وارداتها من مختلف السلع إلى دول الاتحاد الأوروبي الذي يوفر لها ما يفوق نصف الواردات ، حيث بلغت نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي سنة 2000 حوالي 58% من إجمالي الواردات.

وبالنظر لأهمية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات حاولت السلطات العمومية البحث في الحواجز التي تعرقل أهدافها من أجل مواجهتها من خلال مجموعة من الجهود و التحفيزات المقدّمة.

أولا: حواجز التصدير خارج قطاع المحروقات:

تعترض عملية ترقية الصادرات بعيدا عن الجانب النفطي الكثير من المعوقات يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

أ- معوقات رسمية: وتتمثل فيما يلي:

- عدم قدرة المساعدات الرسمية المحلية في التغلب على معوقات التصدير .
- عدم وجود نظام ضريبي محفز ومدعم للمؤسسات التي تأخذ على عاتقها عملية التصدير
- غياب فعالية وفاعلية المؤسسات المسؤولية عن تنمية الصادرات .
- ضعف المؤسسات التمويلية في الجزائر وعدم قدرتها على تدعيم الصادرات الوطنية ، فالقيود من الجانب البنكي كبيرة في حين تغيب البورصة الجزائرية عن أي دور في عمليات التمويل للمؤسسات المحلية.

ب- المعوقات الداخلية:وتتعلق هذه المعوقات بالاجراءات التي عادة ما تتبعها الشركات والمؤسسات الوطنية في إطار أهدافها وعملها وهي :

- التخوف من التسويق نحو الأسواق الخارجية ، وبالتالي العمل من أجل تغطية الاحتياجات المحلية لاغير
- محدودية الموارد المادية والمالية والتي تساهم في التوّسع الخارجي حيث تعتبر عدم القدرة على توفير رؤوس أموال لازمة لعملية التصدير أهم أسباب توجه المؤسسات الوطنية نحو خيار السوق المحلي على حساب الخارجي .
- نقص المعلومات والخبرة في مجال التسويق الدولي ، اضافة إلى ضعف الجانب التكنولوجي .
- ارتفاع تكاليف المنتوج الوطني مقارنة بمثيله الأجنبي ، ما يجعل عملية البحث عن أسواق قابلة لامتصاص واستقبال المنتوج أمر في غاية الصعوبة خاصة مع غياب الجودة الفعلية للمنتوجات الوطنية.
- عدم سعي الشركات الوطنية لاتفاقيات الشراكة والتعاون ، وترك الأمر فقط على كاهل الدولة.

ج- المعوقات الخارجية: إن المقصود هنا بالمعوقات الخارجية هي مجموع الحواجز التي تعترض المنتوجات الوطنية في الأسواق الخارجية ومنها:

- عدم القدرة على مواجهة المنافسة الشديدة والقوية من طرف الشركات المحلية للدولة التي تم التصدير إليها أو من طرفا المؤسسات الأخرى وخاصة الشركات متعددة الجنسيات التي تستحوذ على أكبر نصيب من حجم التجارة الدولية والأسواق الخارجية.
- محدودية منافذ التوزيع في الأسواق الخارجية.
- أمام ضعف التكامل العربي والمغاربي والإفريقي وضعف التبادلات البينية تتوجه الجزائر بمنتوجاتها نحو

الأسواق الأوروبية في الدول الأخرى وهو ما يزيد من تكلفة نقل المنتوجات ، وبالتالي رفع أسعارها(*) لضمان جزء من هامش الأرباح وهو ما يؤدي إلى نفور الأسواق الخارجية بمستهلكيها من المنتجات الوطنية لوجود البديل وبأسعار أقل .

- ارتفاع درجة المخاطرة في الأسواق الخارجية .

ثانيا: حوافز وإجراءات تنمية الصادرات غير النفطية:

تحاول الجزائر النهوض بصادراتها خارج قطاعها المحتكر من خلال جملة من الإجراءات كانت بدايتها سنة 1986 بتقديم تشجيعات جبائية وردت في قانون المالية لتلك السنة عن طريق إعفاء ضريبي على أرباح الشركات التي تنجز عملية تجارية في الخارج، إضافة إلى مرسوم 86- 46 الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 1986 المتعلق بتقديم مساعدات مالية لتنمية الصادرات ، ومنذ تلك الفترة توالت الجهود والتي تهدف لبناء اقتصاد خارج النفط وأهم هذه الإجراءات:

- قامت الجزائر في إطار إصلاحات الصرف الأجنبي وفقا لبرامج التعديل الهيكلي لتخفيض سعر صرف العملة الوطنية في أفريل 1994 بقيمة 50% فانتقل 1$ من 24 دينار إلى 36 دينار ، ثم أتبعه بتخفيض ثاني في سبتمبر 1994 أصبح فيها الدولار معادلا ل 41 دينار جزائري [85] (بطاهر علي ، 2004). وهو ما ساهم في زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من جهة وتشجيع الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى.
- إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX ، وتعمل بذلك على تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجاريه وأخطار الكوارث الطبيعية بعد أن كان يتم من طرف شركات تأمين غير مختصة.
- تسهيل عملية منح الائتمان للمؤسسات الراغبة في التصدير.
- إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات ESPE يشرف على مساعد المؤسسات المصدرة في المشاركة في المعارض الدولية للتعريف بالمنتوجات مع تحمل أعباء النقل .
- إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض SAFEX والمرصد الوطني للأسواق الخارجية ، إضافة إلى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية PRomex يعمل على دعم المتعاملين الجزائريين في استكشاف الأسواق الخارجية المرغوب تسويق المنتوجات إليها
- إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات يتولى مهمة رسم الإستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية إضافة

---

*- بإعتبار أن السعر =سعر التكلفة + هامش الربح ، وأمام عدم القدرة على اتباع سياسة مجدية للتقليل من التكاليف ، يبقى السبيل الوحيد لضمان الأرباح هو زيادة الأسعار.

إلى الحرص على متابعة تنفيذها.

- إنشاء ملف وطني للمصدرين FINDEX مهمته إحصاء جميع المتعاملين الاقتصاديين المصدرين ، لتمكينهم من الحصول على جميع المعلومات الخاصة بالأسواق الخارجية بشكل مجاني ودوري.
- إنشاء مشروع للتصدير على مستوى الجمارك، تقوم المؤسسات المصدرة على تخزين المنتجات قبل عملية

توجيهها إلى البلد المستورد.

وبالرغم من كل هذه الإجراءات إلا أن الأمر لم يتغير بالنسبة لمعدل الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات ، وهو ما جعل الدولة الجزائرية تضاعف جهودها متبعة في ذلك طريقين أساسيين تعتبر هما محور التنمية وبناء الاقتصاد خارج قطاع النفط وهما : تشجيع الاستثمار الأجنبي وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

III-2-3- توجّهات الجزائر نحو تنمية الصادرات خارج المحروقات:

اعتبرت الجزائر أن الإعداد لفترة ما بعد النفط وبناء اقتصاد إنتاجي لابد أن يتم من خلال الكثير من الإصلاحات والخيارات كان أهمها تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إيجاد منتوجات جديدة خارج قطاع المحروقات وتنمية القديمة منها للابتعاد شيئا فشيئا من أثر أحادية التصدير.

أولا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة:[86](علي همال ،فطيمة حفيظ ،2005)

لقد أفرزت العولمة والتقدم التكنولوجي الكثير من التغيرات على الصعيد الدولي ، كان أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أصبح يعتمد كأحد ركائز التنمية ومصادر التمويل في دول العالم وخاصة الدول النامية.

والجزائر من بين هذه الدول التي سعت جاهدة لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة في المجال غير النفطي وأهم الإجراءات التي قامت بها الجزائر لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر :

- أعطى إصدار قانون النقد والقرض في 1990 دفعا قويا باتجاه تحرير التجارة الخارجية وحرية تنقل رؤوس الأموال لتمويل المشاريع الاقتصادية وترخيص غير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر .
- أمام محدودية تدفق الاستثمار الأجنبي الذي جاء به قانون النقد والقرض ، تم إصدار قانون جديد سنة 1993 يقضي بمنح حوافز مالية وجمركية وتقديم ضمانات وتسهيلات للمستثمرين الأجانب وهو ما سمح بتوافد عدد كبير من المستثمرين والشركات الأجنبية بداية 1994 نحو الجزائر لنشاطات خارج قطاع المحروقات وكانت المشكلة أن جزء يسير جدا من نوايا الاستثمار كانت تحقق بينما بقي الجزء الأكبر دون تنفيذ نتيجة وجود مجموعة من العوائق التي وقفت في وجه الجزائر لاستقبالها للاستثمارات الأجنبية المباشرة

منها ما هو متعلق بحواجز مالية وأخرى أمنية بغياب الاستقرار السياسي ، إضافة إلى صعوبات السوق الجزائرية*[26] ، و ظهرت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (3-8)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للفترة (1994-2003)

الوحدة:مليون دولار

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
القيمة	18	5	4	7	501	507	438	1196	1065	634

Source: Rapport de Femise,Fevrier 2005.

وتأسيسا لما سبق ذكره يمكن إيضاح النقطتين الآتين:

الاولى : وهي غياب الاستثمارت العربية في الجزائر إذ أن أغلب المستثمرين الأجانب في الجزائر هم من الدول الأوروبية والو.م.أ فمفارقة الفوائض البترولية لدول الخليج -كما سبق التطرق إليها- قد توجهت للخارج ولكن للدول المتقدمة بينما غابت في الدول العربية ومنها الجزائر .

الثانية: وهي أنه رغم جهود الجزائر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النشاطات خارج قطاع المحروقات إلا أن هذا القطاع استقطب الجزء الأكبر ، وما فعلته الاستثمارات هي تنمية القطاع النفطي ذاته من أجل استغلال الثروة الوطنية من خلال اتفاقيات البحث والتنقيب الكثيرة والاستثمارات الأخرى في الصناعة البترولية ، فبقيت الجزائر أمام مشكلة اقتصاد أحادي الجانب تصديرا وتمويلا فتوجهت نحو العامل المشترك بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنمية المنتوجات المحلية والوطنيه من خلال تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية بناء الاقتصاد الجزائري استعداد لما بعد النفط .

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: [87]

لقد أكدت الجزائر في الكثير من المناسبات من خلال تصريحات مسؤوليها أن من بين أهم انشغالاتها هو تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي الكلمات نفسها التي أكدها على سبيل المثال وزير التجارة" **الهاشمي جعبوب**" على هامش تدشين الغرفة الجزائرية الألمانية للتجارة والصناعة متأسفا عن ضعف صادرات الجزائر خارج المحروقات نحـــــو ألمانيا يوم 2006/6/1 [88](**جريدة الشروق،2006**).

*- صدر من مكتب الاستثمارات العربية للاتصالات وصحيفة الشرق الأوسط قرار يتعلق بحقيقة وضع السوق الجزائرية والفرص المتاحة في مختلف القطاعات في جوان 2000 يؤكد على أن السوق الجزائرية تمتلك قدرات كبيرة وتتيح فرصا عديدة و هي سوق عرفت تحوّلات هامة ، إلا أن هناك سلبيات مازالت عالقة ، وهو راجع للمشاكل العديدة والبعيدة عن المعايير الدولية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

وقد أصبحت إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيارا لبناء الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ودفع وتيرة التنمية نتيجة المساهمة المتزايدة أكثر فأكثر في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي وهو ما أكده " **لوتشيو غير اطو**" رئيس بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر محاولا الإجابة عن سبب التوجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قائلا: " إن دعمنا لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أهم مشاريع اللجنة الأوروبية بالجزائر كون المؤشرات الايجابية للنمو مقيدة على المدى القصير بتطورها فقطاع الزراعة مثلا قد يعرف تحسنا تدريجيا يتحسن معه الميزان الغذائي للبلد، لكنه بالمقابل لن يكون بالتأكيد على المدى القصير محركا حقيقيا للنمو خاصة إذا أدرجنا الاعتبارات المناخية ، أما الخدمات فهي قطاع أكثر مرونة يوفر حظا أكبر لتوظيف قسم هام من عدد 350ألف شاب يقدمون سنويا إلى سوق العمل لكنه قطاع يرتبط مباشرة بالطلب الحاصل عن تنمية القطاع الصناعي وإلى حد ما أيضا القطاع الزراعي "

ومن هذا المنطلق اعتبر أن الحل خاصة بعد إمضاء الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي هو النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق سياسة توسع صناعي يسمح للمؤسسات الوطنية بالسيطرة على أنواع النشاطات الممكنة والمتاحة بالسوق الجزائرية.

وفي السياق نفسه ، أصدرت الجزائر عدة نصوص تنفيذية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية من أجل تحسين تنافسيها ومن بين أهم هذه النصوص :

- إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرسوم تنفيذي رقم 02/ 373 بتاريخ 2002/11/11 لدعم الاستثمار وحل مشكلة صعوبة الحصول على القروض ،وقد خصص له السيد رئيس الجمهورية خلال الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبلغ 30 مليار دينار ومبلغ 3.5 مليار دينار أخرى لصندوق رأس مال المخاطر للتخفيف من مستويات الضمان المفروضة من طرف البنوك .
- مرسوم تنفيذي رقم 80/03 في 2003/02/25 لتأهيل عمل دائم يخدم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.
- أثبتت السلطات العمومية عزمها الكامل لمنح القطاع دوره في التنمية المستديمة بإصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين ظروف مزاولة نشاطاتها وإتباع إجراءات دعم هادفة ومساعدات واعتمادات مالية أيضا.

وفي إطار التحديات التي تواجهها المؤسسات أمام المتغيرات الدولية من إفرازات العولمة الاقتصادية والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والتحول نحو اقتصاد السوق ومسايرة تطورات النظام العالمي الجديد أصبحت المؤسسات الاقتصادية مطالبة بـــ: [89] (**وصاف سعيدي ،قو يدري محمد ،2005**)

- تغيير أنظمتها التسييرية واعتماد نظام التسير الاستراتيجي المحقق للأهداف الاستراتيجية من خلال

استثمار الفرص المتاحة في البيئة التنافسية ومواجهة المخاطر المختلفة.

- تحسين الميزة التنافسية للمؤسسات الجزائرية في الأسواق الدولية من خلال تأهيل القطاعات التي تتمتع بقدرات ومؤهلات تقديم منتوجات تتصف بمعايير الجودة العالمية .
- الاستغلال الأمثل للموارد المادية والمالية والبشرية .
- النهوض بالوظيفة التسويقية واعتماد مفاهيم تسويقية حديثة.
- تطوير نظام المعلومات لضمان الحصول على مختلف المعطيات التي تساعد على تحليل البيئة التنافسية والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية ودراسة السوق من جانب المستهلكين " أي جهة العرض والطلب " وتحديد الفرص التسويقية ودراسة المخاطر المحتملة بها ومن ثم استثمار أحسن الفرص.

وتأسيسا لما سبق ذكره ، فالجزائر تملك قدرات هائلة سواء من جانب مصادر الطاقة التي يمكن من خلال تنميتها وتطويرها تقليص مساحة تبعية الاقتصاد الوطني للنفط و زيادة المداخيل إضافة إلى توزيع المخاطر وكذلك من جانب الصادرات خارج قطاع المحروقات والتي تعتبر المخرج الفعلي للاقتصاد الجزائري الذي يضمن عدم تعرضه للصدمات الخارجية عن طريق التنويع في المنتوجات الوطنية وتحسين نوعيتها خاصة وأن الدول غير النفطية قد عوضت افتقارها للموارد الطبيعية بتنويعها للمنتوجات والفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الصناعية الزراعية والخدمية ، و ما يجب الاشارة إليه أن كان نهوض اقتصاديات الدول غير النفطية وبمعدلات نمو مرتفعة ناتج من استخدام فوائض العوائد البترولية التي وجهتها الدول العربية النفطية إليها فمقارنة اقتصاديات النفط ومنها الجزائر ودول الخليج بالاقتصاديات غير النفطية كتونس مثلا ومصر والمغرب ، تفرض السؤال حول حقيقة ما فعله النفط بالدول العربية نفطية وغير نفطية.

III-3- مفارقات النفط في الدول العربية والجزائر :

تكمن أهمية النفط في الدول العربية من خلال توفيره لعوائد مالية ضخمة تساهم في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، وتختلف هذه الأهمية من دولة لأخرى.

ومن خلال دراستنا لأهم الاقتصاديات النفطية وهي الدول الخليجية ثم الاقتصاد الجزائري ، سنحاول في الأخير تسليط الضوء حول أهم الفر وقات بين الدول العربية النفطية وغير النفطية من خلال محاولة تساؤل أفرزته دراستنا السابقة وهو : **مالذي فعله النفط بالدول العربية؟**

وسيتم تجزئة الدول العربية إلى دول نفطية ودول غير نفطية ثم الجزائر .

III-3-1- الدول العربية النفطية : (*)

لقد اكتسبت الدول العربية ومنذ السبعينات مكانة هامة ليس فقط لموقعها الاستراتيجي وطاقاتها البشرية الهائلة ، وإنما بصورة أساسية لكون أن الكثير من هذه الدول تملك من الاحتياطات النفطية مايفوق نصف الاحتياطات العالمية ، وتغطي احتياجات الطاقة الدولية من خلال الكميات الضخمة والطاقات الإنتاجية المتاحة لأبارها البترولية.

وقد لعب بذلك النفط وعوائده دورا هاما ورئيسيا في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أن تدفقت الأموال النفطية لاقتصادياتها بعد الانتصار العربي 1973.

وبغضّ النظر عن الآثار الايجابية التي خلفها استغلال هذا المورد في الاقتصاديات العربية النفطية وخاصة الخليجية منها إلا أنه وكما سبق الإشارة إليه سالفا فقد تسبب الاعتماد المتزايد للدولة والايردات العامة على الإيرادات النفطية في تعرض هذه الاقتصاديات لصدمات خارجية ناتجة عن تغيرات وتقلبات أسعار النفط في سوق البترول العالمي وهو ما قد يؤدي إلى اختلالات كبيرة وعدم استقرار مستويات الطلب الكلي وبصفة خاصة الطلب الحكومي والاستثماري ، حتى أصبح المستقبل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهذه المجتمعات غير محدد المعالم في ظل استمرار اعتمادها على موارد ناضبة بطبيعتها [90] (**يوسف حمد لإبراهيم ،2004**).

ولعل أبرز ما فعله النفط بالدول الخليجية أن تسبب في ظهور مجتمعات غير منتجة و اتكالية تعتمد بشكل كبير على العوائد المحققة من الصادرات البترولية ، ووجهت مداخليها الجانب الاستهلاكي والترفيهي والكمالي دون أن يتم التفكير في واقع هذه الاقتصاديات بعد انتهاء الموارد وحلول مواعيد نضوبها ، فغاب الجانب الإنتاجي وأصبحت السمة الأساسية لهذه الاقتصاديات أنها اقتصاديات بترولية اتصفت **"باقتصاد الفقاعة"** لها في أي لحظة وتحت أي ظرف خارجي أن تحتل مادامت بعيدة عن النهوض بمؤسساتها الإنتاجية المحلية والأجنبية على عكس الدول العربية غير النفطية [91] (**أحمد حسين ،2002**).

III-3-2- الدول العربية غير النفطية:

مثل ما وفرت العوائد النفطية للدول العربية المصدرة للنفط فرصا كبيرة للنمو والتنمية ، أتاحت للدول العربية غير النفطية ، وبشكل غير مباشر فرصا وإمكانيات هائلة للنهوض باقتصادياتها وتطوير أغلب القطاعات فيها ، ومن ذلك يمكن القول أن للنفط أهمية بالغة ليس فقط بالنسبة للدول المنتجة له ، وإنما أيضا للدول العربية الأخرى بالنظر للنقاط الآتية:

- لقد عرفت الدول العربية النفطية خلال السبعينات ارتفاع عوائدها البترولية بشكل كبير نتيجة

---

*- لقد تم التفصيل في هذا الأمر في الفصل الثان،ي ولذلك سنحاول الحديث اجمالا وتلخيصا أهم شئ فعله النفط بالمجتمعات والاقتصاديات الخليجية.

الانتصار العربي في أكتوبر 1973، ووجّهت بذلك تلك الأموال الضخمة لتنمية اقتصادياتها، فكانت هذه الفترة بداية انتقال العمالة، وبشكل مكثف من الدول العربية الأخرى كمصر، فلسطين، السودان الأردن...الخ إلى الدول المنتجة وخاصة الخليج العربي(*) بسبب عوامل عدة كان أهمها ارتفاع مستويات الدخل في الدول المنتجة وحاجة هذه الدول للعمالة بجميع أنواعها بالنظر بمحدودية السكان فيها حتى بلغ حجم العمالة العربية في الدول النفطية 4.35 مليون عامل عام 1991 ووصلت بعد ثلاث سنوات الى 5.4 مليون عامل فساهم هذا الانتقال في رفع معدلات التنمية في الأقطار غير المنتجة من خلال تحويلات العاملين الرسمية والتي انتقلت من 339 مليون دولار عام 1973 إلى 5333 مليون دولار عام 1980 ، ورغم انخفاضها أثناء حروب الخليج إلى 4897 مليون عام 1991 إلا أنها عادت للارتفاع فيما بعد وبلغت 7622 مليون دولار سنة 1992 فحصلت الدول غير النفطية على موارد مالية هامة من النقد الأجنبي مدعمة بذلك ميزان المدفوعات والميزان التجاري ، كما أن ارتفاع مستويات الدخل للعمالة الوافدة أثرا كبيرا على نوعية ومستويات السلع والخدمات المطلوبة عند العودة إلى أوطانهم وتحسنت بذلك خدمات النقل والشحن وطاقات المطارات والموانئ وخدمات الهاتف والبريد والسياحة ، وكذلك تقليص البطالة ..الخ [92](**جميل طاهر ، 1997**).

- المساعدات والقروض التي تتلقاها الدول غير النفطية من الدول المنتجة للنفط سواء كانت في صورة مساعدات ثنائية حكومية أو في شكل قروض متوسطة وطويلة من خلال الصناديق العربية للتنمية [93] (**عبد الخالق فاروق ،2002**).

فقد بلغ إجمالي العون الانمائي العربي 102.7 مليون دولار خلال الفترة 1970 ، 1995 كان معظمه من الدول الخليجية بنسبة 93.1% وقد ساهمت سواء المساعدات أو القروض في تنمية اقتصاديات الدول غير النفطية،و لعل المكسب الأهم بالنسبة إليها هو حصولها على القروض بأسعار منخفضة ولفترة سداد طويلة ما يبعدها عن الضغوطات الدولية للجوء إلى المؤسسات المالية الدولية أو الدول المتقدمة وبالتالي زيادة الديون .

- الاستثمارات العربية الضخمة وفي الكثير من المجالات التي حاولت من خلالها الدول النفطية –خاصة الخليجية– توظيف أموالها خارج أراضيها، بعد أن فاقت هذه الفوائض قدرة الاقتصاديات العربية النفطية على استيعابها.

وإذا كانت الدول المستثمرة قد استفادت من استثماراتها في جني أرباح كبيرة ، فإن الدول العربية غير النفطية قد تعددت أرباحها واستفادتها في أغلب المجالات ، حيث ساهمت هذه الاستثمارات في تطوير

*–تحتل مصرا لمركز الأول بين الدول العربية المصدرة للعمالة ثم اليمن ، فالأردن وفلسطين ثم السودان فيما في الجهة المقابلة المستقبلة فتحتل السعودية المركز الأول

المنتوجات المحلية لتلك الدولة والنهوض بالمؤسسات الوطنية من خلال المنافسة ، كما قلصت من البطالة بتوظيفها لأعداد كبيرة من اليد العاملة الوطنية و هو ما يضمن تحسن مستويات الدخل فيها وبالتالي المستوى المعيشي ، وأما بالنسبة للجانب الكلي للاقتصاد ، فالعوائد التي تجنيها الدول غير النفطية من الاستثمارات من خلال الضرائب على الأرباح وهي عادة أرباح كبيرة يساهم بشكل كبير في زيادة إيرادات الدولة وبالتالي تقليص عجز الميزانية العامة إضافة إلى زيادة الصادرات باعتبار أن هدف هذه الاستثمارات المتنوعة يتمثل عادة في تغطية الطلب المحلي ثم التوسع نحو الأسواق الخارجية.

- في الوقت الذي عرفت فيه الدول النفطية صدمات كبيرة نتيجة اعتمادها المفرط على النفط وفي فترات مختلفة وخاصة الانهيار الذي شهدته أسعار النفط سنة 1986 ما أدى إلى اختلالات هيكلية على اقتصادياتها ، كانت الدول العربية الأخرى سالمة من هذه الآثار نتيجة تنوع النشاطات الاقتصادية فيها من مختلف القطاعات ، بل والأكثر من ذلك أن استفادت هذه الدول من انخفاض أسعار النفط ، باعتبار أن احتياجاتها من النفط تمثل نسب مرتفعة من وارداتها الإجمالية.

وتأسيسا لما سبق ذكره يمكن القول أن الدول العربية غير النفطية قد استفادت بطريقة غير مباشرة من العوائد النفطية وربما في كثير من الأحيان أكثر من استفادة الدول المنتجة ذاتها ، وقد أشارت الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى أن اقتصاديات الدول أحادية المورد لم يكن أداؤها التنموي خلال السنوات الماضية كالدول الأخرى التي لا تمتلك الموارد الطبيعية ، بل إنّ هناك دراسات واقعية عملية أكدت أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية [94] (يوسف خليفة اليوسف،2004).

ولعلّ السبب في ذلك أنه في الوقت الذي ركزت فيه الدول العربية النفطية جهودها في تحقيق التنمية من خلال تنمية قطاع واحد ألا وهو قطاع النفط وأهملت القطاعات الإنتاجية فيها كانت الدول العربية الأخرى غير النفطية قد وجهت جهودها نحو تنمية في مختلف القطاعات من صناعة وزراعة وحتى الجانب السياحي وهو ما أبعد هذه الاقتصاديات عن أثر أحادية المورد والتصدير فعرفت بذلك تحسن في مختلف المؤشرات الكلية ، إلا أن ذلك لم يكن فقط في كل الاقتصاديات غير النفطية وإنما في بعض منها وخاصة تونس والمغرب وكذلك مصر ، والتي شهدت معدلات نمو مرتفعة مثلت في متوسط الفترة (1995-1999) : 5.52% ، 2.04%، 5.12% بينما كانت مثلا الجزائر 3.42%، بينما قدرت في الفترة 2000- 2004 بالمعدلات 4.58%، 3.8%، 4.08% على التوالي ، كما ارتفع معدل الجزائر إلى 4.30% [95] (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ،2005).

III-3-3- بالنسبة للجزائر:

إن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها ، كما تساعد هذه العوائد في المضي قدما في تحقيق تنمية اقتصادية تشمل الكثير من القطاعات.

وإذا كانت النتائج الايجابية قد تم التطرق إليها سابقاء فإن الحديث هنا عن مافعله النفط بالجزائر يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية.

فقد تسببّ الاعتماد المفرط على البترول في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد ،ماجعله عرضة للصدمات الخارجية ، وهو ما حدث سنة 1986 حين انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها فخلفت بذلك اختلالات هيكلية بارزة وعجز موازين الدولة الخارجية منها و الداخلية ، فأصبح الاقتصاد الوطني يتصف بالاقتصاد البترولي الشئ الذي تسبب في عدم تنمية الجانب الآخر وهو الأهم للدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية ، فانحصرت التمويلات والاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع المحروقات رغم مشكلة النضوب التي يدركها العام والخاص ، وأهملت تطوير مؤسساتها لتفعيل دورها في إحداث تنمية مستديمة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية بالنظر لمسألة ديمومة النشاط الإنتاجي وتنوعه.

كما أن توجيه العوائد النفطية لتغطية النفقات العمومية المتزايدة يؤخر نوعا مما في عملية انتقال الاقتصاد الوطني من توجهه الاشتراكي إلى اقتصاد السوق .

وإثراء للموضوع نحاول أن نورد بعض أهم النقاط التي تضمنها تقرير البنك العالمي حول آخر التطورات والآفاق المستقبلية الاقتصادية خلال سنة 2006:[96](جريدة الخبر ،2006)

- أثار التقرير نقطة هامة وحساسة وهي كون الرخاء المالي الذي تعرفه الجزائر خلال السنوات الأخيرة والناتج عن ارتفاع أسعار النفط قد أخر وعطل الإصلاحات فيها ولا سيما منها الإصلاحات الهيكلية
- اعتبر أن ارتفاع أسعار النفط قد ولّد أثارا سلبية حيث لوحظ أن وتيرة الاصلاح لدى الدول غير النفطية كانت أفضل .
- لايتم توجيه إلا نسبة قليلة من الأصول المالية والفوائض المتراكمة إلى الاستثمارات المنتجة ، ويرجع ذلك إلى صعوبات التمويل التي تواجهها الشركات والمؤسسات المنتجة في الجزائر.

فالبنوك بالرغم من الوفرة المالية وزيادة السيولة لديها إلا أن القروض فيها ظلت متمركزة بين أقلية سواء من حيث الفئات أو من حيث القطاعات ، وأكد في السياق نفسه البنك الدولي عن تأثير ملكية القطاع العام للبنوك على عملية توجيه القروض ومنح الائتمان من جهة ، وكفاءة القطاع المصرفي ككل وقدرته على دراسة وتحليل المخاطر من جهة أخرى ، وهو ما تسبب في سوء تخصيص الأموال للاستفادة منها على مستوى الاقتصاد الوطني وهي الملاحظات ذاتها التي أبدها صندوق النقد الدولي.

وقد تسببت لاعقلانية توزيع الموارد بين القطاعات ومؤسسات الاقتصاد إلى حدوث انفصال ظاهر بين القطاع المالي والقطاعات الإنتاجية ، باعتبار أن هناك مفارقة كبرى بين وفورات مالية هائلة بيّنتها المؤشرات الاقتصادية الكلية وصعوبات تمويلية ضخمة أثبتها واقع المؤسسات الوطنية المنتجة .

وإذا كانت الدول الخليجية التي طورت في بناها التحتية واستقطبت الاستثمارات الأجنبية وحسنت مؤشراتها الكلية وأعطت دفعا قويا من خلال فوائضها البترولية للأسواق المالية والنقدية والتي تعتبر من أحسن الأسواق كفاءة وتداولا في المنطقة العربية ، إلا أنه يعاب عنها أن وجهت جهودها نحو تنمية قطاعات غير دائمة رغم أن الهدف هو تحقيق التنمية المستديمة حتى سميت باقتصاد الفقاعة.

فماذا يمكن القول عن الجزائر التي ورغم الإصلاحات التي عرفتها خلال السنوات الأخيرة والتقارير الايجابية التي أصبحت توردها المؤسسات الدولية ، كتقرير 2006لـ FMI الذي تطرقنا اليه سابقا وبالرغم أيضا من تحسن أغلب المؤشرات الكلية للاقتصاد ، إلا أن الأوضاع الاجتماعية والمكمّلةلمسار التنمية بقيت بعيدة نوعا ما بالنظر لحجم الموارد المالية للبترول،و بقيت أسواقها المالية و النقدية عاجزة عن أيّ دور في تنمية اقتصادياتها.

خـــــلاصة الفصل :

شهد الاقتصاد الجزائري مراحل انتقالية منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا، خاصة بعد ترك التوجه الاشتراكي والاتجاه نحو اقتصاد السوق، فقامت بمجموعة من البرامج الإصلاحية كان أهمها برنامج التكييف و التعديل الهيكلي و الإنعاش الاقتصادي.

وقد كان لهذه البرامج أثارا واضحة على مختلف القطاعات الاقتصادية، وتحديدا قطاع المحروقات الذي يعتبر مولها الأساسي.

ورغم أن البرامج قد أكسبت القطاع خصوصيات مختلفة من مرحلة لأخرى، إلا أنها تلاقت في التأكيد على أهميته المتزايدة من جهة وتبعية الاقتصاد له من جهة أخرى.

فقد أوضحت الدراسة التي تم تطبيقها على مجموعة من المؤشرات المختارة من خلال نظام E.views الأثر البالغ الذي تتركه أسعار النفط بتقلباتها على اختلالات أو توازنات الاقتصاد، وبدا التأثير واضحا من خلال معاملات الارتباط المرتفعة بين الأسعار والمؤشرات ليست الاقتصادية فحسب، وإنما تعدى الارتباط والتشابك للجانب النقدي والاجتماعي.

فتحسّن الاقتصاد بجميع جوانبه بانتعاش أسعار النفط، واختّل بانهيارها، وتوقفت الخطط التنموية على العوائد النفطية رغم أنها لم تحقق فعليا تنمية مستديمة نتيجة اقتصار الفوائض المالية البترولية على تنمية داخل القطاع لا خارجه.

كما أكدت الأزمات النفطية، وخاصة منذ 1986 أن استقرار وتوازن الاقتصاد الوطني لا يمكن أن يتعد مداه القصير،مادمت"اقتصاد المورد الواحد" سمته البارزة، ومادام استخدام فوائض ذلك المورد بعيدا كل البعد عن التنمية بجميع جوانبها.

وأمام هذه الحقائق، أدركت الجزائر أنه لابد لاعداد اقتصادها لفترة ما بعد النفط من خلال مجموعة من الخيارات تتمثل في تنمية المصادر البديلة للطاقة، والتوجه نحو تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهو ما يستوجب تشجيعا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تنويع خيارات الجزائر في الإنتاج والتصدير، ومن ثم تنويع مصادر الدخل

هـــــوامش الفصل الثالث:

1.د/ صالح صالحي ،الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر الى OMC ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة سطيف 2002، ص 50-52.

2.د/ وصاف سعيدي ،هو يدري محمد ،تنمية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي مجلّة بحوث اقتصادية عربية ، السنة ،13 العددان 34-35 الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة ،2005 ،ص 218 .

3.د/ دربال عبد القادر ،د/ زايري بلقاسم ، تأثير الشراكة الأورو متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسير،جامعة سطيف،2004، ص 17.

4.من إحصائيات صندوق النقد العربي، 2003،www.amf.org .ae

5:Journal liberte, 28/05/2006,P07 .

6.يسري أبو العلا ، مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقها على التشريع الجزائري،دار النهضة العربية ،القاهرة، 1996 ، ص 285.

7.أحمد هني ،المديونية، موفم للنشر ،الجزائر ،1992 ،ص 75.

8.بطاهر علي، سياسيات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى، العدد 00، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،جامعة الشلف ، السداسي الثاني 2004 ، ص 182.

9.نفس المرجع السابق ،ص 182-183.

10. دربال عبد القادر ، زايري بلقاسم ،مرجع سابق، ص 15.

11.بطاهر علي ،مرجع سابق ، ص 183.

12. دربال عبد القادر ،زايري بلقاسم ،مرجع سابق، ص 16-17.

13.من إحصائيات صندوق النقد العربي، 2006، www.amf.org.ae

14.د/ محمد راتول ، الجزائر و المغرب و تونس : التقدم في المجال التنمية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، مرجع سابق، ص 264.

15.التقرير السنوي 2004لصندوق النقد العربي، دار الغرير للطباعة والنشر ،أفريل 2005 ،ص 88-90.

16.من إحصائيات:مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب،2006، www.sesrtcic.org

17.جريدة الشروق ، 2006/06/03، ص 05.

18.ورقة خاصة بقطاع المحروقات في الجزائر في مؤتمر الطاقة العربي الثامن ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ماي 2006.www.aopecorg . org ،ص 01.

19.يسري أبو العلا، مرجع سابق، ص 20-24

20.حسين عبد الله،البترول العربي دراسة اقتصادية و سياسية ،دار النهضة، القاهرة،2003،ص 122.

21.حسين مالطي ، النفط الأحمر، ترجمة السيد مصطفاي جنيدي ،دار مارينو للنشر ،1997،ص 126- 135

.

22.يسري أبو العلا ، مرجع سابق، ص 284.

23.حسين مالطي ، مرجع سابق، ص 235-240.

24.يسري أبو العلا، مرجع سابق ،ص 228.

25.أحمد هني ، مرجع سابق ، ص 76.

26.يسري أبو العلا ، مرجع سابق ، ص 304.

27.مؤتمر الطاقة العربي الثامن ، مرجع سابق،ص 03-27.

28.Journal l'Actualité Autrement Vue , 01/12/2005, P08 .

29.Mohamed Sofiane,Recettes Pétrolieres Record de 24 milliard de 29 . dollards,energie et mines, Publication périodique du secteur de l'energie et des mines, n:01, Janvier 2004,P07.

30.الجريدة الرسمية ،العدد 37، صادرة بتاريخ 2000/06/28متضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000

31.الجريدة الرسمية ، العدد 38،صادرة بتاريخ 2003/12/29متضمنة قانون المالية لسنة 2004.

32.مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، مرجع سابق ،ص 252.

33.مؤتمر الطاقة العربي الثامن ، مرجع سابق ص 01.

34.محمد بلقاسم ،حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1999، ص 130.

35. حسن بهلول ، الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية، مطبعة حلب ،الجزائر، 1993،ص 182

36.الوضعية الاقتصادية للجزائر، 2005، وزارة الشؤون الخارجية 2006،

Ma-ar / staries. php ،ص 01.

37.مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مرجع سابق، ص 238.

38.دربال عبد القادر ،زايري بلقاسم ، مرجع سابق، ص 15.

39.Mohamed Elhocine Benissâad, Economie du Developpement de l' Algerie, Office Des Publications Universitaires, Alger ,1981, P 234.

40.احمد هني ، مرجع سابق ، ص 76.

41.Abderrahmane Mebtoul,l'Algérie Face aux Défis de la Mondialisation,Office des Publications Universitaives, Alger, 2002,P118. 41 .

42.تقرير حول الوضعية الاقتصادية للجزائر (2005) www. gucciaac.Org.lb

43.Mohamed Elhocine Baanisaad, Op cité,P 181.

44.بطاهر علي ، مرجع سابق، ص 190.
45.وصاف سعيدي ،قويدري محمد ،مرجع سابق ،ص 219.
46.Mohamed Elhocine Baanisaad, op cité, p235.
47.بطاهر علي، مرجع سابق ،ص183.
48. Energy Informatio Administration , www.eia.doe.gov, 2006.
49.بطاهر علي، مرجع سابق ص 2000
50.Ahmed Benbitour,L'Algérie au Troisiéme Millénaire, Editiion, Marimoor ,Algerie, 1989, p75
51.دربال عبد القادر ،زايري بلقاسم ، مرجع سابق ،ص 14.
52.بطاهر علي ،مرجع سابق،ص 183.
53.www.gucciaac.org.lb ،ص 03.
54.جريدة الخبر ، 2006/06/27.ص05.
55.الوضعية الاقتصادية للجزائر 2005،وزارة الشؤون الخارجية، مرجع سابق ،ص 01.
56.بطاهر علي ،مرجع سابق، ص 203.
57.www.gucciaac.org.lb ،ص 03
58.دربال عبد القادر ،زايري بلقاسم ، مرجع سابق، ص 15.
59.أ. بتزاردي، مالذي نجحت، اندونسيا في القيام به وفشلت الجزائر ؟ ترجمة بلحسن علي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، مرجع سابق، ص 197.
60.بطاهر علي، مرجع سابق ،ص 187.
61.محمد راتول ، مرجع سابق، ص 265.
62.جريدة الخبر، نفس العدد ،ص 02
63.بطاهر علي ، مرجع سابق ،ص 197
64.الوضعية الاقتصادية للجزائر(2005)،مرجع سابق، ص 01.
65.بطاهر علي، مرجع سابق ،ص 191.
66.بتزاردي ،مرجع سابق، ص 196.
67.Abdelkrim Naas,Le Systeme Bancaire Algerien,Edition INAS,Paris,2003,p30.
68.إحصائيات ONS 2006،www.ons.dz
69. www.gucciaac.org.lb ،ص 03.
70.الوضعية الاقتصادية الجزائر 2005، مرجع سابق ،ص 02.
71.حسين سميعي ، الإعداد لانتهاء النفط في قراءة لكتاب Paul Roberts:The End of Oil ،مجلة التمويل والتنمية، إصدار صندوق النقد الدولي ، عدد مارس 2005 ،ص 54.

72.حسين عبد الله ، مرجع سابق، ص 183.

73.La Revue Des Sciences Commerciales, n01,Institut Nationnal de Commerce,2002, p30

74.مؤتمر الطاقة العربي الثامن ، مرجع سابق، ص 23-37.

75.نفس المرجع السابق ،ص 07-16.

76.La Revue de Sontrach,N35,octobre2002, P36.

77.La Revue de Sontrach, N31,fevier2002,P30.

78.مؤتمر الطاقة العربي الثامن ، مرجع سابق ، ص 05-13.

79.حسين عبد الله، مرجع سابق ،ص 230.

80. La Revue de Sontrach, N31, Opcit, p30-31.

81.Ahmed Henni,Economie de L'Algerie Independante,Editions, ENAG, Alger ,1991,p62 .

82.وصاف سعيدي ،قويدري محمد ، مرجع سابق ، ص 219-220.

83.من إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء 2003،www.ons.dz;

84. وصاف سعيدي وقويديري محمد ، مرجع سابق ، ص 214-236.

85.بطاهر علي ، مرجع سابق ، ص 189.

86.علي همال وفطيمة حفيظ ،مرجع سابق،ص 204-205.

87.مجلة بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر ، العدد الأول ، فيفري 2004،ص 04و05

88.جريدة الشروق ، مرجع سابق، ص 05.

89.وصاف سعيدي وقويدري محمد ، مرجع سابق ،ص 236.

90.يوسف حمد الابراهيم ، إصلاح الخلل الإنتاجي بدول مجلس التعاون ، مدخل اقتصادي وسياسي ، ملف الاجتماع السنوي الخامس والعشرون ، منتدى التنمية ، 2004
www.alazmina .inf ص 05

91.أحمد حسين ، الخليج أنفق 45بالمائة من عائدات النفط على السلاح عامي 98و99، 2001 ، www. islamonline.net ص 01.

92.جميل طاهر ، النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية ، الفرص والتحديات ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 1997، www.arab-api.org ص 02.

93.عبد الخالق فاروق، النفط و الأموال العربية في الخارج،دار الرفاعي،2002،ص26.

94.يوسف خليفة اليوسف ، هل القطاع النفطي محرك للتنمية أم معوق لها ؟ مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 32، العدد 01، جامعة الكويت ،2004، ص 09.

95.من إحصائيات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ، 2005، www.uneca.na.org.

96.جريدة الخبر ،مرجع سابق ،ص05 .

الخاتـــمة:

رغم الخلاف القائم حول طبيعة البترول من أصل منشئه وتواجده وتكوّنه ، إلا أنّ حقيقة إستحالة انتقال الاقتصاد العالمي بعيدا عن النفط– على الأقل في الوقت الحاضر– قد وحدّت ذلك الخلاف في التأكيد عن الأهمية المتزايدة التي اكتسبها هذا المورد منذ ذلك اليوم الذي اكتشفه فيه " داريك" سنة 1859.

لتعلن بعدها الحرب العالمية الثانية والكثير من الحروب الأخرى التي صادفت النصف الأول من القرن العشرين عن إمبراطورية جديدة ، يملكها من يملك النفط كما أشار لذلك " **أوكونور**" في كتابه "**إمبراطوية النفط** " .

وألقى بذلك الدور الإستراتيجي للبترول بضلاله على سوق تداوله ، لينتقل في طبيعته بين أنواع مختلفة من الأسواق الشائعة في النظرية الاقتصادية ، نتيجة مجموعة من الأحداث تسببت في كل مرة في قلب موازين القوى ، وتغيير معادلة سوق النفط العالمي.

وأوضحت دراسة هذا السوق الحقائق الآتية :

- إن إحتكار السوق من طرف "**الشقيقات السبع**" و الدول المستهلكة لم ينته بظهور opec ، أو باستبدال عقود الامتيازات أو بخروج الدول العربية النفطية من دوائر الاستعمار والانتداب وغياب السلطة على الثروات الطبيعية ، وإنّما استمر في كل لحظة فرض على النفط فيها مجابهة متطلبات الطاقة العالمية وإلزامية مقابلة الطلب بالعرض الموافق ما يبقي أسعاره منخفضة .
- شهد السوق مراحل انتقالية تراوحت سلطته بين الدول المنتجة حينا والدول المستهلكة وشركاتها حينا آخر بسبب اختلال متغيراته "العرض والطلب والسعر من جهة، وخلافات وأطماع أطرافه من جهة أخرى .
- مثّلت سنة 1973 نقطة تحوّل تاريخية ، انتقل فيها السوق من سوق المشترين إلى سوق البائعين ، رغم أن سيطرة البائع " الدول المنتجة " لم تدم طويلا ،وقد لفتت هذه السنة الانتباه نحو أهمية النفط العربي حين أصبح محركا للسوق العالمي ، وسلاح قوة للعالم العربي .

وأكّدت الكثير من الأزمات الدولية عن هذه الأهمية ،حين ساهم النفط العربي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في حل هذه الأزمات أو في اشتعالها من أول أزمة نفطية صادفت غلق قناة السويس عام 1956 فنكسة العرب سنة 1967 ، الانتصار العربي في أكتوبر 1973 ، حروب الخليج الأولى (1980-1988) والثانية (1990-1991) والتي سميت بحروب البترول ، أزمة 1986 أو كما تعرف " بحرب الأسعار " ، أزمة 1998 ، أحداث 11 سبتمبر 2001،وأخيرا وليس آخرا حرب العراق 2003 .

كما كشفت دراستنا لهذه الأزمات أن أطرافها لم تخرج عن مثلث (الدول العربية –النفط العربي– الولايات المتحدة الأمريكية)

وبعد أن أثبتت الأزمات النفطية عن الأهمية المتزايدة للنفط العربي ، ظهرت متغيرات جديدة تجاذبت فيما بينها أطراف معادلته كقوة وكسلاح ، فحاولت أطرف تمثلت في منظمات البترول وأهمها " opec" دعم وتأييد المعادلة ، في حين برزت منظمات أخرى همها فك المعادلة مدعمة من الدول الصناعية المستهلكة التي لم تجد غير الشعارات الجديدة حلا لها وهي العولمة والنظام العالمي الجديد وإجبارية العمل وفق مؤسساتها وخاصة المنظمة العالمية للتجارة .

وفي هذا المجال أوضحت دراستنا نقطتين هامتين :

- **الأولى:** أنّ الدول المستهلكة وشركاتها بعد أن خرجت من الدول العربية بعمليات التأميم والتحرر ، عادت مرة أخرى وبوجه آخر خلال من تسويق العولمة الاقتصادية ، حين فتح لها المجال أمام الخوصصة والاستثمارات الأجنبية المباشرة والشراكة واستغلال بقية الدول لها في الجانب التقني والتكنولوجي .
- **الثانية:** أنّ النفط العربي في مسايرته للعولمة معناه تغييب له في منظمة التجارة العالمية وتغييب آخر لأي دور يمكن أن تلعبه منظماته كمنظمة opec ومن ثمّ السيطرة الكاملة على عوائده .

وبالحديث عن العوائد النفطية ، تطرّقت دراستنا لأكثر هذه الدول جنيا وكسبا للريوع وهي الدول الخليجية،وكانت نظرتنا قبل الدراسة نظرة تفاؤلية تنطلق من ما وصلت إليه هذه الاقتصاديات بفضل العوائد البترولية ، إلا أنه اتّضح لنا فيما بعد مجموعة من النقاط أهمها :

- أن هذه العوائد لم تساهم في تحقيق تنمية مستديمة للإقتصاديات الخليجية لأنّها حرصت على تنمية داخل القطاع لا خارجه ، ووظّفت عمالة من خارج البلاد لا من داخله .
- أنها ولّدت مجتمعا اتكاليا ، اتّجه بفوائضه المالية نحو الجانب الاستهلاكي بنسب تفوق بكثير من الجانب الاستثماري .
- أنّ الفوائض البترولية توجهت نحو البنوك والأسواق المالية الغربية والاستثمارات في الخارج في حين أن اقتصادياتها الداخلية أحوج لهذه الاستثمارات .
- انحازت العوائد النفطية عن مسارها الحقيقي نحو الاهتمام بالجانب الاستهلاكي والرفاهية للمجتمع وتكديس السلاح الذي يوجه إليه أكثر من 45% منها ، وأبقت اقتصادياتها اقتصاديات المورد الواحد "الناضب" ما جعل الكثير من الاقتصاديين يعتبر الدول الخليجية تعيش حالة "**اقتصاد الفقاعة**" باعتبارها لم تخرج من دائرة المصدر الوحيد للمداخيل يتحكّم في تحديده الظروف الخارجية

وأمام اشتراك الاقتصاد الجزائري في هذه السّمة مع الاقتصاديات الخليجية، تناولت دراستنا في الفصل الأخير الانعكاسات التي يمكن أن يخلفها النفط بأسعاره وعوائده على الاقتصاد الوطني .

ولغرض معرفة ذلك ، تمّ التطرق لأهمّ المراحل الأساسية الانتقالية التي شهدها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ،وكيف ألقت هذه المراحل والتغيّرات بضلالها على أهم قطاعاته والركيزة الأساسية فيه ألا وهو " **قطاع المحروقات** " .

وبالاعتماد على نظام "E.views" اتضحت لنا النتائج التالية:

- أنّ هناك علاقة تشابكية بين الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات ، جسّدتها معاملات الارتباط المرتفعة بين الكثير من المؤشرات وأسعار النفط حتى فاق 90 % بالنسبة للصادرات المعتمدة أصلا على الصادرات النفطية .
- أن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني اختلالا أو توازنا ، وهو ما أكدته أزمة 1986 التي نقلت العديد من المؤشرات من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز ، كالميزانية العامة (-24 مليار دولار)، الميزان التجاري (-1.79 مليار دولار)، ميزان المدفوعات (-2.23 مليار دولار)... كما ساهمت في ارتفاع المديونية ومعدل التضخم ومعدلات البطالة ، وفي تدهور الإحتياطات والصادرات ...الخ.
- أنّ الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية ، ما دام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للمداخيل ، وإذا كانت الصدمات السلبية قد أخلّت من موازينه حينها ، فإنّ الإيجابية منها (كأزمة 1973، حرب الخليج الأولى (1980-1988) وثورة الأسعار بالارتفاع في السنوات الأخيرة قد أكدت أن استقرار وتوازن الاقتصاد لا يمكن أن يتعدّ مداه القصير ، لأن استغلال واستخدام الفائض المالي يبقى بعيدا عن التنمية المستديمة .
- رغم الارتباط الشديد الذي أوضحته الدراسة خاصة بين المؤشرات الاقتصادية وأسعار النفط إلّا أنّ الجانب الاجتماعي – على عكس الدول الخليجية – لم يظهر تحسّنا بالنظر لانتعاش أسعار النفط ، بل قد انخفضت القدرة الشرائية للسكان ، وبقيت معدلات البطالة بعيدة كل البعد عن حجم الفوائض المالية المعتبرة التي يدرها القطاع ، وبقي المجتمع الجزائري بعيدا عن وسائل الرفاهية .

وإذا كانت الاقتصاديات الخليجية قد صمّمت بفضل عوائد البترول بنى تحتية و مرافق هامة ، تسمح بجذب الاستثمارات، فإن واقع الجزائر يكشف عن فشل ذلك والسبب دائما انحياز العوائد النفطية عن مسارها الحقيقي وهو طبعا تحقيق تنمية مستديمة بكل أبعادها وجوانبها، بما في ذلك استغلالها للإعداد لفترة ما بعد النفط.

وفي سياق الموضوع ذاته ، حاولت دراستنا البحث في الأسباب الكفيلة لخروج الجزائر من" قوقعة النفط" التي لن تكون إلا بتنمية مصادر أخرى للمداخيل وتنويعها ، وهو التحدي ذاته الذي تواجهه الدول العربية النفطية ، واتضحت لنا الحقائق الآتية :

- ◆ للجزائر خيارات متاحة لإعداد اقتصادها لفترة ما بعد النفط انطلاقا من تنمية مصادر الطاقة البديلة والتنويع والنهوض بالصادرات خارج قطاع المحروقات .

فأمّا عن الخيار الأول ، فاهتمام الجزائر بالغاز الطبيعي ومحاولة الرفع من نسب مساهمته في صادرات المحروقات على حساب النفط وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي يمكن تحقيقها إلا أنّه هروب بالاقتصاد

الوطني من مورد ناضب إلى مورد ناضب آخر ، ومن ثم لا بد من تكثيف الجهود نحو مصادر الطاقة المتجددة .

وأما عن الصادرات خارج قطاع المحروقات فهي حتمية أفرزتها طبيعة النفط الزائلة .

- رغم حرص الجزائر على تطوير صادراتها خارج قطاع المحروقات من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لم تصل إلى ما هو مطلوب منها في ظل متطلبات التنمية خاصة أن جل الاستثمارات الأجنبية المباشرة توجه نحو القطاع النفطي ذاته دون الاهتمام بالقطاعات الأخرى ما يجعل المشكل قائما .

ويمكن القول أن هذه الدراسة قد لفتت الانتباه لكثير من المفارقات ، كان أهمّها تلك التي أوضحتها خصوصية قطاع المحروقات ، فمن جهة يعتبر الفائض في المحروقات " وخاصة البترولي " من أحد أهم أسباب انتشار العولمة المالية والادخار العالمي، يتّضح في الجهة المقابلة والمناقضة تماما أن أكثر الدول امتلاكا لهذه الفوائض بقيت بعيدة عن مسار العولمة ومؤسساتها ، فالجزائر تواجه مشاكل فيما يخص انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة ، كما أنها تمثل طرفا غير مرغوب فيه في الأسواق المالية بسبب ضعف السوق المالي المحلي ، بل ويمكن القول غيابه تماما عن أي دور تمويلي أو تنموي في الاقتصاد الوطني .

ولعلّ إبراز هذه الحقائق والمفارقات لا يعني كما سبق الإشارة لذلك أن البترول قد فشل تماما في تطوير اقتصادنا ، بل أن مساهمته تبقى كبيرة وخاصة ما حدث في السنوات الأخيرة من إصلاحات والتخلص من المديونية ، إلا أن واقع الجزائر يفرض التساؤل حول الوقت الذي يجب فيه استخدام الفوائض المالية للنفط في تحسين الجانب المالي "الأسواق المالية والنقدية" والعيني " المؤسسات والاستثمارات الإنتاجية" معـــا ؟

قائمة المراجع :

I- المصادر والمراجع باللغة العربية :

أولا:الكتب :

1- أحمد هني، المديونية،موفم للنشر ، الجزائر،1992.

2- أبو الفتوح على فضالة، محاسبة البترول،دار الكتب العلمية،1993 .

3- إيمان محمد زكي، مبادئ الاقتصاد الجزئي ، مكتبة الإشعاع ،مصر،1997.

4- بيرجيه جاك، بيرنارد توماس ،حرب البترول السرية، ترجمة محمد سميح السيد، دار طلاس دمشق، 1984.

5- حسين عبد الله ، البترول العربي:دراسة اقتصادية وسياسية، دار النهضة ، القاهرة،2003.

6- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2000.

7- حسين مالطي، النفط الأحمر ،ترجمة السيد مصطفاي جنيدي،دار مارينو للنشر،1997.

8- حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية، مطبعة حلب، الجزائر،1993.

9- رمضان محمد مقلد، أحمد رمضان، عفاف عبد العزيز،اقتصاديات الموارد البيئية،الدار الجامعية الإسكندرية،2003.

10- رشيد بن ذيب، نادية شطاب ، الاقتصاد الجزئي : نظرية وتمارين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.

11- رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار ، دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1982.

12- سمير المقدسي، التكامل الاقتصادي العربي في الواقع والآفاق ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998.

13- ضياء عبد المجيد الموسوي ، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

14- ضياء عبد المجيد الموسوي،الأزمة الاقتصادية العالمية (1986-1989)، دار الهدى،الجزائر1990.

15- ضياء عبد المجيد الموسوي، كيف تطورت أزمة البترول عام 1986، دار العوية، بغداد، 1989.

16- عبد الخالق فاروق ،النفط والأموال العربية في الخارج، دار الرفاعي ، القاهرة،2002.

17- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر،مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2003.

18- عاطف سليمان، النفط العربي سلاح في خدمة قضايانا المصيرية، دار الطليعة بيروت، 1973
19- عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، بيروت ،1973.
20- على أحمد عتيقة، علي خليفة الكواري ، هموم اقتصادية عربية،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001.
21- علي أحمد عتيقة، سميح مسعود، النفط والمشروعات العربية المشتركة،المعهد العربي للتخطيط مؤسسة الكميل، ط1،الكويت، 1997.
22- عبد الواحد الغفوري ، العولمة والجات:تحديات وفرص،مكتبة مدبولي ،ط1، القاهرة،2000
23- عاطف السيد،الجات والعالم الثالث ، مجموعة النيل العربية، ط 1 ، مصر، 2002.
24- عادل مهدي ،عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة الدولية،الدار المصرية اللبنانية ، مصر، 2003.
25- عبد النافع الزرري ، غازي فرح، الأسواق المالية، دار وائل للنشر، 2001.
26- محمد أحمد الدوري ،محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983
.
27- محمد عبد الكريم علي عبدربه، محمد عزب غزلان، اقتصاديات الموارد والبيئة، دار المعرفة الجامعية، مصر 2000.
28- محمد السماك: استراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت 1991.
29- محمد عبد الشفيع حسن، البيئة الدولية والديون الخارجية في العالم الثالث في الثمانينات ، الفكر الاستراتيجي العربي، معهد الانماء العربي ، بيروت 1992.
30- محمد المغربي،السيادة الدائمة على مصادر النفط،دراسة الاحتياطات النفطية في الشرق الأوسط والتغير القانوني ، دار الطليعة، بيروت 1973.
31- محمد يوسف علوان،النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية، ط1، الكويت 1982.
32- محمد صديق عفيف،تسويق البترول ، مكتبة عين شمس، الإسكندرية ،2003.
33- مجناد رساي ، الأثار الاقتصادية لانتقاص عائدات النفط في دول العالم الثالث ، مكتبة المنهل ، الكويت ،1991.
34- نبيل جعفر عبد الرضا، يوسف خليفة اليوسف، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2004.

35- نوشير فرانسواز ،السوق النفطية واستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في مواجهة الأوبك ، بيروت، 1980.
36- هوشيار معروف،دراسات في التنمية الاقتصادية ، دار الصفا، ط1، عمان 2005.
37- يسري محمد أبو العلا،مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري ، دار النهضة العربية ط1 ، القاهرة،1996.
38- يسري دعيس، الموارد الاقتصادية:ماهيتها، أنواعها،اقتصادياتها، دار المعارف،مصر 1996.

ثانيا:المجلات :

1- المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الثانية، العدد 14، بيروت، أفريل 1980.
2- المستقبل العربي، السنة 16، العدد 176، 1993.
3- المستقبل العربي، السنة 20، العدد 229، 1998.
4- بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية للبحوث الاقتصادية ، مصر ،العدد 6 ،1996.
5- بحوث اقتصادية عربية ، السنة 11، العدد 2002،29.
6- بحوث اقتصادية عربية ، العدد 34-2005،35.
7- الرائد العربي، دار عكرمة، السنة 15، العدد59، دمشق،1998.
8- الرائد العربي، السنة 22، العدد 85، 2005.
9- العلوم الاجتماعية والإنسانية"التواصل"، جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر، عدد2004،13.
10- العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 2002.
11- اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى، العدد00، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الشلف،2004.
12- النفط والتنمية ، السنة03،العدد07، بغداد، 1978.
13- النفط والتعاون العربي، إصدار الأمانة العامة لمنطقة الأقطار المصدرة للبترول ، عدد 75، 1989
.
14- النفط والتعاون العربي، مجلد 2، العدد الأول ، 1976.
15- التمويل والتنمية ، السنة السادسة، العدد الأول ، مطابع دار الثورة، بغداد 1980.
16- التنمية والسياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط، مجلد 07، عدد02،الكويت،2005.

17- البصيرة للبحوث والدراسات الانسانية، إصدار مركز البحوث والدراسات الانسانية، دار الخلدونية، الجزائر، عدد 03، أكتوبر 1998.
18- التمويل والتنمية ، إصدار صندوق النقد الدولي ، عدد مارس 2005.
19- مجلد بعثة اللجنة الأوربية بالجزائر، العدد الأول ، فيفري 2004.
20- العلوم الاجتماعية، المجلد 32، العدد01، الكويت، 2004.

ثالثا:المقالات :

1- أحمد حسين : الخليج أنفق 45% من عائدات النفط على السلاح عامي 98و99،(2001) www.islamonline.net
2- أسامة داوود: ليست آخر صفعة للعرب ، 2004، www.al-araby.com
3- بريان وايتيكر: حاذروا الديمقراطية الفورية بتزويد الوضع القائم بالوقود ، ترجمة أحمد زكي ، 2004، www.kefaya.org
4- د/ بيوار خنسي: البترول: أهميته،مخاطره وتحدياته،2005، web.krg.org
5- حمدان غالي : سوق النفط قبل OPEC، 2005، Ik-ahram.org.eg
6- د/حنان الخميس : النفط العربي 2006، www.alwatanvoice.com
7- حجاج بوخضور: تطور أسعار النفط خلال قرن، 2005، www.ameinfo.com
8- جميل طاهر: النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات ، المعهد العربي للكويت، 1997، www.arab-api.org
9- عادل علي : هل صحيح أن عصر النفط انتهى ، 2005، www.acharqalawsat.com
10- علاء سليم أبو ظهير : النفط نعمة أم نقمة على العرب، 2005 www.najah.edu
11- د/ عبد الله تركماني:مأزق السلطة والتنمية في العالم العربي المعاصر،2004، www.libyaforum.org
12- مجدي صبحي: من يحدد سعر البترول،2003، www.islamoline.net
13- مجدي صبحي : مخطط تركيع أوبك، 2003، www.islamoline.net
14- محمد علي الحسيني : احتياطات النفط في بلاد المسلمين، 2001، www.annabaa.org
15- محمد سعيد نابلسي: الانعكاسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة في الوطن العربي ، مجلد البرلمان العربي، 2000، www.arab-ipu.org
16- محمد إبراهيم الرميثي : دور أوبك في سوق النفط في ظل المتغيرات الدولية، 2004. www.alarabiya.net

17- يوسف حمد الابراهيم: إصلاح الخلل الإنتاجي بدول مجلس التعاون:مدخل اقتصادي وسياسي،ملف الاجتماع السنوي الخامس ، منتدى التنمية 2004، www.alazmina.info

18- ياسين الحاج صالح : ما وراء حرب البترول الثالثة،2005، www.rezgar.com

رابعا:التقارير والنشرات والإحصائيات

1- النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلي المصري ، عدد03، المجلد 51، القاهرة، 1998.

2- التقرير السنوي 2004 لصندوق النقد العربي ،دار الغرير للطباعة والنشر، أفريل 2005.

3- تقرير عن الوضعية الاقتصادية 2005، وزارة الشؤون الخارجية 2006، Ma-ar/stories.php

4- تقرير حول الوضعية الاقتصادية للجزائر 2005، www.gucciaac.org.lb

5- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول : www.aopecorg.org

6- التقرير العربي الاستراتيجي(2004-2005) : www.ahram.org.eg

7- جامعة الدول العربية : www.arableagueonline.org

8- صندوق النقد العربي : www.amf.org.ae

9- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا www.uneca.na.org

10- الجريدة الرسمية ، العدد 37، صادرة بتاريخ 2000/06/28.

11- الجريدة الرسمية ، العدد 38، صادرة بتاريخ 2003/12/29.

12- جريدة الخبر ، 2003/10/01.

13- جريدة الخبر ، 2006/06/27.

14- جريدة الشروق ، 2006/06/03.

15- موسوعة ويكيبديا، ar.wikipedia.org

II- باللغة الفرنسية:

A/ Les livres :

1- **Abdelkrim Naas** : Le système Bancaire Algérien , édition INAS, Paris 2003.
2- **Abderrahmane Mebtoul** :L'Algérie Face au Défis de la Mondialisation, Office des Publications Universitaires, Alger ,2002.
3- **Ahmed Benbitour** :L'Algérie au Troisième Millénaire ,édition Marimoor , Algérie, 1989.
4- **Ahmed Henni** : Economie de L'Algérie Indépendante,édition ENAG, Alger, 1991.
5- **Ali Humidan** : Les Principe de L'Or Noir, Paris, 1974.
6- **Chevalier Arnes** : La Découverte du Pétrole, édition Paris , 1986.
7- **J.I. Hapelier**, L'histoire du Pétrole dans Les Pays Produtions , Paris 1985.
8- **Mohamed Elhocine Benissâad** : Economie de Développement de l'Algerie ; Office National des Publications Universitaires, Alger ,1981.
9- **P.N.Girand** :L'énergie du Monde Economique, édition Galimard, Paris, 1996.
10-**P. Barret** , La Théorie des Prix de L'énergie dans la Pensée Economique, Paris 1982.

B/ Les revues

1- **Energie et Mines** , Publication Périodique du Secteur de L'énergie et des Mines , N° 01, Janvier 2004.
2- **La revue des sciences commerciales**, N°01 ; Institut National de Commerce , 2002.
3- **La revue de Sontrach** , N° 35, Octobre 2002.
4- **La revue de Sontrach**, N° 31, Octobre 2002.

C / Internet et Journaux :

1- **www.ons.dz**

2- Journal L'actualité Autrement Vue , 01/12/2005.

3- Journal Liberté, 28/05/2006.

III-باللغة الانجليزية:

1- Opec Bulletin , March 2005.

2- Energy Information Administration, www.eia.doe.gov

3- www.opec.org

4- www.sesrtcic.org

ملحـــق (أ)

السنة	أسعار النفط PP	الناتج المحلي الإجمالي PIB	الميزانية العامة B	الصادرات X	الواردات X	الميزان التجاري BC	ميزان المدفوعات BP	المديونية DT
الوحدة	دولار للبرميل	مليار دولار	مليار دينار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار
	1	2	3,00	4,000	5	6	7	8
1975	12,75	15,59	NA	4,701	6,015	-1,314	NA	4,593
1976	13,05	17,79	NA	5,332	5,082	0,25	NA	6,085
1977	14,20	21,04	NA	5,928	7,125	-1,197	NA	8,902
1978	15,12	26,43	NA	6,347	8,682	-2,334	NA	13,687
1979	24,80	30,28	NA	8,198	8,511	-0,313	NA	17,051
1980	35,21	42,35	NA	15,623	10,559	5,064	NA	19,36
1981	35,50	44,37	NA	13,296	11,269	2,027	0,090	18,379
1982	31,71	45,20	NA	11,476	10,738	0,738	-0,183	17,604
1983	30,05	48,82	NA	13,029	10,395	2,643	-0,085	16,047
1984	28,06	52,95	-5,259	13,078	10,482	2,596	0,074	15,097
1985	27,52	85,00	-14,736	12,841	9,844	2,997	1,015	16,483
1986	12,97	63,07	- 24,000	7,430	9,228	-1,798	-2,230	20,436
1987	17,83	64,64	-2,875	8,606	7,042	1,564	0,141	24,386
1988	14,24	58,79	-9,440	8,155	7,400	0,755	-2,040	24,856
1989	16,10	55,47	- 6,100	8,949	9,188	-0,239	-1,081	26,063
1990	21,15	61,84	20,067	11,018	9,680	1,338	1,420	28,379
1991	28,85	46,69	25,157	11,790	7,684	4,106	0,526	27,875
1992	18,80	49,14	-64,609	11,137	8,648	2,489	-0,675	25,724
1993	18,60	50,95	-103,5	10,098	8,761	1,337	-0,388	29,724
1994	16,31	42,43	-54,427	8,591	9,570	-0,979	-4,360	29,486
1995	17,60	44,08	-25,118	10,422	10,126	0,296	6,300	31,573
1996	21,60	46,94	76,148	12,599	9,106	3,493	-2,100	33,651
1997	19,49	48,20	81,5	13,923	8,688	5,235	1,160	31,222
1998	12,85	47,84	-101,3	10,956	9,834	1,122	-1,740	30,473
1999	18,03	48,26	-11,200	15,824	12,735	3,089	-2,410	28,315
2000	28,00	54,20	318,500	25,940	13,397	12,543	7,789	25,261
2001	24,80	54,90	184,500	23,041	13,565	9,476	6,368	22,571
2002	25,24	55,91	52,600	22,185	15,475	6,710	3,660	22,642
2003	29,03	60,85	NA	25,952	14,814	11,138	7,469	23,353
2004	38,66	76,599	NA	34,178	19,907	14,271	9,251	21,821

ملحـــــق (ب)

السنة	أسعار النفط PP	خدمة المديونية SD	الاحتياطات الإجمالي RS	عرض النقود M1	التضخم IF	سعر الصرف TC	عدد السكان BC	نصيب الفرد Y من الناتج المحلي	معدل البطالة CH
الوحدة	دولار للبرميل	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	%	1دولار مقابل	مليون نسمة	دولار	%
	1	2	3	4	5	6	7	8	9
1975	12,75	0,457	1,040	8,095	-	3,9490	15,768	988,71	-
1976	13,05	5,853	1,676	9,421	-	47,1640	16,450	1081,46	-
1977	14,20	1,028	1,588	12,019	12,00	4,1470	17,580	1233,44	22
1978	15,12	1,489	1,879	16,221	17,20	3,9659	17,600	1501,70	17
1979	24,80	2,792	2,518	19,204	11,50	3,8531	18,120	1836,64	19
1980	35,21	3,968	3,546	21,267	9,60	3,8375	18,660	2268,83	22
1981	35,50	3,903	3,421	22,356	14,60	4,3158	19,262	2303,49	22
1982	31,71	4,381	2,129	27,004	6,70	4,5921	19,883	2273,29	20
1983	30,05	4,591	1,593	31,049	6,00	4,7885	20,522	2378,91	19
1984	28,06	4,984	1,191	35,172	8,10	4,9835	21,105	2499,40	19
1985	27,52	4,870	2,513	42,369	10,50	5,0279	21,863	1652,88	20
1986	12,97	5,117	1,312	42,494	12,40	4,7023	22,512	2801,61	20
1987	17,83	5,381	1,285	45,326	7,40	4,8375	23,139	2793,55	21
1988	14,24	6,269	0,898	37,475	5,90	5,9144	23,783	2471,93	21
1989	16,10	6,853	0,843	31,134	9,30	7,6084	24,409	2272,52	17
1990	21,15	8,562	0,722	22,18	15,38	8,9648	25,022	2471,42	20
1991	28,85	9,008	1,484	15,168	26,65	18,4670	25,643	1820,76	22
1992	18,80	9,278	1,456	16,549	31,57	21,8720	26,271	1870,50	24
1993	18,60	9,050	1,468	18,668	20,02	23,3500	26,894	1894,47	24
1994	16,31	4,520	2,651	11,323	28,33	35,0550	27,496	1543,13	25
1995	17,60	4,244	2,004	9,972	29,87	47,6490	28,060	1499,64	30
1996	21,60	4,281	4,230	10,501	19,00	54,7470	28,566	1643,21	27
1997	19,49	4,465	8,046	11,572	5,89	57,6760	29,045	1659,49	26
1998	12,85	5,280	6,844	13,542	4,76	58,7350	29,507	1621,31	28
1999	18,03	5,116	4,407	12,839	2,27	66,5720	29,965	1610,54	29,2
2000	28,00	4,500	11,910	13,857	0,75	75,2570	30,416	1781,95	-
2001	24,80	4,464	17,963	16,025	4,30	77,2600	30,879	1777,90	-
2002	25,24	4,150	23,108	17,770	0,91	79,6830	31,357	1783,01	-
2003	29,03	4,358	32,942	22,514	2,71	77,3947	31,848	1924,00	23,7
2004	38,66	5,658	43,113	29,978	3,70	72,0603	32,364	2369,79	17,7

مصادر الملحق (أ):

PP: 1975-1988: مركز ألأبحاث الإحصائية والاقتصادية والإجتماعية والتدريب www.sesrticc.org

1989 -1993: Energy Information Administration,www.eia.doe.gov

1994 -2004: الديوان الوطني للإحصاء www.ONS.dz

PIB: 1975-2002: Collection statistique n° 111 ,ONS (2002)

2003 -2004: www.ons.dz

B: 1984- 2002: www.secrtcic.org

X: 1975-1998: www.sestrcic.org

1999-2004 : www.ons.dz

M: 1975- 1998: www.sestrcic.org

1999-2004: www.ons.dz

BC: بما أن الميزان التجاري (BC)= الصادرات –الواردات ، ثم الحصول عليه أستناذا من معطيات X و M السابقة .

BP: 1980-1989: www.sestrcic.org

1990-2004: www.ons.dz

D: 1975-1979 : Ahmed Benbitour, L algérie au troisiée millénaire

Edition Marimour, Algérie ,1989,P75.

1980-2004: www.ons.dz

مصادر الملحق (ب):

SD: 1975-1991 : www.sestrcic.org

1992-2004: www.ons.dz

R: 1975-2004: www.sestrcic.org

M_1: 1975-2004: www.sestrcic.org

IF: 1977-1989 : مايكل هولد: أثر الاصلاحات الاقتصادية على الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة سطيف،2002،ص 29.

1990-2004: www.sestrcic.org

TC: 1975-2002: collection statistiques n°111,ONS,(2002)

2003-2004: www.ons.dz

1975-2002: collection statistiques n°111,ONS,(2002)

2003-2004: www.ons.dz

Y: بإعتبار أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي = الناتج المحلي الإجمالي/عدد السكان، ثم الحصول على Y استنادا لمعطيات PIB وN السابقة.

CH: 1977-1997: ما يكل هولد : مرجع سابق، ص30.

1998-2004: www.ons.dz

الملحق (ج)

3- تطور الاستهلاك الوطني للطاقة حسب المواد 1976 -2004

مليون طن مكافئ نفط

	1976	1980	1985	1990	1995	2000	2004
المواد البترولية	3,7	5,4	7,3	8,2	6,8	8,8	11,4
الغاز الطبيعي	3,7	7,2	11,6	13,9	15,8	18,8	19,9
غاز البترول المسال	0,6	0,9	1,2	1,6	1,6	1,9	2,3
أخرى	0,3	0,4	0,9	0,9	0,9	0,6	0,6
المجموع	**8,3**	**13,9**	**21**	**24,6**	**25,1**	**30,1**	**34,1**

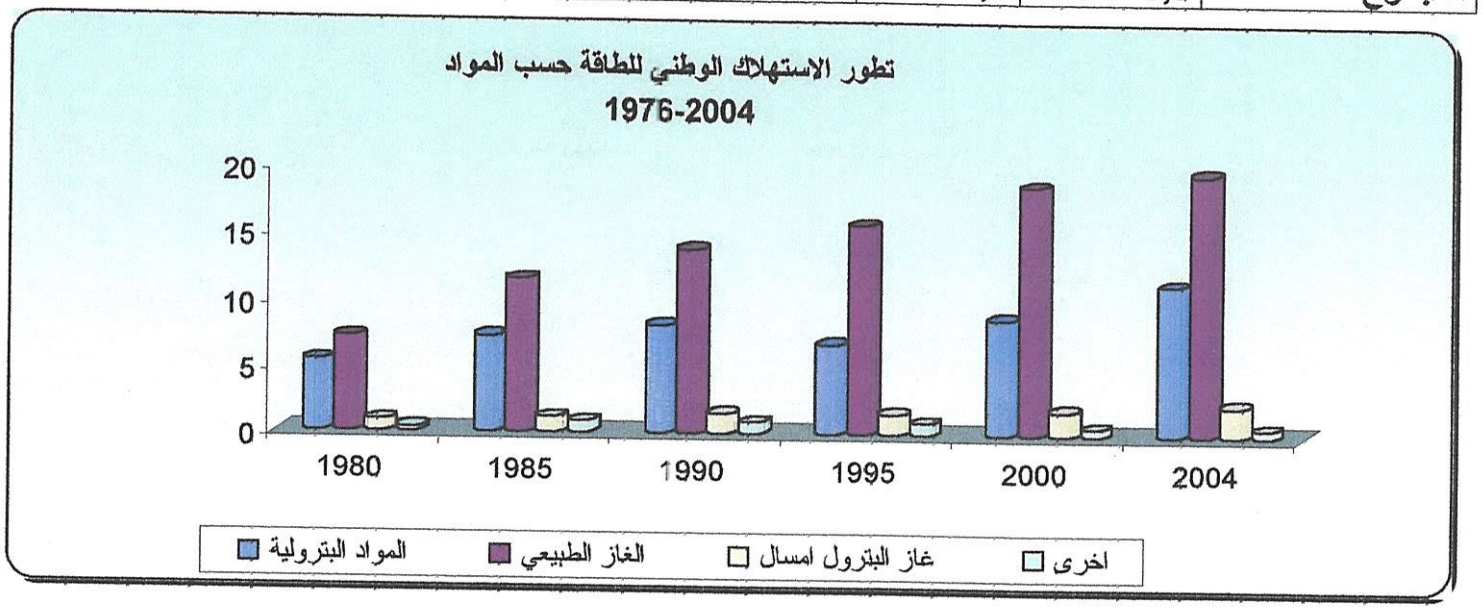

الملحق (د)

4- تطور الاستهلاك النهائي للطاقة حسب المواد 1980 –2004

مليون طن مكافئ نفط

	1980	1985	1990	1995	2000	2004
المواد البترولية	4	5,9	6,2	6,1	6,9	9,1
الغاز الطبيعي	1,5	2,3	2,5	3,3	3,8	4,9
غاز البترول المسال	0,9	1,3	1,6	1,6	1,9	2,3
كهرباء	1,8	3	3,6	4,3	5,4	7.0
اخرى	0,3	0,7	0,3	0,4	0,3	0,0
المجموع	**8,5**	**13,2**	**14,2**	**15,7**	**18,3**	**23,2**

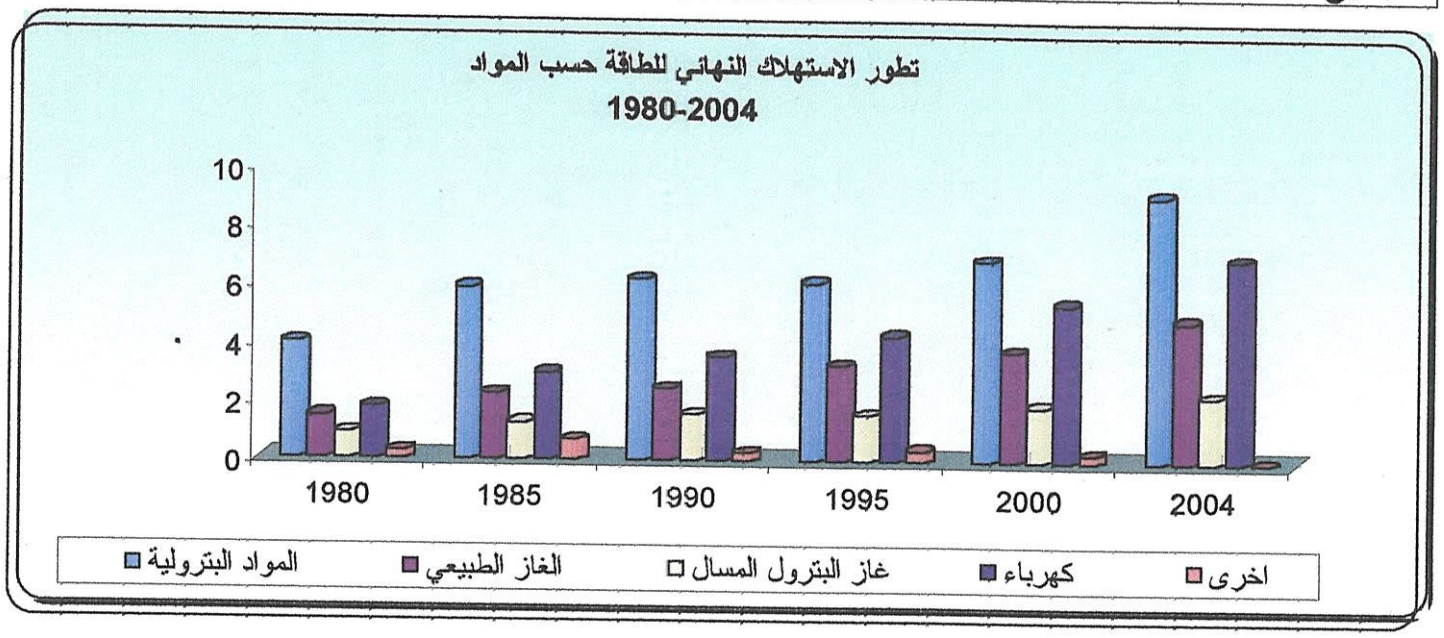

الملحق (و)

-آفـاق تطور الإنتاج الوطني من الطاقة: 2005- 2010

مليون طن مكافئ نفط

مليون ط.م.ن	2004	2005	2010
البترول الخام	65,3	70,0	77,0
المكثفات	16,5	15,7	20,0
الغاز الطبيعي	77,7	79,0	108,0
غاز البترول المسال	10,0	10,9	13,0
مواد أخرى	0,1	0,1	0,2
المجموع	**169,6**	**175,7**	**218,2**

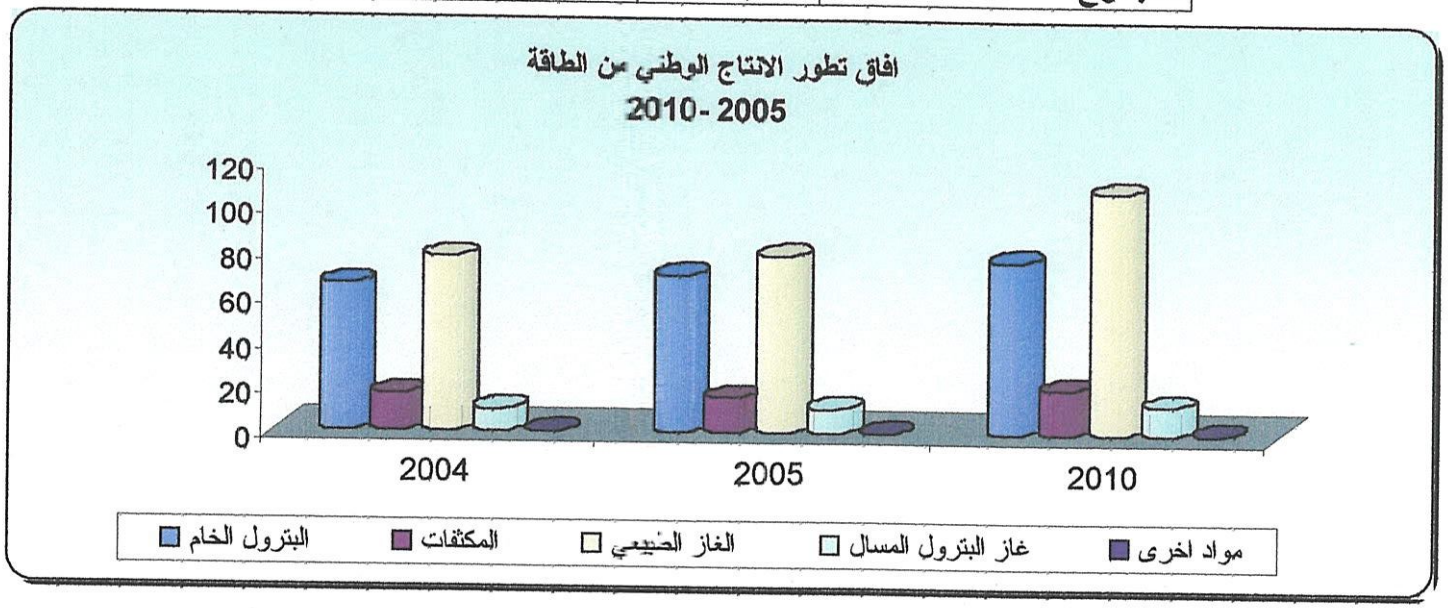

الملحق (ن)

7- آفاق تطور الصادرات الوطنية من الطاقة 2005 -2010:

مليون طن مكافئ نفط

	2004	2005	2010
البترول الخام	45,4	49,0	61,8
المكثفات	15,1	15,0	20.0
الغاز الطبيعي	33,0	35,5	81,4
غاز البترول المسال	8,2	8,7	10,3
المجموع	**93,5**	**99,5**	**163,2**

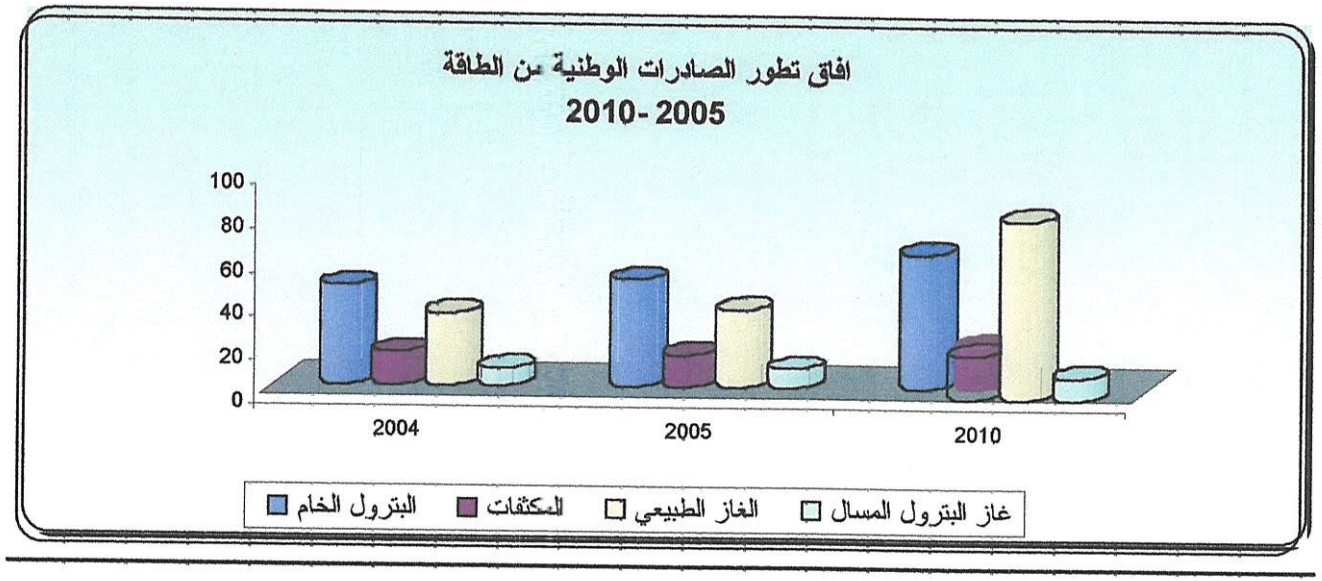

الملحق (هـ)

8- آفاق تطور الاستهلاك الطاقوي الوطني 2005-2010

مليون طن مكافئ نفط

	2004	2005	2010
صناعة لا طاقوية	1,8	2,6	4,2
صناعة طاقوية	6,8	7,3	8,2
الاستهلاك النهائي	23,5	23,2	28,6
الكميات الضائعة	2,8	2,4	2,4
المجموع	**34,9**	**35,5**	**43,4**

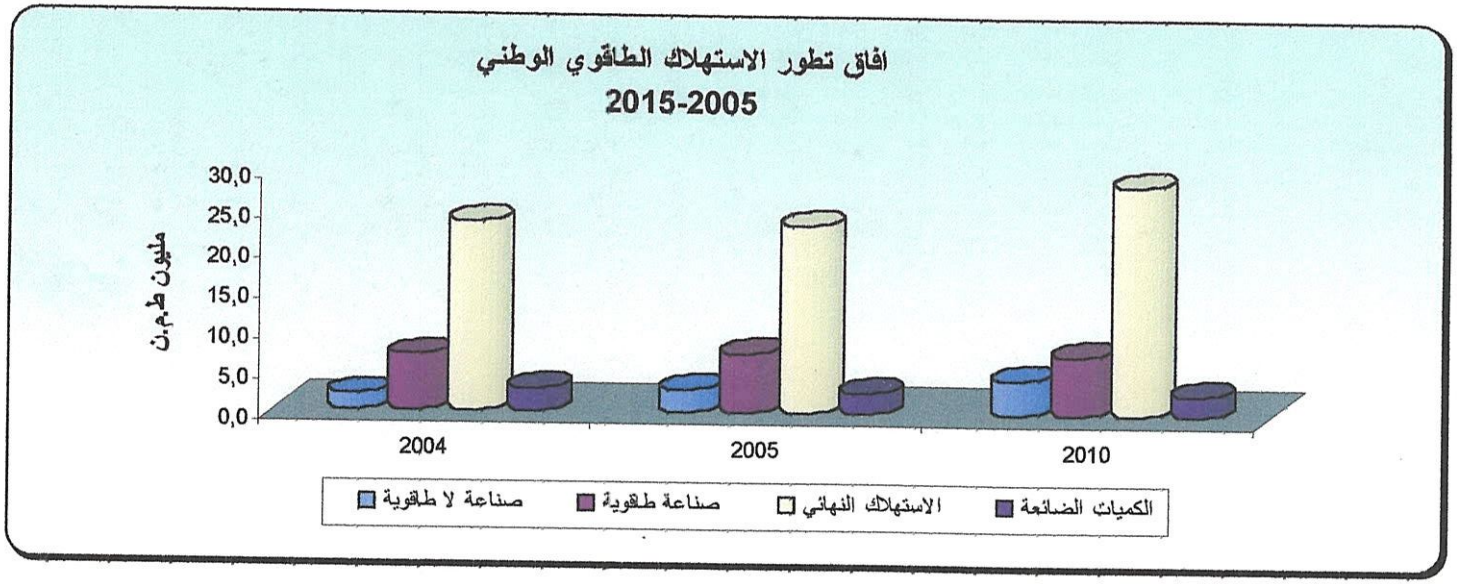

الملخص:

أمام صعوبة انتقال الاقتصاد العالمي بعيدا عن تبعية النفط، وبالنظر لمتطلبات المسايرة والسيطرة والمواجهة أمام زخم التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي ومتغيراته، برز "البترول" بأهميته المتزايدة على مسرح الطاقة الدولية وكمورد كفيل بمجابهة تلك التطورات.

ليمتلك خصوصيات كثيرة بدء من طبيعته، مرورا بتركيبه وتواجده، وانتهاء بسوق تداوله، كما يمثل النفط العربي المحرّك الأساسي لهذا السوق، ومن ثمّ تمثّل عوائده نبض مداخيل الكثير من الدول العربية حتى أصبحت تسمى "بالاقتصاديات الريعية" وتحوّلت من فرضية "اقتصاد القوة" بامتلاكها للنفط إلى حقيقة "اقتصاد الفقاعة" نتيجة انحياز العوائد من مسارها الحقيقي للتوظيف والبقاء مع إشكالية المصدر الواحد للمداخيل.

ولقد تشاركت "الجزائر" مع تلك الاقتصاديات في هذه السّمة، وأصبحت هناك علاقة ارتباط تشابكية بين الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات حتى أصبح تحديد وضعيته استقرارا أو اختلالا يتوقف على حركة أسعار البترول وعوائده، ما جعله عرضة للصدمات الخارجية.

وبالنظر لهذه الحقائق وحتمية نضوب النفط أصبح لزاما على الجزائر إعداد اقتصادها لفترة ما بعد النفط من خلال مجموعة من الخيارات كتنمية مصادر الطاقة البديلة والصادرات خارج قطاع المحروقات وأصبح لزاما علينا أن نسأل متى يحين وقت استغلال عوائد النفط في النهوض بالجانب المالي والنقدي والعيني معاً؟

Résumé :

Devant la difficulté de transition de l'économie mondiale loin de la dépendance du pétrole,et au regard des exigences pour faire face aux changements, le pétrole apparaît par son importance croissante sur la scène internationale comme source capable d'affronter ces mutations.

Pour les pays arabes, le pétrole est le moteur essentiel du marché international, et par conséquent il représente la principale source de leurs revenus.

Suite aux dérives liées au mauvais usage des revenus pétroliers, l'économie de force se trouve transformée à une économie appelée "économie de bulle".

L'Algérie en tant que pays arabe n'a pas échappé à cette situation, ce qui a conduit à une relation d'enchevêtrement entre l'économie nationale et le secteur des hydrocarbures,ou le pétrole représente une grande part.

Et en face de ces réalités et à la fatalité de tarissement du pétrole, il est devenu nécessaire à l'Algérie de préparer son économie à l'ère de l'après-pétrole.

Ceci est possible grâce à des choix économiques tels que :

Le développement de nouvelles sources d'énergie de substitution, ou par des exportations de produits hors hydrocarbures.

Cependant il est nécessaire de s'interroger sur l'urgence de l'exploitation des revenus pétroliers dans l'amélioration du côté financier et monétaire!